بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القـــرى

كلية اللغة العربيـة

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) سميحة صلاح صالح الحربي كلية : اللغة العربيــــة قسم : اللغة والنحو والصرف

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : التخصص "الماجستير" في تخصص : النحو

عنوان الأطروحة : ((شرح المنحة في اختصار الملحة لابن جابر الأندلسي - دراسة وتحقيق))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه - والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٧/٦/١٤٢٠هـ - بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم : صابر حامد عبد الكريم	الاسم : د/ محسن العميري	الاسم : [illegible]
التوقيع : [signature]	التوقيع : [signature]	التوقيع : [signature]

يعتمد

رئيس قسم

الاسم : د/ محسن العميري

التوقيع : [signature]

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة.

المملكة العربية السعوديـة

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كليـة اللغة العربيـة

قسم الدراسات العليا

شرح المنحة في اختصار الملحة

لابن جابر الأندلسي (ت ٧٨٠ هـ)

من أول باب " الاشتغال " إلى نهاية باب " ما الحجازية "

تحقيق ودراسة

موضوع لنيل درجة التخصص " الماجستير " في النحو والصرف

إعداد الطالبة

سميحة صلاح صالح الحربي

إشراف الدكتور

صابر حامد عبد الكريم سيد

(المجلد الأول)

١٤١٩ هـ / ١٤٢٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسائر أوليائه إلى يوم الدين .

أما بعد ، فهذه الرسالة المقدمة لنيل درجة التخصص " الماجستير " في " النحو والصرف " هي تحقيق للثلث الثاني من كتاب " **شرح المنحة في اختصار الملحة** " والذي يظهر من مسمّاه أنّ مؤلِّفه ابن جابر محمد بن أحمد الأندلسي المتوفى سنة (٧٨٠ هـ) قد شرح فيه منحته التي نظمها اختصاراً لمنظومة الحريري مُلحة الإعراب ، وهو من الكتب القيمة في المكتبة العربية ، وقد ألّفه في المرحلة الأخيرة من حياته جامعاً فيه خلاصة فكره ، فيعدُّ بذلك أنسب مصدر يُرجع إليه للوقوف على آراء ابن جابر النحوية ؛ لذلك سعيت جاهدة إلى إخراجه على الصورة التي أرادها له المؤلِّف محاولة التغلب على ما في ذلك من صعوبة فالكتاب نسخة وحيدة لا ثانية لها ، جاعلة عملي في قسمين :

قسم للدراسة ، وقسم للتحقيق .

وقد جاء قسم الدراسة في فصل واحد مسبوقاً بتمهيد تناولت فيه الحديث عن الحريري ومُلحة الإعراب ، ثُم عن ابن جابر مؤلِّف الكتاب .

وجعلت الفصل الذي يلي التمهيد خاصًّا بدراسة الكتاب .

وأما القسم الثاني فقد تضمَّن النص محققاً وفق قواعد التحقيق المتعارف عليها .

فأسأل الله جلَّ شأنه أن أكون قد وفقت في عملي هذا ، وأن ينفع به إنه نعم المولى ونعم النصير .

عميد الكلية	المشرف	الطالبة
د. صالح جمال بدوي	د. صابر حامد عبد الكريم سيد	سميحة صلاح صالح الحربي

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله الذي هدانا لدين الإسلام ، وأكرمنا بسنة خير الأنام ، وألهمنا الصواب في السير إلى سبيل الرشاد ، ووفقنا لطاعته ومرضاته .

وأصلّي على سيدنا محمد النبي الأمي المختار الذي آمن بالله وكلماته ، وبلّغ رسالته ، وأدى أمانته ، وعلى آله وأصحابه الأخيار وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين .... وبعد ...

فإنَّ لغتنا العربية الحبيبة الجميلة ثرية وستظل ثرية بما فيها من مآثر تدعو إلى الفخر بها .

وبفضل جهود السلف الصالح الذين تركوا لنا تراثاً ضخماً ، وعلماً جمّاً سمت وعلت ، فأصبحت عنوان حضارة أمتنا الإسلامية العربية .

ولذلك كان لزاماً علينا أبناء العربية أنْ نُنقِّب عن هذا التراث الضخم ، وأنْ نستخرج ما حواه من كنوز وآثار .

لذا اتجهت نحو التحقيق ، فبدأت البحث عن موضوع تَثرى به المكتبة العربية ، وانتفعُ به أنا وطلابُ العلم ، فرجعتُ إلى الكتب والفهارس التي تُعنى بالمخطوطات الخاصة بالنحو والصرف في جامعة أم القرى ، وفي مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، وفي مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة وجمعت منها عدداً من أسماء المخطوطات راجية الله أن تكون إحداها موضوع بحثي ، ولكنني وجدتُ بعضها قد حُقق ، وبعضها الآخر لا تتوافر فيه الشروط التي ينص عليها العمل في التحقيق .

فعدتُ إلى البحث المتواصل إلى أنْ هُدِيتُ إلى كتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " لابن جابر الأندلسي المتوفى سنة (٧٨٠ هـ) بإرشاد من الأستاذ الدكتور / محمد العمري الذي قام بالإشراف على تحقيق الثلث الأول منه ، وعند الاطلاع على نماذج من موضوعاته وجدته كتاباً جديراً بالتحقيق ، قَمِناً بالدراسة والاهتمام ، فعقدتُ العزم والتوكل على الله ، واخترت أنْ يكون تحقيق الثلث الثاني من كتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " لابن جابر محمد بن أحمد الأندلسي موضوعَ بحثي لنيل درجة التخصص " الماجستير " في النحو والصرف ، وقد دفعني إلى هذا الاختيار ثلاثة أمور :

الأول : إسهام مني في الكشف عن شخصية أندلسية برزت في الشعر والنظم والأدب واللغة والنحو ، ولم تأخذ حظها من العناية والاهتمام ، وفي إمداد الراغبين في الوقوف على آراء ابن جابر النحوية والصرفية بجزءٍ آخر محقق من هذا الكتاب .

الثاني : أنَّ الكتاب هو الشرح الوحيد الذي وصلنا للمنحة ، وهو جامع لفوائدَ ومعلوماتٍ عدة في النحو والصرف واللغة والبلاغة والعروض ، حافلٌ بأقوال العلماء وآرائهم ، وبكلام العرب شعراً ونثراً ، بديعٌ في لغته وأسلوبه .

الثالث : التشجيع من قبل أستاذي الجليل – جزاه الله خير الجزاء وأجزل له المثوبة والعطاء – .

وبدأتُ العمل مستعينة بالله بالبحث عن نسخةٍ ثانيةٍ للكتاب ؛ إذ إنَّ نسخة الكتاب وحيدة لا ثانية لها ، فأكببتُ على العمل والبحث ، وقد ساعدني في ذلك والدي الحبيب – حفظة الله – فبحثنا في الأماكن التي عُنيت بحفظ المخطوطات سواء أكانت في داخل المملكة أم خارجها ، ولكنَّنا لم نُوفق في العثور على نسخة أخرى للكتاب .

فاستعنتُ بالله على الإمكانات المتاحة لدي ، وحسبي في الجهد الذي بذلته ووالدي أنِّي لم أتواكل ، بل شمرتُ عن ساعد الجد والاجتهاد ، وبدأتُ العمل في التحقيق ، ولم أدخر جهداً في سبيل النهوض بالنص وخدمتهِ وإظهاره بصورة سليمة كما أراد له المؤلِّف .

أمّا خطّةُ البحث فقد قسمتها قسمين ؛ قسم للدراسة ، وقسم للتحقيق .

وجعلت قسم الدراسة في فصلٍ واحدٍ مسبوقاً بتمهيد تحدثتُ فيه أولاً عن الحريري ومُلحة الإعراب ، ثُم عن ابن جابر .

وجعلتُ الفصل الذي يلي التمهيد خاصاً بالدراسة وتناولتُ فيه المباحث الآتية :

المبحث الأول : المنظومات النحوية .

المبحث الثاني : موازنة بين :

أ – الـمُلحة والمنحة .

ب – الـمُلحة وشرحها .

جـ – المنحة وشرحها .

د – شرح الـمُلحة للحريري ، وشرح المنحة لابن جابر .

المبحث الثالث : موازنة بين :

أ – ألفية ابن مالك ومنحة ابن جابر .

ب – شرحي الألفية والمنحة لابن جابر .

المبحث الرابع : مدخل إلى دراسة كتاب " **شرح المنحــة في اختصـار الــمُلحة** " لابن جابر ، ويضم عدة مطالب هي :

١ – توثيق اسم الكتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " .

٢ – توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه .

٣ – منهج ابن جابر في شرح المنحة .

٤ – موقفه من النحاة وآرائهم .

٥ – اتجاهه النحوي .

٦ – مصادره .

٧ – شواهده .

٨ – قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه .

٩ – وصف نسخة الكتاب .

١٠ – منهجي في التحقيق .

أمّا القسم الثاني فقد تناولتُ فيه النص محققاً ، وذيلتُهُ ، بالفهارس اللازمة .

هذا وقد فرضت عليَّ طبيعة البحث الرجوع إلى عدد كبير من المصادر في النحو والصرف واللغة ، والقراءات والتفاسير والأحاديث ، والدواوين والتراجم والطبقات والأنساب ، والرجوع إلى معاجم اللغة والبلدان والقبائل .

وقد واجهتني صعوبة في الحصول على بعضها ، فاستطعت التغلب عليها بفضل من الله ، فحصلتُ على بعضها ، وبعضها الآخر لم أظفر به وخصوصاً بعض المخطوطات والرسائل العلمية .

وفي الختام ، وبعد أنْ اكتمل البحث واستوى على سوقه أرى من الواجب أنْ أنسب الفضل لأهله ، وأنْ أسجل عظيم شكري ووافر امتناني لوالدي الحبيبين ، ولجميع أفراد أسرتي الذين وقفوا معي في كلِّ خطوة خطوتُها في هذا البحث ، فأدعو الله أنْ يجعل هذا العمل في ميزان حسناتهم ، وأنْ يُظلَّهم تحت ظلِّهِ يوم لا ظلَّ إلاَّ ظلُّهُ .

كما أتقدمُ بالشكر الجزيل إلى سعادة أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / صابر حامد عبد الكريم سيد الذي تبنَّى هذا البحث وأنفق في سبيله الأوقات الثمينة ، وأسبغ عليَّ من فضله وعطفه ورعايته ما لا يحيط به ثناء ، والذي كان لدقته العلمية وملاحظاته الوجيهة الأثر البالغ في هذا البحث ، فله مني كل الشكر والإجلال ، ومن الله حسن المثوبة والجزاء على ما قدّمه لي ولأمثالي من طلبة العلم ، وأسأل الله أنْ ينفعنا به وبعلمه ، وأنْ يرفع درجاته .

ولا يفوتني أنْ أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / محمد العمري الذي أرشدنا إلى كتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " .

وإلى الأخت الزميلة " فاطمة الكحلاني " محققة الثلث الأول من هذا الكتاب التي مكنتني من الاطلاع على رسالتها الجامعية في تحقيق الثلث الأول من هذا الكتاب ، وأمدتني بشيء من المخطوطات كالمنحة لابن جابر .

وإلى المسئولين في كلية اللغة العربية ، وقسم الدراسات العليا للغة العربية ، والمكتبة المركزية بجامعة أم القرى ، وإلى المسئولين في مكتبة الحرم المكي الشريف ، وفي مركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة لما قدموه لي من عون ، فجزاهم الله عني خير الجزاء .

فإلى هؤلاء ، ولكل من مدَّ لي يد العون أقدم شكري وتقديري وعظيم امتناني .

هذا وقد مضيتُ في تحقيق النص وفق قواعد التحقيق المتعارف عليها عند أهل الصنعة محاولة إخراجه على الصورة التي أرادها له المؤلِّف ، فإنْ وفقتُ في عملي هذا فمن الله سبحانه وتعالى ، وإنْ قصرت فشفيعي في ذلك أنَّ الوصول إلى الكمال أمر محال ، وأنِّي بذلت كل ما أتاني الله من جهد وطاقة وصبر .

وأخيراً أسأل الله أن يجعل العمل خالصاً لوجهه الكريم ، إنَّه نعم المولى ونعم النصير .

التمهيد

وأتحدث فيه عن :

أولاً : الحريري ومُلحة الإعراب .

ثانياً : ابن جابر .

تمهيد

الحديث عن ابن جابر حديث معاد ؛ بعد أنْ سبقتني إليه الزميلة التي تولت تحقيق الثلث الأول من كتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " لابن جابر الأندلسي ؛ لذلك سأعرض نبذة عن سيرته مسبوقة بالحديث عن الحريري مؤلف المُلحة مؤثرة في ذلك الاختصار ، وسيكون حديثي هذا تمهيداً لدراسة الكتاب .

أولاً : الحريري ومُلحة الإعراب :

أ - الحريري :

اسمه ونسبه :

هو الشيخ الإمام العلامة أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري الحرامي الأديب اللغوي النحوي حامل لواء البلاغة وفارس النظم والنثر[١] .

أما عن أسرته فلم تذكر المصادر شيئاً عنها سوى أنّه من ربيعة الفرس[٢] .

مولده وحياته :

ولد الحريري سنة ست وأربعين وأربعمائة للهجرة في بلد قريب من البصرة يسمى " المَشَانَ "[٣] ، ثم انتقل إلى البصرة ، فسكن في محلة بني حرام مما يلي الشط ، فالحرامي نسبة إليها[٤] .

واشتغل بصنع الحرير ، وبيعه فالحريري نسبة إلى صنعته[٥] .

وكان له ولدان هما : أبو القاسم نجم الدين عبد الله ، وضياء الإسلام عبيد الله قاضي البصرة[٦] ، وقد سمع الحديث من أبي تمام محمد بن الحسن بن موسى المقرئ ، وأبي القاسم ابن الفضل العثماني الأديب ، وأبي القاسم الحسين بن أحمد الباقلاني ، وغيرهم ، وحدث ببغداد بجزء من حديثه وبمقاماته[٧] .

---

(١) انظر نزهة الألباء ٣٧٩ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٣ ، ووفيات الأعيان ٣ / ٢٢٧ ، وإشارة التعيين ٢٦٣ ، وروضات الجنات ٥٠٣ ، وشذرات الذهب ٤ / ٥٠ ، والنجوم الزاهرة ٥ / ٢٢٥ .

(٢) انظر البغية ٢ / ٢٥٨ ، والخزانة ٦ / ٤٦٣ .

(٣) انظر معجم البلدان ١٦ / ٢٦١ - ٢٦٢ ، والبداية والنهاية ١٢ / ١٩٢ .

(٤) انظر وفيات الأعيان ٣ / ٣٠ - ٣١ .

(٥) انظر الخزانة ٦ / ٤٦٣ .

(٦) انظر وفيات الأعيان ٣ / ٣٠ - ٣١ ، وشذرات الذهب ٤ / ٥٠ .

(٧) انظر طبقات الشافعية ٤ / ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وشذرات الذهب ٤ / ٥٠ .

خُلُقُهُ وخَلْقُهُ :

كان الحريري أحد أئمة عصره ، ورؤساء بلده ، فاق أهل زمانه في الذكاء ، والفصاحة ، والفطنة ، وحسن العبارة ، أثنى عليه الكثير من العلماء ، فقال عنه القفطي : « أحد أئمة أهل الأدب واللغة ، ومَنْ لم يكن له في فنه نظير في عصره »(١) .

وقال عنه السمعاني : « لو قلت : إنَّ مفتتح الإحسان في شعره ، كما أنَّ مختتم الإبداع بنثره ، وأنَّ مسير الحسن تحت لواء كلامه ، كما أنَّ مخيم السحر عند أقلامه لما زلفت في شاهق الإنصاف إلى حضيض الاعتساف »(٢) .

وقال عنه ابن العماد : « وبالجملة فالشيخ - رحمه الله تعالى - كان أعجوبة الدهر ، ونادرة الزمان ، فرحمه الله تعالى ، وأجزل له الغفران آمين »(٣) .

هذا عن جوهره وعلمه ، أما عن مظهره وشكله ، فقال ياقوت الحموي : « وكان مع هذا الفضل قذراً في نفسهِ وصورتهِ ولبستهِ وهيئتهِ ، قصيراً ذميماً بخيلاً مُبْتَلىً بنتف لحيته »(٤) .

ومع هذا فقد رُزق بالحظوة التامة بعد تأليفه للمقامات التي عدَّها كثير من العلماء شاهداً على براعته وبلاغته ، وحسن بيانه وفنه ؛ لاشتمالها على كثير من لغات العرب ، وأمثالها ، ورموز أسرار كلامها(٥) ، وإنْ نقدها بعضهم كأبي نزار الحسن بن صافي حيث قال : « مقاماتي جد وصدق ، ومقامات الحريري هزل ، وكذب »(٦) .

وفاته وآثاره :

توفي بالبصرة سنة ست عشرة وخمسمائة للهجرة ، عن سبعين سنة(٧) بعد أن خلَّف ثروة طائلة من المصنفات ، وهي :

١ - توشيح البيان .

ذكره الزركلي(٨) .

---

(١) انظر إنباه الرواة ٣ / ٢٣ ، وانظر معجم البلدان ١٦ / ٢٦٢ ، وطبقات الشافعية ٤ / ٢٩٦ ، والبغية ٢ / ٢٥٧ .
(٢) انظر طبقات الشافعية ٤ / ٢٩٦ .
(٣) انظر شذرات الذهب ٤ / ٥٣ .
(٤) انظر معجم الأدباء ١٦ / ٢٦٢ ، وانظر البغية ٢ / ٢٥٨ ، والخزانة ٦ / ٤٦٣ .
(٥) انظر شذرات الذهب ٤ / ٥٠ ، والخزانة ٦ / ٤٦٢ .
(٦) انظر كشف الظنون ٢ / ١٧٨٧ .
(٧) انظر معجم البلدان ١٦ / ٢٦١ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٧ .
(٨) انظر الأعلام ٥ / ١٧٧ .

٢ – درة الغواص في أوهام الخواص .

طبع بمصر ، وفي ليبسك ، وغيرها[١] ، وللكتاب شروح منها : شرح شهاب الدين الخفاجي ، وشرح محمود الآلوسي[٢] .

٣ – ديوان رسائل .

ذكره الزركلي[٣] ، وأشار القفطي والسيوطي وغيرهما أنَّ للحريري العديد من الرسائل الإنشائية[٤] .

٤ – ديوان شعر .

ذكره الزركلي[٥] ،وأشار بروكلمان إلى أنَّ للحريري بعض قصائد موجودة في برلين[٦] .

٥ – الرسالة السينية ، والرسالة الشينية .

طبعت في آخر المقامات وذلك في الطبعة الحسينية بمصر سنة (١٣٢٦ هـ)[٧] .

٦ – صدور زمان الفتور ، وفتور زمان الصدور .

في التاريخ ذكره الزركلي[٨] .

٧ – الفرق بين الضاد والظاء .

هي رسالة مرتبة على حروف الهجاء ، منها نسخ في برلين ، وله قصيدة أيضاً في الفرق بينهما ذكرها بروكلمان ومنها نسخة في برلين[٩] .

٨ – المقامات .

طبعت عدة مرات في القاهرة ، وبيروت ، وتبريز ، وكلكتا ، كما ترجمت إلى عدة لغات[١٠] ، وله شروح عديدة ذكر بعضها بروكلمان[١١] .

---

(١) انظر معجم مطبوعات العربية لسركيس ٧٤٨ – ٧٤٩ .

(٢) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥١ – ١٥٢ ، وتاريخ زيدان ٣ / ٤٠ ، ومعجم مطبوعات العربية لسركيس ٧٤٩ .

(٣) انظر الأعلام ٥ / ١٧٧ .

(٤) انظر إنباه الرواة ٣ / ٢٥ ، والبغية ٢ / ٢٥٩ .

(٥) انظر الأعلام ٥ / ١٧٧ .

(٦) تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥١ .

(٧) انظر معجم مطبوعات العربية لسركيس ٧٤٩ – ٧٥٠ .

(٨) انظر الأعلام ٥ / ١٧٧ .

(٩) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٠ – ١٥١ .

(١٠) انظر تاريخ زيدان ٣ / ٣٩ – ٤٠ ، ومعجم مطبوعات العربية لسركيس ٧٤٩ – ٧٥٠ .

(١١) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٤٥ – ١٥٠ .

٩ – مُلحة الإعراب .

هي أرجوزة تعليمية في النحو ، وسأتحدث عنها في الفقرة التالية .

١٠ – شرح مُلحة الإعراب .

هو شرح لأرجوزته التعليمية النحوية " مُلحة الإعراب " ، وقد طبع في بولاق سنة ١٢٩٢ هـ ، وفي القاهرة ١٢٩٣ هـ ، ١٢٩٦ هـ ، ١٣٠٠ هـ ، ١٣٠٣ هـ ، ١٣٤٥ هـ ، وفي مطبعة شرف ١٣٠٢ هـ ، وفي الميمنية ١٣٠٦ هـ ، وفي دلهي سنة ١٣١٢ هـ[١] . كما أن له عدة نسخ خطية في : القاهرة ، والموصل ، وباريس ، وليدن ، وليبزج ، وجاريت ، والمتحف البريطاني ، ومانشستر ، وغيرها[٢] .

(١) انظر معجم مطبوعات العربية لسركيس ٧٥٠ ، وتاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٢ .

(٢) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٢ .

ب - مُلحة الإعراب :

صنف الحريري " مُلحة الإعراب " وهي عبارة عن أرجوزة في النحو اشتملت على جمل جمة من مهمات النحو والتصريف ، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعة والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامتثالها وفهم معانيها بلغ الرتبة العليا ، ما اشتغل بها طالب إلاَّ وانتفع بها ومَلُحَ[١] ؛ لذلك أطلق عليها " مُلحة الإعراب " .

والـمُلحة هي واحدة الـمُلح من الأحاديث ، وهي الكلمة المليحة[٢] ، وقيل : القبيحة[٣].

وقال أبو منصور : « الكلام الجيد »[٣] .

وقال الفاكهي : « والـمُلحة الواحدة من الـمُلح بضم الميم وهو ما استملح من الكلام »[٤] .

وقد صاغ الحريري أرجوزته من بحر الرَّجز المشطور ، وجعلها في سبعة وسبعين وثلاثمائة بيت بدأها بباب الكلام[٥] ، وأنهاها بباب البناء[٦] .

وتناول فيها أغلب أبواب النحو ما عدا : التنازع ، ونعم وبئس ، وحبَّذا ، وأفعال المقاربة ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، والندبة ، والاستغاثة ، والاختصاص .

أما أبواب الصرف فلم يتناول منها إلاَّ بابين هما : التصغير[٧] ، والنسب[٨] .

إلاَّ أنَّه كان يربط الصرف بالنحو عند شرحه للأبواب النحوية أحياناً .

وقد تميزت مُلحة الإعراب بسهولة ألفاظها وعذوبتها ، وكثرة أمثلتها مما جعل لها قيمة علمية وأهمية عند العلماء ، قال الفاكهي عنها : « فينبغي للناظر فيها أن ينظر إليها نظر من يستحسن الشيء لينتفع به حفظاً وقراءة وتفهُّماً ، فإنَّ من أساء ظنه بشيء لم ينتفع به ، وإنْ

---

(١) انظر كشف النقاب عن مخدرات مُلحة الإعراب للفاكهي اللوحة ٣٤٠ .

(٢) انظر كتاب العين ٣ / ٢٤٤ مادة (ملح) باب الحاء واللام والميم معها .

(٣) انظر اللسان ٢ / ٦٠٢ مادة (ملح) .

(٤) انظر كشف النقاب اللوحة ٣٤٠ .

(٥) انظر الملحة ٦ .

(٦) انظر المصدر السابق ٩٨ .

(٧) انظر المصدر السابق ٦٦ .

(٨) انظر المصدر السابق ٧٢ .

يحسُن ظنّه بها أن يبلغ بها ما يرتجيه ويؤمِّله من العلم وأنْ يحسن إلى ناظمها بالدعاء كما أَحْسَنَتْ إليه ، فإنّها مشهورة البركة ؛ قلَّ أنْ يشتغل بها طالب إلاَّ وانتفع بها »[1] .

وقد اهتم العلماء بها ، فتناولوها بالشرح والتحليل والاختصار ، حتى بلغت ثلاثة وعشرين شرحاً وثلاثة مختصرات فيما وصل إلينا .

ومن هذه الشروح :

١ - شرح الحريري نفسه .

٢ - شرح أبي العباس أحمد بن المبارك الحوفي المتوفى سنة (٦٦٤ هـ)[2] .

٣ - شرح ابن الناظم بدر الدين محمد بن مالك المتوفى سنة (٦٨٦ هـ)[3] .

٤ - شرح محمد بن حسن بن سباع الصائغ الدمشقي المتوفى سنة (٧٢٢ هـ) وسماه " اللمحة في شرح المُلحة "[4] .

٥ - شرح أبي المحاسن عبد الله بن عبد الحق الذي فرغ منه في شهر رمضان من سنة (٧٣٥ هـ)[5] .

٦ - شرح سراج الدين بن عبد اللطيف بن أبي بكر المتوفى سنة (٨٠٢ هـ)[6] .

٧ - شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن حسين الرملي الشافعي المتوفى سنة (٨٤٤ هـ)[7] .

٨ - شرح عبد الله بن أحمد بن عيسى المرداوي المقدسي الحنبلي والذي فرغ منه في ذي الحجة من سنة (٨٤٧ هـ)[8] .

٩ - شرح محمد بن أحمد بن سعيد الحفصي المرادي المقدسي الحنبلي الذي ألفه سنة (٨٤٩ هـ)[9] .

---

(١) انظر كشف النقاب اللوحة ٣٤٠ .

(٢) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ .

(٣) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ ، وتاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٣ ، وفهرس المخطوطات المصورة بجامعة الإمام محمد ابن سعود " النحو والصرف واللغة والعروض " ١٩١ .

(٤) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٨ ، وإيضاح المكنون ٢ / ٥٥٢ .

(٥) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ .

(٦) انظر البغية ٢ / ١٠٧ ، وكشف الظنون ٢ / ١٨١٧ ، والأعلام ٤ / ٥٨ .

(٧) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ ، وتاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ .

(٨) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ .

(٩) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٣ .

١٠ – شرح الشيخ سريجا بن محمد بن سريجا المصري المتوفى سنة (٨٨٨ هـ) ، وسماه " منحة الإعراب "(١) .

١١ – شرح علي بن محمد بن علي القرشي الأندلسي المتوفى سنة (٨٩١ هـ)(٢) .

١٢ – شرح أبي الطيب عبد الله بن أحمد المعروف بابن مخرمة اليمني المتوفى سنة (٩٠٣ هـ)(٣) .

١٣ – شرح جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ) الذي اختصره في مائة بيت بعد أن كان في ثلاثة كراريس(٤) .

١٤ – شرح جمال الدين محمد بن بحرق الحضرمي المتوفى سنة (٩٣٠ هـ) وسماه " تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب "(٥) .

١٥ – شرح عبد الله بن أحمد الفاكهي المتوفى سنة (٩٧٢ هـ) وسماه " كشف النقاب عن مخدرات مُلحة الإعراب "(٦) .

١٦ – شرح عبد الملك بن عبد السلام بن دعيسين المتوفى سنة (١٠٠٦ هـ) ، وسماه " منحة الملك الوهاب بشرح مُلحة الإعراب "(٧) .

١٧ – شرح علي بن محمد بن مطير اليماني المتوفى سنة (١٠٤١ هـ) ، وسماه " كشف النقاب بشرح مُلحة الإعراب "(٨) .

١٨ – شرح عبد الحميد بن أحمد بن يحيى بن محمد بن عمرو بن المعافى المتوفى سنة (١٠٥٠ هـ) ، والذي فرغ منه سنة (١٠٢٦ هـ) في الثاني والعشرين من ربيع الأول(٩).

١٩ – شرح مصطفى بن أحمد بن محمد بن محب الدين المتوفى سنة (١٠٦١ هـ) ، وسماه " الحبر الحريرية في شرح المُلحة الحريرية "(١٠) .

---

(١) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٨ .

(٢) انظر إيضاح المكنون ٢ / ٥٥٢ ، وتاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٣ .

(٣) انظر إيضاح المكنون ٢ / ٥٥٢ ، والأعلام ٤ / ٦٨ .

(٤) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ ، وتاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٣ .

(٥) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٣ ، وتاريخ زيدان ٣ / ٤٠ .

(٦) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٣ ، ومعجم سركيس ١٤٣٣ .

(٧) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ ، وفهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ٣ / ٣٥٢ .

(٨) انظر الأعلام ٥ / ١٣ .

(٩) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ ، ومعجم المؤلفين ٥ / ٩٩ .

(١٠) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٤١ .

٢٠ – شرح حسين والي بن إبراهيم الأزهري المتوفى سنة (١٣٠٦ هـ) ، وسماه " لمحة الآداب على مُلحة الإعراب "[١] .

٢١ – شرح إسماعيل بن أحمد المحلاوي ، وسماه " مفتاح الألباب "[٢] .

٢٢ – شرح محمود الآلوسي وسماه " كشف الطرة عن الغرة " هذا ما ذكره بروكلمان ، أما الزركلي في الأعلام فقد ذكر أنَّ الآلوسي قد وضع هذا الكتاب ليشرح به درة الغواص للحريري[٣] .

٢٣ – شرح مجهول المؤلف ذكره بروكلمان[٤] .

هذا بالنسبة للشروح ، أما المختصرات التي نظمها مؤلفوها اختصاراً للمُلحة فهي :

١ – المنحة في اختصار المُلحة لابن جابر الأندلسي ، وقد شرحها مؤلفها[٥] .

٢ – اختصرها نظماً أيضاً ابن الوكيل أحمد بن موسى المتوفى سنة (٧٩١ هـ) ، ثم شرح نظمه[٦] .

٣ – اختصرها نظماً زين الدين عمر بن مظفر بن الوردي المتوفى سنة (٨٤٦ هـ)[٧] .

---

(١) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ ، وإيضاح المكنون ٢ / ٤٠٩ ، وهدية العارفين ١ / ٣٣٠ .

(٢) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ .

(٣) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ ، والأعلام ٧ / ١٧٦ .

(٤) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٣ .

(٥) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ .

(٦) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ .

(٧) انظر كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ .

ثانياً : ابن جابر .

اسمه ومولده ونسبه :

هو الإمام العالم العلامة الأديب شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الشيخ شهاب الدين أحمد بن أبي الحسن بن علي بن جابر الأندلسي الهوَّاريُّ المَرِّيّ المالكي ، عُرف بابن جابر الأندلسي الضرير(١) .

ولد سنة ثمان وتسعين وستمائة بالمريه(٢) ، وعاش فيها مدة من حياته قبل ترحاله في طلب العلم ، ولذلك نُسب إليها ، وهي مدينة عظيمة في شرق الأندلس على ساحل من سواحلها(٣) أمر ببنائها أمير المؤمنين الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد سنة أربع وأربعين وثلثمائة(٤) ، كما عُرف بالهوَّاريِّ نسبة إلى قبيلة هوَّارة ، وهي قبيلة كبيرة في المغرب متشعبة الفروع انتشر أفرادها في بلاد المغرب والأندلس(٥) .

و لم تذكر المصادر شيئاً عن أسرته سوى أنَّه تزوج في أواخر حياته ونهاية ترحاله بعد أن طاب له المقام في البيرة من أعمال حلب ، وقد أغفلت المصادر الحديث عن زوجه سوى أنَّ هذا الزواج كان سبباً في ابتعاده عن صديقه ورفيق رحلته الرُّعيني(٦) .

رحلته في طلب العلم وشيوخه :

عَرَفَ ابن جابر أنَّ لكل بلد علماء ، ولكل قطر فقهاء فأحبَّ أن يجمع بين علومهم ، فبدأ طريقه العلمي من بلده الأندلس ، فتتلمذ فيه على أيدي عدد من العلماء منهم :

١ – ابن أبي العيش :

هو علي بن محمد بن أبي العيش الأنصاري ، من أهل مرسية ، تعلم منه ابن جابر النحو ، وقرأ عليه القرآن ، ولا تُعرف وفاته على وجه التحديد(٧) .

---

(١) انظر نكت الهميان ٢٤٤ – ٢٤٥ ، ومقدمة كتاب شرح المنحة في اختصار الملحة – القسم الأول – ١ ، والسلوك – القسم الأول – ٣ / ٣٥٠ ، والدرر الكامنة ٣ / ٣٣٩ ، والبغية ١ / ٣٤ – ٣٥ ، والأعلام ٥ / ٣٢٨ .

(٢) انظر الوافي بالوفيات ٢ / ١٥٧ ، ونكت الهميان ٢٤٤ – ٢٤٥ ، وأعلام النبلاء ٥ / ٧٩ .

(٣) انظر معجم البلدان ٨ / ٤٢ – ٤٣ ، والأنساب ٥ / ٢٦٨ ، ولب اللباب في تحرير الأنساب ٢٤٣ .

(٤) انظر الروض المعطار ٥٣٧ .

(٥) انظر الإحاطة ٢ / ٣٣٠ ، والتاج ٣ / ٦٣٤ .

(٦) انظر الدرر الكامنة ٣ / ٣٤٠ ، والبغية ١ / ٣٤ ، وشذرات الذهب ٦ / ٢٦٨ .

(٧) انظر الإحاطة ١ / ٢٤٠ – ٢٤١ ، ودرة الحجال ٣ / ٢٣٣ – ٢٣٤ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٧ .

٢ – أبو عبد الله الرُّندي :

هو محمد بن سعيد الرُّنـدي ، يكنـى أبـا عبـد الله ، قـرأ عليـه ابـن جـابر الفقـه(١) لمـالك – رضي الله عنه – .

٣ – أبو عبد الله الزواوي :

هو محمد بن يعقوب بن يوسف المنجلاتي الزواوي ، من أهل بجاية ، أخذ عنه ابن جـابر الحديث ، وسمعه منه ، توفي سنة (٧٣٠ هـ)(٢) .

٤ – أبو الحسن القيجاطي :

هو علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكناني القيجاطي أصله مـن بَسْـطة ، قـرأ عليه ابن جابر بغرناطة ، توفي سنة (٧٣٠ هـ)(٣) .

وكانت غرناطة هي نقطة التقائه برفيق رحلته أبي جعفر الرعيني حيث قرأ الرعيـني أيضـاً على أبي الحسن القيجاطي بغرناطة(٤) ، فغادرا الأندلس ، ثم اتجها مرتحلين إلى بلاد المشـرق ، وقد أثنى كثير من العلماء على هذه الصحبة التي نشأ عنها علم جم ، فقال علي بن لسان الدين الخطيب : « نعم الرجل ورفيقه أبو جعفر أحسن الله تعالى إليـهما ، فلقـد أحسـنا الصحبـة في الغربة ، وانفردا بالنزاهة ، والفضل وعلو الهمة »(٥) .

وقال ابن العماد : « ... وهما المشهوران بالأعمى والبصير كان ابن جـابر هـذا يؤلـف ، وينظم ، والرعيني يكتب ، ولم يزالا هكذا على طول عمرهما .... »(٦) .

وقد كـان توجهـهما إلى بـلاد المشـرق مـن أجـل الحـج سنة (٧٣٨ هـ)(٧) ، ثـم مـرَّا بـ" **المغرب** ، **ومصر** " – وقيل: بل مرَّا قبل الحج(٨) بـ" مصر " – فدخلا القاهرة، وسمعا من:

(١) انظر الوافي بالوفيات ٢ / ١٥٧ ، والدرر الكامنة ٣ / ٣٣٩ .

(٢) انظر البغية ١ / ٣٤ ، ودرة الحجال ٢ / ١٠١ – ١٠٢ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٧ .

(٣) قال السيوطي في البغية ٢ / ١٨٠ : « الفيجاطي » ، وقـال ابـن الجـزري في غايـة النهايـة ١ / ٥٥٧ : « القيجـاطي بفتح القاف بعدها آخر الحروف ساكنة وجيم » . وانظر الديباج المذهب ٢ / ١١٠ ، ودرة الحجال ٣ / ٢٣٩ .

(٤) انظر غاية النهاية ١ / ١٥١ .

(٥) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٠٢ .

(٦) انظر شذرات الذهب ٦ / ٢٦٨ .

(٧) انظر غاية النهاية ١ / ١٥١ ، ٢ / ٦٠ .

(٨) انظر مقدمة الحلة السيرا لابن جابر ١١ .

أبي حيان الغرناطي الأندلسي :

هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النغري الأندلسي المتوفى سنة (٧٤٥ هـ) في القاهرة[١] .

وقد أخذا عنه يسيراً[٢] ، ثم توجها إلى :

بلاد الشام سنة (٧٤١ هـ)[٣] .

فنزلا بدار الحديث الأشرفية في دمشق[٤] ، وسمعا الحديث من مجموعة من العلماء منهم :

١ - الحافظ المزي :

هو جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك بن يوسف بن علي بن أبي الزهر المزي الشافعي القضاعي الكلبي الحلبي الدمشقي ، وحدث عنه ابن جابر والرعيني بصحيح البخاري ، توفي سنة (٧٤٢ هـ)[٥] .

٢ - أبو العباس الجزري :

هو أحمد بن علي بن الحسن بن داود الجزري الصالحي الهكاري العابد .

المتوفى سنة (٧٤٣ هـ) ، وحدَّث عنه ابن جابر بحلب[٦] .

٣ - زين الدين بن كاميار :

هو عبد الرحيم بن إبراهيم بن كاميار - بكسر الميم وتخفيف التحتانية - القزويني الدمشقي المتوفى سنة (٧٤٣ هـ)[٧] .

---

(١) انظر إشارة التعيين ٢٩٠ - ٢٩٢ ، وطبقات الشافعية ٦ / ٣١ - ٤٤ ، والبغية ١ / ٣٤ ، ٢٨٠ - ٢٨٥ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٧ .

(٢) انظر غاية النهاية ٢ / ٦٠ ، والبغية ١ / ٣٤ .

(٣) انظر الوافي بالوفيات ٨ / ٣٠٦ .

(٤) تقع دار الحديث الأشرفية جوار باب القلعة الشرقي غربي العصرونية وشمالي القيمازية الحنفية ، تولى المزي مشيختها عوضاً عن كمال الدين بن الشريشي . انظر الدارس في تاريخ المدارس ١ / ١٩ ، ٣٥ .

(٥) انظر الدرر الكامنة ١ / ٣٤٠ ، والبغية ١ / ٣٤ ، والدارس في تاريخ المدارس ١ / ٣٥ - ٣٦ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٧ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٣٦ - ١٣٧ .

(٦) انظر الدرر الكامنة ١ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٧ .

(٧) انظر الدرر الكامنة ٢ / ٣٥٢ ، والبغية ١ / ٣٤ .

٤ – أبو عبد الله بن عبد الهادي :

هو محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الصالحي الحنبلي المتوفى سنة (٧٤٤ هـ)[١] .

٥ – محمد بن عبد الدائم :

هو محمد بن أبي بكر بن أحمد بن عبد الدائم المقدسي المتوفى سنة (٧٣٦ هـ) ، وقال الذهبي سنة (٧٤٣ هـ)[٢] .

وقد اجتمع بهما خليل الصفدي سنة (٧٤٢ هـ)[٣] ، ثم توجها إلى :

بعلبك :

وفي بعلبك سمعا من :

١ – فاطمة بنت النويني[٤] :

سمع منها ابن جابر وصديقه الرعيني الشاطبية بإجازتها من كمال الضرير[٥] .

ومرَّا في طريقهما بالبلاد الشامية ، فدخلا حمص ، وحماة ، وماردين ، وطرابلس ، ثم توجها إلى :

حلب :

كان هذا التوجه إلى حلب في أخريات سنة (٧٤٣ هـ)[٦] فاستوطنا البيرة – وهي بلد قرب سميساط بين حلب والثغور الرومية ، وهي قلعة حصينة ولها رستاق واسع[٧] – وأمضيا

---

(١) انظر البداية والنهاية ١٤ / ٢١٠ ، والدرر الكامنة ١ / ٣٤٠ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٤١ .

(٢) انظر الوافي بالوفيات ٢ / ٢٧٣ ، والدرر الكامنة ٣ / ٤٠٠ ، ١ / ٣٤٠ .

(٣) انظر الوافي بالوفيات ٨ / ٣٠٥ .

(٤) لم أجد لها ترجمة .

(٥) انظر غاية النهاية ١ / ١٥١ ، ٢ / ٦٠ .

وكمال الضرير هو شيخ القراء أبو الحسن علي بن شجاع بن سالم بن علي الهاشمي العباسي المصري الشافعي صاحب الشاطبي وزوج ابنته توفي في سابع ذي الحجة سنة (٦٦١ هـ) . انظر شذرات الذهب ٦ / ٥٧ .

(٦) انظر أعلام النبلاء ٥ / ٣٠٦ – ٣٠٧ .

(٧) انظر معجم البلدان ٢ / ٣٣٠ . هذه البيرَةُ التي في حلب ، وهناك مدينة أخرى تُدعى إلبيرة – بالهمزة – في الأندلس وهي مدينة قريبة من غرناطة بينهما ستة أميال تقريباً وحولها أنهار كثيرة ، وقد لاحظتُ على الذين حققوا كُتب ابن جابر وغيرهم عند حديثهم عن إقامة ابن جابر في البيرة التي في حلب أنّهم يثبتونها بالهمزة وهذا يخالف ما جاء في معجم البلدان حيث قال : « البيرة : في عدة مواضع : منها بلد قرب سميساط بين حلب والثغور الرومية ... والبيرة بين بيت المقدس ونابلس ... وأما إلبيرة التي في الأندلس فألفها أصل والنسبة الإلبريّ » . وانظر آثار البلاد وأخبار العباد ٥٠٢ ، والروض المعطار ٢٨ .

فيها بقية حياتهما ، فأقاما بها نحواً من ثلاثين سنة[١] ، ووصلا فيها إلى قمة نضجهما العلمي فجلسا لتدريس الحديث والنحو الأدب ، وقد كثر إقبال التلاميذ عليهما[٢] ، حتى صارا أهل الفتيا فيها[٣] ، وحدَّثا عن المزي بصحيح البخاري[٤] .

وقد حجا مراراً بعد إقامتهما في البيرة[٥] .

ومن شيوخ ابن جابر الذين سمع منهم :

١ – أبو الوفاء بن فرحون :

هو إبراهيم بن علي بن محمد بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي المدني المتوفى سنة (٧٩٩ هـ)[٦] ، ولعل سماعه منه كان في رحلته إلى الحجاز .

٢ – أبو الحسن بن أبي القيس :

وقد ذكره ابن جابر في شرح المنحة حيث قال : « ... خرَّجه الشيخ أبو جعفر بن عبد النور من نحاة الأندلس[٧] ، وهو شيخ شيخنا أبي الحسن بن أبي القيس »[٨] ، ولم أجد ترجمته .

تلاميذه :

شغل ابن جابر الطلبة بحلب ، وكثر إقبال التلاميذ عليه ، حتى إنَّه أجاز لمن أدرك حياته ، ومن تلاميذه :

١ – ابن المهاجر :

هو عمر بن أحمد بن عبد الله بن المهاجر زين الدين الحلبي الشافعي ، كان فقيهاً وأديباً ، توفي سنة (٧٧٨ هـ)[٩] .

---

(١) قال ابن حجر : إنهما استمرا بها نحواً من خمسين سنة ، وهذا لا يتفق مع قوله في ترجمته للرعيني حيث قال : « ثم قدما حلب ، فأقاما بها نحواً من ثلاثين سنة » ، كما لا يتفق كذلك مع تاريخ وفاة ابن جابر (٧٨٠ هـ) . انظر الدرر الكامنة ٣ / ٣٤٠ ، ١ / ٣٤٠ .

(٢) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٠٣ .

(٣) انظر أعلام المغرب والأندلس ٢٠٠ .

(٤) انظر البغية ١ / ٣٤ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٧ .

(٥) انظر غاية النهاية ٢ / ٦٠ ، والسلوك – القسم الأول – ٣ / ٢٢٥ .

(٦) انظر الدرر الكامنة ١ / ٤٨ ، ودرة الحجال ١ / ١٨٢ – ١٨٣ .

(٧) هو أحمد بن عبد النور المالقي صاحب رصف المباني توفي سنة ٧٠٢ هـ . انظر البغية ١ / ٣٣١ .

(٨) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٦٧ / ب .

(٩) انظر الدليل الشافي ١ / ٤٩٤ .

٢ – ابن أبي المكارم :

هو الحافظ نصر الدين محمد بن علي بن محمد بن هشام بن عبد الواحد بن ماجد بن عشائر الشافعي الحلبي المتوفى سنة (٧٨٩ هـ)[١] .

٣ – علاء الدين الحلبي :

هو علي بن عبد الله بن يوسف بن الحسن البيريّ الحلبي القاضي المتوفى سنة (٧٩٤ هـ) بالقاهرة[٢] .

٤ – أبو بكر خطيب سرمين :

هو شرف الدين محمد بن عمر العجلوني الجعفري ، ويعرف بخطيب سرمين ، توفي بمكة سنة (٨٠١ هـ)[٣] .

٥ – أبو بكر الدّاديخيُّ :

هو أبو بكر بن سليمان بن صالح الشرف الدّاديخيُّ الحلبي الشافعي المتوفى سنة (٨٠٣ هـ)[٤] .

٦ – أبو البركات الأنصاري :

هو موسى بن محمد بن محمد بن جمعة بن أبي بكر الشرف أبو البركات الأنصاري الحلبي الشافعي المتوفى سنة (٨٠٣ هـ)[٥] .

٧ – زين الدين بن حبيب :

هو أبو العز طاهر بن الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب بن شريح الحلبي الحنفي المتوفى سنة (٨٠٨ هـ)[٦] .

٨ – جمال الدين إستدار بجّاس :

هو الأمير يوسف بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن قاسم البيري الحلبي أبو المحاسن المتوفى سنة (٨١٢ هـ)[٧] .

---

(١) انظر شذرات الذهب ٦ / ٣٠٩ – ٣١٠ .

(٢) انظر الدرر الكامنة ٣ / ٧٥ – ٧٦ ، والدليل الشافي ١ / ٤٥٩ – ٤٦٠ .

(٣) انظر الضوء اللامع ٧ / ٣٣ ، وشذرات الذهب ٧ / ١٠ .

(٤) انظر الضوء اللامع ١١ / ٣٤ .

(٥) انظر الضوء اللامع ١٠ / ١٨٩ – ١٩٠ ، وشذرات الذهب ٧ / ٣٩ .

(٦) انظر شذرات الذهب ٧ / ٧٥ – ٧٦ .

(٧) انظر الضوء اللامع ١٠ / ٢٩٤ – ٢٩٧ ، وشذرات الذهب ٧ / ٩٩ – ١٠٠ .

٩ – عز الدين الحاضري :

هو أبو البقاء محمد بن خليل بن هلال بن حسن بن الصلاح الحاضري الحلبي الحنفي المتوفى سنة (٨٢٤ هـ)[١] .

١٠ – أبو الخير بن الجزري :

هو الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري الدمشقي الشيرازي الشافعي المقرئ المتوفى سنة (٨٣٣ هـ)[٢] .

١١ – الحافظ برهان الدين الحلبي :

هو إبراهيم بن محمد بن خليل البرهان الطرابلسي الحلبي الشافعي أبو الوفاء سِبْطُ ابن العجمي[٣] ، ويعرف بالقوف لقّبه به بعض أعدائه ، توفى سنة (٨٤١ هـ)[٤] .

– ومن تلاميذ ابن جابر الذين أشارت لهم زميلتي محققة الجزء الأول ، ولم أجد لهم ترجمة :

١ – محمد بن عبد الرحمن العكاري .

٢ – أحمد بن يونس الغزي .

٣ – أحمد بن محمد بن يوسف الرعيني[٥] .

---

(١) انظر الضوء اللامع ٧ / ٢٣٢ – ٢٣٤ ، وشذرات الذهب ٧ / ١٦٨ .

(٢) انظر الضوء اللامع ٩ / ٢٥٥ – ٢٦٠ ، وشذرات الذهب ٧ / ٢٠٤ – ٢٠٦ .

(٣) انظر الضوء اللامع ١ / ١٣٨ – ١٤٥ ، والبغية ١ / ٣٤ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٥٧ .

(٤) انظر الدليل الشافي ١ / ٢٦ .

(٥) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة – القسم الأول – الدراسة ٥٤ .

صديقه الرُّعيني

نظراً للصداقة التي دامت طويلاً بين ابن جابر والرعيني كان لابد أن أسلط الضوء على هذا الصديق الوفي الذي دعم ابن جابر ، وسانده في علمه ، ورافقه في رحلاته حتى صارا يعرفان بالأعمى والبصير[١] ، أو بالأعميين[٢] مما جعل كل منهما يؤثر في صاحبه ويتأثر به حتى وصفهما لسان الدين الخطيب بروحين في جسد ؛ لذلك آثرت أن أتحدث هنا عن الرعيني ، وهو :

شهاب الدين أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي المالكي الإلبيري .

ولد بعد سنة (٧٠٠ هـ) ، وقد سأله الصفدي عن مولده ، فقال سنة ثمان أو تسع وسبعمائة[٣] .

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الرعيني قد تتلمذ على أيدي جميع الشيوخ الذين أخذ عنهم ابن جابر ، وذلك بسبب رفقتهما في الرحلة ما عدا الشيوخ الذين تتلمذ على أيديهم ابن جابر في المرية[٤] ، والذين تتلمذ عليهم هو في غرناطة وهم :

١ - أبو عبد الله محمد بن علي الخولاني قرأ عليه النحو والفقه .

٢ - أبو عبد الله البيَّاني قرأ عليه الفقه .

٣ - قاضي الجماعة أبو عبد الله بن أبي بكر قرأ عليه الفقه ، وسمع منه الصحيح[٥] .

وخرج الرعيني من غرناطة مع رفيقه ابن جابر في رحلة إلى بلاد المشرق وكان من حاله ما سبق في ترجمة رفيقه[٦] .

ثم استقر به المقام في البيرة من أعمال حلب مع صاحبه ابن جابر ، فانتفع به أهل تلك البلاد .

---

(١) انظر البغية ١ / ٣٤ ، ودرة الحجال ١ / ٦٢ .

(٢) انظر الإحاطة ٢ / ٣٣٠ .

(٣) انظر الوافي بالوفيات ٨ / ٣٠٥ ، والبغية ١ / ٣٥ ، ودرة الحجال ١ / ٦٢ ، وشذرات الذهب ٦ / ٢٦٠ . والأرجح أن يكون الرعيني ولد سنة (٧٠٩ هـ) ، لأن ابن حجر ذكر في الدرر الكامنة ١ / ٣٤٠ أن الرعيني توفى عن سبعين سنة .

(٤) انظر ص ١٠ - ١١ مما سبق .

(٥) انظر الوافي بالوفيات ٨ / ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٦) انظر ص ١١ مما سبق .

وقد أشادت المصادر بهذه الصداقة بين ابن جابر والرعيني ، فقال في هذا لسان الدين الخطيب : « ... صارا روحين في جسد ، ووقع الشعر منهما بين لَحْيَي أسد ، وشمرا للكُدْيَة ، فكان وظيف الكفيف النظم ، ووظيف البصير الكتب »[1] .

وقال ابن حجر - متحدثاً عن الرعيني - : « فرافق أبا عبد الله بن جابر الأعمى ، فتصاحبا ، وترافقا إلى أن صارا يعرفان بالأعميين »[2] .

وظلاً على هذه الصحبة والصداقة حتى تزوج ابن جابر في آخر حياته فتهاجرا[3] ، إلاّ أن هذا التهاجر والتفارق بينهما لم يمنع ابن جابر من رثاء صديقه الرعيني الذي توفى قبله بسنة[4] ، وهذا يدل على احتفاظ ابن جابر بودٍ كبير لصديقه .

وقد أشادت المصادر أيضاً بعلمه وشعره وخلقه ، فقد كان الرعيني عالماً بالعربية مقتدراً على النظم ، وقال في هذا ابن القاضي : « كان مقتدراً على النظم والنثر ، عارفاً بالبديع حسن الخلق حلو المحاضرة »[5] .

وقال ابن حجر : «وكان أبو جعفر مقتدراً على النظم والنثر عارفاً بالنحو وفنون اللسان ، ديناً حسن الخلق ، حلو المحاضرة كثير التواليف في العربية وغيرها »[6] .

وقال عنه ابن تغري بردي : « وكان إليه المنتهى في علم النحو والبديع والتصريف والعروض ، وله مشاركة في فنون كثيرة ، ومصنفات جيدة ، وكان له نظم ونثر »[7] .

أما وفاته فكانت في منتصف شهر رمضان سنة (٧٧٩ هـ) عن سبعين سنة بحلب[8] ، قبل صديقه ابن جابر بسنة ، تاركاً وراءه مجموعة من المؤلفات منها :

١ - اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر .

حققه عبد الله حامد النمري سنة (١٤٠١ هـ - ١٤٠٢ هـ) للحصول على درجة الماجستير من جامعة أم القرى[9] .

---

(١) انظر الإحاطة ٢ / ٣٣٠ .

(٢) انظر إنباء الغمر ١ / ٢٤٤ ، وانظر شذرات الذهب ٦ / ٢٦٠ .

(٣) انظر البغية ١ / ٣٤ .

(٤) انظر الدرر الكامنة ١ / ٣٤٠ .

(٥) انظر درة الحجال ١ / ٦٢ .

(٦) انظر الدرر الكامنة ١ / ٣٤٠ .

(٧) انظر النجوم الزاهرة ١١ / ١٨٩ .

(٨) انظر غاية النهاية ١ / ١٥٢ ، والدرر الكامنة ١ / ٣٤٠ ، والنجوم الزاهرة ١١ / ١٨٩ .

(٩) انظر دليل الرسائل العلمية بجامعة أم القرى " قسم اللغة والنحو " ١٩٨ .

٢ – تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن .

حققه الدكتور علي حسين البواب سنة (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م)[١] .

٣ – رد الشوارد إلى حكم القواعد[٢] .

٤ – رسالة في السيرة والمولد النبوي .

منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم (٤٩٤) مجاميع[٣] .

٥ – رفع الحجاب عن تنبيه الكتاب .

هو شرح لمنظومة رفيقه ابن جابر " الفرق بين الضاد والظاء "[٤] .

٦ – شرح ألفية ابن معطي .

حقق السفر الأول منه الدكتور حسن محمد عبد الرحمن أحمد للحصول على درجة الدكتوراه سنة (١٤١٤ هـ) بجامعة أم القرى[٥] .

٧ – طراز الحلة وشفاء الغلة .

وهو شرح مطول على بديعية ابن جابر[٦] " الحلة السّيرا في مدح خير الورى "[٧] حققه حذام جمال الدين الألوسي للحصول على درجة الماجستير سنة (١٩٧١ م) بجامعة بغداد[٨] .

---

(١) انظر كتاب تحفة الأقران ١١ – ١٢ حيث عرَّف الدكتور علي في مقدمته بالكتاب .

(٢) ذكره أبو جعفر الرعيني في كتابه اقتطاف الأزاهر . انظر اقتطاف الأزاهر ٥٠ ، وكشف الظنون ١ / ١١١ .

(٣) انظر معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ ١١٧ ، والأعلام ١ / ٢٧٤ . وذكر صلاح الدين المنجد في معجم ما ألف عن رسول الله عليه الصلاة والسلام أن لابن جابر رسالة في السيرة النبوية والمولد في المجموع نفسه .

(٤) انظر تحفة الأقران ١٠ ، وهدية العارفين ١ / ١١٤ .

(٥) انظر دليل الرسائل العلمية بجامعة أم القرى " قسم اللغة والنحو " ٢٠٢ .

(٦) انظر الحلة السيرا ١٩ .

(٧) انظر آثار ابن جابر العلمية .

(٨) انظر فهرس المطبوعات العراقية ٢ / ٣١٥ .

شعر ابن جابر :

برز ابن جابر أديباً منحه الله موهبة شعرية مصقولة بعلم النحو ، منمقة بعلم العروض ، ومعرفة بفنون البديع وألوانه وثرائه اللغوي ، فخاض في مجالين :

أولاً : الشعر الوجداني .

نظم ابن جابر في أغراض الشعر الوجداني المتعددة ، وقد ذكرت لنا كتب التراجم نماذج من شعره في مختلف هذه الأغراض ومنها :

المدح :

وضع ابن جابر ديواناً مدح فيه خير البشر محمد بن عبد الله صلوات الله عليه وسلامه ، ومن أجمل ما قال في مدحه عليه الصلاة والسلام :

رحمةً أرسلهُ اللهُ لنا ... وشفيعاً قد غدًا فينَا غدَا
ليسَ يحصي فضلَهُ إلاَّ الذي ... هو أحصَى كلَّ شيءٍ عددَا[1]

وله قصيدة مطولة في فضائل الصحابة العشر وأهل البيت قال فيها في أبي بكر - رضي الله عنه - :

فَمِنْهُمْ أبو بكرٍ خليفتُهُ الذي ... لَهُ الفضلُ والتقديمُ في كلِّ مشهدِ[2]

وقال في عمر - رضي الله عنه - :

ويتبعُهُ في فضلِهِ عُمَرُ الذي ... رمَى عَنْ قِسي الصديق قوسَ مسدِّدِ[3]

وقال في عثمان - رضي الله عنه - :

إمامٌ صبورٌ للأذى وهو قادرٌ ... حليمٌ عن الجانِي جميلُ التعودِ[4]

وقال في علي - رضي الله عنه - :

وَإنَّ علياً كانَ سيفَ رسولِهِ ... وصاحبَهُ السامي لمجْدٍ مُشيَّدِ[5]

وقال في السبطين - رضي الله عنهما - :

هُمَا قُرَّتا عين الرسولِ وسيدا ... شبابِ الورى في جنَّة وتخلدِ[6]

---

(١) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٤٨ .
(٢) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٥٩ .
(٣) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٦٠ .
(٤) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٦٢ .
(٥) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٦٣ .
(٦) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٦٤ - ٣٦٥ .

وقال في حمزة – رضي الله عنه – :

وَمَـنْ مِثْل لَيْـثِ الله حمزة ذِي الندى　　مُبيـدِ العـدَا مَأوى الغَريـبِ المطـرَّد[١]

وقال في العباس – رضي الله عنه – :

وَقَـدْ بَلَـغَ العبـاسُ فِي المجدِ رتبةً　　تقـولُ لبـدر التم : قصَّرتَ فابعدِ[٢]

– ونجد أنَّ ابن جابر استخدم مدحه في التكسب من الحكام ، فها هو ذا يمدح الملك الصالح ابن الملك المنصور سلطان ماردين الذي أجزل له العطاء ، ذكر هذا الرحالة ابن بطوطة عند ذكر سلطان ماردين الملك الصالح ، فقال : « ورث الملك عن أبيه ، وله المكارم الشهيرة ، وليس بأرض العراق والشام ومصر أكرم منه يقصده الشعراء والفقراء ، فيجزل لهم العطايا ، جرياً على سنن أبيه قصده أبو عبد الله محمد بن جابر الأندلسي المروي الكفيف مادحاً ، فأعطاه عشرين ألف درهم »[٣] .

الغزل :

شفَّ شعر ابن جابر الغزلي ، ورقَّ لفظه ، ومن ذلك قوله :

قَـدْ سَبَـا قَلْبِـي غـزالٌ فاتـنٌ　　سَـلْ بـه كيـفَ اعتـدى في سَلْبـهِ[٤]

ونجده يتفنن في غزله ، فيستخدم التشبيه والاستعارة مظهراً بذلك عاطفة جياشة أسرت قلب المتغزل حينما قال :

فَتَـاةٌ تَفُـتُّ القَلْـبَ مِنّي بِمُقْلَـةٍ　　لَهَـا رِقَّـةُ الغُـزْلاَنِ في سَطْوة الأُسْـدِ[٥]

الشوق :

برع ابن جابر في إظهار شوقه على شتى أنواعه ، فنراه تارة يتشوق إلى وطنه الذي عاش فيه تاركاً وراءه ذكريات الطفولة وحلم الشباب ، فيقول :

للهِ عيـشٌ بالمريَّـةِ قَـدْ ذَهَـبْ　　أخبـاره بالحسْـنِ تُكْتَـبُ بالذهـبْ
وَهَبَـتْ لنَـا تِلْـكَ الليالـي مـدةً　　ثـم استـردَّ الدهـرُ منّـا ما وَهَـبْ[٦]

---

(١) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٦٥ .

(٢) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٦٦ – ٣٦٧ .

(٣) انظر رحلة ابن بطوطة ١٨٣ .

(٤) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٥٥ .

(٥) انظر الإحاطة ٢ / ٣٣٠ .

(٦) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٥٣ .

وتارة يتشوق إلى محبوبته، فيظهر شوقه بطريقة مختلفة تتناسب مع عاطفة المحب ، فيقول :

تَرامَى بِنَا فِي البيدِ شوقٌ إلى الحمى ... تــرى عنــدهُ الأجفــانُ منهلَّــةَ الدمعِ
فلمَّا رأينَا رَبْعَ مَنْ سكنَ الحَشـا ... نَزلْنا فَقبَّلْنا ثَـرى ذلـك الربْـعِ[1]

فيالها من عاطفة متأججة قد سرى من الأجفان دمعها ، وقبَّل ثرى أصحابها .

الفخر :

ومن أجمل ما قال فيه :

وإنّــي حيــنَ أُنسَــبُ مــنْ أُنــاسٍ ... علــى قِمــمِ النجــومِ لهــمْ مَقــام
يميــلُ بهــم إلى المجــدِ ارتيــاحٌ ... كمــا مالَــتْ بشاربهــا المُــدَام
فمــن كــلِّ البــلادِ لنَــا ارتحَــالٌ ... وفــي كــلِّ البــلادِ لنَــا مُقــام
وحــولَ مــواردِ العليــاءِ منّــا ... لنــا مــع كــلِّ ذِي شَــرَفٍ زحــام
تصيــبُ سهامُنــا غَــرضَ المعالي ... إذا ضلَّــتْ عــن الغَــرَضِ السهــام
وليــسَ لنَــا مِــن المجدِ اقتنــاعٌ ... ولــو أنَّ النجــومَ لنَــا خيــام[2]

فياله من فخر في طلب مجد لا يقنع صاحبه بالقليل ، وإنما يطلبه إلى آخر رمق في حياته رحم الله ابن جابر ، وجزاه خير الجزاء .

الحكم :

عرك ابن جابر الحياة في ترحال طويل خاطب فيه الجاهل والعالم في بلاد كثيرة ، مما كون لديه تجربة لا يستهان بها في طريق الصعاب الذي خاضه ، فأرسل لنا تلك التجربة في شعره كالحِكَم ، فهاهو ذا يشير في أبياته إلى خلق كريم ، وهو « دفع السيئة بالحسنة » ، فيقول :

ادْفَــعِ الشــرَّ بِحُسْنَــى فــإذا ... بــه أخو صِــدْقٍ وإنْ كـانَ سَطَـا[3]

وهذا اقتباس من قوله تعالى : ﴿ ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٞ ﴾[4] .

---

(١) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٥٣ .
(٢) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٠٤ .
(٣) انظر المصدر السابق ٧ / ٣١٥ .
(٤) من الآية (٣٤) في سورة فصلت .

وهاهو ذا يقول محبذاً الاتصاف بالجود والعلم والتقوى ، وترك ما سواهما :

الجودُ يُعلي المرءَ والبخلُ لقد ... يُحطُّ عن رتبتهِ من ارتقى
والعزُّ ما أحْسَنَهُ لكنَّه ... إنْ كانَ هذا مَع علمٍ وتُقى
والجهلُ للإنسانِ عيبٌ قادح ... ولو حَوَى مالاً ككثبانِ نَقَا
والعلمُ في حالِ الغنى والفقر لا ... يزالُ يَرقَى بِكَ كُلَّ مُرْتَقَى(١)

وهاهو ذا يشير إلى الصبر عند الفراق ، فيقول :

وَإنْ تَرُعْكَ من زمان فرقةٌ ... فاصْبر لها فَالصبرُ أشْفَى للجوى(٢)

– وبالإضافة إلى هذه الأغراض التي اشتمل عليها شعره ، نجده يضع لنا في شعره خلاصة خبرته بالناس ناقداً لبعض صفاتهم ، فهاهو ذا ينقد أهل زمانه في إسرافهم فيقول :

أرَى أناساً ، من أرَادَ الرضى ... مِنهُمْ رَجَا ما ليسَ بالُمْكِنِ
سيّانِ أنْ يعطوا وأنْ يمنعوا ... قد ضاعَ فيهم كرمُ المحسنِ(٣)

وهاهو ذا ينقد عدم الوفاء من بعضهم ، فيقول :

إنّي سئمتُ من الزمانِ لطولِ مَا ... قد صدَّ عن حُسْنِ الوفاءِ رجالَهُ
ومن النوادر في زمانِك أنْ ترى ... خِلاًّ حمدتَ ودادَهُ وخلالَهُ(٤)

– وقبل أن أختتم الحديث عن شعره الوجداني أود أن أنوه على إشادة العلماء ببعض قصائد ابن جابر ، قال المقري : « ولا خفاء أنَّ لسان الدين لم يستوفِ حقوق الشمس ابن جابر الهواري المذكور مع أن له محاسن جمة ، ومن محاسنه رحمه الله تعالى :

هَنَاؤكم يا أهْلَ طيبة قد حَقَّا ... فبالقربِ مِنْ خيرِ الورى حُزْتُمُ السبقا »(٥) .

ومن محاسنه المقصورة الفريدة التي يقول فيها :

بادَرَ قَلْبي للهوى وما ارْتَأى ... لمّا رأى من حُسنها ما قَدْ رَأى
فقرَّبَ الوجدَ لقلبي حُبُّها ... وكانَ قَلْبي قبلَ هذا قد نَأى(٦)

---

(١) انظر نفح الطيب ٧ / ٣١٨ .
(٢) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٢٠ .
(٣) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٥١ .
(٤) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٥٢ ، وانظر من أمثلة انتقاده سمط النجوم العوالي ٤ / ٢٨ .
(٥) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٠٥ .
(٦) انظر المصدر السابق ٧ / ٣٠٦ .

ومن محاسنه البديعية المشهورة " بديعية العميان " ، وأيضاً قصيدته التي في التورية بسور القرآن ، ومدح النبي ﷺ والتي يقول فيها :

فِي كلِّ فاتحة للقَول معتبرة ... حقُ الثناءِ عَلى المبعوثِ بالبقرة
فِي آلِ عمران قِدماً شاعَ مبعثه ... رجالهم والنساء استوضَحُوا خبره[1]

وقصيدته في التورية بأسماء الكتب ، والتي يقول فيها :

عرائسُ مَدحِي كم أتينَ لغيره ... فلمّا رأتهُ قلنَ هَذا مِن الأكفا
نوادرُ آدابي ذخيرة ماجدٍ ... شمائلُ كم فيهن مِنْ نُكَت تُلْقى[2]

ثانياً : المنظومات التعليمية :

صاغ ابن جابر ثروة علمية عظيمة ، ونظم علوماً شتى ، ومن أمثلة نظمه : نظمه لفصيح ثعلب ، ونظمه لكفاية المتحفظ ، وقصيدته في الفرق بين الضاد والظاء ، وغيرها[3] .

(١) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٢٤ .
(٢) انظر المصدر السابق ٢ / ٦٦٥ .
(٣) انظر آثاره العلمية .

خُلُقُهُ وخَلْقُهُ :

أثنى العلماء على ابن جابر كثير الثناء ، فتحدثوا عن علمه العظيم وخلقه الكريم ، فقال عنه الحلبي : « كان إماماً عالماً فاضلاً ، بارعاً نحوياً أديباً له النظم والنثر البديعيان ، وكان أمة في النحو »(١) .

وقال عنه ابن الجزري : « شيخنا إمام بارع »(٢) ، وقال عنه ابن تغري بردي : « كان عالماً في فنون كثيرة ، وله نظم ونثر ، وله مصنفات كثيرة »(٣) .

وممن تحدث عن علمه وخلقه الأمير أبو الوليد إسماعيل بن يوسف الأحمر ، فقال : « تحلى بعلوم بارعة ومحاسن لأشتات الفوائد جامعة ، وهو سراج الأدب المتوقد الضياء ، والمستولي على أمد المكارم والحياء »(٤) ، وقال لسان الدين : « وجرى ذكره في الإكليل محسوبٌ من طلبته الجلّة ، ومعدودٌ فيمن طلع بأفقها من الأهِلَّة »(٥) .

ومع أنَّ ابن جابر الذي جمع العلم والأدب والشعر والفقه والحديث ومكارم الخلق كان ضريراً إلاَّ أنَّ الله قد وهبه قدرة فائقة وذهناً يتسع لكل هذه العلوم مع فقدانه البصر ، فجلَّت قدرته تعالى .

وقد تحدث عن عاهته لسان الدين بن الخطيب فقال : « رجل كفيف البصر مدل على الشعر عظيم الكفاية والمنّة على زمانته »(٦) .

ولا أعلم شيئاً عن عاهته إلاَّ أنّي وجدت زميلتي محققة الثلث الأول من الكتاب قد أرجعت ذلك إلى أنَّه أصيب بالجدري في أواخر السنة الخامسة من عمره فصار ضريراً(٧) .

ومع ضرِّه وعماه فقد رزقه الله البصيرة والإرادة والذاكرة القوية ، وحب العلم ، وحافظة جمعت علوماً شتى ، وصديقاً وفياً لازمه وكتب له ما ألَّفه .

---

(١) انظر أعلام النبلاء ٥ / ٧٩ .

(٢) انظر غاية النهاية ٢ / ٦٠ .

(٣) انظر النجوم الزاهرة ١١ / ١٩٢ .

(٤) انظر أعلام المغرب والأندلس ٢٠٠ .

(٥) انظر الإحاطة ٢ / ٣٣٠ .

(٦) انظر المصدر السابق ٢ / ٣٣٠ .

(٧) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة – القسم الأول – الدراسة ١٦ .

وفي الحديث هنا عن عاهته – العمى – لابد لي من كلمة أشير بها إلى بعض من النحاة العميان الذين منَّ الله عليهم بما هو أعظم من البصر ، فجعلهم يرون ، ويعملون ما لا يراه ويعلَمُه بعض المبصرين ، ومن هؤلاء النحاة :

١ – هشام بن معاوية الضرير النحوي صاحب الكسائي أبو عبد الله المتوفى سنة (٢٠٩ هـ) له تصانيف في نحو أهل الكوفة[١] .

٢ – أبو القاسم عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبد الله الضرير النحوي الثمانيني المتوفى سنة (٤٤٢ هـ) شرح اللمع لابن جني[٢] .

٣ – أبو القاسم الفضل بن محمد بن علي بن الفضل القصبانيّ النحوي المتوفى سنة (٤٤٤ هـ) ، وقيل (٤٦٤ هـ) من أعيان الأئمة في النحو والأدب[٣] .

٤ – أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي المتوفى سنة (٤٧٦ هـ) ، وقيل (٤٤٦ هـ) ، يعرف بالأعلم الشنتمري شرح الحماسة لأبي تمام ، وشرح الجمل للزجاجي ، وشرح أبيات الجمل[٤] .

٥ – جامع العلوم علي بن الحسن الضرير النحوي الأصبهاني كان حياً سنة (٥٣٥ هـ) شرح كتاب اللمع ، وله كتاب كشف المعضلات وحل المشكلات في إعراب القرآن والقراءات[٥] .

٦ – شيث بن إبراهيم بن الحاج القفطي الإمام الزاهد النحوي القناوي ضياء الدين ، عمي في كبره ، له مصنفات في النحو منها المختصر ، والمعتصر من المختصر ، وقد اُختلِف في سنة وفاته ، فقيل سنة (٥٩٨ هـ)[٦] ، وقيل (٥٩٩ هـ)[٧] ، وقيل (٦٠٠ هـ)[٨] .

---

(١) انظر إشارة التعيين ٣٧١ ، والبغية ٢ / ٣٢٨ .

(٢) انظر إشارة التعيين ٢٣٨ ، ومعجم المؤلفين ٧ / ٢٧٩ .

(٣) انظر إشارة التعيين ٢٥٧ ، والبغية ٢ / ٢٤٦ .

(٤) انظر إشارة التعيين ٣٩٣ ، والبغية ٢ / ٣٥٦ .

(٥) انظر إشارة التعيين ٢١٦ ، ومعجم المؤلفين ٧ / ٧٥ .

(٦) انظر البغية ٢ / ٦ .

(٧) انظر الأعلام ٣ / ١٨١ .

(٨) انظر إشارة التعيين ٤٢ .

٧ - عبد الله بن الحسن بن عبد الله العكبري أبو البقاء النحوي الضري المتوفى سنة (٦١٦ هـ) ، له شرح الفصيح ، ولباب شرح الكتاب ، واللباب في علل البناء والإعراب وغيرها[١] .

٨ - أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي منصور بن علي النحوي ابن الخباز الضرير المتوفى سنة (٦٣٩ هـ) كان من جملة محفوظه الإيضاح ، والتكملة ، والمفصل[٢] .

(١) انظر إشارة التعيين ١٦٣ - ١٦٤ ، والبغية ٢ / ٣٨ .

(٢) انظر إشارة التعيين ٢٩ ، والبغية ١ / ٣٠٤ .

وفـــاتــه :

توفي أبو عبد الله محمد بن جابر الأندلسي سنة ثمانين وسبعمائة (٧٨٠ هـ)[١] وكان ذلك بالبيرة من أعمال حلب ، عن اثنتين وثمانين سنة[٢] ؛ إذ إنَّ الصلاح الصفدي سأله عن مولده ، فقال : « سنة ثمان وتسعين وستمائة بالمرية »[٣] .

آثاره :

خرج ابن جابر شابّاً تلميذاً صغير السن تاركاً وطنه مودعاً أهله في رحلة طويلة قضاها غريباً متنقلاً في عالم البحث والتأليف والتعليم إلى آخر لحظة قضاها على ظهر البسيطة ، فلم يتوقف إلاَّ بعد أن توارى جثمانه تحت الثرى – رحمه الله ، وأثابه على ما تركه من علم – وقد حاولت في هذا البحث أن أحصي آثار ابن جابر مرتبة ترتيباً هجائياً ؛ لتعذر ترتيبها زمنياً ، ومن آثاره :

١ – الحلة السِّيرا في مدح خير الورى :

وهي بديعية نظمها ابن جابر في مدح الرسول ﷺ على طريقة الصفي الحلي ، وتسمى بديعية العميان ، ويبلغ عدد أبياتها (١٧٧) بيتاً[٤] ، أولها :

بِطَيْبَـــةَ انْـــزِلْ وَيَمِّـــمْ سَيِّـــدَ الأُمَـمِ   وانْشُـرْ لَـهُ الْمدحَ وانْثُرْ أطْيبَ الْكَلِمِ[٥]

وآخرها :

لَكِـنْ وإنْ طَـالَ مَدْحِي لا أَفِي أَبَـداً   فَأَجْعَـلِ العُـذْرَ والإقْـرَارَ مُخْتَتَمِـي[٦]

ويقول في مقدمتها : « فأنشأت في مدحه ﷺ قصيدة وشَّيْتُ بألقاب البديع بُرْدَها ، وتوخيت فيها من موارد الثناء ما يجدُ المؤمن على قلبه بَرْدَها »[٧] .

ولابن جابر شرح مختصر عليها ، وللرعيني أيضاً شرحٌ عليها سمّاه : « طراز الحلة وشفاء الغلة » .

---

(١) انظر غاية النهاية ٢ / ٦٠ ، والسلوك – القسم الأول – ٣ / ٣٥٠ ، والبغية ١ / ٣٥ .

(٢) هذا هو الأقرب للصواب ؛ لأنَّ بعض المؤرخين ذكروا أن ابن جابر توفى عن سبعين سنة . انظر السلوك ٣ / ٣٥٠ ، والنجوم الزاهرة ١١ / ١٩٢ .

(٣) انظر الوافي بالوفيات ٢ / ١٥٧ .

(٤) انظر البديعيات في الأدب العربي ٧٦ .

(٥) انظر الحلة السيرا ٢٨ .

(٦) انظر المصدر السابق ١٧٧ .

(٧) انظر المصدر السابق ٢٥ .

وقد اهتم الأستاذ علي أبو زيد بهذه البديعية ، فتحدث عنها في كتابه " البديعيات في الأدب العربي " أولاً ، ثم تناول البديعية وشرحها " الحلة السيرا في مدح خير الورى " فحققها .

وأيضاً حقق هذا الكتاب الدكتور عبد الله مخلص[١] .

وللكتاب نسخة خطية أيضاً في برلين[٢] .

٢ - حِلْية الفصيح في نظم ما قد جاء في الفصيح :

نظم ابن جابر فصيح ثعلب في أرجوزة تقع في ثمانين وستمائة ألف بيت ، وأتمها في البيرة سنة (٧٤٧ هـ)[٣] ، وأولها :

الحمـــدُ للهِ عَلـى مَـا سـدَّدَهْ فَهْـوَ الـذي أَلْهَمَنَـا أنْ نَحمـدَهْ
إنَّ الفصيـح للإمـامِ ثَعْلَـبِ فِيمَـا رَأَيْنَـا مِـنْ أجـلِ الكتـبِ

وآخرها :

هــذَا ختــامُ حليـةِ الفصيـح في نَظْـمِ مَـا قَـدْ جَاءَ في الفَصيـحِ

وقد ذكر الزركلي أنَّ الكتاب مطبوع[٤] ، وله عدة نسخ خطية منها : في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية[٥] ، ودار الكتب الظاهرية ، وتشتسربتي ، ومانشستر ، وباريس ، ودار الكتب بالقاهرة[٦] .

٣ - رسالة في السيرة النبوية والمولد :

منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم (٤٩٤) مجاميع[٧] .

---

(١) انظر معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ ٣٢١ .

(٢) انظر تاريخ زيدان ٣ / ١٣٠ ، والأعلام ٥ / ٣٢٨ .

(٣) انظر كشف الظنون ٢ / ١٢٧٣ - ١٢٧٤ ، وتاريخ بروكلمان ٢ / ٢١٢ .

(٤) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .

(٥) انظر فهرس المخطوطات المصورة في النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود ٤٠٦ ، وفهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود أيضاً ٣٩٦ .

(٦) انظر تاريخ بروكلمان ٢ / ٢١٢ .

(٧) انظر معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ ١١٧ .

٤ – سبيل الرشاد إلى نفع العباد :

هي قصيدة في مدح النبي ﷺ طبعت بتحقيق الشيخ أحمد عبد المنعم الشهير بالدمنهوري في مصر سنة (١٣٠٥ هـ)(١) .

٥ – شرح ألفية ابن مالك :

يعدُّ هذا الشرح من أبرز مصنفات ابن جابر ، وقد اعتنى العلماء بذكره والإشارة إليه ؛ لأنَّه كتاب مفيد يعتني بالإعراب للأبيات ، جليل نافع للمبتدئين ، وله عدة نسخ خطية في : المكتبة الظاهرية بدمشق ، والمكتبة الأزهرية ، ومكتبة الخزانة العامة في الرباط ، ومكتبة الأوقاف العامة في الموصل ، وجامعة برنستون بأمريكا ، وفي ليدن ، وباريس ، والإسكوريال ، ومدريد ، وتشستربتي ، ويوجد عدد من هذه النسخ في جامعة الإمام محمد بن سعود ، وفي مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى(٢) .

وقام بتحقيقه الأستاذ الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ؛ ليكون لقراء العربية مرجعاً وسنداً(٣) .

وسيأتي التعريف بالكتاب ، وإلقاء بعض الضوء عليه في مبحث الموازنات لاحقاً(٤) .

٦ – شرح ألفية ابن معطي :

ذكره العديد من العلماء كالسيوطي(٥) ، وطاش زاده(٦) ، وابن العماد(٧) ، وقد اختلفوا في ذكر عدد مجلداته ، فقال السيوطي وابن العماد : ثلاثة مجلدات ، وقال طاش زاده : ثمانية مجلدات ونسب القول للسيوطي ، وقال الحاجي خليفة أيضاً في كشف الظنون : إنه ثمانية مجلدات(٨) ، وهذا ما قاله الزركلي في الأعلام(٩) ، والله أعلم بالصواب منها .

---

(١) انظر معجم مطبوعات العربية لسركيس ٦١ .

(٢) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ ، وتاريخ بروكلمان ٥ / ٢٨١ ، وفهرس المصورات الميكروفلمية بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي " قسم النحو " ٢٥٠ – ٢٥٣ ، وفهرس المخطوطات المصورة " قسم النحو والصرف واللغة والعروض " بجامعة الإمام محمد بن سعود ١٢٩ – ١٣٠ ، وفهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة بالموصل ١ / ١٤٣ .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ١٤ .

(٤) انظر الموازنة بين شرحي الألفية والمنحة لابن جابر ص ٦٦ .

(٥) انظر البغية ١ / ٣٥ .

(٦) انظر مفتاح السعادة ١ / ١٥٧ .

(٧) انظر شذرات الذهب ٦ / ٢٦٨ .

(٨) انظر كشف الظنون ١ / ١٥٥ .

(٩) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .

٧ – عمدة المتلفظ في نظم كفاية المتحفظ :

عبارة عن أرجوزة نظم فيها ابن جابر كتاب " كفاية المتحفظ " للقاضي شهاب الدين محمد بن أحمد الخويي المتوفى سنة (٦٩٣ هـ) هذا ما ذكره صاحب كشف الظنون ، وذكر في موضع آخر أنّه نظمها للملك المظفر بن يوسف بن عمر[١] .

وأول المنظومة :

الحمـــدُ للهِ عَلـــى مَـــا عَلَّمَـا وجَـــادَ إحْسَـــاناً بـــهِ وأنْعَمَـا
وَبَعـــدُ فَقَـــدْ رأيـــتُ حَتْمـــا إذْ كُنْـــتُ أكْمَلْـــتُ الْفَصيـــحَ نَظْمَـا
أنْ أنْتَضَـــى عَزْمَـــةَ ذِي عِنَايَـــهْ فَأنْظُـــمُ الـــواردَ فـــي الكفايَـــهْ

وآخرها :

كَشُغْلَـــةٍ وجَمْعُهـــا شَعَائِـــلْ لأنَّ جَمْـــعَ بابهـــا فَعَائِـــلْ
فَهَـــذِهِ خَاتِمَـــةُ الكتـــابِ وآخِـــرُ الْفُصُـــولِ والأبْـــوابِ

وقد فرغ منها سنة (٧٧٠ هـ) ،وله نسخ خطية في دار الكتب المصرية منها نسختان ، وفي دار الكتب الأزهرية ، وفي جامعة الإمام محمد بن سعود[٢] .

٨ – غاية المرام في تثليث الكلام .

ذكره الزركلي في الأعلام[٣] .

٩ – قصيدة في أسماء سور القرآن :

جاء ذكرها في هدية العارفين[٤] ، كما ذكرها المقري في نفح الطيب قائلاً : « ولو لم يكن من محاسنه إلاّ قصيدته التي في التورية بسور القرآن ، ومدح النبي ﷺ لكفى ، وهي من غرر القصائد ، وكثير من الناس ينسبها للقاضي الشهير عالم المغرب أبي الفضل عياض ، وكنت أنا في أول الاشتغال ممن يعتقد صحة تلك النسبة ، حتى وقفت على شرح البديعية الموصوفة لرفيقه أبي جعفر ، فإذا هي منسوبة للناظم ابن جابر »[٥] .

---

(١) انظر كشف الظنون ٢ / ١٧١ ، ١٥٠٠ ، وانظر الأعلام ٣٢٨ ، ومعجم المؤلفين ٨ / ٢٩٤ .

(٢) انظر فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود " قسم النحو والصرف واللغة والعروض " ٤٩٩ – ٥٠٠ .

(٣) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .

(٤) انظر هدية العارفين ٢ / ١٧٠ .

(٥) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٢٣ – ٣٢٤ .

وقد أشرت إليها عند حديثي عن شعر ابن جابر[١] .

١٠ – قصيدة في المدينة المنورة :

نظمها في مدح المدينة المنورة ، ذكرها الزركلي مستشهداً بأولها :

هناؤكم يا أهلَ طيبةَ قَدْ حقَّا   فبالْقُربِ مِنْ خَيرِ الورَى حُزتُمُ السبقا[٢]

وقد ذكر المقري هذه القصيدة ، وعدَّها من محاسن ابن جابر[٣] ، وقد أشرت إليها في شعره[٤] ، وهي موجودة بخزانة الرباط .

١١ – قصيدة نحوية في الفرق بين الضاد والظاء :

هي منظومة ميميّة نظمها ابن جابر جامعاً فيها ألفاظ الظاء في العربية ؛ ليفرق بينها وبين الضاد[٥] ، شرحها رفيقه الرعيني وسمّاه : « رفع الحجاب عن تنبيه الكتاب »[٦] .

أولها :

حَمدُ الإلَهِ أجلُّ ما يُتكلم   بَدءاً به ولَهُ الثناءُ الأدومُ
وأقولُ فيما بعدَ ذلك إنَّه   للظاءِ بالضادِ التباسٌ يُعلَمُ
فَرأيتُ حصرَ الظاءِ آكد واجبٍ   ليبينَ أنّ الغيرَ ضادٌ يُرسَمُ

وآخرها :

هذي ضوابِطُ إنْ تَقِلُّ فإنّها   كثرت فوائدُها لمن يتفهَّمُ
والحمدُ للهِ الذي بثنائِهِ   بُدِئَ الكلامُ ومثلُ ما يُختَمُ
وعَلَى النبي وآلهِ وصحابهِ   طُرّاً أصلي آخِراً وأسَلِّمُ

ومنها نسخة خطية في جامعة الإمام محمد بن سعود[٧] ، وهي التي أشار إليها الزركلي في الأعلام[٨] .

---

(١) انظر شعره ص ٢٤ .
(٢) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .
(٣) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٠٥ .
(٤) انظر شعره ص ٢٣ .
(٥) انظر تاريخ زيدان ٣ / ١٣٠ ، وفهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود ٤٣٣ .
(٦) انظر تحفة الأقران ١١ .
(٧) انظر فهرس مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٤٣٣ – ٤٣٤ .
(٨) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .

١٢ – قصيدة نحوية يراد بها التفريق بين المقصور والممدود :

ومما قال فيها :

وتمييـــــزُكَ المقصـــــورَ ممَّـا تمده أكيــدٌ ، فكُـنْ في علمِهِ مَاضِي الفكر

ذكرها زيدان[١] ، ومنها نسخة خطية في جامعة الإمام محمد بن سعود عن القدس[٢] ، جاء في أولها :

لـكَ الحمدُ مَوْصُولاً لَدى السرِّ والجهرِ علـــى نعمـــةِ العلـمِ الحقيقـةِ بالشكرِ

وجاء في آخرها :

ولا تجعــلِ اللّهُــمَّ عُمــرِي مضيَّعـاً فَقَـــدْ ضَـاعَ عُمْــرٌ لَيْسَ يُعْمرُ بالبرِّ
وصـــلِّ عَلـى خيــرِ الأنــامِ وصحبِهِ صــلاةً تنيـلُ الفــوزَ فِي موقفِ الحشرِ

١٣ – المقصد الصالح في مدح المالك الصالح[٣] :

كتب ابن جابر هذا الكتاب في مدح الملـك الصـالح صاحب ماردين ، وهـو صـالح بـن غازي بن قرا أرسلان بن ابلك غازي ارتق التركماني المتوفى سـنة (٧٦٦ هـ) ، وقيـل : في آخر التي قبلها ، قال ابن حجر : « وهو أصوب ، فإنّه صلى عليـه صـلاة الغـائب بدمشـق في المحرم سنة ٧٦٦ هـ »[٤] .

وقد أشرت إلى الملك الصالح ومدح ابن جابر له عند حديثي عن شعر ابن جابر[٥] .

١٤ – المقصورة :

ذكرها الزركلي في الأعلام مشيراً إلى أنّها مخطـوط[٦] ، وذكرهـا المقـري قـائلاً : « ومـن محاسنه رحمه الله تعالى المقصورة الفريدة »[٧] .

وقد أشرت إليها في الحديث عن شعره[٨] .

---

(١) انظر تاريخ زيدان ٣ / ١٣٠ .
(٢) انظر فهرس المخطوطات المصورة في النحو الصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود ٤٨٨ .
(٣) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .
(٤) انظر الدرر الكامنة ٢ / ٣٠٢ – ٣٠٣ .
(٥) انظر شعره ص ٢١ .
(٦) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .
(٧) انظر نفح الطيب ٧ / ٣٠٦ .
(٨) انظر شعره ص ٢٣ .

١٥ – المنحة في اختصار الملحة وشرحها :

ذكرهما بروكلمان[١] ، وذكر الزركلي المنحة فقط[٢] ، وسيأتي تفصيل الحديث عن المنحة وعن شرحها الذي أقوم بتحقيق الثلث الثاني منه لاحقاً[٣] .

١٦ – نظم العقدين في مدح سيد الكونين :

وهو ديوان شعر نظمه ابن جابر في مديح الرسول ﷺ ورتبه على حروف الهجاء .

ذكره " الزركلي " ، و" زيدان " تحت مسمى " العين في مدح سيد الكونين "[٤] وذكره " كحالة " دون تسمية[٥] . وأول قصيدة فيه :

رَحَلُــوا فَكيــفَ يَطيِـبُ بعد ثِواءُ　　　أمْ هَــلْ لــداء الشــوقِ منْكَ دواءُ

وختمه بقصيدة يائية آخرها :

وَبَسطْــتُ يَــدى واثقــاً أنَّــه　　　سَتُمْــلأ مِــنْ كُـلِّ خيرٍ يديَّـا

ومنه نسخ خطية في : دار الكتب المصرية " تيمورية " ، ومكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، وبرلين ، وجامعة الإمام محمد بن سعود[٦] .

١٧ – نفائس الملح وعرائس المدح :

ديوان شعر في مدائح النبي ﷺ جاء ذكره في هدية العارفين[٧] .

١٨ – وسيلة الآبق :

قال جرجي زيدان عن هذه الأرجوزة : « هي أرجوزة جمع فيها أسماء الصحابة والتابعين على مارواه أبو نعيم ، منه نسخة في مكتبة الجزائر »[٨] .

---

(١) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ .

(٢) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ .

(٣) انظر المبحث الثاني والمبحث الرابع .

(٤) انظر الأعلام ٥ / ٣٢٨ ، وتاريخ زيدان ٣ / ١٣٠ .

(٥) انظر معجم المؤلفين ٨ / ٢٩٤ .

(٦) انظر فهرس المخطوطات المصورة في الأدب والبلاغة والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود ١٢٢ ، وفهرس المخطوطات المصورة بدار الكتب المصرية الفن بلاغة (٤١١) ، وفهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية " التيمورية " ١ / ٤٥٠ ، وفهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ٣ / ١٧٧ .

(٧) انظر هدية العارفين ٢ / ١٧٠ .

(٨) انظر تاريخ زيدان ٣ / ١٣٠ .

ولابن جابر مؤلفات أُخر أشارت إليها زميلتي محققة الثلث الأول وهي :

١ - أربع منظومات في العروض .

٢ - فوائد الإعراب ، أو عجالة الراجز .

٣ - تأليف ابن جابر والرعيني فيمن اجتمعا به في رحلتهما[١] .

---

(١) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - ٦١ ، ٦٣ من الدراسة .

القسم الأول

الدراسة

القسم الأول

الدراسة

وتشتمل على فصل واحد يضم المباحث التالية :

المبحث الأول : المنظومات النحوية .

المبحث الثاني : موازنة بين :

أ – الـمُلحة والمنحة .

ب – الـمُلحة وشرحها .

جـ – المنحة وشرحها .

د – شرح الـمُلحة للحريري وشرح المنحة لابن جابر .

المبحث الثالث : موازنة بين :

أ – ألفية ابن مالك ومنحة ابن جابر .

ب – شرحي الألفية والمنحة لابن جابر .

المبحث الرابع : مدخل إلى دراسة كتاب " شرح المنحة في اختصار الـمُلحة " لابن جابر ، ويضم عدة مطالب هي :

١ – توثيق اسم كتاب شرح المنحة في اختصار الملحة .

٢ – توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

٣ – منهج ابن جابر في شرح المنحة .

٤ – موقفه من النحاة وآرائهم .

٥ – اتجاهه النحوي .

٦ – مصادره .

٧ – شواهده .

٨ – قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه .

٩ – وصف نسخة الكتاب .

١٠ – منهجي في التحقيق .

المبحث الأول

المنظومات النحوية

المنظومات النحوية :

في مستهل حديثي عن المنظومات النحوية لابد لي من كلمة أشير بها إلى الشعر التعليمي عند العرب ، والنظم فيه والذي ازدادت العناية به منذ القرن الثاني الهجري[١] ، فلم يأت العصر العباسي الأول حتى أصبح الشعر التعليمي فنًّا[٢] ، فلجأ إليه العلماء ؛ لعلمهم أنَّ الشعر أفضل وسيلة لحفظ العلوم وتصنيفها وضبط القواعد وتقييد الأحكام ، فنظموا المنظومات التعليمية في سائر العلوم والموضوعات وكان أبرع من استخدمه أبان بن عبد الحميد اللاحقي المتوفى سنة (٢٠٠ هـ)[٣] فنظم كليلة ودمنة في نحو أربعة عشر ألف بيت ، ونظم الأحكام الفقهية المتعلقة بباب الصوم والزكاة ، وسيرتي أردشير وأنوشروان ، ونظم في بدء الخلق منظومة ضمَّنها شيئاً من المنطق[٤] .

ثم أتى بعده بشر بن المعتمر المتوفى سنة (٢١٠ هـ)[٥] فنظم ثلاث قصائد اثنتين منها في التاريخ ، وواحدة في علي بن أبي طالب[٦] - رضي الله عنه - .

ثم أتى على بن الجهم المتوفى سنة (٢٤٩ هـ)[٧] فنظم مزدوجة في التاريخ جعلها على جزأين جزء في بدء الخلق وتاريخ الأنبياء ، وجزء في تاريخ الإسلام والخلفاء[٨] .

ثم نظم ابن المعتز المتوفى سنة (٢٩٦ هـ)[٩] سيرة المعتضد العباسي في أرجوزة تصور استقرار الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما عمَّ البلاد من العدل في عهده[١٠] .

ثم نظم ابن دريد المتوفى سنة (٣٢١ هـ)[١١] مقصورته التي مدح بها عبد الله بن محمد ابن ميكال والي هوازن وابنه إسماعيل ، ونظم أخرى في المقصور والممدود[١٢] .

---

(١) انظر العصر العباسي الثاني لشوقي ضيف ١٨٠ - ١٨١ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢٤٦ .

(٣) انظر الخزانة ٨ / ١٧٣ - ١٧٦ ، والأعلام ١ / ٢٧ .

(٤) انظر العصر العباسي الثاني ٢٤٦ .

(٥) انظر دائرة المعارف الإسلامية ٣ / ٦٦٠ .

(٦) انظر مقدمة شرح ابن القواس ١ / ٨٧ .

(٧) انظر الأعلام ٤ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٨) انظر العصر العباسي الثاني ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٩) انظر الأعلام ٤ / ١١٨ - ١١٩ .

(١٠) انظر العصر العباسي الثاني ٢٤٧ .

(١١) انظر إشارة التعيين ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(١٢) انظر الاشتقاق لابن دريد ٢٢ - ٢٥ ، والعصر العباسي الثاني ٢٥١ - ٢٥٣ .

ثم نظم ابن عبد ربه المتوفى سنة (٣٢٨ هـ)[١] أرجوزة في التاريخ عن مغازي عبد الرحمن الناصر[٢] .

هذا بالنسبة إلى المنظومات التعليمية عامة ، أما المنظومات النحوية ، فقد ذُكِرَ أنَّ أقدم من نظم فيها أحمد بن منصور اليشكري المتوفى سنة (٣٧٠ هـ)[٣] ، وقد تحدث عنها أبو حيان في كتابه تذكرة النحاة ، وهي تقع في ألفين وتسعمائة وأحد عشر بيتاً[٤] ، ومما يقول فيها :

فَجَمْعُنَا زيداً على أزيادِ   وأُزْيُدٌ إن شئتَ أو زيَادِ
وربّما قِيلَ زيودٌ وزُيُدْ   وجمْعُنَا العبدَ عبادٌ وعُبُدْ[٥]

ويقول أيضاً :

وعابَ ما قَدْ ذَهَبَا إليهِ   عليهم بالنّحو سيبويه
واختارَ قول يُونسٍ أحيّ   من غيرِ صَرف وكذا إليّ[٦]

ثم أتى الحريري المتوفى سنة (٥١٦ هـ) فنظم أرجوزته " مُلحة الإعراب "[٧] قائلاً فيها :

حَدُّ الكلامِ مَا أفادَ المستمِعْ   نَحْوُ سَعى زَيْدٌ وعمروٌ مُتّبِعْ
ونوعُهُ الَّذِي عَلَيهِ يُبْنَى   اسْمٌ وَفعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَى[٨]

ثم تابع النحاة نظم الأراجيز النحوية كأحمد بن عبد العزيز الشنتمري الذي كان حياً حتى سنة (٥٥٣ هـ)[٩] ، وكذلك الحسين بن أحمد بن خيزان البغدادي المتوفى سنة (٦٠٠ هـ)[١٠] ، وكذلك سالم بن أحمد المنتجب المتوفى سنة (٦١١ هـ)[١١] .

---

(١) انظر البغية ١ / ٣٧١ ، والأعلام ١ / ٢٠٧ .
(٢) انظر مقدمة شرح ابن القواس ١ / ٨٨ ، والأعلام ١ / ٢٠٧ .
(٣) انظر الفصول الخمسون ٣٠ .
(٤) انظر تذكرة النحاة ٦٧٠ ، والأشباه والنظائر ١ / ٢٦٧ .
(٥) انظر تذكرة النحاة ٦٧٠ .
(٦) انظر تذكرة النحاة ٦٧٨ .
(٧) سيأتي الحديث عنها في المبحث اللاحق ص ٥١ .
(٨) انظر ملحة الإعراب ٦ .
(٩) انظر البغية ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦ .
(١٠) انظر المصدر السابق ١ / ٥٣١ .
(١١) انظر الفصول الخمسون ٣٢ ، والبغية ١ / ٥٧٥ .

وهذه الأراجيز كانت بمثابة الخطوات الأولى إلى طريق النظم الكامل الذي بدأه ابن معطي المتوفى سنة (٦٢٨ هـ) ، فوضع ألفيته في النحو ، ومما قال فيها :

والتَّاءُ في القَسَم فَرْعُ الواو　　في اللهِ حَسْبُ لهما التَّساوي
والواوُ فَرْعُ الباءِ ثم كثُرَا　　ومعه فِعْلُ اليَمِينِ أضْمِرَا[١]

ثم تبعه ابن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦ هـ) فنظم مقدمته الكافية شعراً ، وسمَّاها الوافية[٢] .

وأتى بعدهما ابن مالك المتوفى سنة (٦٧١ هـ) فنظم الكافية الشافية التي اختصرها في ألف بيت في منظومته الشهيرة التي سمَّاها الخلاصة ، ومما يقول فيها :

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفيدٌ كاسْتَقِمْ　　واسْمٌ وفعلٌ ثُمَّ حرفٌ الكلمْ
واحدُهُ كلمةٌ والقَولُ عَمْ　　وكلمةٌ بِهَا كلامٌ قَدْ يؤمْ[٣]

ثم اتجه بعض النحويين اتجاهاً آخر كما فعل الشيخ عبد الرحمن إسماعيل المتوفى سنة (٦٦٠ هـ) ، وفتح بن موسى الخضراوي المتوفى سنة (٦٦٣ هـ) بكتاب المفصل الذي نظماه شعراً[٤] .

ثم نظم حازم بن محمد بن حسن القرطاجني المتوفى سنة (٦٨٤ هـ) منظومة امتدح بها الملك المنصور صاحب افريقيا وضمنها من مسائل علم النحو الكثير[٥] ، وحكى فيها المسألة الزنبورية ومما يقول فيها :

والعُرْبُ قَدْ تَحْذِفُ الأخبارَ بعد إذا　　إذا عَنَتْ فَجْأة الأمرِ الَّذي دَهَما
ورُبَّما نَصَبُوا للحالِ بعد إذا　　وربما رَفَعُوا مِن بعدها ، رُبَمَا[٦]

ثم نظم حسن المرادي المتوفى سنة (٧٤٩ هـ) أرجوزة منظومة في مخارج الحروف وصفاتها ، وأخرى في معاني الحروف[٧] .

---

(١) انظر شرح ابن القواس ١ / ٤٢٠ .
(٢) انظر البغية ٢ / ١٣٤ - ١٣٥ ، والأعلام ٤ / ٢١١ .
(٣) انظر ألفية ابن مالك ٩ .
(٤) انظر كفاية الغلام تحقيق زهير زاهد ، وهلال ناجي ١٨ .
(٥) انظر حاشية الشمني ١ / ١٨٩ - ١٩٠ .
(٦) انظر المغني ١ / ١٠٤ .
(٧) انظر كفاية الغلام المحققة ١٨ .

ثم نظم ابن جابر أرجوزته " المنحة " اختصر فيها مُلحة الإعراب للحريري، ويقول في هذا :

وهــاكَ مِنــي فِــي اخْتِصَـار الـمُلْحَةِ   مِنْحَــــةَ عِلْــمٍ يَا لَهــا مِنْ مِنْحَـةِ[١]

ثم نظم زين الدين الآثاري المتوفى سنة (٨٢٨ هـ) ألفية للمبتدئين سمَّاها " كفاية الغلام في إعراب الكلام " ، ومما يقول فيها :

والأَصْـــلُ فِـــي المبتـــدا التعريـــفُ   والأَصْـــلُ فِـــي تقدِيمِـــهِ معـــروفُ
والأصْـــلُ فِـــي خَبَـــرِهِ التنكيـــرُ   والأصْـــلُ فِـــي رُتْبَتِـــهِ التأخيـــرُ[٢]

ثم نظم جلال الدين السيوطي المتوفى سـنة (٩١١ هـ) منظومتـه النحويـة " الفريـدة " لخص فيها جميع ما في ألفية ابن مالك في سـتمائة بيـت ، ثـم زادهـا أربعمائـة بيـت فيـها مـن القواعد والفوائد والزوائد ما لا يستغني طالب النحو عنه[٣] ، ومما يقول فيها :

مَعَـارفُ النحــوِ ضَميــرٌ فَعَلَــمْ   فَـــذُو اشـــارَةٍ وَنَحــو يا قثَمْ
يَليـــهِ موصُـــولٌ فَـــذُو أل كالولَـــهْ   واجْعَـــلْ مُضَـــافاً كالـذِي أضِيفَ لَـهْ
إلاَّ لُمضْمَـــرٍ فَسَـــاوى الْعَلَمَـــا   وَغيرهمـــا نَكِـــرة كمَـــنْ وَمَـــا
وصَحِّـــحَ التعريـــفَ فـــي ضَميرِ   نَكِـــرَةٍ أو وَاجـــبِ التنْكِيـــرِ[٤]

ثم نظم إبراهيم بن حسن الشيشري النقشبندي المتوفى سنة (٩١٥ هـ) قصيدة تائية في النحو[٥] .

وهكذا توالى النظم في النحو ، ولعل أشهر منظومة وصلت إلينا منها ألفية ابن مالك .

---

(١) انظر المنحة اللوحة ٥٣ / أ .

(٢) انظر كفاية الغلام اللوحة ٥ .

(٣) انظر المطالع السعيدة في شرح الفريدة صفحة العنوان .

(٤) انظر المطالع السعيدة ١ / ٩٣ .

(٥) انظر شرح نهاية البهجة للنقشبندي اللوحة ٢ ، واللوحة ١٨ ، ١٩ ، وانظر شـذرات الذهـب ٨ / ٦٨ ، والأعـلام ١ / ٣٥ ، ومعجم المؤلفين ١ / ٢٢ .

المبحث الثاني

موازنة بين :

أ – الـمُلْحة والمنحة .

ب – الـمُلْحة وشرحها .

جـ – المنحة وشرحها .

د – شرح الـمُلْحة للحريري وشرح المنحة لابن جابر .

أ - بين المُلحة والمنحة :

حظيت أرجوزة الحريري بعناية واسعة ، فأكب العلماء على دراستها وشرحها واختصارها على اختلاف الأزمنة والعصور ، حتى بلغت شروحها ومختصراتها فيما وصل إلينا ستة وعشرين شرحاً ومختصراً[١] ، ولعل السبب في اهتمام العلماء بـ" المُلحة " هو كونها منظومة تعليمية سهلة العبارة ، أودع فيها صاحبها الكثير من العلم والأدب .

ومن ضمن المختصرات التي نظمها مؤلِّفوها اختصاراً للمُلحة ، منحة ابن جابر الأندلسي التي لا تقل شأناً عن المُلحة مع أنّها لم تأخذ حظها من العناية، ولم يتناولها العلماء بالشرح .

وحتى نتبيّن أوجه الشبه والاختلاف بين الأرجوزتين - المُلحة ، والمنحة - لابد من عقد موازنة بينهما ، ولاسيما أنَّ ابن جابر نظم منحته اختصاراً للمُلحة .

وتتضح الموازنة بين الأرجوزتين في النقاط التالية :

١ - من ناحية زمن التأليف :

سبقت المُلحة المنحة في الظهور بحوالي قرنين من الزمان تقريباً ؛ إذ إنَّ الحريري من نحاة القرن السادس الهجري ، وابن جابر من نحاة القرن الثامن .

أما بالنسبة للعام الذي أَلَّف فيه كل عالم منهما مؤلَّفه ، فلم تُشر له المصادر التي ترجمت لهما .

٢ - من ناحية الهدف من التأليف :

لو تأملنا جيداً في مقدمة " مُلحة الإعراب " للحريري لوجدنا الهدف من نظمه لها واضحاً حيث قال :

يَا سَائِلِي عَنِ الْكَلاَمِ المُنْتَظَمِ ... حَدًّا وَنوعاً وَإِلى كَمْ يَنْقسِمْ
اسْمَعْ هُدِيتَ الرُّشْدَ ما أَقُولُ ... وافْهَمْهُ فهْمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ[٢]

فهو هنا يأمر الطالب بحفظ كلامه والإصغاء إلى مقاله[٣] وفهمه[٣] .

وبهذا يكون هدفه من وضعها " التعليم " .

أما ابن جابر فإنَّ هدفه من نظمه للمنحة هو الاختصار حيث قال :

وهاكَ مني في اختصار المُلحةِ ... منحةَ علم .. يا لها من منحةِ

---

(١) انظر ص ٧ مما سبق .

(٢) انظر المُلحة ٥ - ٦ .

(٣) انظر كشف النقاب عن مخدرات مُلحة الإعراب اللوحة ٢٢٧ .

٣ - من ناحية التسمية :

بحث الحريري في أجوزته عما هو جيد من الكلام وحاول إعرابه وإبانته وإيضاحه ، فأطلق عليها " مُلحة الإعراب " ، وقد سبق توضيح ذلك(١) .

- أما ابن جابر فقد أطلق على أرجوزته " المنحة في اختصار المُلحة " فجعلها هبة وعطية(٢) لكل متلقٍّ لها حتى إنَّه قال : « والمنحة في اللغة : العطية »(٣) .

واختار لفظ " المنحة " ؛ ليوازن به لفظ " المُلحة " فيحدث بذلك موسيقى لفظية في مسمى أرجوزته " المنحة في اختصار المُلحة " .

٤ - من ناحية المنهج :

والحديث عنه يكون في النقاط التالية :

أ - عدد الأبيات :

المنظومات من بحر واحد وهو الرجز المشطور .

أما عدد أبيات الأرجوزتين ، فقد بلغت أرجوزة الحريري " مُلحة الإعراب " حوالي سبعة وسبعين وثلاثمائة بيت .

- أما أرجوزة ابن جابر " المنحة في اختصار المُلحة " فقد بلغت في أصل المنحة حوالي خمسة عشر ومائتي بيت ، ثم زاد عليها ابن جابر في شرحه للمنحة تسعة أبيات ، واحد منها في باب قسمة الأفعال(٤) ، وثلاثة في باب جمع التكسير(٤) ، واثنان في باب التنازع(٥) ، وثلاثة أخرى في باب نعم وبئس وحبذا(٦) ، فصارت حوالي أربعة وعشرين ومائتي بيت كما جاءت في الشرح .

---

(١) انظر ص ٥ مما سبق .

(٢) انظر اللسان ٢ / ٦٠٧ مادة (منح) ، وتاج العروس ٢ / ٢٣٢ مادة (منح) ، والمعجم الوسيط ٢ / ٩٢٣ مادة (منح) .

(٣) انظر خاتمة شرح المنحة اللوحة ٣١٨ / أ .

(٤) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - ٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٧ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٤٦ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٣٨٦ .

ب – ترتيب الأبواب :

سار ابن جابر في ترتيبه لأبواب منحته على نهج الحريري وترتيبه لأبواب مُلحته ، وإن كان ثمّت تغييرات طفيفة تدخل ضمن إيجاز كل منهما في أرجوزته وتفصيله ، وهذا ما سأتحدث عنه في النقطة (جـ) .

جـ – البسط والإيجاز :

كان الحريري أكثر بسطاً في أرجوزته المُلحة ، أما ابن جابر كان أكثر إيجازاً واختصاراً والسبب في هذا أنَّ هدف ابن جابر الأول من وضعه لأرجوزته هو اختصار الملحة ، ويتمثل البسط عند الحريري والإيجاز عند ابن جابر في الآتي :

١ – أنَّ الحريري يدرج أحياناً تحت أبوابه فصولاً ، وأحياناً أخرى يُلحق بها بعض القواعد النحوية دون مسمًّى " فصل " أو غيره ، ومن أمثلة ذلك : إدراجه فصل الأسماء الستة المضافة تحت باب الإعراب[1] ، وإدراجه فصل تقديم الخبر تحت باب المبتدأ والخبر[2] ، وإدراجه فصل توحيد الفعل تحت باب الفاعل[3] ، وإدراجه فصل التمييز تحت باب الحال[4] ، وإلحاقه إعراب الاسم المفرد المنصرف ، وإعراب المثنى ،وإعراب جمع التصحيح ، وإعراب جمع المؤنث ، وإعراب جمع التكسير بباب الإعراب[5] ، وإلحاقه كم الخبرية بباب الإضافة[6] ، وإلحاقه أيضاً الاشتغال بباب المبتدأ والخبر[7] .

– أما ابن جابر فقد سرد جميع قواعده النحوية في أبواب إلاَّ حد الكلام وأقسامه فقد أدرجه تحت المقدمة[8] ، كما أنَّه لم يدرج فصولاً تحت أبوابه وإن كان يُلحق بها بعض القواعد النحوية أحياناً قليلة كإلحاقه الاشتغال بباب المبتدأ[9] ، وإلحاقه أيضاً كم الاستفهامية بباب التمييز[10] .

---

(١) انظر الملحة ١٤ – ١٦ .

(٢) انظر المصدر السابق ٢٨ – ٢٩ .

(٣) انظر المصدر السابق ٣١ – ٣٢ .

(٤) انظر المصدر السابق ٤٢ – ٤٣ .

(٥) انظر المصدر السابق ١٤ – ٢٢ .

(٦) انظر المصدر السابق ٢٥ – ٢٧ .

(٧) انظر المصدر السابق ٢٨ – ٣١ .

(٨) انظر المنحة اللوحة ٤٦ / ب .

(٩) انظر المصدر السابق اللوحة ٤٨ / أ ، ٤٨ / ب .

(١٠) انظر المصدر السابق ٤٩ / أ .

٢ - أيضاً يتمثل لنا بسط الحريري في مُلحته لو أمعنا النظر في أبياتها فنجده يتدرج في الإطالة حتى يصل بالباب إلى عشرة أبيات كباب الظرف[١] ، أو إلى خمسة عشر بيتاً كباب التصغير[٢] ، أو إلى ستة وعشرين بيتاً كباب ما لا ينصرف[٣] .

أما ابن جابر فقد اختصر أبيات منحته ، فوضع القواعد الكثيرة في أبيات قليلة مع حسن السبك والصياغة وإحكام المعنى وإن كان قد أطال قليلاً في بعض الأبواب كباب المبتدأ فجعله خمسة أبيات ؛ لأنَّه ضمَّنه أحكام تقديم الخبر[٤] ، وباب الفاعل أربعة أبيات ؛ لأنَّه ضمَّنه أحكام توحيد الفعل[٥] .

وباب التمييز ستة أبيات[٦] ؛ لأنَّه ضمَّنه أحكام كم الاستفهامية ، وباب التصغير سبعة عشر بيتاً[٧] ؛ لأنَّه ضمَّنه الحروف الزوائد ، وباب التوابع ثمانية أبيات[٨] ؛ لأنَّه ضمَّنه حروف العطف .

وهذا أيضاً يعدُّ اختصاراً ؛ بالنظر إلى مُلحة الحريري حيث جعل هذه الأحكام إما في أبواب أو فصول ؛ وكل ذلك ليسهل القواعد للمتعلم ، وليمكنه من معرفة الارتباط بينهما ، فلا يتشتت ذهنه بين باب وآخر ، أو بين باب وفصل .

د - التنظيم :

وكما كان ابن جابر أكثر اختصاراً من الحريري ، فهو أيضاً أكثر تنظيماً منه ، وهذا التنظيم أدى إلى الاختصار أيضاً ، ومن الأمثلة على ذلك :

١ - أفرد الحريري للاسم باباً خاصاً به ، وكذلك للفعل والحرف[٩] ، أما ابن جابر فقد جمعها في باب واحد[١٠] .

---

(١) انظر الملحة ٤٦ - ٤٨ .

(٢) انظر المصدر السابق ٦٦ - ٧٠ .

(٣) انظر الملحة ٧٧ - ٨٣ .

(٤) انظر المنحة اللوحة ٤٨ / أ .

(٥) انظر المصدر السابق اللوحة ٤٨ / ب .

(٦) انظر المصدر السابق ٤٩ / ب .

(٧) انظر المصدر السابق اللوحة ٥١ / أ ، ٥١ / ب .

(٨) انظر المصدر السابق اللوحة ٥١ / ب .

(٩) انظر الملحة ٦ ، ٧ ، ٨ .

(١٠) انظر المنحة اللوحة ٤٦ / ب .

٢ – جعل الحريري حروف العلة في باب مستقل بعد فصل الأسماء الستة المعتلة المضافة[١]، أما ابن جابر فقد أدرج حروف العلة في الأسماء الستة[٢] ؛ لكونها – أي حروف العلة – علامات إعراب للأسماء الستة ، وقد صرح بهذا ابن جابر في شرحه للمنحة حيث قال : « ثم ذكر في عجز البيت الثاني حروف العلة ، فذكر أنّها تنظم في " واي " فذكر الواو ، والألف ، والياء ، وناسب ذكرها في هذا الموضع بأنّه ذكر الأسماء التي تعرب بحروف العلة ، فناسب أن يذكر حروف العلة »[٣] .

٣ – فرق الحريري بين إعراب الاسم المفرد ، وإعراب جمع التكسير ، فجعل إعراب المفرد في باب ، وإعراب التكسير في باب[٤] ، أما ابن جابر فجمع بين إعراب الاسم المنفرد والمكسَّر فجعلهما في باب واحد[٥] ، وقد وضح هذا ابن جابر في شرحه للمنحة حيث قال : « جمعنا في هذا الباب بين الاسم المفرد والمكسَّر سواءٌ انصرفا أو لم ينصرفا ؛ لأنَّ حكمهما في الإعراب واحد ، فإن انصرفا أجري فيهما الرفع والنصب والجر على الأصل ، وإن لم ينصرفا جرا بالفتحة على غير الأصل . وفرق الحريري بينهما فجعل المفرد في باب وجعل التكسير في باب و لم يذكر في باب التكسير غير إعرابه فحصل تطويل بغير فائدة ، فجمعناهما في هذا الباب قصداً للاختصار ، ووضعنا للتكسير باباً مشتملاً على نبذة من أحكامه في أبيات يسيرة ؛ كيلا تخلو هذه الأرجوزة منه ، وهو باب كبير في هذا العلم »[٦] .

٤ – جعل الحريري الحال في باب وأدرج تحته التمييز في فصل لارتباطهما في النصب فقال :

والحَالُ والتَّمْييزُ مَنْصُوبَانِ ... عَلَى اخْتِلاَفِ الوَضْعِ والمَبَانِي[٧]

أما ابن جابر فقد جعل الحال في باب والتمييز في باب يليه[٨] ؛ وذلك لأنَّ أوجه الاختلاف بينهما أكثر من أوجه الشبه .

---

(١) انظر الملحة ١٦ – ١٧ .

(٢) انظر المنحة اللوحة ٤٧ / ب .

(٣) انظر شرح المنحة – القسم الأول – ١٢٩ .

(٤) انظر الملحة ١٥ ، ٢٢ .

(٥) انظر المنحة اللوحة ٤٧ / أ .

(٦) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة – القسم الأول – ١٠٦ .

(٧) انظر الملحة ٤٢ .

(٨) انظر المنحة اللوحة ٤٩ / أ ، ٤٩ / ب .

ولعل حرصه على التنظيم هو السبب الذي من أجله بلغت أبواب منحته خمسة وأربعين باباً مع حرصه على الاختصار ، أما الحريري فبلغت أبواب مُلحته أربعين باباً عدا ما أدرج تحتها من فصول .

هـ - الشمول :

كانت منحةُ ابن جابر أكثر شمولاً من مُلحة الحريري ، وهذا يتضح لنا خلال النظر إلى الموضوعات ، فنجد الحريري قد فاتته بعض الأبواب فلم ينظم فيها أبيات في مُلحته كباب جمع التكسير الذي نظم أبياتاً في إعرابه[1] فقط ، ولم يتعرض لأحكامه وقواعده الأخرى والسبب في ذلك كما قال - الحريري - : « وإنما لم تتضمن هذه الملحة شرح أبنية التكسير ؛ لأنَّ شيخنا أبي القاسم النحوي - رحمه الله - كان يقول : فسدت ألسنة العامة إلاَّ في نوعين وهما : الجمع والتصغير ... »[2] .

وأيضاً لم ينظم في باب التنازع ، وفي باب نعم وبئس وحبذا ، أما ابن جابر فقد استدرك جميع هذه الأبواب في شرحه للمنحة ناظماً فيها مجموعة من الأبيات[3] .

٥ - من ناحية الأسلوب :

تميز أسلوب الحريري في المُلحة، وأسلوب ابن جابر في المنحة بسهولة الألفاظ وعذوبتها، ووضوح العبارة وحسن التركيب مع إحكام الصياغة ، وكثرة في التمثيل ، فمعظم القواعد النحوية أيدت بأمثلة تثبت حكمها في الأذهان ، فنرى الحريري يقول :

فَالاسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وإلَى ... أوْ كَانَ مَجْرُوراً بِحَتَّى وَعَلَى
مِثَالُهُ زَيدٌ وَخَيلٌ وغَنَمْ ... وَذَا وَتِلْكَ والَّذِي وَمَنْ وَكَمْ[4]

ونرى ابن جابر يقول :

فَالاسْمُ مَا جُرَّ بِحَرْفِ الجَرِّ ... كَاصْرِفْ عَلَى زَيْدٍ وَخُذْ مِنْ عَمرو[5]

---

(١) انظر الملحة ٢٢ .

(٢) انظر شرح الملحة ١١٦ .

(٣) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - ١٠٦ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، وانظر قسم التحقيق ٤٥ - ٤٦ ، ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٤) انظر الملحة ٦ - ٧ .

(٥) انظر المنحة اللوحة ٤٦ / أ .

ولكن المُلحة يغلب عليها الطابع الأدبي فيما تضمنته من حكم جامعة وأحكام نافعة فدخلها الحشو ، وقد علق على هذا كل من ابن الخباز[١] وابن القواس[٢] ، أما المنحة فيغلب عليها الحرص على استيعاب الموضوع والإلمام به توخياً للإيجاز والاختصار .

وإذا نظرنا إلى المُلحة والمنحة وجدنا أنَّ كلاًّ من الحريري وابن جابر اهتم بالتعريفات[٣] ، والتوجيه إلى القياس وعدمه[٤] ، وإلى السماع ، والتنبيه على الشاذ[٥] ، وعلى مواضع اللبس[٦] ، وتوضيح المشهور والفصيح من اللغات[٧] .

– ولو نظرنا نظرة فاحصة دقيقة لكل من المُلحة والمنحة لوجدنا تأثر ابن جابر بأسلوب الحريري واضحاً جلياً فنجده أحياناً يأخذ عبارات الحريري نفسها في المُلحة ويصوغها في منحته ، ومن أمثلة ذلك :

١ – قول الحريري في باب قسمة الأفعال :

وَالأَمْرُ مِنْ خَاف خف العِقَابَا وَمِنْ أَجَادَ أَجِدِ الجَوَابَا[٨]

ويقول ابن جابر فيه :

وَالأَمْرُ مِنْ خَافَ كخَفْ واقْطَعْهُ مِنْ ذِي أرْبَعٍ وَصِلْ سِوَاهُ كاسْتَبِنْ[٩]

٢ – قول الحريري في باب الحال :

وَمِنْهُ مَنْ ذَا في الْفِنَاءِ قَاعِدَا وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدَا[١٠]

ويقول ابن جابر فيه :

فَمِنْهُ هَذَا عَبْدُ عَمْرٍو قاعداً وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِداً[١١]

---

(١) انظر الفصول الخمسون ٣٣ .
(٢) انظر شرح ابن القواس ١ / ١٨٦ – ١٨٧ .
(٣) انظر الملحة ٦ ، ٨ ، والمنحة اللوحة ٤٨ / أ ، ٤٩ / ب .
(٤) انظر الملحة ٢٦ ، والمنحة اللوحة ٥١ / ب .
(٥) انظر الملحة ٦٦ ، والمنحة اللوحة ٥١ / ب .
(٦) انظر الملحة ١٠ ، والمنحة اللوحة ٤٨ / ب .
(٧) انظر الملحة ٥٦ ، والمنحة اللوحة ٥٠ / أ .
(٨) انظر الملحة ١٢ .
(٩) انظر شرح المنحة – القسم الأول – ٨٢ .
(١٠) انظر الملحة ٤٣ .
(١١) انظر المنحة اللوحة ٤٩ / أ .

ب - بين المُلحة وشرحها :

من أبرز الأمور التي يلحظها القارئ والناظر إلى المُلحة وشرحها هو استخدام الحريري لصيغة المتكلم في حديثه في الشرح ، وفي المُلحة ، ومن الأمثلة على ذلك :

قوله : « وإنما شرط في الفعل أن يكون مقراً على صيغته ، وهو معنى قولنا في "المُلحة" سالم البناء ؛ ليفصل بينه وبين ما لم يُسم فاعله »[١] .

وقوله : « فيجب لالتقاء الساكنين تحريك الأول بالكسر ، ولا فرق بين أن تكون الكلمة الأولى فعل أمر نحو ما مثلناه في " المُلحة " ليقم الغلام ... »[٢] .

وقوله : « قد ذكرنا جواز تقديم المفعول على الفاعل على وجه المجاز والتوسع في الكلام ... »[٣] .

وقوله : « .... ولما كان العدد نوعين : أحدهما مجرور ، والآخر منصوب شبه كل واحد من موضعيها بأحد نوعي العدد ، فنصبوا ما بعدها على التمييز في الاستفهام على ما نبينه في شرح نوع التمييز ، وجروا ما بعدها بالإضافة في الأخبار »[٤] .

– هذا بالإضافة إلى بعض الاختلافات التي تظهر لنا بوضوح عند النظر في تسميات الأبواب ، وفي الأبيات .

فمن أمثلة الاختلاف في تسمية الأبواب تسميته "إعراب المثنى" في المُلحة بباب "التثنية" في الشرح[٥] ، وتسميته " باب المبتدأ والخبر " في المُلحة بباب " المبتدأ " في الشرح[٦] ، وتسميته " الاشتغال " في المُلحة بباب " اشتغال الفعل بما يلحقه من الضمائر "[٧] ، وتسميته باب " لا النافية " في الملحة بباب " لا في النفي " في الشرح[٨] ، وغيرها .

---

(١) انظر شرح الملحة ١٥٦ .

(٢) انظر المصدر السابق ٦٧ – ٦٨ ، وانظر ٢٠٠ على سبيل المثال أيضاً .

(٣) انظر المصدر السابق ١٦٨ .

(٤) انظر المصدر السابق ١٤٢ .

(٥) انظر الملحة ١٩ ، وشرحها ٩٩ .

(٦) انظر الملحة ٢٨ ، وشرحها ١٤٣ .

(٧) انظر الملحة ٣٠ ، وشرحها ١٥٣ .

(٨) انظر الملحة ٥١ ، وشرحها ٢١٨ .

وهناك أيضاً بعض الاختلافات في الأبيات تظهر لنا بوضوح عند النظر في الملحة وفي شرحها وهي اختلافات لفظية لا تؤثر في المعنى أو الحكم ، ومن أمثله ذلك : قوله في المُلحة في تقديم الخبر :

فَجَالِسٌ ومَائِسٌ قَدْ رُفِعَا   وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ مَعَا[1]

أما في الشرح فيقول :

فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا   وَقَدْ أُجِيزَ النَّصْبُ والرَّفْعُ مَعَا[2]

وقوله أيضاً في باب حروف الجر في المُلحة :

تَقُولُ مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا   وَرُبَّ عَبْدٍ كَيِّسٍ مَرَّ بِنَا[3]

أما في الشرح فيقول :

تَقُولُ مَا لَقِيتُهُ مُذْ يومِنَا   وَرُبَّ عَبْدٍ كَيِّسٍ مَرَّ بِنَا[4]

وبالإضافة إلى هذا وذاك زيادته بيت على أبيات المبتدأ في شرح المُلحة وهو غير مذكور في المُلحة ، وهو :

وَلاَ يَكُونُ المُبْتَدأ فِي الغَالِبِ   إلاَّ وَقَدْ عَرَّفْتَهُ كَالكَاتِبِ[5]

---

(١) انظر الملحة ٣٠ .

(٢) انظر شرح الملحة ١٥١ .

(٣) انظر الملحة ٢٤ .

(٤) انظر شرح الملحة ٢٢ .

(٥) انظر المصدر السابق ١٤٣ .

جـ - بين المنحة وشرحها :

عند النظر إلى أرجوزة المنحة وشرحها يتضح لنا العديد من الاختلافات أيضاً في شمولية الموضوعات ، والأبيات .

هذا بالإضافة إلى استخدامه ضمير الغائب في الشرح عند إشارته وحديثه عن كلامه في نص المنحة كقوله : « هذا الباب وضعه للكلام على الحال »(١) .

وقوله : « ثم نبه في الأصل على مسألة دخول الباء في خبر ليس »(٢) .

أما عند إشارته للمسائل النحوية وشرحها فيستخدم صيغة المتكلم كقوله : « وقد تكلمنا من هذه التسعة على اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وسيأتي الكلام على المصدر في بابه ، ويندرج معه الكلام على اسم الزمان والمكان والآلة ويستتبع الكلام على الصفة المشبهة وأفعل التفضيل في باب التمييز ، ونتعرض في باب المبنيات لاسم الفاعل ، فيحصل التنبيه على الفائدة بما يقتضيه هذا المختصر إن شاء الله تعالى ، ثم نعود إلى اسم الفاعل الذي هو مقصود هذا الباب »(٣) .

- وعن شمول الموضوعات نستطيع القول أنَّ ابن جابر كان أكثر شمولاً في تحدثه عن موضوعات النحو في شرحه منه في أرجوزته فمثلاً لم يتحدث في المنحة عن جمع التكسير ، وعن التنازع وعن نعم وبئس وحبذا ، وأفعل التفضيل ، وعن اسم المفعول ، وعن الصفة المشبهة ، وعن اسمي الزمان والمكان والآلة ، واسم المصدر ، وأفعال المقاربة(٤) ، والندبة ، والاستغاثة ، وعطف البيان(٥) .

هذا بالإضافة إلى تعرضه لكثير من المسائل التي لم ترد في أصل المنحة ، أو التي تحتاج إلى تفصيل ، وتوضيح لما فيها من أحكام وقواعد نحوية أو صرفية تحتاج إلى تَنَبُّه ، وتنبيهه على المسائل المهمة التي تتم بها الفائدة ، أو التي يحتاج إليها الكلام .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٢٦ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٤٤٧ .

(٣) انظر قسم التحقيق ١٥٠ .

(٤) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - ١٠٦ ، ٨٥ ، وقسم التحقيق ٤٥ - ٤٦ ، ٣٨٥ - ٣٨٦ ، ٢٩٨ ، ١٦٣ ، ١٤٩ ، ١٧٠ ، ٤٥٠ .

(٥) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة اللوحة ٢٠٩ / أ ، و ٢٤٩ / أ .

وبالإضافة إلى هذا نجد ابن جابر في شرحه قد ذكر لنا الكثير من أقوال النحاة وآرائهم والكثير من المسائل الخلافية بين المذهبين البصري والكوفي ، مع نسبة هذه الآراء والأقوال والمذاهب إلى أصحابها في أغلب الأحيان .

وبهذا فإنَّ شرح المنحة كان أكثر شمولاً لموضوعات النحو وأبوابه من المنحة ، وكان أكثر تفصيلاً للمجمل وتوضيحاً للمبهم من المنحة .

– أما عن الاختلافات التي تظهر لنا في الأبيات عند النظر إليها في المنحة وفي شرحها فهي اختلافات لفظية لا تؤثر في المعنى أو الحكم ، ومن ذلك قوله في المنحة في باب التوابع :

أوْمِنْ مُثَنَى تَابِع الموصُوفِ   كَذَاكَ في التَّنْكِيرِ والتعريفِ[1]

وقوله في الشرح :

أوْ مِنْ مُثَنَّى تَابِع وذَكِّرْ   وأنِّث وعَرِّف مِثْلَه ونَكِّرْ[2]

وأيضاً نلحظ بعض الاختلافات في الأبيات عند موازنتها بتحليل المؤلِّف لها في الشرح وهي أيضاً اختلافات لفظية ومن ذلك قوله في المنحة في باب المفعول به :

يُنْصَبُ مَفْعُولاً بهِ والفعلُ   عَليهِ واقِعٌ وَقَدْ يحلُّ[3]

وعند تحليله لهذا البيت نجده يغير تغييرًا لفظيًا بسيطاً ، حيث قال : « ذكر في أول هذين البيتين رسماً للمفعول به ، وهو قوله : « ينصب مفعولاً به ما الفعل واقعٌ » ، فـ" ما " في البيت بمعنى " الذي " ، فتقدير الكلام : الاسم الذي يقع عليه الفعل هو الذي ينصب مفعولاً به ... »[4] .

– ومن الملاحظات البارزة بين المنحة وشرحها أنَّ ابن جابر قد زاد بيتاً على أبيات باب قسمة الأفعال في الشرح فصارت ستة أبيات[5] بعد أن كانت خمسة أبيات[6] .

وأيضاً أسقط في شرح المنحة أبيات باب الأفعال المتعدية ، وهي ثلاثة أبيات في المنحة[7] .

---

(١) انظر المنحة اللوحة ٥١ / ب .

(٢) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٣٦ / أ ، وانظر على سبيل المثال المنحة اللوحة ٤٧ / أ ، و ٥٠ / ب ، وشرح المنحة في اختصار الملحة – القسم الأول – ١٠٦ ، وشرح المنحة في اختصار الملحة اللوحة ٢٠٨ / ب .

(٣) انظر المنحة اللوحة ٤٨ / ب .

(٤) انظر قسم التحقيق ٩٧ ، وانظر على سبيل المثال أيضاً المنحة اللوحة ٤٩ / أ ، وقسم التحقيق ١٩٨ .

(٥) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة – القسم الأول – ٨٢ .

(٦) انظر المنحة اللوحة ٤٧ / أ .

(٧) انظر المنحة اللوحة ٤٨ / ب ، وقسم التحقيق ١٤٢ .

د - بين شرح الـمُلحة للحريري وشرح المنحة لابن جابر .

تتضح الموازنة بين الشرحين في النقاط التالية :

١ – من ناحية المنهج :

والحديث عنه يتجلى في الأمور التالية :

أ – طريقة تناول أبيات الأرجوزة وشرحها :

نجد كلاً من ابن جابر والحريري يتناول أبيات أرجوزته بالشرح والتحليل حسبما يقتضيه البيت من أحكام وقواعد ، وما يتطلبه من ذكر تعريفات أو أقسام مثل باب حد الكلام وأقسامه .

وقد اختلفت طريقة الحريري في تناوله لأبيات أرجوزته الـمُلحة وشرحها عن طريقة تناول ابن جابر وشرحه لأبيات منحته ، فالملاحظ على الحريري بصفة عامة أنّه يبدأ أبواب شرحه بأبيات أرجوزته[1] ، ثم يتناولها بالشرح والتحليل .

– أما ابن جابر فلم يبدأ جميع أبواب شرحه بأبيات منظومته بل اختلفت طريقته من باب لآخر ، فمثلاً بدأ باب الاسم والفعل والحرف[2] ، وباب الاشتغال[3]، بأبيات منظومته ، بينما بدأ باب الفاعل[4] وباب النداء[5] بمقدمة عن الباب ، أو تعريفٍ موجز لمعناه .

ب – البسط والإيجاز :

كان الحريري بصفة عامة موجزاً في شرحه للمُلحة ، بعكس ابن جابر الذي فصَّل فيما اختصره الحريري ، وذكر المسائل التي فاتت الحريري مُبيِّناً أحكامها وقواعدها ، وأقسامها ، وأغراضها ، ومن أمثلة ذلك :

١ – أوجز الحريري في ذكره لأغراض حذف الفاعل في باب "ما لم يسمَّ فاعله" فقال : « إذا ذكرت الفعل ، ولم تذكر الفاعل لجهالة بعينه ، أو اسمه ، أو غرض في إلغاء ذكره ، غيرت صيغة الفعل عما كانت عليه »[6] .

---

(١) انظر شرح الملحة ١٣٥ ، ٢٠٩ ، ٢٥٠ .

(٢) انظر شرح المنحة – القسم الأول – ١٤ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٢ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٣ .

(٥) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٠٧ / أ .

(٦) انظر شرح الملحة ١٦٣ .

– أما ابن جابر فقد كان أكثر تفصيلاً فقد ذكر أغراض حذف الفاعل مبيناً أحسن ما قيل فيها ، فقال : « فأما السبب الذي لأجله حذف الفاعل ، فلابد لحذف الفاعل من سبب ؛ لأنَّ المتكلم باللغة عاقل حكيم ، وأفعال العقلاء لا تصدر لغير سبب ؛ إذ ليس ذلك من دأب العقلاء ، فتعين الغرض في حذف الفاعل ، والأغراض كثيرة ، وأحسن ما قيل في ذلك ما قاله أبو زكريا يحيى بن معطٍ ، فإنَّه قال :

قد يحذِفَ الفاعلَ لفظاً جاهِلُهُ ....

أوْ عالمٌ فِي حَذفِهِ لَهُ غَرضٌ ....

فجعل الحاذف للفاعل إما جاهلاً حذفه لجهله ، وإما عالماً به حذفه لغرض من الأغراض فعمَّ قوله : « كلَّ غرض » ، وقد تكلم غيره على تلك الأغراض ، فبلغ بها إلى اثني عشر : الأول : مراعاة الوزن .... »(١) .

٢ – اقتصر الحريري على ذكر ثلاثة أشياء من الأشياء التي يتعدى بها الفعل(٢) ، أما ابن جابر فقد كان أكثر تفصيلاً حيث ذكر الأشياء التي يتعدى بها الفعل حتى وصل بها إلى عشرة أشياء(٣) .

جـ – ذكر آراء النحاة ومذاهبهم :

لم يعرض الحريري رأياً للكوفيين ، وإنما التزم بعرض رأي البصريين وحدهم ، والأخذ به ، بخلاف ابن جابر الذي عرض الكثير من آراء النحويين البصريين منهم والكوفيين دون التعصب لفريق منهم ، فوافق البصريين في الكثير من آرائهم وأيدها ، ووافق الكوفيين أيضاً في قليل من آرائهم ، إلاّ أنَّ الكفة الراجحة كانت لآراء البصريين فقد مال إلى كثير من آرائهم لأنَّها الأرجح في نظره ، بينما الحريري كما ذكرت اكتفى بذكر آراء البصريين مما يدل على أنَّه ذهب مذهبهم ونهج نهجهم وسار على دربهم ، ويتضح لنا هذا من المثالين التاليين :

١ – اقتصر الحريري على رأي البصريين في تقديم الفاعل على الفعل حيث قال : « ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فتقول : زيدٌ خرج ؛ لأنَّه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ ويقع اللبس في الكلام »(٤) .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٥٩ – ٦٢ .

(٢) انظر شرح الملحة ١٦٦ .

(٣) انظر قسم التحقيق ١٤٣ – ١٤٤ ، وانظر على سبيل المثال أيضاً شرح الملحة ١٥٤ ، وقسم التحقيق ١٧ – ١٨ .

(٤) انظر شرح الملحة ١٥٦ .

أما ابن جابر فقد ذكر رأي الكوفيين والبصريين آخذاً برأي البصريين ، حيث قال : « وقوله : « بعد فعل » ؛ لينبه على أنَّ الفاعل لا يكون إلاَّ بعد فعله سواء كان بَعْدُ ظاهراً أو مضمراً ، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على عامله ، واحتجوا بقول الزبَّاء :

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا ... أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

فزعموا أنَّ : " مشيها " فاعل بـ" وئيد " ، وقد تقدم الفاعل على عامله ، فيكون التقدير عندهم : « ما للجمال وئيدا مشيها » - أي ضعيفاً - ، ولا دليل في ذلك ؛ لأنَّ " مشيها " روي بالجر بدل اشتمال من الجمال ، وإنما استحق الفاعل التأخير عن فعله ؛ لأنَّه كالجزء الأخير منه ، والجزء الأخير من الكلمة لا يُقدم على حرفها الأول ...... »(١) .

٢ - أيضاً اقتصر الحريري على ذكر رأي البصريين في ناصب المفعول معه حيث قال : « اعلم أنَّ المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات ، وينصبه الفعل الذي قبله بواسطة الواو التي هي بمعنى " مع " ، وليس من المفاعيل ما ينتصب بواسطة إلاَّ " المفعول معه " ، والمفعول دونه الذي هو " الاستثناء " »(٢) .

أما ابن جابر فقد كان أكثر بسطاً وتفصيلاً من الحريري حيث عرض لنا مذاهب النحويين وآراءهم في ناصب المفعول معه حيث قال : « واختلفوا في الناصب للمفعول معه على أربعة مذاهب :

المذهب الأول :

مذهب سيبويه ، وأكثر النحويين أنَّ الناصب له الفعل بوساطة الواو ، ولا تعدُّ فصلاً بين الفعل ومعموله المنصوب ؛ لأنَّها تقويه للعمل ، والمقوي للعمل لا يُعدُّ فصلاً ، وما هو من لفظ الفعل ، ومعناه كالفعل كـ« زيدٌ قائمٌ وعمراً » ، و« الناقة متروكةٌ وفصيلَها » ....

المذهب الثاني :

للزجاج وهو أنَّه منصوب بفعل مضمر ....

المذهب الثالث :

للجرجاني ، وهو أنَّ الواو هي الناصبة ....

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٤ - ٢٥ .

(٢) انظر شرح الملحة ١٨٧ .

المذهب الرابع :

للكوفيين ، وهو أنَّ الناصب له الخلاف ، وهو معنى ، فيلزم عليه إعمال المعنى مع وجود الفعل .

وإذا فرَّعنا على المذهب الأول الذي هو الصحيح ، فقد يجوز حذف الفعل إذا كان ثمَّ ما يدل عليه ...... »[١] .

- وكما أنَّ الحريري اقتصر على رأي البصريين وحدهم ، فهو أيضاً لم يتعرض للخلاف بين البصريين والكوفيين إلاَّ في موضعين هما : صرف ما لا ينصرف ، ومد المقصور[٢] .

- أما ابن جابر فقد وضح الكثير من اختلافات النحويين البصريين والكوفيين تاركها أحياناً بدون ترجيح[٣] ، وأحياناً أخرى يرجح الأصوب منها في نظره[٤] ، وبهذا يمكننا القول بأنَّ ابن جابر كان له طول نفس في الشرح في حين أنَّ الحريري كان أكثر اختصاراً وإيجازاً في الشرح .

٢ - من ناحية الأسلوب :

وأدرج الحديث عن أسلوبهما في الشرح في النقاط التالية :

١ - التعليل :

برع كلٌّ من الحريري وابن جابر في حسن التعليل ، فقد حفل الشرحان بالتعليلات التي تُظهر لنا منطقية وقوة حجة آرائهما التي دعَّماها بالشواهد والأمثلة ، ومن أمثلة ذلك :

يقول الحريري معللاً اختيار الرفع في « إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ » إذا دخلت عليها " ما " قائلاً : « ... وإنما اختير الرفع في هذه الثلاثة ؛ لأنَّ معنى الابتداء لا يتغير فيها ، ويتغير في الثلاثة الأول ، فيستحيل الكلام في كأنما إلى تشبيه ، وفي ليتما إلى تمنٍ ، وفي لعلما إلى ترجٍ »[٥] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢١٧ - ٢١٩ .

(٢) انظر شرح الملحة ٣١٨ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٢٢٩ ، ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٣٨١ - ٣٨٢ .

(٥) انظر شرح الملحة ٢٤٠ ، وانظر على سبيل المثال ٦١ ، ٨٤ ، ٣٦١ .

ويقول ابن جابر معللاً عدم جواز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله بخلاف اسم المفعول قائلاً : « واسم الفاعل لا يجوز إضافته إلى فاعله ؛ لأنّه الفاعل بنفسه بخلاف اسم المفعول ، فإن فاعله محذوف ، ومفعوله نائب عنه ، فإذا أضفته إلى النائب عن فاعله كأنّك أضفته إلى المفعول في الحقيقة »[١] .

٢ – الافتراض :

تميَّز كلٌّ من الحريري وابن جابر باستخدام أسلوب الافتراض في توضيح القواعد والأحكام ، فنجدهما يفترضان افتراضات حتى لا يقع المتلقي في اللحن والخطأ ويصوغان ذلك بطريقة السؤال والجواب وهي طريقة تجذب انتباه القارئ ، وتدفع عنه الملل ، ومن أمثلة ذلك :

يقول الحريري : « إن قال قائل : لم أبدل في الوقف على المنصوب من فتحته مع التنوين ألف ؟ ولم يبدل من ضمة المرفوع واو ؟ ولا من كسرة المجرور ياء ؟

فالجواب عنه : أنّه لو وقف على المجرور بالياء لالتبس بالمضاف إلى المتكلم ، ألا ترى أنّك لو وقفت على قولك : مررتُ بغلامٍ ، فقلت بغلامي ، لتوهم السامع أنَّ الغلام ملكك »[٢] .

ويقول ابن جابر : « فإن قيل : ما الفرق بين « لا أبا لعمرو » بالألف على إقحام اللام ، وبين « لا أب لعمرو » بغير ألف على عدم الإقحام ؟

فالجواب :

أنَّ الخبر في الأولى مقدر تقديره : « لا أبا عمرو موجود » ، و" أبا " معربٌ ، وفي الثانية : أنَّ " لعمرو " في موضع الخبر ، فلا حذف ، و" أب " مبني »[٣] .

٣ – السماع والقياس :

اعتمد الحريري في شرحه للمُلحة السماع أساساً في تقعيد قواعده النحوية والصرفية فاستشهد بكثير من شواهد القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً ، أما الحديث الشريف ، فلم يستشهد بشيء منه .

---

(١) انظر قسم التحقيق ١٦٤ .

(٢) انظر شرح الملحة ٨٦ ، وانظر على سبيل المثال ٤٧ – ٤٨ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٣٥٩ .

- أما ابن جابر فقد اعتمد على السماع أيضاً في شرحه للمنحة فاستشهد أيضاً بكثير من شواهد القرآن الكريم وكلام العرب ، وبالإضافة إلى هذا استشهد أيضاً بالحديث الشريف والمأثور من كلام الرسول ﷺ ، والصحابة والتابعين - رضوان الله عليهم أجمعين - .

وكما اعتمدا على السماع نراهما أيضاً قد اعتدّا بالقياس ؛ لأنّه أصل من أصول اللغة عند فقدان الشاهد السماعي .

وأمثلة اعتمادهما على السماع والقياس كثيرة يحفل بها الشرحان(١) .

- وبعد فإنَّ أفضل ما يختتم به الحديث عن الموازنة بين شرح المُلحة للحريري ، وشرح المنحة لابن جابر أنْ نستخلص أوجه الشبه والاختلاف بين الشرحين في النقاط التالية :

١ - توسع ابن جابر في شرحه للمنحة توسعاً يظهر لنا بوضوح عند النظر في كل باب من أبواب شرحه في حين اختصر الحريري اختصاراً ملحوظاً أيضاً في كل باب من أبوابه .

٢ - تناول كلٌّ من الحريري وابن جابر أبيات أرجوزته بالشرح والتحليل واختلفا في طريقه تناول هذه الأبيات(٢) .

٣ - اتفقا في خلط المباحث والقواعد النحوية بالصرفية ، واختلفا في الإلمام بكل أبواب النحو والصرف ، فترك الحريري بعض أبواب النحو ، والصرف ولم يشر إليها ، بينما استدركها ابن جابر في شرحه .

٤ - اتفقا في التدليل بالأمثلة النحوية ، والاستشهاد بشواهد من القرآن وكلام العرب ، واختلفا في الاستشهاد بالحديث الشريف ، فاستشهد به ابن جابر ، أما الحريري فامتنع عن الاستشهاد به .

٥ - كان ابن جابر يختتم أبوابه أحياناً بـ" مسائل " أو " تنبيهات " يجمع فيها القضايا والقواعد النحوية التي تحتاج إلى تركيز واهتمام وتيقظ أو القضايا والمسائل المختلف فيها .

أما الحريري فيدمجها ضمن الشرح أحياناً ، ويغفلها أحياناً أخرى ، وهذا يدل على دقة ابن جابر وتنظيمه ، فقد فاق الحريري في هذا ولعل السبب أيضاً براعة الحريري في الأدب أكثر من النحو(٣) .

---

(١) انظر شرح الملحة على سبيل المثال ٤٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ١٩٨ ، وانظر قسم التحقيق ٢٦٩ - ٢٧٠ ، ٤١٩ ، ٣٦٨ ، وانظر شرح المنحة - القسم الأول - ٥٤ .

(٢) انظر شرح الملحة على سبيل المثال ٥٥ ، وانظر قسم التحقيق ٤٦ - ٤٧ .

(٣) انظر الخزانة ٦ / ٤٦٣ .

٦ – اختلفا في عرض آراء العلماء ، فاكتفى الحريري برأي البصريين ، بينما تنوع ابن جابر فذكر آراء النحاة البصريين والكوفيين وعرض اختلافاتهم مرجحاً الأفضل والأجود منها ، ورادّاً لبعضها ، ومضعفاً لبعضها الآخر .

٧ – اتفقا في استخدام أسلوب التعليل ، وافتراض الافتراضات ومن ثَمَّ الإجابة عنها لإبعاد السآمة والملل عن القارئ والمتعلم .

٨ – يظهر لنا تأثر ابن جابر بأسلوب الحريري في شرحه للمُلحة ، فنجده في شرح المنحة يستخدم عبارات الحريري نفسها أحياناً[1] .

(١) انظر على سبيل المثال شرح الملحة ٥١ ، وشرح المنحة – القسم الأول – ٤٢ .

المبحث الثالث

موازنة بين :

أ - ألفية ابن مالك ، ومنحة ابن جابر .

ب - شرحي الألفية ، والمنحة لابن جابر .

أ - موزانة بين ألفية ابن مالك ومنحة ابن جابر .

وقبل الحديث عن الموازنة أود أن أذكر أنَّ ألفية ابن مالك كانت الأسبق في الظهور ؛ إذ وضعت قبل منحة ابن جابر بحوالي قرن من الزمان ، وهي من أشهر مؤلفات ابن مالك التي ذاع صيتها بين الأقطار ، وأقبل العلماء والناس على قراءتها ودراستها وتدريسها وشرحها ، وممن قام بهذا ابن جابر الأندلسي فشرحها شرحاً مفيداً أشاد به العلماء .

ويمكن إيجاز الموازنة بين الأرجوزتين في النقاط التالية :

١ - أنَّ الهدف الذي سعى إليه كلٌّ من ابن مالك وابن جابر الاختصار ، ولذلك سمى ابن مالك أرجوزته " الخلاصة " ، وسمى ابن جابر أرجوزته " المنحة في اختصار المُلحة " .

وقد أشار كلٌّ منهما إلى هدفه في نظمه ، فقال ابن مالك في مقدمة خلاصته :

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
تُقَرِّبَ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ[(١)]

وقال ابن جابر في خاتمة منحته :

وهَاكَ مِني في اخْتِصَار المُلْحَةِ مِنْحَةَ عِلْمٍ يَا لَهَا مِنْ مِنْحَةِ[(٢)]

٢ - صاغ كل منهما أرجوزته من البحر الرجز .

٣ - بلغت عدد أبيات الخلاصة ألف بيتٍ ؛ لذلك أُطْلِقَ عليها الألفية[(٣)] ، أما منحة ابن جابر فقد بلغت حوالي خمسة عشر ومائتي بيت في أصل المنحة ، ثم زادها تسعة أبيات في الشرح - أي شرح المنحة - فبلغت حوالي أربعة وعشرين ومائتي بيت .

٤ - كلاهما بدأ أرجوزته بحد الكلام[(٤)] ، ولكنهما اختلفا فيما عدا هذا في ترتيب الأبواب .

٥ - كان ابن مالك أكثر شمولاً لموضوعات النحو والصرف وأبوابهما في ألفيته من ابن جابر في منحته ؛ إذ لم يتعرض ابن جابر لبعض أبواب النحو في منحته وإن كان قد استدركها بعد ذلك عند شرحه للمنحة[(٥)] ، أما الصرف فلم يفرد له سوى ثلاثة أبواب وهي : باب

---

(١) انظر ألفية ابن مالك ٩ .
(٢) انظر المنحة اللوحة ٥٣ / أ .
(٣) انظر كشف الظنون ١ / ١٥١ .
(٤) انظر الألفية ٩ ، وانظر المنحة اللوحة ٤٦ / ب .
(٥) انظر ص ٤٩ مما سبق .

جمع التكسير ، وباب التصغير ، وباب النسب ، أما بقية مسائل الصرف فقد عالج بعضها في أثناء شرحه للأبواب النحوية .

٦ - كان ابن مالك أكثر تنظيماً وترتيباً لأبوابه في الألفية حيث انتهج في ترتيبه منهجاً يبحث فيه عن ربط الأبواب بعضها ببعض ، أكثر من ابن جابر الذي سار على نهج الحريري في ترتيبه لأبواب المُلحة .

ومن الأمثلة على تنظيم ابن مالك لأبوابه وربط بعضها ببعض :

أ - أنّه جعل المعرب والمبني بعد باب الكلام(١) ؛ لأنَّ أقسام الكلام منها ما هو معرب ، ومنها ما هو مبني ، وهذا أمر طبعي ، بعكس ابن جابر الذي جعل المبني آخر أبوابه(٢) ، أما المعرب فتحدث عنه في أبواب متفرقة .

ب - جعل ابن مالك أيضاً النواسخ في أبواب متعددة تلي باب الابتداء(٣) ، أما ابن جابر فقد فصَّل بين النواسخ والابتداء(٤) ، بل وفصل بين النواسخ فجعلها في أبواب مبعثرة بين الأبواب الأخرى(٥) مع الارتباط الوثيق بينها .

وبهذا فإنَّ ابن مالك كان أكثر تنسيقاً وربطاً لأبوابه ، بينما لم يعتن ابن جابر بذلك مع أنَّه - أي ابن جابر - فاق الحريري في التنسيق والتنظيم(٦) .

جـ - جعل ابن مالك أبواب الصرف في نهاية الأرجوزة(٧) بعد أن فرغ من أبواب النحو ، أما ابن جابر فقد جعلها مبعثرة ومتناثرة بين الأبواب النحوية .

٧ - كلاهما اعتنى بألفاظه ، واختار لفظاً سهلاً مناسباً للمعنى ، وحرص على الإلمام بقواعد النحو ، وأكثر من التمثيل والاستشهاد(٨) ، وأشار إلى الطرق المستخدمة في تقعيد

---

(١) انظر الألفية ٩ - ١٠ .

(٢) انظر المنحة اللوحة ٥٣ / أ .

(٣) انظر الألفية ١٧ - ٢٤ .

(٤) انظر المنحة اللوحة ٤٨ / أ ، واللوحة ٤٩ / ب ، ٥٠ / أ ، ٥٠ / ب .

(٥) انظر المنحة اللوحة ٤٩ / ب ، ٥٠ / أ ، ٥٠ / ب .

(٦) انظر ص ٤٧ مما سبق .

(٧) انظر الألفية ٦٤ - ٧٩ .

(٨) انظر الألفية ١٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٤ ، والمنحة اللوحة ٤٦ / ب ، ٤٨ / ب ، ٤٩ / أ .

القواعد النحوية والاعتماد عليها كالقياس وعدمه[١] ، والسماع[٢] .

٨ - افتخر كل منهما بأرجوزته ، فقال ابن مالك :

وَتَقْتَضِي رضاً بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِي[٣]

وقال ابن جابر :

وَهَاكَ مِني في اخْتِصَار الـمُلْحَةِ مِنحةَ عِلْمٍ يَا لَهَا مِنْ مِنْحَةِ[٤]

(١) انظر الألفية ١٧ ، ١٨ ، ٤٠ ، ٥٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، والمنحة اللوحة ٥٠ / ب .

(٢) انظر الألفية ٣١ / ٧٣ ، والمنحة اللوحة ٥٢ / أ .

(٣) انظر مقدمة الألفية ٩ ، وانظر حاشية الخضري ١ / ١٢ .

(٤) انظر خاتمة المنحة ٥٣ / أ .

ب - موازنة بين شرحي الألفية والمنحة لابن جابر .

بعد أن أكرمني الله جل شأنه ، ومنَّ عليَّ بفضله بالحصول على نسخة من النسخ المخطوطة لشرح ألفية ابن مالك لابن جابر كان لزاماً عليَّ أن أسلط بعض الضوء على هذا الشرح الجليل الذي ذاع صيته وانتشر بين العلماء ، فأخذوا يمتدحونه ويثنون عليه لما فيه من النفع والفائدة للمبتدئين ، ولاسيما أنَّ ابن جابر صنف شرحه للألفية لكي يسهِّل للناظرين والمتأملين فيها أسرارها ومُشكلها وقد صرح ابن جابر في مقدمة شرحه بهدفه الذي رجا تحقيقه من وراء شرحه للألفية فقال : « وكان قد وقع في بالي أن أقيد على الألفية الموسومة بالخلاصة للإمام أبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي تقييداً يطلق عقالها ، ويسهِّل للناظر نوالها ، ويفتح للمتأملين مُقفلها ، ويحل للمشتغلين مُشكلها لما رأيت من إصفاء الناس إليها واعتكافهم عليها ، وهي مع ذلك قد عسر عليهم مرامها وتمضي الأيام ، ولا يفضُّ لهم ختامها ، فما زالت شواغل الزمان تصرفني عن ذلك الغرض ، وتحول بيني وبينه بما تجده من العرض إلى أن ساعدني الدهر ببلوغ المقصود من الله تعالى عند مجاورتي نبيه ﷺ بنجاز الموعود ، فتفرغت من الشواغل وتخليت عن العارض والشاغل ، ووجدت السبيل إلى ما كنت أحدث به نفسي من التقييد على هذا الكتاب راجياً من الله تعالى في ذلك أجزل الثواب ، فشرعت قاصداً طريق البيان والحل غير مُشغب على الناظرين بزيادة النقل سائلاً من الله نجاح الأمل .... »(١) .

وقبل الحديث عن الموازنة أود التعريف بزمن تأليف الكتابين :

والذي يظهر لنا أنَّ ابن جابر قد صنف شرحه للألفية أولاً ، ثم أتبعه بشرحه للمنحة ، والذي يدعم هذا القول ويؤيده أنَّ ابن جابر في شرحه للمنحة تعرض لذكر شرحه للألفية ، وأحال إليه حيث قال في باب الاستثناء : « وقد أمعنا الكلام في كيفية الإخراج والطرق الموصلة إلى معرفة الباقي في شرحنا لألفية ابن مالك فانظره هنالك »(٢) .

- أما في شرحه للألفية فنجده لم يتعرض لذكر شرحه للمنحة ، ولم يُحِلْ إليه ولاسيما أنَّه أخذ يفسر لنا معنى المنحة خلال تعرضه لشرح بيت الألفية وهو :

---

(١) انظر مقدمة شرح ألفية ابن مالك لابن جابر اللوحة ٢ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٣٣٩ .

للرَّفْـــعِ والنَّصْــبِ وَجَرَّ " نا " صَلَحْ كَاعْــرِفْ بنَــا ، فإِنَّنَــا نِلْنَــا المِنَـــحْ[1]

فقال : « ... والمنح جمع منحة وهي العطية »[2] .

و لم يذكر شيئًا عن المنحة ، و لم يُشر إليها ، مما يرجح أنّه لم يكن ألّفها حينئذ ، ولاسيما أنّه فرغ من تصنيفه لشرح الألفية في سنة (٧٥٦ هـ)[3] أي قبل وفاته بـ(٢٤) سـنة وهـي مدة ليست قليلة حتى يؤلّف فيها المنحة ويشرحها .

– أما الموازنة بين الشرحين ، فيمكن إيجازها في النقاط التالية :

١ – من ناحية المنهج :

والحديث عنه يتضح في الأمور التالية :

أ – ترتيب الأبواب :

التزم ابن جابر في ترتيب أبواب شرح الألفية بالترتيب نفسه الـذي نهجـه ابـن مـالك في ألفيته مبتدئاً بالكلام وما يتألف منه ، ومنتهياً بالإدغام ، وهو الترتيب ذاتـه الـذي سـار عليـه كل شراح ألفية ابن مالك .

أما في شرحه للمنحة فقد سار على نهجه في ترتيب أبواب منظومته المنحة ، والـتي سـار فيها على ترتيب الحريري الذي نهجه في مُلحته ، وهذا شيء طبعي ولابد منه .

ب – طريقة تناول أبيات الأرجوزتين وشرحها :

تناول ابن جابر أبيـات الألفيـة وأبيـات المنحـة بالشـرح والتحليـل ، وإن اختلفـت هـذه الطريقة ، فنجده في شرحه للألفية يأخذ أبيات الألفية بيتاً بيتاً يشرحه ويفسره ويوضح ما فيه من قواعد وأحكام ، أما في شرحه للمنحة فقد تناول أبيات المنحة بطريقة مختلفة كما ذكرت سابقاً[4] .

جـ – عرض المسائل النحوية ومناقشتها :

اهتم ابن جابر في شرحيه بعـرض المسـائل النحويـة والصرفيـة ومناقشـتها مناقشـة علميـة سهلة ميسرة تتيح لقارئ النحو وطالبه فهمها واستيعابها ، إلاّ أنّه في شرح المنحة كـان أكـثر

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ٥٧ .

(٢) انظر شرح الألفية لابن جابر اللوحة ٢١ .

(٣) انظر المصدر السابق خاتمة الشرح اللوحة ٣٢٧ .

(٤) انظر ص ٥٥ مما سبق .

بسطاً وتفصيلاً في شرحه للمسائل النحوية والصرفية من شرحه للألفية ، ومع هذا فإنَّ الشرحين متكاملان ، حيث نجد ابن جابر في شرح الألفية يتناول جوانب خلال عرض المسألة وشرحها لا يتعرض لذكرها في شرحه للمنحة ، والعكس ، وأيضاً نجده أحياناً يفصِّل هنا ويختصر هناك ، والعكس ، والأمثلة على هذا كثيرة ومتعددة ، ومنها :

١ - لم يتكلم في شرح الألفية عن جميع أدوات الاستثناء التي ذكرها في شرحه للمنحة مثل : " لا يكون ، ولاسيما ، ولـمَّا ، وبَلْه ، وبَيْدَ ، ودون ، وما النافية ، واللام بعد إنْ المكسورة المخففة " ، بل اقتصر الحديث على " إلاَّ ، وغير ، وسوى ، وليس ، وخلا ، وحاشا " ، وقد بسط القول في جميعها في شرح المنحة[1] .

٢ - أيضاً لم يتعرض في شرح الألفية في باب كان وأخواتها للأفعال التي بمعنى صار أما في شرح المنحة فنجده يفصِّل القول فيها ، ويمثل بالأمثلة ، ويستشهد بالشواهد[2] .

٣ - أوجز في شرحه للألفية عند حديثه عن القسم الذي يستوي فيه الرفع والنصب في باب الاشتغال ، وذلك خلال شرحه لبيت الألفية :

وَإِنْ تَلا المَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرًا بِهِ عَنْ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرًا

حيث قال : « هذا البيت نبهك فيه على القسم المخير فيه ، فقال : وإن تلا المعطوف يعني وإن كان الاسم المعطوف قد تلا فعلاً يعني قد وقع بعد فعل مخبر به - أي بالفعل - عن المبتدأ كنت " مخيّرا " في الرفع والنصب فـ" المعطوف " فاعل بـ" تلا " ، و" مخبرا " صفة لـ" فعلا " ، وهو بفتح الباء ؛ لأنَّ المراد بالاسم المفعول ، وقوله : « عن اسم » مبتدأ ، وهو متعلق بـ" مخبر " ، وقوله : « فاعطفن مخيرا » يعني إن حصل لك هذه الشروط فاعطف في حال كونك مخيراً بين الرفع والنصب ، و" مخيراً " حال من الضمير في " اعطف " ، ويحتمل أن يكون " مخبر " بكسر الباء على أنَّه اسم فاعل ، وبفتحها على أنَّه اسم مفعول ، والمقصود حاصل من كليهما ، ومثال هذه المسألة : « زيدٌ قامَ وعمروٌ أكرمتُهُ » فـ" زيد " هو المبتدأ ، و" قام " هو الفعل المخبر به ، و" عمرو " هو المعطوف ، فإن عطفت الجملة التي منها " عمرو " على " قام " الذي هو الفعل ، فتوجه النصب ؛ ليناسب الجملتين المعطوفة ،

---

(١) انظر شرح الألفية اللوحة ١٣٨ إلى اللوحة ١٤٧ ، وقسم التحقيق ٣٤٦ .

(٢) انظر المصدر السابق اللوحة ٦٩ - ٧٠ ، وقسم التحقيق ٤٣٠ - ٤٣٣ .

والمعطوفة عليها ، فتكون كلتاهما فعلية ، وإن عطفت على المبتدأ وخبره توجه الرفع للمناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه ، فلهذا خُير بين الرفع والنصب ؛ لأنَّ كل واحد منهما له وجه باعتبار صحيح »[١] .

أما في شرحه للمنحة فنجده قد فصَّل القول في هذا القسم حيث قال : « وأما القسم الذي يستوي فيه الرفع والنصب :

فحيث تكون جملة الاشتغال معطوفة على جملة ذات وجهين ، وذلك بأن تكون الجملة المعطوف عليها مشتملة على جملة صغرى فعلية ، فهي اسمية باعتبار الكبرى فعلية باعتبار الصغرى .

فإن جعلنا جملة الاشتغال معطوفة على الكبرى اقتضت المناسبة الرفع .

وإن عطفنا على الجملة الصغرى اقتضى ذلك النصب ؛ لحصول المناسبة ، فاستوى النصب والرفع ؛ إذ لكل واحد منهما مرجح معادل للآخر ، ومثال ذلك قولك : « زيدٌ قامَ وعمروٌ أكْرَمتُهُ » فإما أن تعطف « عمراً أكرمتُهُ » على الجملة الكبرى ، أو على الجملة الصغرى .

وذهب بعضهم إلى منع العطف على الجملة الصغرى ، فاحتج بأنَّ الجملة الصغرى لها موضع من الإعراب ، وجملة الاشتغال لا موضع لها من الإعراب ، ولا يعطف ما ليس له موضع على ماله موضع .

واعتذر الفارسي عن ذلك بأنَّ الجملة الصغرى إعرابها تقديري ، فعدم ظهوره سهَّل عطف مالا موضع له عليها »[٢] .

٤ - فصَّل القول في شرح الألفية عند حديثه عن " ليس " في الاستثناء ، فقال : « ... فذكر ليس ومثالها : « جاء القومُ ليسَ زيداً » ، فيجب نصب زيد ؛ لأنَّه مستثنى بـ" ليس " ، وهو خبر لها ، ونصب خبرها واجب ، واسمها مضمر لا يجوز إظهاره ؛ لأنَّه لا يفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى فيوهم عدم الاستثناء ، والتقدير : ليس بعضهم زيداً ، ومنه : يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب »[٣] .

---

(١) انظر شرح الألفية اللوحة ١١٥ ، واللوحة ١١٦ .

(٢) انظر قسم التحقيق ١٦ - ١٧ .

(٣) انظر شرح الألفية اللوحة ١٤٦ .

أما في شرح المنحة ، فقد أوجز الحديث في هذا الموضوع، فقال : « والمنصوب بـ" خلا " ، و" عدا " مفعول ، والمنصوب بـ" ليس " خبر »[١] .

وبهذا فإنّنا نجد الكتابين متكاملين ، فما اختصره في شرح الألفية فصّله في شرح المنحة ، وما اختصره في شرح المنحة بسط القول فيه بعض البسط في شرح الألفية ؛ لأنَّ شرح المنحة كان أكثر تفصيلاً من شرح الألفية .

٢ - من ناحية الأسلوب :

استخدم ابن جابر في شرحيه الأساليب نفسها تقريباً ، فاستخدم أسلوب الأمر حينما قال : « واعلم »[٢] ، واستخدم أسلوب الافتراض حينما قال : « فإن اعترض عليه ... فالجواب »[٣] ، وحينما قال : « فإن قيل ... فالجواب »[٤] .

كما أنَّه لم يعمد إلى التكرار ، فلم نجده قد أعاد الحديث في باب عن مسألة سبق الحديث عنها ، وإذا عرضت له مسألة يقتضي الحديث عنها في باب آخر يشير إلى ذكره لها في موضع آخر .

وقد اهتم أيضًا بالتعليل في كلا شرحيه اهتماماً كبيراً[٥] فنجد الكتابين قد حفلا بهذه الأساليب ، كما أنَّه اعتمد على السماع والقياس ؛ لأنَّهما أصلان من أصول اللغة .

ومن الأمور التي تظهر لنا بوضوح خلال الموازنة بين أسلوب الكتابين أنَّ المؤلف قد يستخدم العبارات نفسها عند حديثه عن قاعدة ، أو حكم نحوي ، أو تفصيله لمسألة خلافية ، ومن الأمثلة على ذلك :

قوله في باب كان وأخواتها في شرح الألفية : « وأنا أذكر لك معاني هذه الأفعال في أصل الوضع ، وكان معناها ، وجد ، وحدث ، ... »[٦] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٣٣٦ .

(٢) انظر شرح الألفية اللوحة ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ٢١ ، ١٠٧ ، وانظر قسم التحقيق ٢٥٠ .

(٣) انظر شرح الألفية اللوحة ١٢ ، وقسم التحقيق ١٩٧ .

(٤) انظر شرح الألفية اللوحة ١٤ ، ٣٨ ، وقسم التحقيق ٤٦١ - ٤٦٢ .

(٥) انظر شرح الألفية اللوحة ٢٨ ، ٤٣ ، وقسم التحقيق ٢٣ .

(٦) انظر شرح الألفية اللوحة ٧٠ .

وعند الرجوع إلى شرح المنحة نجده قد استخدم بعض العبارات ذاتها ، فقال : « وأنا أتكلم على معاني هذه الأفعال مفسرة ، فأما " كان " فتجيء لثلاثة معان هي في كلها عاملة ، وذلك أنَّ أصل معناها " وجد " ، أو " حدث " .... »[١] .

وأيضاً من الأمثلة على ذلك قوله في شرح الألفية في باب أفعال المقاربة : « وأنكر الشيخ أبو حيان وجود " حَرَى " في هذه الأفعال ، وقال : إنَّها وهم ، وقال لم أجد أحداً من النحويين نقلها ولا من اللغويين ، وإنما الموجود في كتب اللغة " حري " بغير هذا المعنى تقول هو حري بالأمر أي حقيق به ، وهو مصدر وضع موضع الصفة ، وقد ذكره صاحب الفصيح في باب ما جاء وصفاً من المصادر ، ويقال فيه " حر " بكسر الراء ، فيكون وصفاً لا مصدراً ، وكذلك هو حريّ بتشديد الياء ، والشيخ أبو حيان رجل مطلع وابن مالك إمام في هذا الشأن ، ولكن الغلط لا يؤمن على أحد ولو بلغ ما بلغ والله أعلم بالصواب .

والظاهر مع الشيخ أبي حيان ، ولعل لابن مالك مستنداً غاب عنا وههنا يحسن :

« لَعَل لهُ عُذرٌ وأنتَ تَلُوم »

ثم بعد الفراغ من هذا الكتاب رأيت الشيخ أبا حيان قد عدَّد في مقدمته المسماه باللمحة أفعال المقاربة ، وذكر فيها " حَرَى " ، فإما أن يكون اعتمد على قول ابن مالك ، وإما أن يكون اطلع في ذلك على شيء ، وهذا هو الظاهر والله أعلم »[٢] .

وعند الرجوع إلى شرح المنحة نجده استعان بنفس العبارات ، وإن كان قد غيَّر في الصياغة والمضمون ، فقال : « و" حَرَى " ذكرها ابن مالك ، وأنكرها الشيخ أبو حيان ، ثم رأيت الشيخ أبا حيان قد عدَّها في مقدمته اللمحة ، فلعله اطلع فيها على نص من العرب ؛ إذ يبعد أن يكون قلَّد ابن مالك بعد إنكاره عليه .... »[٣] .

٣ - من ناحية الشواهد :

أكثر ابن جابر من الاستشهاد في كتابيه بشواهد القرآن الكريم ، ثُمَّ بالأحاديث النبوية الشريفة ، ثُمَّ بالكلام العربي الفصيح شعراً ونثراً ، وغالباً ما تكون تلك الشواهد متشابهة في

---

(١) انظر قسم التحقيق ٤٣٣ .

(٢) انظر شرح الألفية اللوحة ٧٩ - ٨٠ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٤٥٢ .

الكتابين ، حتى إنَّنا قد نجد الشواهد ذاتها في الباب الواحد في كلا الكتابين كشواهد " أعلم وأرى "[١] ، وإن كانت بعض الشواهد موجودة في أحد الكتابين دون الآخر[٢] .

أما طريقته في شرح الشواهد فنجده في شرح المنحة قد اعتنى عناية فائقة بتفصيل الشاهد وشرحه ، وإبراز معاني ألفاظه ، وإعرابها أحياناً ، وتحديد وجه الاستشهاد منه ، على عكس شرحه للألفية حيث أقل في شرح شواهده ، وهذا يظهر لنا بوضوح عند النظر إلى شواهد كلا الكتابين .

(١) انظر شرح الألفية اللوحة ١٠٠ - ١٠٢ ، وقسم التحقيق ١٣٧ - ١٣٩ .

(٢) انظر شرح الألفية اللوحة ٧٧ ، ٨٢ - ٩٠ ، وقسم التحقيق ٤٢٤ ، ٤٦٠ - ٤٦٦ .

المبحث الرابع

مدخل إلى دراسة الكتاب ويضم عدة مطالب :

١ - توثيق اسم كتاب "شرح المنحة في اختصار المُلْحة".

٢ - توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

٣ - منهج ابن جابر في شرح المنحة .

٤ - موقفه من النحاة وآرائهم .

٥ - اتجاهه النحوي .

٦ - مصادره .

٧ - شواهده .

٨ - قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه .

٩ - وصف نسخة الكتاب .

١٠ - منهجي في التحقيق .

١ - توثيق اسم الكتاب :

اسم الكتاب هو " شرح المنحة في اختصار المُلحة " ، ومما يؤكد صحة هذا ما يلي :

١ - جاء في صفحة العنوان اسم الكتاب : " شرح المنحة في اختصار المُلحة " .

٢ - جاء في مقدمة الكتاب ذكر لشرح المنحة ونصه : « أمَّا بعد ، فإنِّي لما صنفت الأرجوزة الموسومة بـ" المنحة في اختصار المُلحة " رأيت جماعة من الطلبة قد أقبلوا بوجوههم عليها ، وصرفوا عنان اشتغالهم إليها ، وتشوقوا إلى أن يكون لها شرح يكشف لهم معانيها ، ويُعين على فهمها مُعانيها ، فصنفتُ لهم شرحاً مختصراً ... »(١) .

٢ - توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

كتاب شرح المنحة في اختصار المُلحة من كتب ابن جابر التي قلَّ ذكرها في المصادر التي ترجمت له ، وذكرت مصنفاته .

إلاَّ أنَّ الذي يثبت ويؤكد نسبته إليه الأمور التالية :

١ - جاء في الصفحة الأولى من المخطوط ذكر لاسم مؤلِّف الكتاب ، قال الناسخ : « قال شيخنا وسيدنا ومفيدنا الإمام العالم العلامة الأديب شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن جابر الهواري الأندلسي المريّ المالكي »(٢) .

٢ - تصريح ابن جابر بتصنيفه شرحاً لأرجوزته المنحة ، وهذا أيضاً ما جاء في الصفحة الأولى من المخطوط في مقدمة الكتاب حيث قال : « ... فصنفت لهم شرحاً مختصراً ، لا يعيب منه الناظر طولاً ولا قصراً .... »(٣) .

٣ - جاء أيضاً في آخر المخطوط تصريح من المؤلِّف أيضاً بتصنيفه للمنحة وشرحها حيث قال : « .... ونسأل الله أن ينفعنا بهذه الأرجوزة وشرحها »(٤) .

٤ - قول المؤلِّف في الشرح : « اعلم أنَّ هذا الباب لم يتعرض له في المُلحة ، وقد تعرضنا له في منحتنا ... »(٥) .

---

(١) انظر مقدمة شرح المنحة في اختصار الملحة – القسم الأول – ١ .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) انظر المصدر السابق .

(٤) انظر شرح المنحة الوحة ٣١٨ / أ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٤٥ .

فاستخدام صيغة المتكلم في « تعرضنا لـه في منحتنـا » يثبـت أنَّ مؤلِّـف الشـرح هـو ذاتـه مؤلِّف المنحة ، وبما أنَّ المنحة لابن جابر إذاً فالشرح له أيضاً .

٥ - ذكر بروكلمان من ضمن مؤلفات ابن جـابر المنحـة وشـرحها للمؤلِّـف نفسـه[١] ، كما جاء في فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية أنَّ المنحـة وشـرحها كلاهما للمؤلِّف نفسه[٢] .

(١) انظر تاريخ بروكلمان ٥ / ١٥٤ .

(٢) انظر فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية ٤ / ٧٧ .

٣ - منهج ابن جابر في شرح المنحة :

لا أدلَّ على منهج ابن جابر في شرحه للمنحة من قوله في مقدمة الشرح : « ... أما بعد فإنِّي لـمَّا صنفت الأرجوزة الموسومة بـ" المنحة في اختصار الـمُلحة " رأيت جماعة من الطلبة قد أقبلوا بوجوههم عليها ، وصرفوا عنان اشتغالهم إليها ، وتشوقوا إلى أن يكون لها شرح يكشف لها معانيها ، ويعين على فهمها مُعَانِيها ، فصنفت لهم شرحاً مختصراً ، لا يعيب منه الناظر طولاً ولا قصراً يُسهِّلُ سبيلها وإن كان سهلاً ، وجعلتها تحفة لمن يكون لها أهلاً »[١] .

والذي يشير فيه إلى إقبال الطلبة على أرجوزته " المنحة " مما جعله حافزاً له أن يصنف لهؤلاء الطلبة شرحاً مختصراً ، يكشف لهم أسرارها ويوضح معانيها مستخدمًا في ذلك الكثير من الأساليب التعليمية والتربوية التي تمكِّنه من تحقيق هدفه المنشود وهو " تعليم الطلبة " الناظرين إلى المنحة .

ويمكننا إيجاز منهجه الذي سار عليه في النقاط التالية :

١ - العناية بالشرح :

ويتجلى ذلك في :

أ - شرح الأبيات :

التزم ابن جابر في ترتيبه لأبوابه في الشرح بترتيبه لأبواب المنحة دون تقديم أو تأخير أو نقصان ، بل زاد عليها الكثير من الموضوعات والأبواب النحوية ، وقد سبق ذكر ذلك[٢] .

كما أنَّه اعتنى بشرح أبيات المنحة وتحليلها وتوضيحها ، دون أن يلتزم بطريقة واحدة ، فأحياناً يذكر بعد عنوان الباب مقدمة عنه - أي الباب - ، أو تعريفاً لمعناه كباب قسمة الأفعال[٣] ، وباب الفاعل[٤] ، وباب التنازع[٥] ، وباب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله[٦] ، وباب

---

(١) انظر مقدمة شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - ١ .

(٢) انظر المبحث الثاني " بين المنحة وشرحها " .

(٣) انظر شرح المنحة - القسم الأول - ٧١ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٣ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٤٥ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٥٥ .

النداء[١] ، ثم يعرض بعد تلك المقدمة أبيات المنحة عارضاً ما بها من قضايا النحو ضابطاً لها معرباً لبعض ألفاظها مقسماً إياها إلى مسائل مبتدئاً بشرحها مسألة تلو الأخرى .

وأحياناً نجده يبدأ بعض أبوابه بأبيات المنحة ، ثم يشرحها ويحللها ويبين أحكامها متعرضاً خلالها لمسائل الباب وأحكامه ، مثل باب الاسم والفعل والحرف[٢] ، وباب المثنى[٣] ، وباب الاشتغال[٤] .

وأحياناً أخرى نجده يذكر أبياته في نهاية الباب ؛ لتكون خاتمة يلخص فيها أحكامه مثل : باب اسم الفاعل[٥] ، وباب المصدر[٦] ، وباب المفعول معه[٧] ، وباب الحال[٨] ، وباب التحذير والإغراء[٩] ، وباب ما الحجازية[١٠] .

وأحياناً نجده لا يذكرها كباب الأفعال المتعدية[١١] .

وكما اختلفت وتنوعت طريقته في تناول أبيات المنحة ، اختلفت طريقة تقسيمه لها - أي الأبيات - حسبما يقتضيه كل بيت من أحكام وقواعد ، ففي بعض الأبواب نجده يفرد بيتاً ثم يشرحه ، ويفرد آخراً ثم يشرحه مثل باب لا النافية للجنس[١٢] ، وفي بعضها الآخر يجمع بيتين فيشرحهما ، ثم بيتين آخرين فيشرحهما مثل باب الظرف[١٣] .

وأحياناً يفرد ويجمع في وقت واحد فيتناول بيتاً شارحاً إياه ، ثم يجمع أربعة أبيات فيشرحها مثل باب النداء[١٤] .

---

(١) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٠٧ / أ .

(٢) انظر شرح المنحة - القسم الأول - ١٤ .

(٣) انظر شرح المنحة - القسم الأول - ١٥٥ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢ .

(٥) انظر قسم التحقيق ١٤٦ .

(٦) انظر قسم التحقيق ١٦٦ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٢١٣ .

(٨) انظر قسم التحقيق ٢٢٦ .

(٩) انظر قسم التحقيق ٣٩٧ .

(١٠) انظر قسم التحقيق ٤٥٩ .

(١١) انظر قسم التحقيق ١٠٣ ، ١٤٢ .

(١٢) انظر قسم التحقيق ٣٥٤ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ .

(١٣) انظر قسم التحقيق ٣١٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ .

(١٤) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٠٧ / ب ، واللوحة ٢٠٨ / ب .

وأحياناً أخرى يذكرها جميعاً ثم يفصِّل أحكام النحو فيها كباب الاستثناء[١] ، وباب التعجب[٢] ، وباب نعم وبئس وحبذا[٣] .

ب – شرح المسائل والقواعد النحوية وعرضها :

لو أمعنا النظر في سرد ابن جابر لمسائله وقواعده وأحكامه النحوية لوجدناه يعتني بشرحها وتفسيرها بأسلوب علمي خالٍ من التعقيد والتركيب ييسر وصول القاعدة والحكم إلى ذهن القارئ والمتعلم ، متخذاً لنفسه طريقاً معتدلاً في الشرح فهو يتكلم على قدر ما هو موجود في المسألة من أحكام وقواعد ، فيوجز في المسألة ، وفي الموضوع الذي بين يديه إذا لم يتضمن كثيراً من الأحكام والقواعد فإذا تضمن أطال إطالة غير مملة ، فمثلاً أطال في : باب الفاعل[٤] ، وباب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله[٥] ، وباب الأفعال المتعدية[٦] ؛ لكثرة أحكامها ومسائلها .

وأوجز إيجازاً غير مخلٍّ مثلاً في باب المقصور[٧] ، وباب المثنى[٨]، وباب المفعول به[٩]، وباب التعجب[١٠] ، وباب نعم وبئس وحبذا[١١] ؛ لقلة أحكامها ومسائلها .

وكما اهتم ابن جابر بشرح مسائله وموضوعاته اهتم أيضاً بعرض القواعد النحوية والصرفية ثم بمناقشتها مناقشة علمية سهلة ميسرة تتيح للقارئ فهمها واستيعابها إلاَّ أنَّه لم يلتزم بطريقة واحدة في عرضه لهذه القواعد والأحكام ، فأحياناً يعرضها على شكل سؤال ثم يجيب عنه متعرضاً خلال جوابه لآراء النحاة ، ومذاهبهم وأقوالهم كقوله : « واختلفوا في المصدر هل يُرفع به المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ؟

---

(١) انظر قسم التحقيق ٣٣١ ، ٣٣٣ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٣٦٩ – ٣٧٠ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٣٨٥ – ٣٨٦ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٣ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٥٥ .

(٦) انظر قسم التحقيق ١٠٤ .

(٧) انظر شرح المنحة – القسم الأول – ١٣٤ .

(٨) انظر شرح المنحة – القسم الأول – ١٥٥ .

(٩) انظر قسم التحقيق ٩٥ .

(١٠) انظر قسم التحقيق ٣٦٨ .

(١١) انظر قسم التحقيق ٣٨٥ .

فمنعه أبو الحسن الأخفش ، وأجازه الجمهور ، واستدلوا .... »[١] .

وأحياناً أخرى يدرجها تحت تنبيه ؛ ليدلل على أهميتها كقوله : « تنبيه : هل يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده ؟

جمهور النحويين على منع ذلك ، وكل ما سمع مما يوهم ذلك ، فهو مؤول ، أو شاذ لا يقاس عليه .... وأجاز الكوفيون إقامة غير المفعول به مع وجود غيره ، قال ابن مالك ، وبقولهم أقول ..... »[٢] .

وأحياناً يسردها دون أن يتدخل فيها ، وذلك لوضوحها كقوله : « وقد اختلفوا في الناصب للمفعول ، فالمشهور أنَّ الناصب له الفعل ، وقيل الفاعل ، ورد عليه أنَّ الفاعل قد يكون ضميراً ، والضمائر لا تعمل ، وقيل : الفعل والفاعل .

ورد عليه : أنَّ الجمل لا تصرُّف لها فكان يقتضي ذلك ألاَّ يتقدم المفعول على الفعل والفاعل ، وقد تقدم .

وقال الكوفيون : هو منصوب على المخالفة يعني إنما نصب ليخالف الفاعل »[٣] .

وأهم ما يميز شرحه للمسائل والأحكام النحوية أنَّه أحياناً بعد أن ينتهي من شرحها وتفسيرها يجمعها تحت ضابط واحد[٤] يعمد فيه إلى تلخيصها حتى تثبت في ذهن القارئ والمتلقي .

جـ – شرح الشواهد :

لم يغفل ابن جابر بعد عرض شواهده التعليق عليها وإن احتاجت إلى تعليق ، أو عرض القراءات إن تعددت في النص القرآني ، أو ذكر الروايات إن تعددت في البيت الواحد موضحاً موضع الشاهد ، ووجه الاستشهاد معرباً لبعض ألفاظ هذه الشواهد أحياناً ، ومفسراً لبعض معانيها أحياناً أخرى ، ومن أمثلة ذلك قوله في بيت امرئ القيس :

ولا سيما يوماً بِدَارَةِ جُلْجُلِ

« على رواية النصب ، و" ما " نكرة ، وجاء الاسم المنصوب تفسيراً لتلك النكرة . وقيل : " ما " كافة عن الإضافة ، فانتصب الاسم بعدها على التمييز ، ويجوز أن يُعْرَب

---

(١) انظر قسم التحقيق ٥٨ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٦٥ – ٦٧ .

(٣) انظر قسم التحقيق ١١٤ .

(٤) انظر قسم التحقيق ١٧ – ١٨ ، ٧٤ ، ٣١٨ ، ٤٢٩ – ٤٣٠ .

" يوماً " ظرفاً بفعل مقدر ، و" ما " موصولة ، فيكون التقدير : « ولا سيما الذي جرى في يوم بدارة جلجل » ، ورجح ابن هشام الخضراوي هذا الإعراب ، وقال : أكثر ما رأيت الناس عليه »(١) .

وقوله في التعليق على قول العجاج :

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُور مَخَافَةً وزَعَلَ المَحْبُور والْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُور

« فـ" مخافة " مفعول من أجله نكرة ، و" زعل " معطوف عليه ، فهو مثله ، وهو مُعرَّف بالإضافة ، و" الهول " معطوف على ما قبله ، فهو مثله ، وهو معرف بالألف واللام ، فعلل ركوب كل عاقر بثلاث علل :

الأولى قوله : " مخافة " ، والثانية قوله : " زعل " ، والثالثة قوله : " الهول " ، و" العاقر " : الرمل الذي لا ينبت شجراً كالمرأة العاقر التي لا تلد .

و" الجمهور " : الرمل الكبير المجتمع المشرف على ما حوله من الأرض .

و" الزعل " بالزاي والعين المهملة مفتوحتين : شدة النشاط ، و" المحبور " : المسرور ، و" الهول " : الخوف ، و" التهول " : تعظُّم الشيء في النفس ، ...... »(٢) .

٢ - العناية بالأسلوب :

اعتنى ابن جابر بأسلوبه في شرح المنحة ، فهو بشكل عام حسن السبك واضح العبارة سهل التركيب ، خال من التعقيد والتكلف والالتواء ، مع حُسن الصياغة ، وإحكام العبارة ، والمحافظة على المستوى الأدبي الذي ينهض بلغة التلاميذ ، ويسمو بتعبيرهم ، ويُصفى أذواقهم ، مع استخدامه لبعض الأساليب التعليمية ولاسيما أنَّه وجَّه شرحه لطلبة العلم ، ويمكننا أن نجمل الأساليب التعليمية التي استخدمها في النقاط التالية :

أ - أسلوب الأمر :

نرى ابن جابر أكثر من هذا الأسلوب ، ونوع في ألفاظه ، فقد يستخدمه بما يفيد خبراً يقيناً حينما يقول : اعلم(٣) .

وأحياناً يفيد به تنبيهاً حينما يقول : فتنبه(٤) ، أو فاعلم(٥) .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٣٥٠ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٢١٠ - ٢١١ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٢٥٠ ، وانظر ٢٣٨ ، ٢٦٩ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢١١ / أ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٧٥ ، ٣٣٤ ، ٣٦١ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢٢١ / أ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٧ ، ٦٢ ، ١٤٦ ، ١٩١ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢١٣ / أ .

وأحياناً يرشد إلى استخدام طريقة القياس ، حينما يقول : فقس عليه[١] .

ب – أسلوب التشويق :

استخدم ابن جابر أسلوب التشويق ؛ ليقرب مؤلِّفه من طلبة العلم بما أنَّ قضايا النحو دقيقة ومسائله متشابكة ، فنراه مثلاً ينوه على المسائل التي تحتاج إلى تفصيل وبسط ؛ لكثرة الاحتياج إليها[٢] ، أو لأنَّ الفائدة تتم بها[٣] ، أو لأنَّه لم يتعرض لها في الأصل[٤] ، وعلى المسائل التي يمكن تتبعها في كتب اللغة[٥] ، فلا تحتاج إلى بسط وتفصيل ؛ ليتنبَّه لها القارئ والمتلقي ؛ فيأخذ منها الفائدة بعد أن تشوق إليها .

كذلك ينبه على المسائل والأحكام التي غلط فيها الأكابر[٦] ، ليتجنب القارئ الوقوع فيها .

كما نراه يشوق قارئه وطالبه إلى مسألته التي يشرحها ويناقشها بأن يقص له بعض الحكايات مثلاً يستشهد بها على قاعدته النحوية ، فيستمع إليها بتيقظ وتأمل حتى إذا انتهى منها عاد إلى بقية المسألة متجدد النشاط راغباً في النظر إلى قواعد النحو وأعمال الفكر فيها ، ومن أمثلة ذلك قوله في باب الحال : « وحكوا أنَّ جارية غنت بحضرة المبرد بقول الشاعر :

فَقَالُوا لَهَا هَذَا حَبِيبُكِ مُعْرِضٌ   فَقَالَتْ ألاَ إعْراضُهُ أيْسَرُ الْخَطْبِ

فرفعت " معرض " ، فظن المبرد أنَّها غلطت حتى نبهته على قراءة ابن مسعود المتقدمة ، فطَرِب لذلك »[٧] .

أيضاً من الأمثلة على ذلك ما قاله في باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله : « ذكروا أنَّ المازني حضر مجلس أبي عبيدة ، فسأل بعض الحاضرين أبا عبيدة : كيف يُبنى الأمر من « عُنِي زيدٌ بحاجتِهِ » للمفعول ؟

---

(١) انظر قسم التحقيق ٧٠ ، وانظر ٢٩٤ ، ٣٢٠ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٩٣ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ٣٤٨

(٣) انظر قسم التحقيق ١٧٠ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٣٨ ، ٦٢ ، ١٦٣ ، ٤٢١ .

(٥) انظر قسم التحقيق ١٠٥ ، ١٦٧ ، ١٤٨ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٧٧ ، ٣٥٢ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٢٦٤ .

فقال : " أُعنَ " بضم الهمزة ، وفتح النون ، ففهم أبو عبيدة من حال المازني الإنكار ، فقال : لِمَ تأتي مجلسي إذا كنت تُخطِّئني ، فقال المازني : آتي مجلسك لما يأتي له الناس – يعني لعلم اللغة لا لعلم العربية – ، فقال له أبو عبيدة : يا هذا إذا حضرت مجالس العلماء فتأدب »[1] .

جـ – السؤال والجواب :

للأسئلة أهمية كبيرة في إثارة التلاميذ وتنشيطهم ، وعقد الصلة بين أذهانهم ، وحقائق الدرس[2] .

فعمد ابن جابر إلى استخدام طريقة السؤال والجواب وهي طريقة نافعة للمتعلمين تجذب انتباه القارئ وتدفع عنه الملل والسآمة ، وتجدد حيويته ونشاطه وتحرك عقله وانتباهه ، فكان يعرض له سؤالاً ليناقشه العقل ، ثم يذكر الجواب ومن الأمثلة على ذلك قوله في باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله : « وإذا اجتمعت هذه الأربعة ، فهل أحدها أولى ، أو هي كلها على السواء ؟

قولان : أحدهما :

لابن الحاجب ، والزمخشري ، وهو أنها على السواء ، فلا أولوية لأحدها على الآخر .

الثاني لجماعة من النحويين ، وهو أنَّه يقع بينها الترجيح ، ثم إنَّ القائلين بالترجيح اختلفوا على ثلاثة أقوال ..... »[3] .

د – أسلوب الافتراضات :

استخدم ابن جابر أسلوب الافتراضات في شرحه ، فكان يفرض لقارئه وطالبه ومتلقيه بعض الافتراضات ، ليحضر ذهنه إلى ما يوجه إليه من شبه واعتراضات وأخطاء قد يقع فيها عند تطبيقه لقاعدة ، أو حكم ، فيتنبَّه لها ومن أمثلة ذلك قوله في باب الفاعل : « فإن قلت : فلِمَ ألحقوا علامة تأنيث الفاعل في الفعل ؟ هلا اكتفوا بفهم التأنيث من لفظ الفاعل كما اكتفوا بفهم التثنية والجمع من لفظه ؟

---

(١) انظر قسم التحقيق ٧٧ .

(٢) انظر الموجه الفني ٤٢٨ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٧٢ – ٧٣ ، وانظر على سبيل المثال ٤٢٢ .

فالجواب : أنَّ التثنية ، والجمع في الفاعل لا تخفى بخلاف التأنيث ، فإنَّه قد يكون خالياً عن العلامة ، فلا يكون ثمَّ دليل على تأنيثه ، فألحقوا العلامة في الفعل ، وطردوا ذلك وسواء كان الفعل مؤنث اللفظ ، أو غير مؤنثه »[١] .

وقوله في باب المصدر : « فإن اعترض علينا بأن يقال : يلزمكم أن يكون فرعاً غير فرع ؛ لأنَّكم تقولون : إنَّه أصل للفعل ، ثم تقولون : إنَّه فرع عنه في العمل .

فالجواب : أنَّ الجهتين مختلفتان ، ولا تناقض في ذلك ؛ لأنَّا جعلناه فرعاً من جهة عمله أصلاً من جهة اشتقاق الفعل منه ، وإنما يمتنع أن يكون الشيء فرعاً وأصلاً إذا كان من جهة واحدة لما فيه من اجتماع النقيضين »[٢] .

هـ - التعليل :

أظهر ابن جابر منطقاً واسعاً في عرض قواعد النحو وشخصية علمية فذة مستقلة ليست تابعة لرأي دون تفكير ، فقد كان يستخدم عقله مقنعاً القارئ بحجته القوية في قواعد النحو حينما يعلل لم سُميت المسألة بهذا الاسم ، ولم اختاروا لهذا الباب ذلك التعريف ، ولم ذهب النحاة هذا المذهب ، ولم كان رأي العالم فلان هذا الرأي ، ولم عدّوا ذلك صحيحاً ، ولم عدّوه شاذاً ، ولم رجح هذه القاعدة دون غيرها ، وغير ذلك كثير ، ومن أمثلة ذلك قوله في باب الفاعل : « لابد لكل فعل من فاعل إما ظاهر ، وإما مضمر ... وإنما وجب لكل فعل فاعل ؛ لأنَّ الفعل حكم وعامل ، ولا يشتغل الحكم دون محكوم ، ولا العامل دون معمول »[٣] .

وقوله في باب المصدر : « وسمَّاه سيبويه مصدراً ، وحدثاً وحدثاناً وفعلاً .

أما تسميته حدثاً وحدثاناً ؛ فلأنَّه دال عليهما ، والحدث والحدثان بمعنى واحد .

وأما تسميته فعلاً ؛ فلأنَّه الفعل اللغوي حقيقة ، والفعل الصناعي مشتق »[٤] .

و - تحديد الأصل والفرع والخاص والعام :

نعلم أنَّ لكل قاعدة نحوية تشعبات ، وأنَّ لكل أصل فرعاً ، وأنَّ لكل خاص عاماً ، وقد اهتم ابن جابر ببيان الأصل والخاص وتوضيحه للمتعلم ، فيعرف بذلك الفرع والعام ، ومن

---

(١) انظر قسم التحقيق ٣١ .

(٢) انظر قسم التحقيق ١٩٧ ، وانظر على سبيل المثال ٤٦١ - ٤٦٢ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٢٣ .

(٤) انظر قسم التحقيق ١٩٨ ، وانظر على سبيل المثال شرح المنحة اللوحة ٣٠٦ / أ ، و ٢٥١ / أ ، و ٢٣٥ / أ ، و٢٨٧ / أ .

أمثلة ذلك :

قوله في باب النكرة والمعرفة : « هذا الباب وضعه لبيان النكرة والمعرفة ، واعلم أنَّ النكرة هي الأصل ، والتعريف فرع ، كما أنَّ التذكير أصل والتأنيث فرع »(١) .

وقوله في باب المصدر : « .... أنَّ المصدر عام ، والفعل خاص ، والخاص فرع العام ... »(٢) .

ز – تبيين أوجه الشبه والاختلاف بين الصيغ ، أو التراكيب المتعددة :

تتشابه الصيغ أو التراكيب المتعددة أحياناً ، وتختلف أحياناً أخرى ولهذا اهتم ابن جابر ببيان هذه الأوجه المتشابهة والمختلفة بينها حتى تتضح القاعدة في ذهن المتعلم وترسخ ، ومن الأمثلة على ذلك قوله : « ... ووجه الشبه بين هذه الصفة واسم الفاعل من ثمانية أوجه : إفرادها كما يفرد ، وتثنيتها كما يثنى ..... فهذه موجبات الشبه بينها وبين اسم الفاعل ، ومعلوم أنَّ المشبه ليس هو المشبه به ، فيتعين ذكر الفرق بينها ، وذلك من ثمانية وجوه .... »(٣) .

وقوله : « واعلم أنَّ التصغير شبيه بالتكسير ، وقد قال سيبويه : إنَّهما يجريان من وادٍ واحدٍ ، وقد أنهى النحويون وجوه الشبه بينهما إلى عشرة : الأول : تغيير الواحد في التصغير .... »(٤) .

حـ – السماع والقياس :

السماع هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً(٥) .

أما موقف ابن جابر من السماع فيتمثل فيما يلي :

١ – دعوته في كثير من الأحكام النحوية إلى الوقوف عند السماع ؛ لأنَّه لم يسمع ما يخالفه ، ومن الأمثلة على ذلك :

---

(١) انظر شرح المنحة – القسم الأول – ٢٤ ، وانظر شرح المنحة ٢٩٨ / أ .

(٢) انظر قسم التحقيق ١٩٩ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٣٠٥ – ٣٠٨ .

(٤) انظر شرح المنحة اللوحة ٢١٩ / أ ، وانظر على سبيل المثال أيضاً اللوحة ٢٥٠ / أ .

(٥) انظر الاقتراح ٣٦ .

قوله : « فإن جاء صاحب الحال نكرة كقولهم : « مَرَرْتُ بِماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ » فـ" قعدة " منصوب على الحال من " ماء " ، ولا مسوغ فيه هكذا قالوا ، فمجيء الحال من مثل هذا موقوف على السماع وهو الصحيح »(١) .

وقوله : « .... قالوا في النسب إلى حضرموت " مدينة " حضرمي ، وهو موقوف على السماع »(٢) ، وقوله : « وأما الحروف فما أشرب منها معنى الفعل عمل في الحال ، وليس كل حرف يشرب معنى الفعل ، وإنما ذلك موقوف على السماع »(٣) .

٢ - ردّه المذاهب والآراء والأقوال المخالفة لما ورد به السماع ، ومن ذلك قوله : « والصحيح الذي عليه سيبويه والجمهور أنَّ المفعول له يجيء نكرة ومعرفة باللام وبالإضافة ، وانفرد الجزولي بأنَّه لا يكون نكرة ، وزعم الرياشي والجرمي والمبرد أنَّه لا يكون إلاَّ نكرة ، ومهما جاء بالألف واللام فهي زائدة ، فإن جاء مضافاً ، فالإضافة فيه غير محضة ، والسماع يرد على أهل القولين الآخيرين »(٤) .

وقوله : « ومثال " بَلْه " : « أَكْرِمْ القومَ بَلْهَ زيدٍ » وجوز في الاسم بعدها الرفع ، والجر ، والنصب ، وقد أنكر بعضهم النصب ، ولا معنى لإنكاره مع ثبوت السماع »(٥) .

٣ - اعتداده بالسماع إذا كَثُرَ ، فنراه يرفض التأويل مع كثرة المسموع ويرد أي رأي إذا خالفه ، ومن ذلك قوله : « ... وأما المؤكدة فهي كثيرة وقد أثبتها الجمهور ، ونفاها الفراء والمبرد ، وتبعهما السهيلي .

وقولهم ينافي ما ورد من ذلك ، وركوب التأويل مع كثرة السماع لا يُقبل ، ولا تكون هذه الحال إلاّ لازمة »(٦) .

وقوله : « واعلم أنَّ جمهور النحويين أجازوا تقديم الحال على عاملها ، ومنعه الجرمي ، والقياس والسماع يردان عليه ، وكثرة المسموع في ذلك من القرآن والنثر والنظم يغني عن ذكره ، ولولا علو شأن الجرمي في هذا الفن لم نلتفت إلى قوله »(٧) .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٤٩ .
(٢) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٣٤ / أ .
(٣) انظر قسم التحقيق ٢٦٤ .
(٤) انظر قسم التحقيق ٢٠٩ - ٢١٠ .
(٥) انظر قسم التحقيق ٣٤٨ ، وانظر على سبيل المثال شرح المنحة اللوحة ٢٥٥ / أ .
(٦) انظر قسم التحقيق ٢٧٦ - ٢٧٧ .
(٧) انظر قسم التحقيق ٢٦٩ - ٢٧٠ ، وانظر على سبيل المثال أيضاً ٢٥٨ ، ٣٧٣ من قسم التحقيق .

– والقياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[١] .

أما موقف ابن جابر من القياس ، فيتمثل فيما يلي :

١ – كان يعتدُّ بالقياس إذا عضده السماع ، فنجده يقيس على المسموع ويوجِّه القارئ إلى استخدام القياس ، فيقول مثلاً : « .... قولهم : « أنتَ الرجلُ علماً » ، وما أشبهه ، فالرجل هنا بمعنى الكامل علماً ، و" علماً " في موضع الحال ، والعامل فيه ما في معنى الرجل من معنى الكمال ، فالتقدير : « أنتَ الكاملُ في حالِ كونكَ عالمًا » ، وصاحب الحال ضمير مستتر في الكامل ، فيقاس على مثل هذا على السماع »[٢] .

٢ – لا يقيس على الشاذ المنكسر ، فنراه يقول مثلاً : شاذ يحفظ ولا يقاس عليه[٣] .

٣ – قد يمنع القياس إذا لم يوجد سماع كقوله : « فإذا انتهينا إلى ما يتعدى إلى اثنين انقطع حكم التضعيف ، ولا تدخل الهمزة إلاّ فيما سمع ، ويمتنع القياس ..... »[٤] .

وبهذا فإنَّنا نجد ابن جابر قد اهتم بالقياس ووجه القارئ والمتلقي إليه .

٣ – العناية بالمعاني والمصطلحات والمسميات :

أظهر ابن جابر براعة في اختيار اللفظ المناسب للمعنى في مؤلَّفه ، فقد كان يستخدم ألفاظاً تطابق المعنى الذي ينشده باحثاً عن السهل منها ، وإذا وجد في الكلام ما يحتاج إلى توضيح فقد كان يوضح معناه ، ومن ذلك قوله : « .... التقدير : جاءوا بمذق تقول فيه هل رأيت الذئب قط ، والمذق : هو اللبن الذي مزج بالماء حتى صار كلون الذئب »[٥] .

وقوله : « والدنف : المريض »[٦] ، وقوله : « .... ويرأب معناه : " يصلح " ، وهو بالراء والباء الموحدة ، ومعنى " أثأت " بالثاء المثلثة : " أفسدت "»[٧] .

---

(١) انظر الاقتراح ٧٠ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٢٣٠ ، وانظر أيضاً على سبيل المثال ٢٩٩ من قسم التحقيق .

(٣) انظر على سبيل المثال من قسم التحقيق ٦٧ ، ١٠٥ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢٠٨ / ب ، واللوحة ٢٠٩ / أ ، و ٢١١ / ب .

(٤) انظر قسم التحقيق ١٤٠ .

(٥) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٣٩ / ب ، وانظر اللسان ١٠ / ٣٣٩ مادة (مذق) .

(٦) انظر قسم التحقيق ١٣٩ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٣٦٤ ، وانظر على سبيل المثال أيضاً ١٣٨ ، ٤٣٠ من قسم التحقيق .

– أيضاً بالإضافة إلى اهتمام ابن جابر بمعاني الألفاظ ، فهو أيضاً يهتم بتوضيح معاني المصطلحات النحوية ، وتعريفاتها ، وحدودها مبيناً الحد الأحسن فيها ، وما اشتمل على نكت حسنة من تعريفات النحاة مختاراً الأبين منها ومن ذلك قوله في باب الحال : « وقد حدها النحويون بحدود منها حد ابن مالك ، فقال : « الحال هو ما دل على هيئة وصاحبها متضمناً ما فيه معنى " في " غير تابع ولا عمدة ... » ، ثم قال : « ..... وهذا الحد ، وإن طال ، فهو مشتمل على نكت حسنة والأبين في حد الحال أن تقول : اسم منصوب بمعنى " في " جيء به لبيان هيئة دالاً على صاحبها غير موضوع للتخصيص »(١) .

– ومما نلاحظه على ابن جابر أيضاً اهتمامه بذكر التعريف في اللغة والاصطلاح ، ومن ذلك قوله : « التعدي في اللغة : التجاوز .... وهو في اصطلاح النحويين : تجاوز الفعل الفاعل إلى مفعوله »(٢) ، وقوله عن التمييز : « ... في اللغة : تخليص الشيء عن الشيء ، ويرادفه التفسير ، والتبيين .

وأما في الاصطلاح : فهو اسم رافع لإبهام أصلي عن ذات مفرد ، أو جملة »(٣) .

– وبالإضافة إلى هذا وذاك ، فإنَّنا نجد ابن جابر مهتماً بذكر مسميات الأبواب ، فيعدد المسميات المختلفة للباب الواحد ، ومن ذلك قوله في باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله : « اختلفت عبارة النحويين في هذا الباب ، فمنهم من يقول : باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله كما قلنا ، وهو صحيح ؛ لأنَّ المفعول في هذا الباب لم يُسمَّ فاعله ، ومنهم من يقول : باب الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله ، وهو أيضاً صحيح ؛ لأنَّ الفعل في هذا الباب لم يُسمَّ فاعله ، ومنهم من يقول : باب فعل ما لم يُسمَّ فاعله .... ، ومنهم من يقول : باب ما لم يُسمَّ فاعله .... »(٤) .

وقوله في باب الظرف : « سمِّي هذا النوع من الأسماء ظرفاً ، وهو اسمه المشهور ، ويسمى المفعول فيه ، وسماه الفراء المحل ، وسماه الكسائي الوصف ؛ لأنَّه يكون وصفاً للذكران كقولك : « مررتُ برجلٍ عندَكَ » وصفٌ لرجل »(٥) .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٢٦ – ٢٢٧ ، وانظر على سبيل المثال ٤٥ ، ٩٦ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢١٣ / أ .

(٢) انظر قسم التحقيق ١٠٤ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٢٨٢ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٥٥ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٣١٩ .

٤ - العناية بالعروض والقافية :

كان ابن جابر على دراية واسعة بعلم العروض والقافية كما كان عالماً في النحو ، ويظهر لنا ذلك في أثناء شرحه للشواهد الشعرية والتعليق عليها وتوضيح ما دخلها من زحافات وعلل وما فيها من عيوب عروضية ومن ذلك قوله : « ومنه في الواو قول الآخر :

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً ... مِن هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

فأثبت الواو في " تهجو " وحقها الحذف ، والبيت من الضرب الأول من البسيط ، وقد خبن جزؤه الأول ، والثالث ، فثقل لما دخله من الزحاف »[١] .

وقوله معلقاً على قول الشاعر :

إنَّ قَهْراً ذَوُوا الضَلالَةِ والبَا ... طِلِ عِزٌّ لِكُلِّ عَبْدٍ مُحِقِّ

« فهذا البيت من الخفيف ، وهو مخبون الجزء الثاني ، والثالث ، والرابع ، والخامس ، ووزنه مدمج ، فنصف البيت في نصف الكلمة ، فالألف التي بعد الباء من " الباطل " أخر النصف الأول ، والطاء أول النصف الثاني »[٢] .

٥ - العناية بالبلاغة :

كان لابن جابر حس بلاغي يظهر لنا بوضوح خلال استخدامه بعض الألفاظ البلاغية ، وكذلك بعض المصطلحات البلاغية في أثناء شرحه لمسائله وأحكامه النحوية والصرفية ، ومن ذلك قوله في باب التمييز : « فإنَّك إذا قلت : « اشتعلَ شيبُ الرأسِ » ، فإنما المفهوم اشتعال الشيب ، ولا يشعر كونه في بعض الرأس ، أو في كلِّه ، فإذا قلت : « اشتعلَ الرأسُ شيباً » فهم اشتعال الشيب في جميع الرأس حتى لم تبق شعرة إلاَّ وقد شابت مع ما في ذلك من التفسير بعد الإبهام الخالي من الجملة قبل النقل ، والتفسير بعد الإبهام من بديع الكلام »[٣] .

واهتم أيضاً ببعض التعريفات البلاغية كتعريفه للإيجاز : « ومن الفصاحة الإتيان بالمعنى الكثير من اللفظ القليل ، وهو الذي يسميه أهل البيان الإعجاز »[٤] .

---

(١) انظر شرح المنحة اللوحة ٣٠٤ / أ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٥٨ ، وانظر أيضاً على سبيل المثال ٥٩ - ٦٠ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢٢٩ / ب .

(٣) انظر قسم التحقيق ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٤) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٢٦ / ب ، وانظر كتاب الصناعتين ١٧٩ .

وتعريفه للنقيضين والضدين : « ... إما أن يكونا نقيضين ، وهما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان كالزوجية والفردية ، أو ضدين وهما اللذان لا يجتمعان ، ويجوز ارتفاعهما كالزنجي والرومي ، فإنَّهما لا يجتمعان في حالة واحدة ، وقد يرفعان بأن يكون حبشياً .... »[١] .

ومن الألفاظ والمصطلحات البلاغية التي استخدمها : الكناية[٢] ، والترادف[٣] ، والحقيقة والمجاز[٤] والمبالغة[٥] ، وتساوي الأسجاع[٦] وغيرها .

٦ - اللغات :

اهتم ابن جابر بلغات العرب وقبائلهم ، فكان يعدد لنا اللغات الواردة في الحكم أو القاعدة النحوية مُبيِّناً أفصحها وأشهرها ، كقوله : « ... ولعلَّ ، وفيها لغات : لعلَّ بعين مهملة ، وعلَّ .... ، ولغنَّ .... ، وغنَّ .... ، ولأنَّ .... ، وأنَّ .... ، ولعنَّ .... وعنَّ .... فهذه ثمان لغات ، والمشهورة الدائرة في الكلام هي اللغة الأولى .... »[٧] .

وقد ينسبها أحياناً إلى قبائلها ، وأحياناً أخرى يتركها من غير نسبة ، ومن ذلك قوله : « .... وعلى لغة سليم في جعلهم القول بمعنى الظن مطلقاً .... »[٨] ، وقوله : « وأما " لدى " ..... وفيها عشر لغات :

الأولى : ما ذكره .

الثانية : " لَدْ " بسكون الدال ، وفتح اللام ....

فهذه عشر لغات ، وكلها مبنية ؛ لأنَّ منها ما هو على حرفين فأشبه وضع الحرف ، فبُني وحُمل الباقي عليه »[٩] .

---

(١) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٥٩ / أ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٣٨٨ .

(٣) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٩٥ / أ .

(٤) انظر قسم التحقيق ١٩٠ ، وشرح المنحة اللوحة ٢٦٥ / أ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٢٩ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٦٠ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٤٠٥ .

(٨) انظر قسم التحقيق ١٢٧ .

(٩) انظر قسم التحقيق ٣٢٥ - ٣٢٦ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢٣٤ / ب ، ٢٤٤ / ب ، ٢٧٧ / أ ، ٢٨٧ / ب .

٧ - عدم التكرار :

من أهم المميزات التي تميز بها منهج ابن جابر في شرحه للمنحة هو حرصه على عدم التكرار ، فنراه مثلاً إذا ارتبطت مسألة نحوية قد سبق ذكرها بمسألة يعرضها في أحد الأبواب ذكَّر بها وأشار إليها ، ومن أمثلة ذلك قوله في باب التمييز : « ثم قال : « وكَم إذْ تُسألُ » فنبَّه على أنَّ المراد " كم " التي للسؤال تحرزاً من " كم " الخبرية ؛ لأنَّ تمييزها مجرور ، فليس مما نحن فيه ، فتقدير كلامه : « وكأفعل التفضيل في انتصاب التمييز بعد " كم " التي للسؤال ، وقد تقدم الكلام على " كم " الاستفهامية مع الخبرية في بابها مستوفى »[١] .

أما إذا ارتبطت مسألة نحوية بمسألة سوف يعرضها في باب آخر ، فإنَّه لا يُفَصِّل الحديث فيها ، وإنما يذكر فقط وجه الارتباط ويُشير إلى أنَّه سوف يتحدث عنها في باب لاحق ذاكراً اسم الباب ومن ذلك قوله في باب المفعول به : « وأما حذف المفعول ، فسيأتي في الباب بعد هذا »[٢] ، وقوله في باب الفاعل : « ولا يجوز حذف الفاعل من غير نائب عنه إلاَّ على رأي الكسائي في باب التنازع كما سيأتي في الباب بعد هذا »[٣] .

وإن لجأ إلى إعادة تعريف ، فإنَّه لا يعيده بلفظه ، وإنما يذكره بوجه آخر مما يزيد في فهمه واستعيابه ، ومن ذلك تعريفه للمؤنث الحقيقي في باب الفاعل الذي قال فيه : « والمؤنث الحقيقي : هو كل أنثى من الحيوان بإزائها ذكر كـ" المرأة والناقة " .

وقيل : هو كل أنثى ، وإن لم يكن بإزائها ذكر ، وقد زعم بعضهم أنَّ من الحيوان ما هو أنثى دون ذكر والله أعلم »[٤] .

ثم يعود إلى ذكره مرة أخرى في باب النسب ، ولكن بطريقة أخرى ، فيقول : « كما أنَّ التأنيث أيضاً يكون حقيقياً في " ذوات "[٥] الفروج ، وغير حقيقي فيما ليس له فرج وأنِّث »[٦] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٩٧ .

(٢) انظر قسم التحقيق ١٠٢ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٤٣ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٣٤ .

(٥) في الأصل : « أذوات » . وانظر المعجم الوسيط ١ / ٣١٩ مادة « ذات » .

(٦) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٢٧ / ب .

٤ - موقفه من النحاة وآرائهم :

عرض ابن جابر في كتابه شرح المنحة الكثير من آراء النحاة وأقوالهم سواء كانوا من سابقيه كالخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والفراء ، والكسائي ، والأعلم ، وابن مالك ، أو من معاصريه كابن أبي الربيع[(١)] ، وأبي حيان ، وابن القواس[(٢)] .

ولم يكتف ابن جابر بعرض الآراء وسردها ، بل نجده يفصِّل الحديث عنها مرجحاً للأقوى والأصوب منها في نظره ، ومضعفاً للأضعف منها ، ورادًّا لبعضها الآخر معتمداً في ذلك على السماع الصحيح من كلام الله أولاً ، ثُمَّ كلام نبيه ﷺ ، ثمَّ كلام العرب شعراً ونثراً .

وإن كان أحياناً أخرى يذكر آراء النحاة بدون ترجيح ، وحديثي عن موقفه من النحاة وآرائهم سيكون في النقاط التالية ، والتي تتضح لنا خلالها شخصيته العلمية المتميزة في مناقشة الآراء وعرضها :

١ - ترجيح بعض الآراء ، ومن أمثلة ذلك :

أ - ترجيحه لرأي الخليل - في أنَّ " كان " إذا زيدت فهي بمنزلة الحرف لا تطلب مرفوعاً - على رأي الفارسي في أنَّها إذا زيدت ترفع الفاعل[(٣)] .

ب - ترجيحه لرأي الخليل وسيبويه معاً في أنَّ " ما " في التعجب هي نكرة مبهمة غير موصوفة ، والفعل والفاعل بعدها في موضع الخبر[(٤)] .

جـ - ترجيحه لرأي الأعلم والمتأخرين على رأي سيبويه والمتقدمين في اشتراط أنْ يكون السبب المنصوب على المفعول له والفعل المعلل به بذلك السبب واقعين من فاعل واحد من شروط نصب المفعول له[(٥)] .

د - ترجيحه لرأي ابن مالك في جواز حذف أحد المفعولين في باب " ظن وأخواتها " على جهة الاختصار[(٦)] .

---

(١) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٥٨ / ب .

(٢) انظر المصدر السابق اللوحة ٢٥٧ / ب .

(٣) انظر قسم التحقيق ٤٤١ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٣٧١ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٢٠٨ .

(٦) انظر قسم التحقيق ١٣٣ - ١٣٤ .

٢ – مخالفة بعض الآراء ، ومن أمثلة ذلك :

كما رجح ابن جابر آراء بعض النحاة المتقدمين منهم ، والمتأخرين ، فإنّنا نجده أيضاً يرد آراء بعضهم حتى وإن كان من أئمة النحاة كسيبويه ، والأخفش وغيرهم ، وهذا يدل على أنَّ ابن جابر كان يهتم في الدرجة الأولى بالرأي دون النظر إلى قائله ، فإن كان الرأي صائباً وصحيحاً في نظره ، فهو ما يختاره ، وإن كان الرأي خاطئاً وضعيفاً فيرده ويضعفه ، وهذا يدل أيضاً على عدم تحيزه وتعصبه لعالم دون آخر ، ومن أمثلة مخالفته ورده لبعض الآراء :

أ – مخالفته لسيبويه في أنَّ " من " في أفعل التفضيل تفيد التبعيض مع ابتداء الغاية[1] .

ب – رده لرأي الأخفش في جواز رفع الاسم الواقع بعد الأدوات التي لا يليها إلاّ الفعل مرفوعاً على الابتداء في باب الاشتغال ؛ لأنَّ فيه إخراج ما يختص بالفعل عن اختصاصه الذي وضع له[2] .

جـ – تضعيفه لقول المبرد والأخفش والزجاج إنَّ الفتحة الواقعة في حال الجر فيما لم ينصرف فتحة بناء[3] .

د – رده لقول الفراء والمبرد والسهيلي في نفيهم الحال المؤكّدة التي أثبتها الجمهور[4] .

وبهذا فإنَّ ابن جابر لم يكن مجرد ناقل لآراء النحاة وأقوالهم ، بل كان يحللها ويناقشها مرجحاً الأصوب منها .

– وأيضاً كان له اختياراته الخاصة به ، ومن اختياراته :

١ – انتصاب الحال على التشبيه بالمفعول به :

اختلف النحويون في انتصاب الحال ، فذهب الخليل إلى نصبها نصب الظرف ، وذهب الزجاجي إلى نصبها نصب المفعول به ، وذهب الفارسي وابن السراج إلى نصبها نصب التشبيه بالمفعول به ، وهو ظاهر قول سيبويه ، وبه قال ابن جابر حيث قال : « .... وقيل على التشبيه بالمفعول به ، وهو عندي أولى .... »[5] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٩٩ .

(٢) انظر قسم التحقيق ١٠ .

(٣) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٧٢ / أ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٧٦ – ٢٧٧ ، وانظر على سبيل المثال ٤٠ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٢٢٨ – ٢٢٩ ، وحاشية (٢) ص ٢٢٩ .

٢ – عمل " ليت ، ولعل ، وكأنَّ " في الحال :

اختلف النحويون حول عمل " ليت ، ولعل ، وكأنَّ " في الحال ، فذهب أبو حيان إلى أنَّها لا يعمل منها إلاَّ كأنَّ ، وذهب الزمخشري إلى عملها كلها لما فيهن من معنى الفعل ، وإليه ذهب ابن جابر حيث قال : « والصحيح عندي عملها كلها في الحال ؛ لأنَّ المسوغ فيها كثير ، وقد ثبت إشرابها معنى الفعل ، وعملها الرفع الذي هو أقوى الحركات ، فأولى أن تعمل في الحال »[١] .

٣ – اللام الداخلة على خبر " إنَّ " المكسورة " لام الابتداء " :

ذهب الكسائي إلى أنَّ اللام الداخلة على خبر " إنَّ " المكسورة هي لام توكيد ، وذهب جمهور البصريين وسيبويه والمبرد وابن جني والزمخشري وابن يعيش وابن مالك وابن القواس وابن عقيل والمرادي وابن هشام والأزهري إلى أنَّها لام الابتداء ، والمراد بها التأكيد ، وإليه ذهب ابن جابر حيث قال : « هذا ما ذكره في الأصل من أحكام اللام الداخلة في خبر إنَّ المكسورة ، وهو محتاج إلى زيادة .

فاعلم أنَّ هذه اللام هي لام الابتداء ، والمراد بها التأكيد ، وكان حقها أن تكون أولاً ، لكن كرهوا أن يقولوا : « لإنَّ زيداً قائمٌ » ؛ لئلا يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ؛ إذ كلاهما للتأكيد ، فأخروها إلى الخبر ، فقالوا : « إنَّ زيداً لقائمٌ » »[٢] .

٤ – " كأنَّ " مركبة ، وليست بسيطة :

ذهب قليل من النحويين إلى أنَّ " كأنَّ " بسيطة ، واختاره أبو حيان والمالقي .

وذهب جمهور البصريين والخليل وسيبويه والأخفش والفراء وابن السراج والزمخشري وابن يعيش إلى أنَّها مركبة من كاف التشبيه و" إنَّ " المكسورة ، وعضد ابن جني هذا المذهب ، وذهب ابن الخباز وابن هشام إلى الإجماع على هذا الرأي ، وإليه ذهب ابن جابر أيضاً حيث قال : « .... وكل هذه الحروف بسائط إلاَّ " كأنَّ " ، فإنَّها مركبة من كاف التشبيه ، و" إنَّ " المكسورة ، فإذا قلت : « كأنَّ زيداً أسدٌ » ، فالأصل إنَّ زيداً كالأسد ، ثم نُقلت الكاف من الخبر ، وأدخلت على " إنَّ " وفُتحت همزتها فصار " كأنَّ " »[٣] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٦٥ ، وحاشية (٢) ، و(٣) .

(٢) انظر قسم التحقيق ٤١١ ، وحاشية (٩) .

(٣) انظر قسم التحقيق ٤٠٨ ، وحاشية (١) .

٥ – " حبَّذا " بعد التركيب اسم وهو مبتدأ :

ذهب الفارسي وابن برهان وابن خروف إلى أنَّ " حبَّذا " فعل وفاعل ، ونُسب هذا المذهب لسيبويه ، وذهب ابن درستويه إلى أنَّ " حبَّذا " فعل ماضٍ ، وهو أضعف المذاهب .

وذهب المبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي إلى أنَّ " حبَّذا " اسم وهو مبتدأ ، واختاره ابن عصفور ، وهو ما اختاره ابن جابر أيضاً حيث قال : « واعلم أنَّ " حبَّذا " أصلها فعل وفاعل ، فـ" حب " هو الفعل ، و" ذا " فاعله ثُم رُكِّبا فجُعلا للمدح ، فصارت بعد التركيب اسماً .... »(١) .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٣٩٢ .

وانظر من الأمثلة على اختياراته أيضاً ٣٤٨ ، ٣٦٥ - ٣٦٦ ، ٣٧١ ، ٤٤٥ .

٥ - اتجاهه النحوي :

لم يقف ابن جابر على الحياد من مذاهب النحويين البصريين منهم والكوفيين في كثير من الأحيان ، وإنما وقف وقفة المتخير المنتخب شأنه في ذلك شأن سابقيه من نحاة الأندلس ، فلم يقتصر على رأي ، أو مذهب دون الآخر ، بل نقل لنا الكثير من آراء البصريين والكوفيين ، وخلافاتهم ورجح الأصوب منها في نظره إلاَّ أنَّ الغالب عليه هو ترجيحه لمذهب البصريين ، ومما يدل على أنَّه كان ميالاً إلى البصريين ومذهبهم هو موافقته لهم في كثير من الآراء ، وأذكر منها ما يلي :

١ - وافق البصريين في عدم جواز تقديم الفاعل على عامله ؛ لأنَّ الفاعل كالجزء الأخير من فعله ، والجزء الأخير من الكلمة لا يُقدَّم على حرفها ، وردَّ الكوفيين في إجازتهم للتقديم[١] .

٢ - وافق البصريين في عدم جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده مقام الفاعل ، وردَّ على الكوفيين وابن مالك أدلتهم لقبولها التأويل[٢] .

٣ - وافق البصريين في أنَّ الفعل مشتق من المصدر ، وخالف الكوفيين في أنَّ المصدر مشتق من الفعل[٣] .

٤ - وافق البصريين في عدم جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور[٤] ، وفي جواز تقدم الحال من الظاهر المنصوب والمرفوع[٥] .

٥ - وافق البصريين في عدم جواز تعريف التمييز ؛ لأنَّ المقصود يحصل بالنكرة التي هي الأصل فلا احتياج إلى المعرفة التي هي فرع ، وردَّ أدلة الكوفيين ؛ لقبولها التأويل[٦] .

٦ - وافق البصريين في عدم ترخيم الثلاثي إلاَّ إذا كان فيه تاء التأنيث نحو " عدة " على عكس الكوفيين الذين أجازوا ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط[٧] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٤ - ٢٥ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٦٥ - ٦٧ .

(٣) انظر قسم التحقيق ١٩٩ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٧٢ - ٢٧٤ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٢٧٥ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٢٨٣ .

(٧) انظر شرح المنحة اللوحة ٢١٥ / أ ، و ٢١٥ / ب .

٧ - وافق البصريين في إثبات العطف بـ" حتى " ، وهو ما نقله سيبويه وجماعة من أئمة البصريين عن العرب ، وقد أنكره الكوفيون(١) .

٨ - وافق البصريين في فعلية فعل التعجب ، وخالف الكوفيين ، وردَّ دليلهم(٢) .

٩ - وافق البصريين في فعلية " نعم وبئس " ، وردَّ أدلة الكوفيين التي استدلوا بها على اسميتها ؛ لقبولها التأويل(٣) .

١٠ - وافق البصريين في نصب الاسم بـ" إنَّ " وأخواتها ، ورفع الخبر بها ، وضعَّف حجة الكوفيين في القول بأنَّها تنصب الاسم فقط ، أما الخبر ، فهو مرفوع بما كان مرفوعاً به من قبل(٤) .

١١ - وافق البصريين في عدم جواز تثنية " أجمع " حيث قال : « ولا يثنى أجمع إلاَّ في قول الكوفيين »(٥) .

- ومع ميله للبصريين إلاَّ أنَّه وافق الكوفيين في قليل من آرائهم ، ومن أمثلة ذلك :

١ - وافق الكوفيين في جواز إلحاق التاء وإسقاطها بالفعل إذا كان فاعله جمع مؤنث سالم سواء كان التأنيث حقيقياً أو غير حقيقي(٦) .

٢ - وافق بعض الكوفيين في جواز تقديم التمييز على العامل إذا لم يكن - أي العامل - فعلاً غير متصرف ، أو كفى من الأفعال المتصرفة ، أو أفعل التفضيل حيث قال : « .... وذهب جماعة من البصرين والكوفين أنَّه يتقدم ، وهو الصحيح ؛ لكثرة ما ورد من ذلك ، وإليه ذهب ابن مالك والشيخ أبو حيان .... »(٧) .

٣ - وافق الكوفيين والبغداديين في جواز النصب بـ" بَلْه " على الاستثناء ، وخالف البصريين في إنكارهم النصب بها حيث قال : « ولا معنى لإنكاره مع ثبوت السماع »(٨) .

---

(١) انظر المصدر السابق اللوحة ٢٥٩ / أ ، و ٥٩ / ب ، وانظر ائتلاف النصرة ١٤ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٥) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٤٧ / أ ، وانظر ائتلاف النصرة ٧٤ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٣٥ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٨) انظر قسم التحقيق ٣٤٨ .

٤ – وافق الكوفيين في موجب رفع الفعل المضارع ؛ لعدم دخول الناصب والجازم عليه ، لا لوقوعه موقع الاسم ، أو لدخول لام الابتداء عليها كما ذهب البصريون[١] .

– ومع هذا وذاك فإنّنا نجده أحياناً يذكر المذهبين البصري والكوفي حول المسائل الخلافية دون تعليق وترجيح ، ومن أمثلة ذلك :

١ – عرض الخلاف بين الجمهور والكوفيين حول مسألة : على أي وجه انتصب المفعول معه ؟ ولم يرجح أيّاً منهما حيث قال : « واختلفوا على أي وجه انتصب ، فالجمهور على أنّ نصبه نصب المفعول به ، وذهب بعض الكوفيين والأخفش إلى أنّه منصوب نصب الظرف ؛ لأنّهم رأوا أنّه في المعنى على تقدير " مع " ، وهي ظرف ، فلما حُذفت خلفتها الواو ، وهي حرف لا تقبل إعراباً جعلوا إعراب " مع " في الاسم الذي بعد الواو ، وهو نصب على الظرفية »[٢] .

٢ – عرض الخلاف بين البصريين والكوفيين حول مسألة : تبعية عطف البيان لمتبوعه في التعريف والتنكير ، ولم يرجح أحد المذهبين ، بل اكتفى بعرضهما حيث قال : « وأما التعريف والتنكير فذهب البصريون إلى أنّهما لا يكونان إلاّ معرفتين وذهب الكوفيون إلى جواز مجيئهما نكرتين ووافقهم قوم من البصريين ، وقد أعرب أبو علي قوله تعالى : ﴿ زَيْتُونَةٍ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾[٣] عطف بيان ، والتابع والمتبوع نكرتان ، وذهب الزمخشري إلى أنّه يجوز أن يختلفا في التعريف والتنكير ، وعليه أعرب قوله تعالى : ﴿ فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾[٤] ، وهو معرفة عطف بيان لآيات ، وهو نكرة ، ولا يلفت لقوله ؛ لأنّه خالف فيه البصريين والكوفيين »[٥] .

مصطلحاته :

عند النظر إلى مصطلحات ابن جابر في شرح المنحة نجده يتحرى المصطلحات البصرية ويميل إلى استخدامها في أغلب الأحيان شأنه في ذلك شأن موقفه من المسائل الخلافية بين

---

(١) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٩٧ / ب ، وانظر ائتلاف النصرة ١٢٧ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٢٢٠ .

(٣) من الآية (٣٥) في سورة النور .

(٤) من الآية (٩٧) في سورة آل عمران .

(٥) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٤٩ / ب .

المذهبين البصري والكوفي ، ومع هذا فإنَّه استخدم بعض المصطلحات الكوفية في شرحه أحياناً قليلة ، وأحياناً أخرى نجده يمزج بين المصطلحات البصرية والكوفية ، فمن أمثلة استخدامه للمصطلحات البصرية :

١ - اسم الفاعل ، ويسميه الكوفيون الفعل الدائم(١) .

٢ - ضمير الأمر والشأن ، ويسميه الكوفيون المجهول(٢) .

٣ - الظرف ، ويسميه الكوفيون المحل والصفة(٣) .

٤ - المفعول معه ، والمفعول له ، ويسميهما الكوفيون أشباه المفاعيل(٤) .

٥ - النفي ، ويسميه الكوفيون الجحد(٥) .

٦ - التمييز ، ويسميه الكوفيون التفسير(٦) .

٧ - لا النافية للجنس ، ويسميها الكوفيون لا التبرئة(٧) .

٨ - البدل ويسميه الكوفيون الترجمة والتبيين(٨) .

٩ - ضمير الفصل ، ويسميه الكوفيون العماد(٩) .

١٠ - حروف الزيادة ، ويسميها الكوفيون حروف الصلة والحشو(١٠) .

١١ - الممنوع من الصرف ، ويسميه الكوفيون ما يجري وما لا يجري(١١) .

ومن أمثلة استخدامه للمصطلحات الكوفية :

١ - النعت ، ويسميه البصريون الوصف(١٢) .

---

(١) انظر قسم التحقيق ١٤٦ ، وانظر مدرسة الكوفة ٣١٠ ، والمدارس النحوية ١٦٦ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٤٤٩ ، وانظر مدرسة الكوفة ٣١١ ، والمدارس النحوية ١٦٦ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٣١٣ ، وانظر مدرسة الكوفة ٣٠٩ ، والمدارس النحوية ١٦٦ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٠٢ ، ٢١٣ ، وانظر مدرسة الكوفة ٣٠٨ - ٣٠٩ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٤٦٢ ، وانظر مدرسة الكوفة ٣٠٩ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٢٨٢ ، وانظر المدارس النحوية ١٦٦ - ١٦٧ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٣٥٤ ، وانظر المدارس النحوية ١٦٧ .

(٨) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٣٥ / أ وما بعدها ، ومدرسة الكوفة ٣١٠ .

(٩) انظر شرح المنحة - القسم الأول - ٢٩ وما بعدها ، والمدارس النحوية ١٦٦ .

(١٠) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٢٣ / أ ، ومدرسة الكوفة ٣١٥ .

(١١) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٧١ / ب وما بعدها ، والمدارس النحوية ١٦٧ .

(١٢) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٣٥ / أ ، ٢٣٧ / أ وما بعدها ، وانظر مدرسة الكوفة ٣١٤ .

٢ – عطف النسق ، ويسميه البصريون حروف العطف[١] .

ومن أمثلة مزجه وخلطه بين المصطلحات البصرية والكوفية :

١ – مزجه بين النعت والوصف ، فتارة يقول النعت ، وأخرى الوصف[٢] .

٢ – مزجه بين الخفض والجر ، فتارة يقول الخفض ، وأخرى الجر[٣] .

وبهذا فإنّنا نرى ابن جابر قد تأثر بالبصريين في أخذه بآرائهم ، واستعماله لكثير من مصطلحاتهم وميله إليهم ، ولكن هذا لا يعني أنّه وقف وقفة المعارض من الكوفيين ، بل أخذ القليل من آرائهم ، واستعمل بعض مصطلحاتهم .

(١) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٥١ / أ ، وانظر المدارس النحوية ١٦٧ .

(٢) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٣٥ / أ ، ٢٣٦ / ب .

(٣) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٦٢ / ب .

٦ - مصادره :

من أبرز ما يتصف به كتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " غزارة المادة العلمية واستقصاء الأحكام والقواعد والأوجه الواردة فيها ، وتتبع ما قيل فيها مع نسبة هذه الأقوال والمذاهب إلى قائليها وأصحابها في معظم الأحيان ، فالكتاب موسوعة ثقافية ضمت ميراثاً ضخماً من المعارف والعلوم التي دونها الأقدمون حتى القرن الثامن الهجري ، استفاد منها ابن جابر وأتيح له منها قدرٌ كبير ، فحاول إبرازها لنا في كتابه ، مشيراً إلى أمهات الكتب التي أخذ منها ، وإلى أسماء الكثير من النحاة المتقدمين منهم والمعاصرين له الذين أخذ آراءَهم ، أو نقدها ، هذا مع ضَرّه وعماه ، فرحمة الله عليه .

أما عن طريقة نقله من مصادره ، فإنَّه لم يلتزم بطريقة واحدة ، فكان يصرح في بعض الأحيان بمصادره التي استقى منها الآراء ، أو أخذ منها ونقل عنها ، وفي بعض الأحيان الأخرى لا يصرح .

فمن المصادر التي صرح بها : " كتاب سيبويه " ، و" الأصول " لابن السراج ، و" معاني القرآن " للفراء ، و" الجمل " للزجاجي ، و" المحكم " لابن سيده ، و" الكشاف " للزمخشري .... وغيرها من المصادر التي سوف ترد أسماؤها بالتفصيل في فهرس الكتب الواردة في النص ؛ إذ لا يتسع المقام لذكرها هنا .

أما مصادره التي لم يصرح بأسمائها ، فكان أحياناً يكتفي بذكر أسماء أصحابها الذين نقل عنهم وذكر آراءهم ، ومنهم على سبيل المثال : الخليل ، ويونس ، والكسائي ، والمازني ، والأخفش ، والمبرد ، والجرمي ، والفارسي ، والأعلم ، وابن مالك ، وأبو حيان ، .... وغيرهم ممن سترد أسماؤهم أيضاً في فهرس الأعلام .

وأحياناً أخرى لا يذكر أسماء أصحابها كأن يقول مثلاً : « ذهب بعضهم »[١] ، أو « ذهب جماعة »[٢] ، أو « منهم من منع »[٣] ، وهذا يتطلب الجهد لمعرفة من عناهم ابن جابر ، وقد يخفق الباحث في الاهتداء إليه أحياناً .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٣٤٩ .

(٢) انظر قسم التحقيق٢٥٣ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٤٤٥ .

٧ - شواهده :

استشهد ابن جابر في كتابه " شرح المنحة في اختصار الملحة " بعدد كبير من الشواهد القرآنية بقراءاتها المختلفة الصحيحة والشاذة ، والأحاديث النبوية الشريفة ، وأقوال السلف – رضوان الله عليهم – وكلام العرب نثره ونظمه ، ونستعرضها على النحو الآتي :

أولاً : القرآن الكريم :

حرص ابن جابر على الاستشهاد بالقرآن الكريم ؛ لأنَّه الحجة البالغة واللغة العالية التي نزلت بلسان عربي مبين ، ولم تتطاول إليها يد البشر بتحريف ، أو تغيير ، فاستشهد على قواعده النحوية وأحكامه بآيات القرآن الكريم ، فبلغ عددها في هذا الجزء الذي أقوم بتحقيقه مائة وخمساً وخمسين آية عدا ما تكرر منها .

كما اهتم أيضاًبتبيين أوجه القراءات فيها وتوجيهها مُبيِّناً الشاذ منها ، والفصيح ، وما اتفق عليه القراء[١] ، ناسبها أحياناً إلى أصحابها[٢] .

وكان يستشهد بالآيات القرآنية ليدعِّم بها شرحه لمسألة من المسائل[٣] أو ليستدل بها ويمثل لقاعدة أو حكم[٤] معرباً لبعض ألفاظها ومحللاً لها أحياناً[٥] .

ثانياً : الحديث النبوي الشريف والأثر :

والمراد من الحديث ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة[٦] .

وتشتمل كتب الحديث على أقوال النبي ﷺ ، وعلى أقوال الصحابة – رضوان الله عليهم – تحكي فعلاً من أفعاله عليه السلام ، أو حالاً من أحواله ، أو تحكي سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين حتى أقوال بعض الصحابة أو أقوال التابعين متى جاءت عن طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ﷺ من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي ، أو وضع قاعدة نحوية[٧] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٠ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٦٥ ، ٢٦٣ .

(٣) انظر قسم التحقيق ١٩ – ٢٠ .

(٤) انظر قسم التحقيق ١٢١ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٤٢ ، ٢٠٤ – ٢٠٥ .

(٦) انظر تيسير مصطلح الحديث ١٥ .

(٧) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ٣ / ١٩٧ .

وقد استند علماء العربية في إثبات الألفاظ اللغوية ، وتقرير الأصول والقواعد النحوية إلى القرآن الكريم أولاً وكلام العرب الفصيح نظماً ونثراً ، أما الحديث النبوي الشريف ، فقد جرى الجدل والخلاف حول الاستشهاد به واعتماده مصدراً من مصادر الاحتجاج في قضايا النحو والصرف ومسائله ، وقد اختلف موقف النحويين من الاحتجاج به ما بين مؤيد ومعارض ، ومتوسط في الأمر إلى ثلاثة مذاهب :

الأول : منع الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به في اللغة مطلقاً ، وعلى رأسهم أبو الحسن الضائع ، وأبو حيان[1] ، وتابعهما السيوطي[2] .

الثاني : صحة الاستشهاد بالحديث وجواز الاحتجاج به مطلقاً ، بل وعدُّهُ من الأصول التي يرجع إليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد وتثبيت الأحكام ، وممن ذهب هذا المذهب وعُرف به ابن مالك ، وابن هشام ، وانتصر لمذهبهم الدماميني في شرحه للتسهيل ، وابن الطيب في كتابه الاقتراح .

ونُسب هذا المذهب أيضاً للجوهري ، وابن سيدة ، وابن فارس ، وابن خروف ، وابن جني ، وابن بري ، والسهيلي[3] .

الثالث : التوسط بين الأمرين - المنع ، والجواز - وأبرز من نهج هذا المذهب الشاطبي في شرحه للألفية[4] ، فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها .

وقد كان لكل فريق منهم حجته التي احتج بها واستدل بها على صحة رأيه ، وقد عرضها لنا الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين في بحث نشره في مجلة مجمع اللغة العربية اقترح خلاله على مجمع اللغة إصدار قرار في هذا البحث ، والأخذ برأيه ، وهو الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به ، وقد أقر المجمع هذا البحث ومما جاء في قراره :

١ - لا يُحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الست فما قبلها .

٢ - يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي :

---

(١) انظر الاقتراح ٤٠ - ٤٣ ، والخزانة ١ / ٩ .

(٢) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ٣ / ١٩٩ سنة (١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م) .

(٣) انظر المصدر السابق .

(٤) انظر الخزانة ١ / ١٢ .

أ - الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب - الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبارات .

جـ - الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د - كتب النبي ﷺ .

هـ - الأحاديث المروية لبيان أنَّه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم .

و - الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز - الأحاديث التي عُرف من حال رواتها أنَّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وابن سيرين .

جـ - الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظ واحدة[١] .

هذا ملخص لقضية الاستشهاد بالحديث ، أما موقف ابن جابر من الاستشهاد بالحديث الشريف ، فنجده من المؤيدين والمجوزين للاستشهاد بالحديث ، والاحتجاج به ، فقد استشهد بعدد لا بأس به من الأحاديث الشريفة والآثار ، والتي بلغ منها في هذا الجزء الذي أقوم بتحقيقه أربعة عشر حديثاً وأثراً ، بالإضافة أنَّه كان أحياناً يأتي بالحديث على أنَّه الشاهد الوحيد على القاعدة أو الحكم إلاَّ في موضعين[٢] استشهد به مع شواهد أخرى من قبيل الاستئناس والتمثيل .

أما طريقة استخدامه للحديث واستشهاده به ، فنجده يدلل به ويعتمده في تقرير القواعد ، فيذكر القاعدة أولاً ، ثم يستدل بالحديث أو الأثر ، ومن أمثلة ذلك قوله في باب المفعول له : « ويجوز حذف العامل في المفعول من أجله إذا دلت عليه قرينة جاء في الحديث : « مَا جَاءَ بِكَ يَا عُمرو أَحْدباً على قَومِكَ ، أو رَغْبَةً في الإسلامِ » التقدير : « أجئت حدباً حُذف لدلالة ما تقدم عليه ، والحدب بالحاء والدال المهملتين المفتوحتين : العطف والحنو »[٣] .

وقوله في باب التحذير والإغراء : « .... وقد سمع تحذير المتكلم والغائب قليلاً كقول عمر رضي الله عنه : « إِيَّاي وأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُم الأَرنَبَ » فحذر المتلكم »[٤] .

---

(١) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ٣ / ٢٠٨ - ٢١٠ ، ومحاضر جلسات مجمع اللغة العربية الانعقاد الرابع ٣٨٤ - ٣٨٧ .

(٢) انظر قسم التحقيق ١١٢ ، ١١٨ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٢٠٦ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٣٩٨ .

وأحياناً يستدل به على سبيل التمثيل كقوله في باب الاستثناء : « فمثال " بيد " قوله عليه السلام : « أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ » »(١) .

وأحياناً يمثل به ثم يوضح معنى مفردة من مفرداته كقوله في باب كان وأخواتها : « الثامن : استحال ومنه قوله عليه السلام : « فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا » ، والغرب هنا : الدلو الكبيرة »(٢) .

ثالثاً : الأمثال والأقوال :

اتفق علماء العربية على جواز الاحتجاج بما ثبت من كلام العرب الفصحاء الموثوق بفصاحتهم وعربيتهم ، فاحتجوا بالنثر العربي بما فيه من أقوال مأثورة ، وأمثال سائرة وحكم بالغة لم تُحرف في تقعيد القواعد والأحكام وتقريرها ، وابن جابر واحد من هؤلاء العلماء الذين استشهدوا بأمثال العرب وأقوالهم ، والتي بلغ منها في هذا الجزء الذي أقوم بتحقيقه حوالي (٤٦) شاهداً نثرياً ، وكان يستشهد بها على قاعدة ، أو حكم ، ومن ذلك قوله في باب الظرف : « وكذلك أنابوا عن ظرف المكان مصادر لإضافة ظرف المكان إليها كقولهم : « تَرَكْتُهُ تَلاَحِسَ الْبَقَرَ أولاَدَهَا » أي موضع تلاحس البقر »(٣) .

وقوله في باب نعم وبئس وحبَّذا : « .... دخول حرف الجر عليها في السعة ، قال بعض العرب وقد بشر ببنت : « وَاللهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ الوَلَدُ نَصْرُهَا بُكَاءٌ وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ » ، وقال الآخر : « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ » »(٤) .

رابعاً : الشعر :

أكثر ابن جابر من الاستشهاد بالشعر العربي ؛ لأنَّه ديوان العرب ، وبه حُفظت الأنساب ، وعُرفت المآثر ، ومنه تُعلِّمت اللغة ، وهو حجة فيما أُشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه ، وغريب حديث رسول الله ﷺ ، وحديث صحابته والتابعين رحمهم الله تعالى . وقد بلغت شواهده الشعرية التي استشهد بها في هذا الجزء الذي أقوم بتحقيقه (١٤٢) شاهداً شعرياً عدا المكرر منها ، ناسبها لشعرائها حيناً ، وتاركاً لنسبتها حيناً آخر .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٣٤٦ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٤٣٢ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٣٢٤ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٣٨٦ .

وجميع شواهده في هذا الجزء هي شعر لشعراء ورجاز من عصر الاحتجاج إلاّ بيتاً واحداً للمتنبي، وقد أورده لمجرد التمثيل والاستئناس مع شواهد أخرى حيث قال : « الثالث : أن يجيء على حذف مضاف يعطي معنى التشبيه كقول الشاعر :

تَضَوَّعَ مِسكاً بَطْنُ نُعْمَانَ إنْ مَشَتْ ... بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ خَفِراتِ

فـ" مسكاً " حال متقدمة من " بطن " ، وهو على حذف مضاف ، إذ الكلام يعطي التشبيه ، أي تضوع بطن نعمان مثل المسك ، ومنه قول أبي الطيب :

بَدَتْ قَمَراً وماسَتْ خَوطَ بَانٍ ... وَفَاحتْ عَنبراً ورَنَتْ غَزالا

ويجوز في هذا النوع أن يعرب تمييزاً »[1] .

أما بالنسبة لطريقة استخدامه واستشهاده بالبيت الشعري ، فنجدها قد تنوعت فأحياناً يستشهد بالبيت[2] ، وأحياناً بنصفه[3] ، وأحياناً أخرى ببيتين[4] ، وأحياناً يذكر البيت برواياته المتعددة[5] .

وقد اهتم واعتنى بإعراب بعض ألفاظ الشاهد الشعري ، وتوضيح معانيه اللغوية إن دعت الحاجة إلى ذلك ، متعرضاً في أثناء ذلك إلى ذكر بحره أحياناً مستدلاً به على حكم أو قاعدة ، أو ممثلاً به على بعض المعاني والأوجه .

ومن الملاحظات التي نلاحظها على ابن جابر في استشهاده بالشعر :

١ - أنّه ينسب أحياناً البيت الشعري إلى قائل معين ، وعند الرجوع إلى ديوانه لا نجده ، بل نجده منسوباً إلى غيره ، ومن ذلك :

قوله في باب الأفعال المتعدية : « ..... ومثالها للعلم ، قول النابغة :

فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بألْفَى مُدَجَّجٍ ... سَراتُهُمُ في الفارسيِّ المُسَرَّدِ

أي : أيقنوا بألفى مدجج »[6] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٤٠ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٢٥ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٣١٧ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٤٣٠ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٤٣١ - ٤٣٢ .

(٦) انظر قسم التحقيق ١٢٤ .

وعند الرجوع إلى ديوان النابغة لم أجده فيه ، بل وجدته في ديوان دريد بن الصمة ، وروايته :

علانيـــةً ظَنُّـــوا بألَفْـــى مُدَجَّـــجٍ   سَراتُهُـــمُ فِـــي الفارســـيِّ المسَّـــردِ[1]

٢ - أنَّه ينسب البيت أحياناً إلى شاعر معين فلا أجده في ديوانه ، ولا أجد من نسبه إلى هذا الشاعر غيره كقوله في باب الحال : « .... وقد جاء بغير واو كقول جرير :

إذَا جَـــرَى فِـــي كَفِّـــهِ الرَّشَـــاءُ   جَـــرَى الْقَلِيـــبُ لَيـــسَ فِيـهِ مَـــاءُ »[2].

وعند الرجوع إلى ديوان جرير ، لم أجده ، وأيضاً لم أجده منسوباً فيما وقع تحت يدي من مراجع .

٣ - أنَّه أورد بعض الأبيات الشعرية التي لم أجدها مذكورة فيما وقع تحت يدي من كتب النحو واللغة ، ومن أمثلة ذلك :

١ - وَسَميتُـــه سَعْـــداً تَفَاءلْتُ باسمِهِ   فأَلْفَيـــتُ فَالِـــي بالسعـــودِ وفَالِـــي[3]

٢ - عَرَفْـــتُ لَهَـــا داراً فَأَبْصَر صَاحِبِي   صَحِيفَـــةَ وَجْهِـــي قَـــدْ تَغَيَّرَ حَالُهَـــا[4]

٣ - رَأَتْ وَجْهَ مَنْ أهْوى بِلَيـلِ عَوَاذِلِي   فَقَالُـوا : بَـدَتْ شَمْـسٌ ومَا طَلَعَ الْفَجْرُ[5]

(١) انظر ديوان دريد بن الصمة ٤٧ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٢٦١ .

(٣) انظر قسم التحقيق ١١٧ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٢٦ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٢٦٢ .

٨ - قيمة الكتاب العلمية والمآخذ عليه :

لكتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " قيمة علمية كبيرة في نظري ، وذلك لما تميَّز به من مميزات عديدة جعلت له أهمية خاصة بين المؤلفات النحوية الأخرى ، فمن هذه المميزات :

١ - أسهم شرح المنحة لابن جابر في تزويد مكتبة النحو العربي بمؤلَّف يعرف قيمته من اطلع عليه ، ولاسيما أنَّه الشرح الوحيد الذي وصلنا للمنحة ، إذ لم يتناوله أحد العلماء بالشرح غير ابن جابر .

٢ - أنَّه أنسب مصدر يصار إليه - مع شرح الألفية - للوقوف على آراء ابن جابر واختياراته واتجاهه النحوي ، بالإضافة إلى سهولة التناول والشرح للمسائل النحوية والصرفية .

٣ - يعدُّ شرح المنحة موسوعة ثقافية لما اشتمل عليه من فوائد جمة ، فقد جمع قيمة نحوية تتمثل في تناوله لأبواب النحو ومسائله ومناقشتها مناقشة علمية غير معقدة موزاناً بين ما اختلف عليه العلماء مرجحاً للأصوب منها معللاً لطريقة فكره في ترجيح بعض المسائل والمذاهب والأحكام ذاكراً ما تتطلبه من شروط معطياً لكل مسألة حقها في الاختصار والاستفاضة حسبما يوجد فيها من قواعد وأحكام مثبتاً ذلك بشواهد تؤكد صحة قوله غير متغافل عن إعراب ما استصعب منها(١) .

وقيمة صرفية تتمثل فيما تناوله من أبواب صرفية أو من قواعد وأحكام وأوزان صرفية بالشرح والتحليل وخلطه إياها بقواعد النحو وأحكامه إذا كان هناك ثمّت ارتباط بينها(٢) .

وقيمة أدبية تتمثل فيما ضمَّه بين دفتيه من ثروة شعرية ، ولما زخر به من شواهد كثيرة استشهد بها ابن جابر في أثناء شرحه للمسائل النحوية والصرفية ، هذا بالإضافة إلى ذكره للأخبار الطريفة والحكايات والأمثال السائرة(٣) .

وقيمة لغوية تتمثل في اهتمامه بتوضيح معاني الألفاظ وشرح الكلمات المستغلقة والمعنى العام للشاهد الشعري ، بالإضافة إلى اهتمامه بالعروض والقافية ، فقد كان على علم جيد بالعروض ومعرفة به ، فأكثر من استخدامه ولاسيما عند تعليقه على الشواهد الشعرية .

---

(١) انظر على سبيل المثال ٨٩ - ٩٣ من قسم التحقيق .

(٢) انظر قسم التحقيق ١٦٧ - ١٧٧ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢٨٩ / أ .

(٣) انظر قسم التحقيق ٢٩٨ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢٠٩ / أ .

واهتمامه بالبلاغة يظهر لنا بوضوح خلال الكتاب ، فقد كان ذا حس بلاغي بالإضافة إلى استخدامه للكثير من المصطلحات البلاغية كـ" الإيجاز " ، و" الحقيقة والمجاز " ، و" الكناية " ، و" الضدين والنقيضين " ، والترادف وغيرها[١] .

وبالإضافة إلى هذا وذاك فقد جمع الكتاب فوائد ومعلومات جمة في التاريخ[٢] ، والأنساب ، والأخبار ، واللغات ، والقبائل .

٤ – نقل لنا آراء كثيرة لنحويين بصريين ، وكوفيين ، وبغداديين ، وأندلسيين كسيبويه ، والمبرد ، والمازني ، والفراء ، وابن كيسان ، والزجاجي ، والفارسي ، وابن خروف ، وابن ملك ، وأبي حيان وغيرهم .

٥ – ارتقاؤه بالنص نحو الشمولية في الموضوعات ، فقد استدرك الكثير من المسائل والأحكام والقواعد التي أغفلها في المنحة ، بالإضافة إلى حرصه على التنبيه عليها[٣] ، وعلى المسائل المهمة .

ومع كل هذه المزايا والمناقب الحسنة في هذا الشرح إلاَّ أنَّه لا يخلو من بعض الملاحظات الطفيفة التي لا تقلل من شأنه وقيمته وأجملها في النقاط التالية :

١ – ضعف الأسلوب أحياناً :

ومن الأمثلة على ذلك :

أ – إسقاطه الفاء في جواب أما ، ومن أمثلة ذلك قوله : « وأما المحذوف وجوباً معروف من جهة السماع ..... »[٤] .

ب – تعديته بعض الأفعال بنفسها ، وهي تتعدى بحرف الجر ، كتعديته للفعل ناب بنفسه ، والصحيح أنَّه لا يتعدى إلاَّ بحرف الجر ، ومن ذلك قوله في المنحة :

---

(١) انظر منهج ابن جابر في شرح المنحة ص ٧٦ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٦١ ، ١٨٧ ، وانظر شرح المنحة اللوحة ٢٠٨ / ب – ٢٠٩ / أ ، واللوحة ٢١٩ / أ ، واللوحة ٢٨٥ / ب ، ٢٥٩ / أ .

(٣) انظر قسم التحقيق ١٨ – ٢٠ ، ٣٦١ – ٣٦٦ .

(٤) انظر قسم التحقيق ١٧٩ حاشية (٥) .

.... كـ " اضربْ عصاً " وَعَدَدٌ قَدْ نَابَهُ[١]

وقوله في الشرح : « قوله : " فقد ينوبُ الفعلَ لفظٌ كُرِّرا " يعني في التحذير .... »[٢] .

جـ - تركه حرف العطف أحياناً بين الآيات التي يستشهد بها كقوله في باب المصدر : « ..... ومنه قوله تعالى : ﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾[٣]، ﴿ فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ ﴾[٤]، فثمانين ، ومائة في الاثنين مصدر »[٥] .

د - خلطه بين الضمائر فمرة يؤنث وأخرى يذكر ، ومن ذلك قوله في باب الحال : « وقد سمعت الحال مركبة إما تركيب خمسة عشر ، فتكون متضمنة للواو كقولهم : « لقيتُهُ كفةً كفةً » .... وإنما رُكِّبَ الحال حملاً على تركيب الظرف لما بينهما من الشبه........ »[٦] .

هـ - أدخل " قد " على الفعل المضارع المنفي حيث قال : « وقوله : " مهما تعمل " تنبيه على أنَّ كان قد لا تعمل العمل الذي ذكره »[٧] .

وهذا غير جائز ؛ لأنَّ قد لا تدخل إلاَّ على الفعل المثبت المتصرف وفي هذا قال السيوطي : « قد حرف يختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب ، وحرف تنفيس ، فلا يدخل على الجامد كـ" عسى ، وليس " ، ولا الإنشائي كـ" نعم ، وبئس " ، ولا المنفي ، ولا المقترن بما ذكر »[٨] .

---

(١) انظر المنحة اللوحة ٤٩ / أ ، وقسم التحقيق ١٩٧ - ١٩٨ .

(٢) انظر قسم التحقيق ٤٠٣ ، واللسان ١ / ٧٧٤ مادة (ناب) حيث يقول ابن منظور : « وناب عني فلانٌ ينوب نوباً ومناباً أي قام مقامي ، وناب عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك » .

(٣) من الآية (٤) في سورة النور .

(٤) من الآية (٢) في سورة النور .

(٥) انظر قسم التحقيق ١٨٨ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٢٣٤ - ٢٣٦ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٤٤٣ .

(٨) الهمع ٤ / ٣٧٧ .

٢ – أغفل بعض الأحكام ، ومن أمثلة ذلك :

أ – أطلق المؤلف " كل " ، و " بعض " في نيابتهما عن المصدر ، وفاته أنْ يقيدهما بالقيد الذي ذكره النحاة ، وهو إضافتهما إلى المصدر(١) .

ب – جزم المؤلف في باب كان وأخواتها ضمن حديثه عن أفعال المقاربة أنَّ العرب لم تنطق باسم الفاعل من " كاد " حيث قال : « ..... ونطقوا باسم الفاعل منه(٢) ، فقالوا منه : " مُوشِك " ، ولم ينطقوا باسم الفاعل من " كاد " » .

وهذا وهمٌ منه ؛ لأنَّ ابن مالك قد حكى اسم الفاعل من " كاد " ، وقد أشرت إلى هذه النقطة في التحقيق(٣) .

٣ – فاتته بعض الأشياء في الشرح ، ومن أمثلة ذلك :

أ – علّق في باب المفعول له على مثال غير مذكور حيث قال : « .... فهو سبب من جهة كونه باعثاً على الفعل ، سبباً من جهة كونه فائدة الفعل ؛ إذ الأدب هو فائدة الضرب »(٤) ، ولم يذكر المثال وهو : « ضَرَبتُهُ أدباً » ، ولعل هذا سقط من الناسخ .

ب – ذكر في باب الاشتغال مثالاً استشهد به ، ثم غيَّر فيه بعد ذلك فقال : « .... فإن كان عاملاً للنصب فيما يلابس الضمير نحو : " زيداً ضربتُ غلامَهُ " قدرت ما يلازم الفعل نحو : " أهنتُ زيداً " في مثل : " زيداً ضربتُ أخاه " ؛ لأنَّ ضرب أخيه يستلزم إهانته »(٥) .

فنراه غيَّر بين المثالين ، ولعل هذا سهوٌ منه .

جـ – ذكر المؤلف في حديثه عن أفعل التفضيل أنَّ أفعل التفضيل لا يُبنى إلاّ مما يُبنى منه فعل التعجب ، ولم يذكر لنا الشروط الواجب توفرها في بنائه ، بل ذكرها في باب التعجب لاحقاً(٦) ، ولو ذكرها هنا ثم أحال إليها عند تعرضه لها في فعل التعجب لكان أفضل .

د – ذكر أنَّ سيبويه سمَّى المفعول له " المفعول من أجله "(٧) ، وعندما رجعت إلى كتاب سيبويه وجدته يطلق عليه : « ما ينتصب من المصادر ؛ لأنَّه عذر لوقوع الأمر »(٨) .

---

(١) انظر قسم التحقيق ١٨٨ – ١٨٩.

(٢) أي من « أوشك » .

(٣) انظر قسم التحقيق ٤٥٤ .

(٤) انظر قسم التحقيق ٢٠٣ .

(٥) انظر قسم التحقيق ٦ – ٧ .

(٦) انظر قسم التحقيق ٢٩٨ ، ٣٧٧ – ٣٧٩ .

(٧) انظر قسم التحقيق ٢٠٢ .

(٨) انظر كتاب سيبويه ١ / ٣٦٧ .

٤ – ذكر بعض آراء النحاة دون نسبة ، ومن ذلك قوله : « ..... إلاَّ أنَّهم اختلفوا هل تلزمه " قد " ظاهرة ، أو مقدرة ، أو لا ؟

فذهب جماعة إلى أنَّها لا تلزمه لا ظاهرة ولا مقدرة .

وذهب جماعة أخرى إلى أنَّها تلزمه ...... »[1] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ٢٥٣ ، وانظر أيضاً على سبيل المثال ٢٠٥ – ٢٠٦ ، ٤٤٣ من قسم التحقيق .

٩ - وصف نسخة الكتاب :

النسخة التي اعتمدتها في إخراج الثلث الثاني من كتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " لابن جابر الأندلسي - والتي لم أوفق في العثور على ثانية لها - هي نسخة وحيدة ، ولكنني وفقتُ في الحصول على نسخة مخطوطة تتضمن أرجوزة المنحة لابن جابر الأندلسي ساعدتني في إقامة نص أبيات المنحة الموجودة في الشرح .

١ - المنحة :

النسخة التي اعتمدتها هي نسخة مصوَّرة عن نسخة لدى الزميلة محققة الثلث الأول - جزاها الله خير الجزاء - وهي نسخة مصورة تقع ضمن مجموع يضم عدة كتب لابن جابر وأبي جعفر الرعيني من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، وهذا المجموع تحتفظ به المكتبة الوطنية في باريس تحت رقم (٤٤٥٢) .

وقد قامت بوصفه الزميلة محققة الثلث الأول(١) .

وتقع المنحة في ثمان ورقات ، وكل ورقة تحتوي على " ١٩ " سطراً ، ويبلغ عدد أبياتها " ٢١٥ " بيتاً تقريباً .

وكُتبت هذه النسخة بخط نسخ واضح ، وهي نسخة مصححة مقروءة على المؤلف ، وهذا ما صرح به الناسخ - أحمد بن محمد بن يوسف بن مالك الرعيني - في جانب اللوحة ٤٩ / أ حيث قال : « بلغ على مؤلِّفه قراءة » .

وفيها بعض الضبط .

وقد رجعت لهذه النسخة عند الحاجة ؛ لأُقَوِّمَ أبيات المنحة التي جاءت في الشرح .

٢ - شرح المنحة :

النسخة التي اعتمدتها في تحقيقي لكتاب " شرح المنحة في اختصار المُلحة " هي مصورة في ميكروفليم في معهد البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ورقمها (٩٣١) نحو ، عن نسخة دار الكتب المصرية برقم (٣٨٢) نحو .

وتقع هذه النسخة في (٣١٨) ورقة(٢) ، وكل ورقة تحتوي على (٢٩) سطراً ، وفي كل سطر (١٣) كلمة تقريباً .

---

(١) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة - القسم الأول - ١٤٣ من الدراسة .

(٢) يبلغ عدد اللوحات التي حققتها منها حوالي (١٠٣) لوحة .

وكُتبت هذه النسخة بخط نسخ واضح ومقروء ، وهي نسخة مصححة ، ومقابلة على نسخة المصنف ، وهذا ما صرح به الناسخ في موضعين من الثلث الثالث من الكتاب حيث قال : « بلغ مقابلة على نسخة المصنف »(١) ، وقال في موضعين من الثلث الثاني : « بلغ مقابلة »(٢) ، وكذلك في أربعة مواضع من الثلث الأول(٣) ، وقال في موضعين من الثلث الأول أيضاً : « بلغ »(٤) .

وهي غفل من اسم الناسخ ، وتاريخ النسخ ومكانه .

والذي يظهر لي – والله أعلم – أنَّ هذه النسخة كتبت في حياة المصنف – ابن جابر – حيث نجد الناسخ يقول في مقدمة الكتاب : « ... قال شيخنا وسيدنا ومفيدنا الإمام العالم العلامة الأديب شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن جابر الهواري الأندلسي المريّ المالكي متعنا الله بحياته »(٥) .

ولو كُتبت هذه النسخة بعد وفاة المصنف لقال الناسخ « رحمه الله » ، وهذا مما يعطي النسخة أهمية وقيمة .

وأغلب الظن أيضاً والله أعلم أنَّ هذه النسخة صححت مرتين الأولى بخط الناسخ والأخرى لعلها من عمل القراء ، وهذا يظهر لنا خلال النظر في الخط الذي يوجد في جوانب الصفحات في المخطوط ، حيث نجده يختلف أحياناً ما بين ورقة وأخرى .

ويظهر لنا في النسخة بعض الضبط الخاطئ ، فنجد الناسخ يخطئ أحياناً في ضبطه لبعض الكلمات ، هذا بالإضافة إلى خطئه في رسم بعض الكلمات وإملائها كوضعه ألف بعد واو الفعل أحياناً ، وكتابته للضاد " ظاء " ، والعكس .

وبالإضافة إلى هذا وذاك نجد في النسخة الكثير من التصحيف والتحريف والسقط ، وما عدا ذلك فالنسخة تامة من أولها إلى آخرها .

وقد جاء على صفحة العنوان تملكات منها :

---

(١) انظر شرح المنحة اللوحة ٢٠٨ / أ ، ٢٣٨ / أ .

(٢) انظر المصدر السابق اللوحة ١٨٨ / أ ، ١٩٨ / أ .

(٣) انظر المصدر السابق اللوحة ٥٩ / أ ، ٦٩ / أ ، ٧٩ / أ ، ٨٩ / أ .

(٤) انظر المصدر السابق اللوحة ٢ / أ ، ٥ / أ .

(٥) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة – القسم الأول – مقدمة المؤلف ١ .

١ – في أعلى الغلاف جاء عنوان الكتاب : « شرح المنحة في اختصار المُلحة » .

٢ – في منتصف الصفحة ، وبعد ذكر اسم الكتاب كُتبت عبارة فيها ما يفيد أنَّ هذا الكتاب وقفه الشيخ زين الدين شعبان الآثاري – رحمه الله – على السادة الصوفية بالمدرسة الباسطية الكائنة بالقاهرة المحروسة ، وممن شهد على ذلك :

أحمد بن النعاس ، ومحمد بن علي المغربي .

٣ – بعدها بقليل ختم كتب فيه : « الكتبخانة الخديوية المصرية »[1] .

(١) انظر فهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية ٤ / ٧٧ .

١٠ - منهجي في التحقيق :

يتلخص المنهج الذي اتبعته في تحقيق هذا الكتاب في الأمور التالية :

١ - شرعت بنسخ المخطوط ، وراعيت في النسخ قواعد الرسم المعروفة إلاَّ ما كان يقتضيه رسم المصحف الشريف .

٢ - أكملت بعض الكلمات التي سقطت من أصل النص ، ولا يستقيم الكلام إلاَّ بها ، ووضعتها بين معكوفين متقابلين هكذا [ ] ، وأشرت في الحاشية إلى ما جاء في النص من تصحيف أو تحريف أو نقصان .

٣ - عنيت بضبط الآيات ، والأحاديث ، والأمثال ، والأشعار ، والأرجاز ، وما قد يلتبس أو يشكل على القارئ في النص .

٤ - وضعت علامات الترقيم بغية إزالة اللبس ، ووضوح المعنى .

٥ - خرَّجت الآيات الكريمة ، فذكرت اسم السورة ، ورقم الآية فيها ، كما خرَّجت القراءات من كتب القراءات والتفسير ، والأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث الستة ، أو كتب غريب الحديث والأثر ، والأمثال من كتب الأمثال والنحو واللغة .

٦ - نسبت الأشعار والأرجاز إلى أصحابها إذا تيسر ذلك ، كما صححت نسبة بعضها وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء المطبوعة ومجاميعهم إنْ وجدت ، وبالرجوع أيضاً إلى بعض المصادر النحوية واللغوية ، كما أنّي ذكرتُ بحر البيت ، وأشرت إلى روايته في ديوان شاعره أحياناً أو في كتب النحو ، وأتممت الأبيات التي أوردها المؤلف ناقصة ، وشرحت بعض الألفاظ بالرجوع إلى المعاجم اللغوية ، ووضحت موطن الشاهد .

٧ - فسرت الكلمات الغريبة من المعاجم اللغوية كمعجم العين ، والصحاح ، واللسان ، والتاج ، وغيرها .

٨ - وثقت أقوال العلماء النحوية واللغوية وآراءهم التي نسبها المؤلف إليهم من كتبهم - كلما أمكن وتيسر ذلك - أو من المصادر الأخرى التي ذكرت أقوالهم ، كما نسبت ما أمكن نسبته من الأقوال والآراء غير المنسوبة .

٩ - ترجمت لمعظم الأعلام والشعراء الذين ورد ذكرهم في النص ترجمة موجزة .

١٠ - خرَّجت القبائل والبلدان ، وترجمت لهما ترجمة موجزة كلما تيسر ذلك .

١١ - خرَّجت المسائل النحوية ، وأشرت إلى مواطنها من كتب النحو ، وأشرت أحياناً إلى ما أغفله المؤلف من مسائل وأحكام بغية إتمام النفع والفائدة من الكتاب .

١٢ – ربطت أجزاء الكتاب ببعضها عند الحاجة إلى ذلك .

١٣ – أنهيت الكتاب بفهارس فنية مفصَّلة ؛ لتُعين الباحث على الاستفادة من الكتاب .

١٤ – استخدمت بعض الرموز في تحقيق الكتاب ، وهي :

﴿ ﴾ لحصر الآيات القرآنية .

« » لحصر الأحاديث ، والأمثال ، والأقوال ، والأمثلة التي مثَّل بها المؤلف .

( ) للتدليل على ما صوبته في الأصل من كلمات دخلها تصحيف ، أو تحريف ، أو نقصان أو زيادة ، أو تكرار ، ولحصر رقم الحواشي للتعليق عليها بعد ذلك .

[ ] لحصر الإضافة والزيادة على النص ، ولحصر رقم الشاهد الشعري .

// للدلالة على نهاية كل صفحة من المخطوط وابتداء صفحة جديدة مع إثبات رقم الصفحة في الجهة المقابلة .

والله أسأل أن أكون قد وفقت في عملي هذا ، فهو الموفق لكل خير ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

صور من المخطوط

شرح المنح في اختصار المالكية

بحمد الله

صار هذا الكتاب وقفا على السادة الصوفية بالمدرسة [illegible] الكائنة بالقاهرة [illegible]

ثم عرض [illegible] وقف ذلك الشيخ زين الدين شعبان الآثاري [illegible]

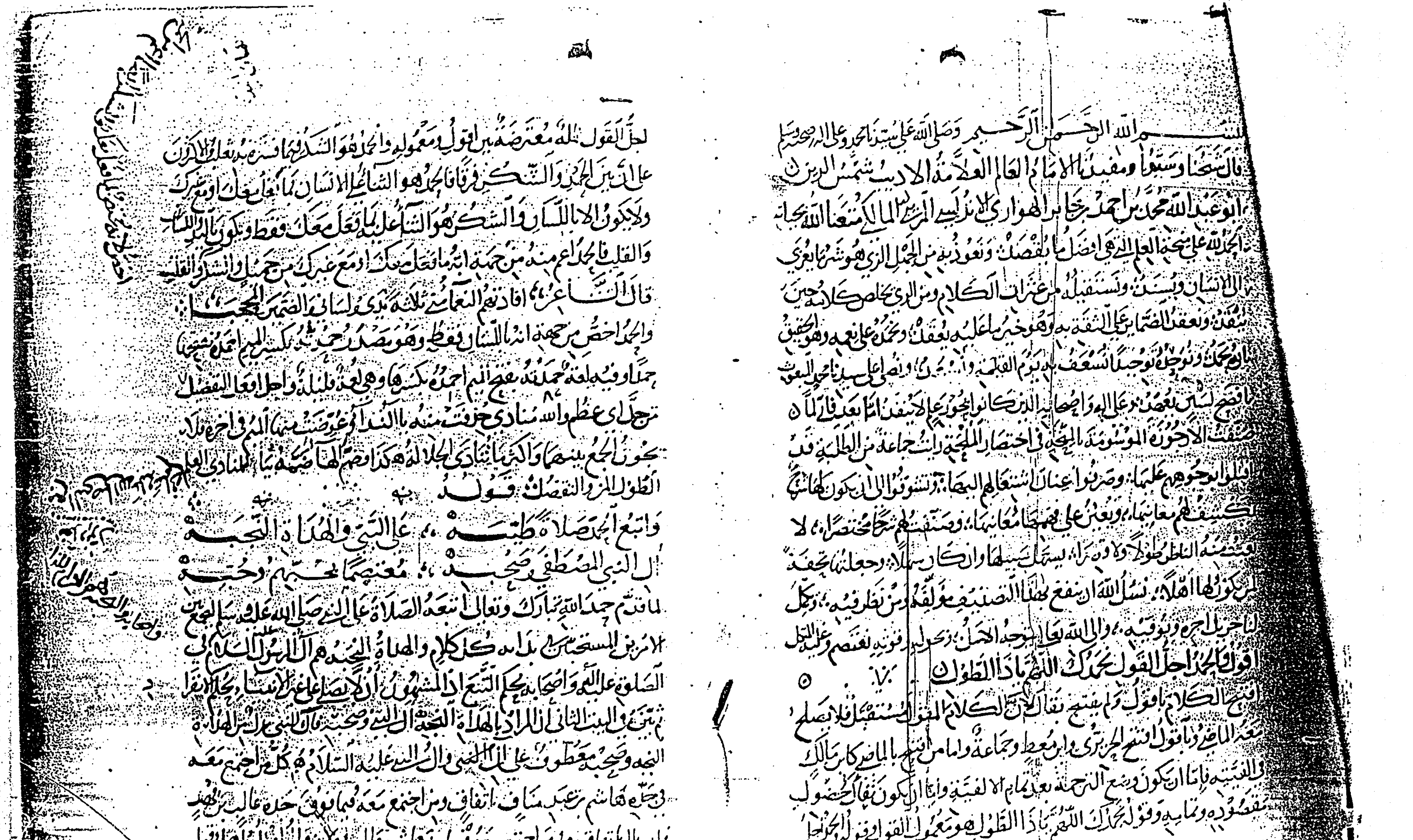
المحصل [illegible] البدري [illegible] العلامة [illegible]

من [illegible] عام [illegible] حسبنا الله ونعم الوكيل

[illegible]



صفحة العنوان



الورقة الأولى من مخطوطة «شرح الملحة»

١٠٥

الباب [illegible] باب الاخبار بفعل نائب المصدر لا يصح ان يكون ذلك المصدر
المصدر خبرا عن ذلك المبتدا الا على تقدير مضاف لقولهم الا سيرا والتقدير
فالتقدير ما انت الا سير سير ولا يصح ان يكون هذا المصدر خبرا عن انت
الا على تقدير مضاف اي ما انت الا ذو سير ومنه قولهم زيد سيرا سيرا
تكرار المصدر [illegible] قولهم لا ما الله ذا القسم عند الاخفش
فان المصدر عنده دا فسي في المذكور هو المبتدا وهو ذا والخبر هو المحذوف وهو
فسي وبعده سبعة ابواب يجب فيها حذف الخبر فيما عدا هذه السبعة بشرطان يدل عليه
ومنه كقول القايل من عندك فتقول في جوابه زيد اي زيد عندي ولو
صرحت بالخبر لجاز واما قوله تبارك وتعالى فصبر جميل يحتمل ان يكون
من حذف المبتدا اي امري صبر جميل او من حذف الخبر اي عندي صبر
جميل او صبر جميل اجمل فان كان من حذف المبتدا فيكون حذفه
وجوبا لان الخبر وهو صبر مصدر استغني به عن اللفظ بالفعل اي
صبر جميلا وقد تقدم وان كان من حذف الخبر فهو جواز ومن هذا
ايضا قوله تبارك وتعالى طاعة وقول معروف فان جعلناه من حذف
المبتدا اي حملكم طاعة وقول معروف فالحذف وجوب لان الخبر وهو
طاعة مصدر استغني به عن اللفظ بالفعل وان كان من حذف الخبر اي طاعة
وقول معروف اليق بكم فالحذف جواز [illegible] حذف المبتدا والخبر معا فموضعه
حيث يقطع المبتدا المخبر عنه بجملة اسمه على مثل المخبر عنه بجملة لقوله
عز وجل واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر

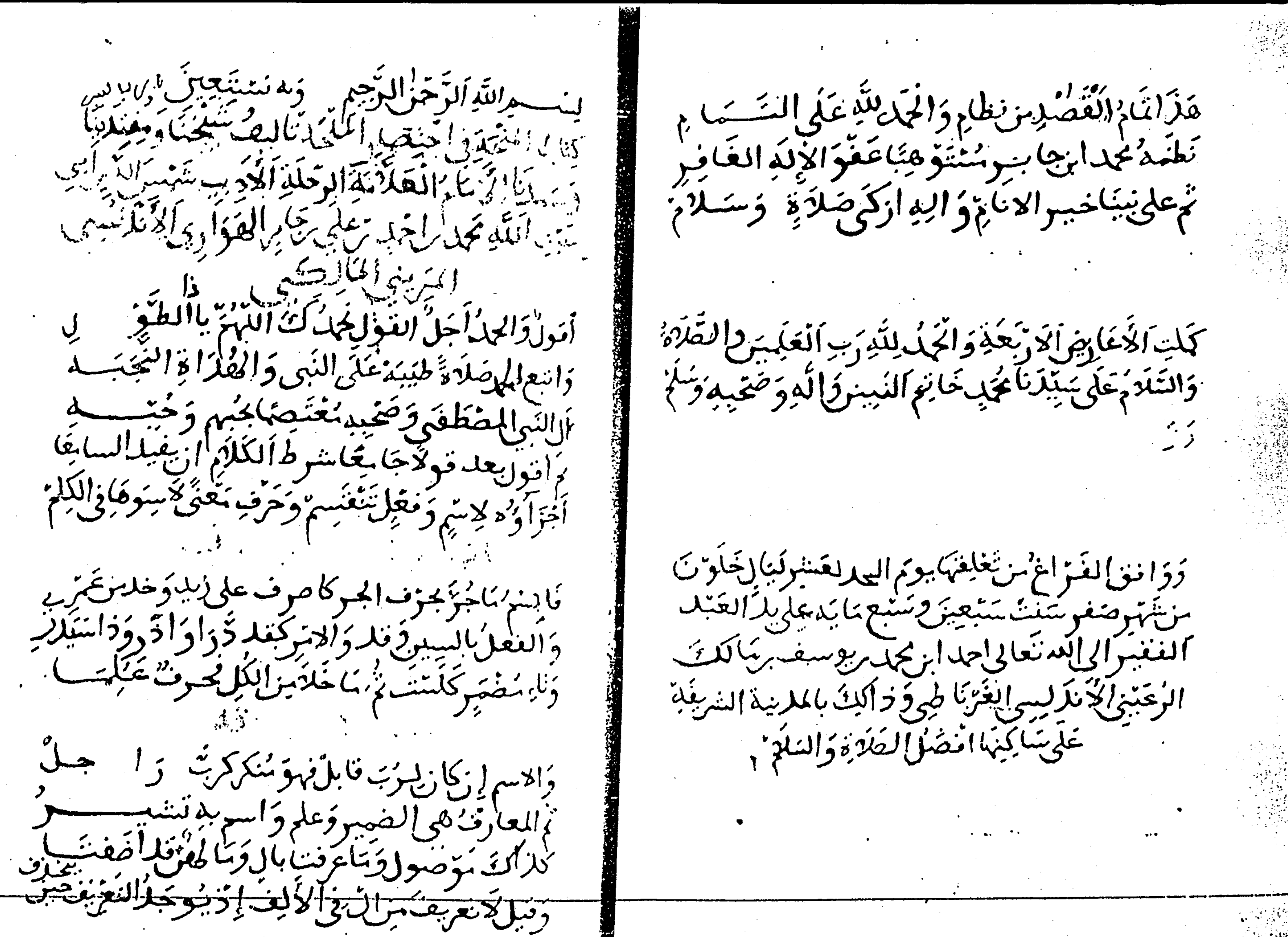
واللائي لم يحضن فاللائي لم يحضن مبتدا معطوف على المبتدا الاول ولم يعد
ثلاثة اشهر وحذفت الجملة التي هي خبر المبتدا الثاني لدلالة الجملة التي
خبر الاول عليها والتقدير واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر فحذفت
المبتدا والخبر معا وهما عدتهن ثلاثة اشهر هذا ما ذكرناه من احكام
التطويل يمنعنا من الزيادة والله الموفق قوله
[illegible] النصب والرفع [illegible]
[illegible]
هذان البيتان نعرض فيهما لاحكام الاشتغال وهو باب يحاذي باب
المبتدا وباب المفعول لان الاسم المتقدم فيه اما ان يعرب مبتدا
واما ان يعرب مفعولا حسبما سيرد بعد ولكلا البابين فيه نصيب
والنحويون يسمون هذا الباب باب الاشتغال العامل عن المعمول بضميره
فمنهم من يذكره في اعراب المبتدا كما فعلنا ومنهم من يذكره في باب المفعول
وحقيقته ان يتقدم اسما ويتاخر عنه فعل او ما يعمل عمل الفعل بشرط
ان يصلح للعمل فيما قبله عاملا في ضمير الاسم المتقدم نصبا لفظا او محلا او
في ملابس ضميره فقولنا يتاخر عنه فعل تحرز من ان يتاخر عنه اسم غير عامل
كقولك زيد اخوك فليس مثل هذا داخلا في الباب [illegible] او ما يعمل عمل
الفعل المراد به اسم الفاعل كقولك زيدا انا ضاربه وخرج به ما لا يعمل عمل
الفعل من الاسماء [illegible] فشرط صلاحيته للعمل فيما قبله تحرز من المصدر
والصفة المشبهة والحرف العامل وان شبا منها لا يعمل فيما قبله وكذلك

الورقة الأولى من الجزء الذي أقوم بتحقيقه من المخطوطة

٢١٨

[illegible] فعل مُعاً مجرو والحمد مرفوعة وقوله محمد اسم من الارجوزة وهو
[illegible] كون الحمد في المدينة العطية ثم قال فاحمد الله جا ابتدائي المنهمه للسببية
لأن ابدا احمد انما لست حضور هذه المنحة ومرحصلت لذي ثم وجب عليه ان يحمد الله عليها
[illegible] من نعمة الله ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه وقد تقدم
[illegible] الصلاة والال والصحب في اول الارجوزة وقوله تهدي في موضع الصفة
[illegible] فتح التاء تقول هديته امديه اي ارشدته وقوله مصدر مفعول
[illegible] يقول فلان يهدي الناس الى الحير هداه اي ارشدهم الى الحير
[illegible] وقد انقضا ما امليناه على هذه الارجوزة الوجيزة وابنا فيه
[illegible] بجواهر العربية ومهدنا المسائل حتى كشف وجوه معانيها وادنينا قطوفها
حتى حملت على [illegible] وهو مجمع [illegible] لسر علمه فرسانها رجال المطولات
واحرينا في ميدانه خيول المسائل الدلالات ونسال الله ان ينفعنا بهذه الارجوزة
وشرحها وان يفتح لنا ابواب النعم التي لا نقدر عليه على فهمها والا نترك لجعل علمنا علينا
ردا ولا عيب لنا في سعادة الدنيا والاخرة قصدا واجعلنا ممن ختم له بخيره
وسيرتهم في طرق طاعتك اكرم سيرة والحمد لله اولا واخرا ظاهرا وباطنا
والصلاة والسلام الطيبان على سيد المرسلين وصفوة رب العالمين وعلى اله
واصحابه اجمعين والحمد لله رب العالمين

الـورقـة الأخيرة من مخطوطة «بشرح المنحة»


هذا تمام القصد من نظام والحمد لله على التمام
نظمه محمد ابن جابر مستوهبا عفو الإله الغافر
ثم على نبينا خير الانام وآله أزكى صلاة وسلام

كملت الأعاريض الأربعة والحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وآله وصحبه وسلم

ووافق الفراغ من تعليقها يوم الأحد لعشر ليال خلون
من شهر صفر سنة سبعين وسبع مائة على يد العبد
الفقير إلى الله تعالى احمد ابن محمد بن يوسف بن مالك
الرعيني الأندلسي الغرناطي وذلك بالمدينة الشريفة
على ساكنها أفضل الصلاة والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
كتاب المنحة في اختصار الملحة تأليف شيخنا ومعلمنا
سيدنا الإمام العلامة الرحلة الأديب شمس الدين أبي
عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري الأندلسي
المريي المالكي
أقول والحمد أجل القول أحمدك اللهم يا ذا الطول
وأبتغي الصلاة طيبة على النبي والهداة النجبه
آل النبي المصطفى وصحبه مختصا بحبهم وحبه
أقول بعد قولا جامعا شرط الكلام أن يفيد السامعا
أجزاؤه لاسم وفعل تنقسم وحرف معنى لا سواها في الكلم

فالاسم ما يجر بحرف الجر كاصرف على زيد وخذ من عمرو
والفعل بالسين وقد والأمر كقد ذرا واذر واستبن زر
ونا مضمر كلست ثم ما خلا من الكل بحرف علما

والاسم إن كان لرب قابلا فهو منكر كرب راجل
ثم المعارف هي الضمير وعلم واسم به تشير
كذاك موصول وما عرفته بأل وما لهن قد أضيفا
وقيل لا تعريف من الذي الألف إذ يوجد التعريف حين يحذف

الورقة الأولى من مخطوطة «المنحة»

تجر الاسم من وخاشى وخلا الى وعن وفي وحتى وعلى
واللام والكاف كذا الباء التي ثلاثها زيدت على الكلمة
ومذ ومنذ حيث قدر ابغي أو رب في الصدور واحذف
وعوض الواو إذا أردتا ولا تجر غير ما نكرنا

باب القسم

بالباء والواو تجر في الحلف والتاء تخص الله عن عجب عرف

باب الإضافة

وجر الاسم عن اضافة فقد تقدر اللام كأبواب البلد
أو من كفتاح حديد ولزم أولو الإضافة وعند في الكلم
لدن وان شئت لدى وكل سبحان وغير ومع ومثل
سواك والجهات أو ما مثلها بعض وإن تقطع فبنى كلها

باب كم الخبرية

كم تقتضي التكثير واجرر تخبرا بها ككم ملك على الماجرا

باب المبتدأ

والاسم دون عامل فيه ظهر بالابتداء ارفعه وارفع الخبر
كقولنا حق وليس يبطل بهل وبل وكل ما لا يعمل
وان يكن في الخبر استفهام قدم لزوما مثل اين الشام
وتنصب الظرف وإن كان خبر وقولهم في الدار زيد مختصر
تنصبه حالا بحيث الخبر في الدار وارفع إذ به قد خبر

والاسم إن قدم عن فعل نصب مضمره للنصب والرفع سبب
تفعول فعل نصبرا او يبتدا كمثل زيد زرته عند العلا

باب الفاعل

والفاعل اسم بعد فعل رفع منه كقام الناس وهو يرتفع
ووحد الفعل ولو جمعنا فاعله ما لم نكن أضمرنا
وزد عليه التاء حيث الفاعل أنث والتخيير فيها حاصل
غير الحقيقي وغير المضمر وإن تلاق ذا سكون فاكسر

ويرفع المفعول إذ لا يذكر فاعله مع بناء فعل يكسر
إن عل ثانيه كبيع واضمم أوله إن صح والكسر الزم
ما قبل آخر وفي المضارع نفتحه مع ضم ذلك وافع

ينصب مفعول لأنه والفعل عليه واقع وقد يحل
مقدما إلا للبس دخله فقدم الفاعل بالرتبة له
وارد

ينتصب بالفعل المعدى واحد ونصب مفعولين أيضا
في باب أعطيت وأفعال القلوب وهي ظننت خلت زيدا
رأيته حسبت مع زعمت علمت مع وجدت مع جعلت

الورقة الثالثة من مخطوطة «المنحة»

تُزَادُ مَعْ إِنْ وَمَتَى وَأَيْنَمَا كَذَاكَ أَيًّا مَا وَمَهْمَا لَمْ مَا
تجيئها مع حيثما وإذ ما وبإذا في الشعر أعمل جزم ما
نقل من الشرط متى تلزم تصم ومن تجد تحمد وإن تخل يلم

باب المبني

والأصل في المبني أن يسكنا وحركوا اعتبر الأصل في البنا
فسكنوا من وأجل ثم نعم وهل وبل ولو ولكن كم ثم
والضم من قبل كذاك أنت بعد كذا حيث ومنذ حكم
وقط أيضا وبفتح قد ورد أين وما ركبته من العدد
خمسة عشرة كذا الآن وكيف مع رب كذا شتان
والكسر في أمس وفي نزال ونحوه مسا على فعال
اسما لفعل وبنوا حذام لشبهه به كذا قطام
وهاؤلاء الكسرة في البناء وابن لنون جملة النساء
ونوني التأكيد إن دخلتا على مضارع نقل يفعلنا
ويفعلن وتفعلن مثله فالفعل منهم يعود أصله
وهاك مني في اختصار الملحة ملحة علم بالهنا منحة
فالحمد لله على ما وهبه ثم على الهادي صلاة طيبة
والآل والصحب صلاة تهدي مقصدي وتمحو خطئي وعمدي

تمت بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
قال الشيخ الإمام العالم الأديب الأكمل شمس الدين أبو
عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي المريني
أمتع الله بحياته وأعاد من بركاته بمنه وكرمه
أقول والله الكريم حسبي مستغفرا إياه مما مضى من ذنبي
مصليا على النبي المجتبى والآل والصحب الكرام النجبا
وحامدا لله بما قد وهب من فهمنا قانون الفاظ العرب
باب [illegible] في الكلمة لفظ لمعنى مفرد [illegible]
لاسم وفعل والحرف والكلم جمع لها ومن ثلاث ينتظم
منها زاد ومن لفظين ينتظم الكلام إما اسمين
كالد منطلق أو فعل واسم وقول قد جرى في الكل
لكنه بأصله للمفرد واشترطوا إفادة الكلام وأفهم
فالاسم بالألف واللام عرف إن كان لا ببعض منهما تحذف
وأن يكون فاعلا أو مبتدا أو قبل التنوين أو حرف الندا
أو حرف جر داخلا عليه كاعطف على زيد وسر إليه
ومن حروف الجر من وفي والكاف واللام وبا الحلف
والفعل بالأمر ونهي علما واخصص ماضيا بتا تكلما
أو المخاطب وتا ساكنة تاتي لتانيث كعففت آمنة
وهو بالسين وسوف أو بقد مضارع صرف للآتي وقد

الورقة الأخيرة من مخطوط "الملحة"

القسم الثاني

التحقيق

باب الاشتغال

//١٠٥ب

[باب الاشتغال]

قوله :

وَالاِسْمُ إنْ قُدِّمَ عَنْ فِعْلٍ نَصَبْ ... مُضْمَرهُ للنَّصْبِ(١) والرَّفْعِ سَبَبْ

مَفْعُولُ فِعْلٍ مُضْمَرٍ أوْ مُبْتَدَأ ... كَمِثْلِ « زَيْدٌ زُرْتُهُ عِنْدَ الْغَدا »

هذان البيتان تعرض فيهما لأحكام الاشتغال(٢) ، وهو باب يتجاذبه باب المبتدأ ، وباب المفعول ؛ لأن الاسم المتقدم فيه إما أن يعرب مبتدأ ، وإما أن يعرب مفعولاً حسب ما نبين بعد ، فلكلا البابين فيه نصيب .

(١) أتى بجواب الشرط الذي هو جملة اسمية غير مقترن بالفاء ، وهذا جائز في الضرورة الشعرية .

(٢) لم يتعرض ابن جابر في هذا الباب لجميع أحكام الاشتغال بل أغفل ذكر أركان الاشتغال الثلاثة ، والشروط الواجب توفرها في كل ركن من هذه الأركان ، وهي كالتالي :

الركن الأول : المشغول عنه - الاسم المتقدم - ويجب أن تتوافر فيه عدة شروط هي :

١ - أن يكون اسماً واحداً غير متعدد .

٢ - أن يكون متقدماً .

٣ - أن يكون قابلاً للإضمار .

٤ - أن يكون مفتقراً لما بعده .

٥ - أن يكون صالحاً للابتداء به .

الركن الثاني : المشغول - أي الفعل المتأخر - والشروط الواجب توفرها فيه هي :

١ - أن يتصل بالاسم المتقدم عليه .

٢ - أن يصلح للعمل فيما قبله .

الركن الثالث : المشغول به ، أو الشاغل - وهو الضمير الذي اشتغل به الفعل عن الاسم المتقدم ، وشرطه هو :

١ - أن يكون ضمير الاسم المتقدم ، أو سببه .

ومن أراد الاستزاده ، فليرجع إلى :

شرح الكافية للرضي ١ / ٤٣٩ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ١ / ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة ٢ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، والهمع ٥ / ١٤٩ ، ١٦١ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٠٢ ، ١٠٣ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٧ ، وضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو صفوة الكلام على توضيح ابن هشام لمحمد بن عبد العزيز النجار ٢ / ٨٤ ، ٨٥ .

والنحويون يسمون هذا الباب باب (اشتغال)[١] العامل عن المعمول بضميره[٢] .
فمنهم من يذكره في آخر باب الابتداء كما فعلنا ، ومنهم من يذكره في باب المفعول[٣] .

وحقيقته :

أن يتقدم (اسمٌ)[٤] ، ويتأخر عنه فعل ، أو ما يعمل عمل الفعل ، بشرط أن يصلح للعمل فيما قبله ، عاملاً في ضمير الاسم المتقدم نصباً لفظاً ، أو محلاً ، أو فيما لابس ضميره .

فقولنا : « تأخر عنه فعل » تحرز من أن يتأخر عنه اسم غير عامل كقولك : « زيدٌ أخُوكَ » فليس مثل هذا (داخلاً)[٥] في الباب .

---

(١) في الأصل (الاشتغال) ولعل في العبارة سقطاً ، فيكون النص كالآتي : « والنحويون يسمون هذا الباب باب الاشتغال ، أو باب اشتغال العامل عن المعمول بضميره » .

(٢) اختلف النحويون حول تسميتهم لهذا الباب ، فبعضهم أطلق عليه : « اشتغال الفعل عن المفعول بضميره » .

وهي تسمية مقاربة لتسمية ابن جابر ، وممن قال بها : عبد الله السيد البطليوسي ، وابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الأشبيلي .

إلاّ أنَّ هناك من النحاة من عبر عنه بـ« اشتغال العامل عن المعمول بضميره » مثل ابن جابر ، وممن عبر عنه بذلك : جمال الدين بن مالك ، وبهاء الدين بن عقيل ، وعلي بن محمد الأشموني ، ومحمد بن علي الصبان ، ومحمد الدمياطي الشهير بالخضري .

أما سيبويه فأطلق عليه : « باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدِّمَ ، أو أُخِّرَ ، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم » .

وجار الله الزمخشري عبر عنه بـ« ومن المنصوب باللازم إضمار ما أضمر عامله على شريطة التفسير » ، وتبعه في هذا ابن يعيش في شرحه للمفصل ، والرضي في شرحه للكافية .

ومن النحاة أيضاً من أسماه بـ« اشتغال العامل عن الاسم بضميره أو ملابسه » مثل : ابن مالك ، وابن عقيل ، وأبي عبد الله محمد السلسيلي .

ومنهم من سمّاه بـ" الاشتغال " مثل : ابن عصفور ، وابن هشام ، وابن القواس في شرحه لألفية ابن معط ، وخالد الأزهري ، والسيوطي .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٨٠ ، والحلل في إصلاح الخلل لابن السيد ١٥٣ ، والمفصل للزمخشري ٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٠ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٣٦١ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢ / ٦١٥ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٦١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٦ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٣٧ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٢ / ١٥٨ ، وشرح قطر الندى لابن هشام ١٩٠ ، والمساعد لابن عقيل ١ / ٤٠٩ ، وشفاء العليل ١ / ٤٢٥ ، والتصريح ١ / ٢٩٦ ، والهمع ٥ / ١٤٩ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٤٤ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٠٢ .

(٣) لو قدَّم هذه العبارة ، فذكرها بعد قوله : « فلكلا البابين فيه نصيب » ؛ لكانت العبارة أفضل .

(٤) في الأصل : (اسماً) .

(٥) في الأصل : (داخلٌ) .

وقولنا : « أو ما يعمل عمل الفعل » المراد به اسم الفاعل[١] كقولك : « زيدٌ أنَا ضَارِبُهُ »، وخرج به ما لا يعمل عمل الفعل من الأسماء .

وقولنا : « (بشرط)[٢] صلاحه للعمل فيما قبله » تحرز من المصدر[٣] ، والصفة المشبهة، والحرف العامل ، فإنَّ شيئاً منها لا يعمل فيما قبله[٤]، وكذلك // ما اقترنت به أداة استفهام، أو شرط ، أو حرف نفي ، (فإنَّ)[٥] ما بعدها لا يعمل فيما قبلها . //١٠٦أ

وشرط المتأخر[٦] عن الاسم في هذا الباب أن يصح عمله فيما قبله ، وإن لم يكن هو العامل بنفسه ، وإنما العامل فعل مضمر ، وهو المفسِّر لذلك الفعل المضمر ، ولكن يشترط في المفسِّر والمفسَّر أنْ يستويا ، فلو قلت : « زيدٌ أضَرَبْتَهُ ؟ » لم يجز إلاَّ الرفع ؛ لأن همزة الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وكذلك قولك : « زيدٌ (إنْ)[٧] أكْرَمْتَهُ أكْرَمْتُكَ » ؛ لأن حرف الشرط لا يعمل ما بعده فيما قبله ، ومثله قولك : « زيدٌ ما أكْرَمْتُهُ » .

وقولنا : « (عاملاً)[٨] في ضمير الاسم المتقدم » ؛ ليخرج ما عمل في الاسم المتقدم بعينه لا في ضميره كقولك : « زيداً ضَرَبْتُ »[٩] ، وقد تقدم[١٠] .

---

(١) وكذلك اسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، لأنهما يعملان فيما قبلهما .

(٢) في الأصل : (فشرط) والصواب ما أثبته .

(٣) إلاَّ عند من يجيز الاشتغال بالمصدر إذا تقدم معموله عليه مثل : المبرد ، والسيرافي .

انظر التصريح للأزهري ١ / ٣٠٥ ، والمطالع السعيدة ١ / ٢٠٦ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٥٧ .

(٤) كذلك إذا وقع الفعل ، أو ما يعمل عمل الفعل صلة نحو : « زيدٌ أنَا الضاربه » ، أو وقع بعد استثناء نحو : « ما زيدٌ إلاَّ يَضْرِبهُ عَمْروٌ » فلا يجوز في " زيد " وما وقع موقعه إلاَّ الرفع ، لأن ما بعد الصلة والاستثناء لا يعمل فيما قبله ، فلا يفسر عاملاً فيه .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٨ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٤٢ ، ٤٤٣ .

(٥) في الأصل : (وإن) والصواب ما أثبته .

(٦) أي العامل المتأخر .

(٧) مكررة في الأصل .

(٨) في الأصل (عامل) .

(٩) في الأصل : (زيدٌ ضربته) ولعل الصواب ما أثبته ، لأنَّ " زيدٌ " في قولنا : « زيدٌ ضربته » يدخل في باب الاشتغال ، لأنّ الفعل المتأخر عمل في ضمير الاسم المتقدم بعينه . أما " زيداً " في قولنا : « زيداً ضربتُ » فإنه ليس من هذا الباب ، لأن عامله ظاهر ، وهو الفعل المؤخر .

(١٠) انظر ص (٣) .

وقولنا : « نصباً » تحرزٌ من أنْ يعمل في ضميره رفعاً ؛ فإنَّه لا يكون من هذا الباب نحو : « زيدٌ قامَ »(١) .

وقولنا : « لفظاً أو محلاً » ؛ ليدخل ما كان منصوباً بلفظه نحو : « (زيداً)(٢) ضَرَبْتُهُ » . ومعنى نصب اللفظ هنا أنَّه لو كان معرباً لكان منصوب اللفظ ، « أو محلاً » نحو : « زيداً مررتُ بِهِ » فإنَّ ضمير زيد هنا إنما هو مجرور بالباء ، لكن الجار والمجرور في محل نصب ، فلو كان في محل رفع نحو : « زيدٌ مُرَّ بِهِ » لم يكن من هذا الباب(٣) .

وقولنا : « أو فيما لابس ضميره » ؛ ليدخل ما كان الفعل فيه عاملاً في اسم ظاهر مضاف إلى ضمير الاسم المتقدم نحو : « زيداً ضَرَبْتُ غَلاَمَهُ » .

أو عاملاً في اسم عُطِفَ عليه اسم مضاف إلى ضمير الاسم المتقدم على الفعل نحو : « زيداً ضَرَبْتُ عَمراً وغُلاَمَهُ » .

أو لمبدل من الاسم المتقدم الذي عمل فيه الفعل نحو : « زيداً ضَرَبْتُ عمراً أَخَاهُ » .

(أو نعتاً للاسم)(٤) الذي عمل فيه الفعل نحو : « زيداً ضَرَبْتُ رَجُلاً صَاحِباً لَهُ » فمثال ما اجتمع (فيه)(٥) هذه الشروط كلها قولك : « زيداً ضَرَبْتُهُ » فإن الفعل المتأخر عامل في ضمير الاسم نصباً // ، وليس بين الفعل والاسم فاصل من أدوات الصدور(٦) ، فهو صالح //١٠٦ب
للعمل فيما قبله .

---

(١) لا يصح نصب زيد على الاشتغال في المثال السابق ، لأن الفعل " قام " لم يعمل في ضميره نصباً ، بل عمل فيه رفعاً ، والفعل لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال أنه اشتغل عنه بضميره إلاّ عند الكوفيين حيث يجيزون تقدم الفاعل على الفعل .

وبذلك يخرج " زيد " من باب الاشتغال ليدخل في باب الابتداء ، وهو راجح الابتدائية على الفاعلية عند المبرد ومن تبعه .

أما الأخفش فيجيز ارتفاع زيد في المثال السابق على الفاعلية ، وقيل : لم يُجِزْ رفعه على الفاعلية إلاّ أبو القاسم حسين بن الوليد الشهير بابن العريف بناء منه على أنه لا يشترط طالب الفعل .

انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٤٤٨ ، والمساعد لابن عقيل ١ / ٤٢٣ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٥٨ .

(٢) في الأصل : (زيدٌ) .

(٣) لأنَّ الفعل اشتغل في ضميره المجرور لفظاً ورفعاً بحسب محله . وانظر حاشية الخضري ١ / ١٧٢ .

(٤) في الأصل : (ومعنا الاسم) ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) في الأصل : (في) .

(٦) أدوات الصدور هي :

ما النافية ، ولا في جواب القسم ، وأدوات الشرط ، أو الاستفهام ، أو التحضيض ، ولام الابتداء .

انظر المقرب لابن عصفور ١ / ٨٨ ، والهمع ٤ / ٣٩٦ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٥ .

والنصب في هذا الباب جُعِلَ بفعلٍ مضمر واجب الإضمار[١] ؛ لأنَّ الفعل المتأخر عِوَضٌ عنه في اللفظ ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

وأما الفعل الذي نقدره (فإنْ)[٢] كان الفعل المتأخر عاملاً في ضميره النصب قدرت الفعل مجانساً للفعل الأخير لفظاً ومعنىً ، فإذا قلت : « زيداً أكْرَمْتُهُ » يقدر : « أكْرَمْتُ زيداً أكْرَمْتُهُ » .

وإن كان عاملاً للنصب في محل ضميره نحو : « زيداً مررتُ [بِهِ] » قدرت ما يجانسه معنىً لا لفظاً ، فتقدر : « جَاوزْتُ زيداً »[٣] ؛ لأنَّك لو قدرت نفس الفعل لم (يستقم)[٤] نصب « زيد » ؛ لأنَّه لا يتعدى إلاَّ بحرف الجر[٥] .

فإن كان عاملاً للنصب فيما يلابس الضمير نحو : « زيداً ضَرَبْتُ غلامَهُ » قدرت ما يلازم الفعل نحو : « أهَنْتُ زيداً » في مثل : « زيداً ضَرَبْتُ أخَاهُ »[٦] ؛ لأنَّ ضرب أخيه يستلزم إهانته .

---

(١) اختلف النحويون حول هذه المسألة وهي : « ناصب الاسم المشغول عنه » فذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه الفعل المذكور ، فالتقدير في قولنا : « زيداً ضَرَبْتُهُ » « ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُهُ » .

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المشغول عنه منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء ، أي إنَّ زيداً في قولنا : « زيداً ضَرَبْتُهُ » منصوب بالفعل « ضربته » المتأخر عنه ، ثم اختلفوا فقيل : هو عامل في الظاهر والضمير مُلغىً ورُدَّ بأنَّ الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل ، ونسب السيوطي هذا الرأي في الهمع ٥ / ١٥٨ إلى الكسائي .

وقال بعضهم : إنَّ الفعل المتأخر عمل في الضمير والاسم معاً ، ورُدَّ هذا القول بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير الاسم ومظهره ، وقد ذكر ابن عقيل هذا الرأي في شرحه على الألفية ٢ / ١٣١ ، ونسبه السيوطي في الهمع ٥ / ١٥٨ إلى الفراء .

وكان لكل فريق منهم دليله وحجته .

انظر كتاب سيبويه ١ / ٨١ ، والإنصاف لابن الأنباري ١ / ٨٢ ، ٨٣ المسألة رقم (١٢) ، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٢٦٦ ، ٢٦٧ المسألة رقم (٣٧) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٠ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ / ١٣٠ ، ١٣١ ، والهمع للسيوطي ٥ / ١٥٨ .

(٢) في الأصل : (إن) والصواب ما أثبته .

(٣) فيكون تقدير الكلام : « حاوزتُ زيداً مررتُ بِهِ » .

(٤) في الأصل : (يستقيم) والصواب ما أثبته .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ٨٤٨ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٤٥ .

(٦) غيَّر بين المثالين ، ولعل هذا سهوٌ منه .

فإن لم يحسن شيء في الموضع من الثلاثة المتقدمة قدرت ما هو أعم من ذلك ، وهو فعل الملابسة كقولك : « (زيداً)(١) رَأَيْتُ غُلاَمَهُ » فتقدر: « لاَبَسْتُ زيداً (رأيتُ)(٢) غُلاَمَهُ » ؛ لأنَّ رأيت هنا لا يصلح ، ولا ما هو في معناه ؛ إذ لم تره ، ولا أهنته ، وما أشبهه ؛ إذ ليس في رؤيتك علامة إهانة له ، ولا إكرام ، فتعين تقدير : « لابس » ، وما أشبهه .

وإذا علمت أنَّ النصب والرفع في هذا الباب واقعان ، فالنصب بفعلٍ مضمرٍ ، والرفع على الابتداء(٣) ، فاعلم أنَّ النصب والرفع ليسا على طريقة واحدة بل يجيئان على خمسة أقسام :

قسمٌ : (يجب)(٤) فيه النصب .

وقسمٌ : (يجب)(٥) فيه الرفع .

وقسمٌ : يستوي فيه النصب والرفع .

[وقسم : يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح ، وقسم : يجوز فيه الأمران ، والرفع أرجح] .

أما القسم الذي يجب فيه النصب :

فهو إذا تقدم على الاسم ما يجب // أن يليه الفعل(٥) ، وذلك في أشياء : //١٠٧/أ

الأول : أدوات الشرط كقولك : « إنْ زَيْدَاً أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمْتُكَ » و« حَيْثُمَا زَيْداً تُكْرِمْهُ أُكْرِمْكَ » ، وكذلك ما جرى مجراهما من أدوات الشرط .

---

(١) في الأصل : (زيدٌ) .

(٢) في الأصل : (لقيت) .

(٣) والمقصود بذلك أن الاسم المتقدم في هذا الباب يجوز فيه وجهان من الإعراب :

الأول : أن يعرب مبتدأ ، والجملة التي بعده تكون في محل رفع على الخبرية بشرط أن يكون الاسم المتقدم صالحاً للابتداء به ، فإن لم يكن كذلك بأن كان نكرة ، فلا يجوز الابتداء به ، لأنه لا يبتدأ بالنكرة لذلك تعين نصبه بفعل محذوف وجوباً ، فلا أقول في : « رجلاً ضَرَبْتُهُ » « رجلٌ ضَرَبْتُهُ » ، لأنه نكرة ، والنكرة لا يبتدأ بعدها .

والثاني : أن يعرب مفعولاً لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور ، وتكون الجملة التي بعده مُفَسِّرة لا محل لها من الإعراب .

إلاّ أن الرفع عند الجمهور أجود من النصب في هذا الباب ، لأنَّ عدم الإضمار أولى من الإضمار ، وهذا ما يدل عليه قول سيبويه : « فالنصب عربي كثير ، والرفع أجود ، لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول : « ضَرَبْتُ زيداً ، وزيداً ضَرَبْتُ » ولا يعمل الفعل في مضمر ، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد ، وكل هذا من كلامهم ، ومثل هذا : " زيداً أَعْطَيتُ " بمنزلة ضَرَبْتُ » .

الكتاب لسيبويه ١ / ٨٢ ، ٨٣ ، وانظر المفصل للزمخشري ٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٢ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، وشرح قطر الندى لابن هشام ١٩١ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٣٧١ .

(٤) و (٤) في الأصل : (تجد) والصواب ما أثبته .

(٥) لو تقدم الاسم على الأدوات التي يجب أن يليها الفعل مثل : أدوات الشرط ، أو الاستفهام ، أو التحضيض ، أو العرض وجب رفع الاسم على الابتداء ، لأن هذه الأدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

الثاني : بعد « لو »(١) ، فإنَّها لا يليها إلاَّ الفعل كقولك : « لَوْ زَيْداً أكْرَمْتَهُ أكْرَمْتُكَ » .

الثالث : أدوات التحضيض(٢) نحو : « هَلاَّ زَيْداً أكْرَمْتَهُ » .

الرابع : أدوات الاستفهام غير الهمزة(٣) نحو : « هَلْ زَيْداً أكْرَمْتَهُ » ، فإنْ سُمِعَ الاسم بعد هذه الأدوات التي لا يليها إلاَّ الفعل مرفوعاً ، (كقول)(٤) النمر بن تولب(٥) :

---

(١) المقصود بـ" لو " هنا " لو " الشرطية ، وليست " لو " المصدرية ، ولا التي للتمني أو العرض .

(٢) التحضيض هو الطلب بشدة وحث ، وأدواته هي :

هلاَّ بالتشديد ، وألاَّ بالتشديد أيضاً ، وألاَ بالتخفيف ، ولولا ، ولوما .

ومثلها أدوات العرض الذي هو : الطلب بلين ورفق ، وأدواته :

ألاَ بالتخفيف ، ولو ، وأما بالتخفيف وقد زادها المالقي .

انظر المقرب لابن عصفور ١ / ٨٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١١٢ ، ١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٦٩ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٢ / ٦٣٦ ، ورصف المباني ١٨٠ – ١٨١ ، ومغني اللبيب ١ / ٦٧ ، ٨٢ ، ٢٩٦ ، والهمع ٤ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٣) لأنَّ الهمزة هي أم الباب ، وقد توسعوا فيها ، فيجوز معها تقديم الاسم على الفعل بخلاف حروف الاستفهام الأخرى ، فإنَّها لا يليها إلاَّ الفعل كما قال سيبويه في كتابه ١ / ٩٨ ، ٩٩ : « وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلاَّ الفعل ، إلاَّ أنَّهم قد توسعوا فيها ، فابتدءوا بعدها الأسماء ، والأصل غير ذلك » .

ثم قال : « وأما الألف ، فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلاَّ ، وذلك ، لأنَّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره » .

وقد نبَّه النحويون إلى أنَّ الاشتغال لا يقع بعد أدوات الشرط والاستفهام إلاَّ في الشعر ، وأما في الكلام ، فلا يليهما إلاَّ صريح الفعل إلاَّ إذا كانت أداة الشرط " إذا " مطلقاً ، أو " إن " والفعل ماضٍ ، فيقع في الكلام .

وقد نصَّ سيبويه على أنَّ الاشتغال لا يقع بعد أدوات الاستفهام إلاَّ في الشعر بقوله : « واعلم أنَّ حروف الاستفهام كلها يقبح أنْ يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم ، لو قلت : « هَلْ زيدٌ قامَ » ؟ ، و« أين زيدٌ ضَرَبْتَهُ » ؟لم يجز إلاَّ في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبته إلاَّ الألف ، فإنَّه يجوز فيها الرفع والنصب ، لأنَّ الألف قد يبتدأ بعدها الاسم » .

كتاب سيبويه ١ / ٩٨ – ١٠١ ، وانظر أوضح المسالك ٢ / ١٦١ ، والتصريح للأزهري ١ / ٢٩٨ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٤٧ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٠٨ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٤ .

(٤) في الأصل : (كقولك) .

(٥) النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي ، شاعر مخضرم ، أطلق عليه أبو عمرو بن العلاء الكيس لجودة شعره ، توفي في أيام أبي بكر ، أو بعده بقليل .

انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي السفر الأول ١٥٩ ، ١٦٠ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٠٩ إلى ٣١١ ، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي القسم الأول ٥٢٣ إلى ٥٣٦ ، والمعمرون والوصايا ٧٩ .

[١] لا تَجْزَعِي إنْ (مُنْفِسٌ)(١) أهْلَكْتُهُ وإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي(٢) .

قُدِّر فعل يرفعه على الفاعلية ، فالتقدير : « إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ أهْلَكْتُهُ » فيجعل " منفساً " فاعل يهلك ، وقد روي البيت بنصب منفساً ، فيكون منصوباً بفعل مضمر ، فلا إشكال فيه .

---

(١) في الأصل : (منفسًا) ، والصواب ما أثبته ؛ ليتفق مع مقصد الشارح .

(٢) البيت من الكامل في ديوان النمر بن تولب ضمن شعراء إسلاميون ص ٣٥٧ .

منفساً : المنفس المال النفيس ، يقال : مالٌ منفسٌ كثير .

انظر اللسان ٦ / ٢٣٨ مادة (نفس) ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ٢ / ٢٦٥ مادة (نفس) ، والمعجم الوسيط ٢ / ٩٧٨ مادة (نفس) .

الشاهد في قوله : « إن منفساً » حيث وقع الاسم المنصوب بعد أداة الشرط " إن " والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل.

وقد روي البيت بروايتين :

الأولى : بنصب منفساً على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور والتقدير : « إن أهلكت منفساً أهلكته » وهي رواية جمهور البصريين .

الثانية : برفع منفساً على أنه مبتدأ وجملة أهلكته خبره ، أو على أنه فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور ، والتقدير : « إن هَلَكَ منفسٌ » .

ويستدل برواية الرفع على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط " إذا " التي يليها الماضي . وفي البيت شاهد آخر وهو قوله : « فعند ذلك فاجزعي » زيادة إحدى الفاءين قيل : الفاء الأولى ، وقيل : الفاء الثانية ، قال أبو علي : « الفاء الأولى زائدة والثانية فاء الجزاء ، ثم قال : اجعل الزائدة أيهما شئت » .

الكتاب ١ / ١٣٤ ، وشرح أبيات سيبويه لأبي محمد السيرافي ١ / ١٦٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٨١ ، ٣ / ١٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣٨ ، وشواهد العيني ضمن كتاب حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ٧٥ ، واللسان ٦ / ٢٣٨ مادة (نفس) ، و ١١ / ٢١١ مادة (خلل) ، والخزانة للبغدادي ١ / ٣٢١ ، ٣١٤ .

وروي بلا نسبة في المقتضب ٢ / ٧٤ ، ٧٦ ، والكامل ٣ / ١٢٢٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٩ ، والأزهية ٢٤٨ ، والمسائل البصريات ٢ / ٨٩٩ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٤٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣١٥ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ٨٤٩ ، والجنى الداني ٧٢ ، وشرح قطر الندى لابن هشام ١٩٤ ، والمغني ١ / ١٨٨ ، وشفاء العليل ١ / ٤٢٦ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي القسم الأول ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، واللسان ٤ / ٦٠٤ مادة (عمر) ، والخزانة ٣ / ٣٢ ، ٩ / ٤٤ .

وقد أجاز الأخفش[1] الرفع بعد هذه الأدوات على الابتداء[2] ، وهو مردود ؛ (لأنَّ)[3] فيه إخراج ما يختص بالفعل عن اختصاصه الذي وضع له .

وأما القسم الذي يجب فيه الرفع[4] ، ففي موضعين :

الأول : بعد ليت المكفوفة بما كقولك : « لَيتَمَا زيدٌ أكْرَمْتُهُ » فالرفع هنا واجب ؛ لأنَّ ليت المكفوفة لا يليها الفعل .

---

(١) الأخفش هو سعيد بن مسعدة المجاشعي أبو الحسن البصري الفقيه النحوي المعروف بالأخفش الأوسط توفي سنة ٢٢١ هـ .
انظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٢ ، ٤٨ ، ٦٨ - ٦٩ ، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١١ / ٢٢٤ - ٢٣٠ ، وشذرات الذهب لابن العماد ٢ / ٣٦ ، وأخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي ٦٦ - ٦٧ ، والأعلام للزركلي ٣ / ١٠٢ .

(٢) وذلك في نحو قوله تعالى في سورة النساء من الآية (١٢٨) ومن الآية (١٧٦) : ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ و ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ﴾ ، وقوله تعالى في سورة التوبة آية (٦) ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾
ذهب الأخفش إلى جواز الرفع على الابتداء بعد " إن " في الآيات السابقة ، وما شابهها إلاَّ أنَّ الأقيس عنده أن ترفع الأسماء هذه على إضمار فعل ، لأنَّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها . والرفع على الابتداء هو مذهب الكوفيين أيضاً خلافاً للفراء ، فزعم أن " أحد " في الآية يرتفع بالعائد الذي عاد إليه ، وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك ، ورُدَّ عليه بأنه قول فاسد لأنا إذا رفعناه بما قال ، فقد جعلنا استجارك خبراً لأحد وصار الكلام كالمبتدأ والخبر .
وللكوفيين وجه ثالث، وهو أن يعرب الاسم الواقع بعد " إن " في هذه الآيات فاعلاً بالفعل المذكور قُدِّمَ على فعله.
وما ذهب إليه الكوفيون مخالف لرأي البصريين الذين يرفعون الاسم بعد " إن " بفعل مضمر ، لأن أداة الشرط لديهم لا يليها إلاَّ الفعل ، كما أنَّهم لا يجيزون تقدم الفاعل على فعله ، وذهب بعضهم إلى جواز ذلك في الضرورة .
انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٤٦ ، ٢ / ٣٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٩ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٩٩ ، ٢٠٠ ، ٤٣٨ ، ٤٧٠ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ٨٥٠ ، والدر المصون للسمين الحلبي ٢ / ٤٣٥ ، والهمع ٥ / ١٦٠ ، وحاشية الشيخ محمد محي الدين على أوضح المسالك لابن هشام ٢ / ١٧٤ - ١٧٥ .

(٣) في الأصل : (لا) .

(٤) اختلف النحويون حول هذا القسم :
فمنهم من لم يذكره أصلاً ضمن باب الاشتغال مثل : الحريري ، والعكبري ، وابن الحاجب ، والسيوطي .
ومنهم من أثبته مثل : ابن كيسان ، وابن مالك ، وابن الناظم ، وابن عقيل ، وابن هشام في شذور الذهب ولكنه في أوضح المسالك لم يعده ضمن أقسام هذا الباب لعدم صدق ضابط الباب عليه وهذا ما قال به الأزهري .
أما الأشموني والصبان والخضري فأخرجوا هذا القسم من باب الاشتغال ليدخلوه في باب المبتدأ والخبر ، وحجتهم في ذلك أنَّ الفعل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم المتقدم عليه .
انظر شرح ملحة الإعراب للحريري ١٥٣ - ١٥٤ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٦٧ - ٤٦٩ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٥٢ ، وشرح ابن الناظم ٢٣٨ - ٢٣٩ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٣٥ - ١٣٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٧٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٧٢ - ٣٧٣ ، والتصريح ١ / ٢٩٧ - ٣٠٣ ، والمطالع السعيدة للسيوطي ٢ / ٢٠٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٤٧ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٠٩ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٥ .

الثاني : بعد إذا الفجائية؛ لأنَّها لا يليها الفعل لا ظاهراً ، ولا مقدراً ، وإنما يليها المبتدأ ، أو خبره ، أو أنَّ المفتوحة ، أو إنَّ المكسورة ، فمثال وقوع المبتدأ بعدها قوله تعالى : ﴿ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا ﴾[(١)] .

ومثال وقوع أنَّ المفتوحة بعدها ، أو المكسورة قول الشاعر :

٥ [٢] **وَكُنْتُ أَرَى عَمْراً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إذا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا واللَّهَازِمِ**[(٢)]

روي بفتح أنَّ وكسرها ، ففيه شاهدان عليهما .

قال في شرح التسهيل : // « من أوقع بعد إذا غير ما ذكرناه فلا يلتفت إليه ، ولو كان سيبويه[(٣)] – رحمه الله – »[(٤)] . //١٠٧ب

---

(١) من الآية (٢١) في سورة يونس .

(٢) البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، وهو من أبيات سيبويه استشهد به سيبويه في الكتاب ٣ / ١٤٤ على جواز فتح همزة أنَّ وكسرها بعد إذا الفجائية ، وقد قال قبل أن ينشده : « وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرُك به :

وَكُنْتُ أَرَى زيداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً إذا إنَّه عبدُ القَفَا واللَّهَازِمِ »

اللهازم : مفرده لِهزمه بالكسر ، وقيل : هما عظمان نائتان في اللحيين تحت الأذنين . اللسان ١٢ / ٥٥٦ مادة (لهزم) ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ٤ / ١٨٠ مادة (لهزمة) .

الشاهد في قوله : « إذا أنَّه عبد القفا واللهازم » حيث جاز فيه فتح همزة أن وكسرها بعد إذا الفجائية ، ففيه روايتان فتح الهمزة وكسرها ، فأمَّا الفتح فعلى جعلها مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر ، والإخبار عنه بإذا ، والتقدير : « فإذا العبودية » قال الأعلم : « وإن شئت قدرت الخبر محذوفاً على تقدير : « فإذا العبودية شأنه » وأما الكسر فعلى تقدير وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا ، والتقدير : « فإذا هو عبد القفا » .

روي البيت بغير نسبة في كتاب سيبويه ٣ / ١٤٤ ، والأصول لابن السراج ١ / ٢٦٥ ، والخصائص ٢ / ٤٠١ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ٤٣٨ ، وأمالي السهيلي ١٢٦ ، والمفصل للزمخشري ٣٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٩٧ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢ ، ٢١٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٨٥ ، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ٢٢٨ ، والجنى الداني ٣٧٨ ، ٤١١ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ١٩٣ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ / ٣٥٦ .

وقد نسبه الدكتور علي موسى الشوملي عند تحقيقه لشرح ألفية ابن معطي لابن القواس إلى الفرزدق ، فقال : « القائل الفرزدق من قصيدة له من الطويل ، وليس في ديوانه » .

انظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ٩٣١ ، حاشية رقم (١) ، ولقد روي البيت في جميع المراجع السابقة بلفظ « زيداً » بخلاف المؤلف رواه بلفظ « عمراً » .

(٣) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، يكنى بأبي بشر ، قال السيرافي : « ومات سيبويه قبل جماعة قد كان أخذ عنهم كيونس وغيره ، وقد كان يونس مات في سنة ثلاث وثمانين ومائة » .

انظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٦٣ – ٦٤ .

(٤) قائل هذه العبارة هو ابن مالك في شرحه للتسهيل ٢ / ١٤٠ ، ونصه : « فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب ، فلا يلتفت إليه ، ولو كان سيبويه » .

وانظر توضيح المقاصد ٢ / ٣٩ .

وإذا تبيَّن (أنَّه)[١] لا يقع بعدها الفعل تعين رفع ما بعدها .

ومن الناس من أجاز النصب بعد ليتما[٢] ، وإذا الفجائية[٣] ، والصحيح وجوب الرفع .

وزاد بعضهم موضعاً ثالثاً يتعين فيه الرفع ، وهو بعد واو الحال كقولك : « خَرَجْتُ وزيدٌ يَضْرِبُهُ عمروٌ »[٤] .

---

(١) مكررة في الأصل .

(٢) ممن ذهب إلى الجواز ابن أبي الربيع الأشبيلي .

وغلَّطه ابن هشام حيث قال : « والصواب أنَّ انتصابه بليت ، لأنَّه لم يسمع نحو : « ليتما قامَ زيدٌ » كما سمع « إنما قامَ زيدٌ » » .

انظر البسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٦٤٣ ، والمغني ٢ / ٦٦٩ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٠٩ .

(٣) ممن ذهب إلى جواز النصب ابن الحاجب .

ونسب المرادي أيضاً جواز النصب بعد إذا الفجائية إلى سيبويه . وفي الاسم الواقع بعد إذا الفجائية مذهبان آخران غير المذهب السابق وهما :

١ - أنه لا يجوز فيه إلاَّ الرفع على الابتداء .

٢ - التفصيل بين أن يكون الفعل قد دخل عليه قد فيجوز فيه الاشتغال ، أو لا تدخل عليه قد فيمتنع .

انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٤٥٢ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٣٨ - ٣٩ ، والمغني ١ / ١٩٨ ، والتصريح ١ / ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٤) يدخل تحت هذا القسم موضع آخر يجب فيه الرفع عند الجمهور ، وهو إذا وقع بعد الاسم المتقدم إحدى الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها مثل : أدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، والعرض ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ، والموصول ، والموصوف ، فإن شيئاً منها لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً فيه ، وذهب بعضهم إلى جواز نصب الاسم بها ، وممن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولي .

انظر شرح التسهيل ٢ / ١٣٩ ، والتصريح ١ / ٣٠٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٤٨ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٠٩ - ١١٠ .

وأما القسم الذي يترجح فيه [النصب] فهو في مواضع :

الأول : بعد همزة الاستفهام دون غيرها من أدواته[١] كقولك : « أزيداً ضَرَبْتَهُ »[٢] .

و[**الثاني**][٣] : بعد حرف النفي[٤] كقولك : « مَا زَيْداً ضَرَبْتَهُ » ، و« إِنْ زَيْداً أَكْرَمْتَهُ » تريد إن النافية .

(**الثالث**) : بعد إذا الشرطية ، وإنما ترجح النصب بعدها ، ولم [يجب] كغيرها من

---

(١) بشرط ألاّ يفصل بينها وبين الاسم المشغول عنه بفاصل نحو : « أأنتَ زيدٌ ضَرَبْتَهُ » فالمختار الرفع عند سيبويه ، لأن الاستفهام حينئذٍ داخل على الاسم لا على الفعل ، فيكون رفع زيد أولى ، لأن أنت مبتدأ ، وخبره « زيدٌ ضربته » . أما الأخفش فيختار النصب ، لأن الاستفهام في رأيه داخل على الفعل ، فيعرب " أنت " فاعلاً بفعل مقدر ، وزيداً مفعوله ، والتقدير : « أضربت زيداً ضربته » فنصب زيد عنده أولى، لأنه لما حُذِفَ الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل .

والأصح مذهب سيبويه كما قال الرضي : « ونظر سيبويه أدق بناء على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عند مندوحة » .

أما إن كان الفصل بينهما بالظرف نحو : « أكل يوم زيداً تضربه » فالمختار النصب اتفاقاً، لكون الظرف متعلقاً بالفعل .

وقال ابن الطراوة : « إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو : « أزيدٌ ضربتَهُ أم عمروٌ » » ، فحُكِمَ بشذوذ قوله بدليل قول العرب : « أزيداً ضربته أم عمراً » بالنصب .

انظر كتاب سيبويه ١ / ١٠٤ ، ١٠٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، والمساعد لابن عقيل ١ / ٤١٩ ، والهمع للسيوطي ٥ / ١٥٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٥٠ - ١٥١ .

(٢) يترجح النصب هنا ، لأن الهمزة قد يبتدأ بعدها الاسماء بخلاف باقي أدوات الاستفهام ، فإنها لا يليها إلاّ الأفعال ، وإنما لم يجب هذا في الهمزة مع أنَّ الغالب فيها أنَّ يليها الأفعال ، لأنَّها أم الباب ، فهم يتوسعون فيها إذ إنَّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٩٨ ، ٩٩ ، وكتاب الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد ١٥٣ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٦٣٢ .

(٣) سقطت كلمة « الثاني » هنا وثبتت في موضع « الثالث » ولعل ذلك من الناسخ .

(٤) يترجح النصب بعد أحرف النفي ، لأنهم شبهوا أحرف النفي بأحرف الاستفهام في أن الكلام معها غير موجب ، وقيل : ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع .

واستثنى من أحرف النفي " لم " و" لما " و" لن " ، لأنها عاملة في المضارع ، ولا يليها الاسم إلاّ ضرورة ، لاختصاصها بالفعل .

انظر كتاب سيبويه ١ / ١٤٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤١ ، والتصريح ١ / ٣٠١ ، وحاشية الصبان ٢ / ١١٣ .

أدوات الشرط ؛ لأنَّها قد تخرج عن الشرط[(١)] بخلاف غيرها من أدواته ، فيجوز في مثل قولك : « إِذَا زيدٌ لَقِيتَهُ أُكْرِمْكَ » نصب زيد وهو الراجح ، ورفعه هو المرجوح[(٢)] .

الرابع : بعد حيث إذا لم تقترن بما ، فإنَّه [يترجح النصب][(٣)] كقولك : « حَيْثُ زَيْداً رَأَيْتَهُ »[(٤)] بخلاف ما لو كانت مقرونة بما ، فإنَّه يتعين النصب،كما تقدم[(٥)] .

الخامس : أن يكون الفعل المتأخر طلباً ، ويشتمل الطلب : الأمر ، والنهي ، والدعاء كقولك : « زَيْداً أَكْرِمْهُ ، وعَمْراً لاَ تُهِنْهُ ، وخَالِداً غَفَرَ اللهُ ذَنْبَهُ » .

---

(١) تخرج إذا عن الشرطية ، فتكون ظرفًا لخبر المبتدأ بعدها كقوله تعالى من آية (٣٧) في سورة الشورى : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ فلو كانت إذا شرطية والجملة الاسمية جواباً لاقترنت بالفاء .

وتخرج إذا عن الشرطية أيضاً لتكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط كقوله تعالى آية (١) من سورة الليل : ﴿ وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ فإذا هنا ظرفاً لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط . وتخرج عن الشرطية كذلك فتكون ظرفاً لما مضى من الزمان واقعة موقع إذ كقوله تعالى من آية (١١) من سورة الجمعة : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ فإذا هنا بمعنى إذ ، وهذا مذهب النحويين ، وبه قال ابن مالك .

وفي هذه الآيات أقوال ، وردود عليها ، ارجع إليها في :

شرح الكافية ١ / ٤٦٠ ، والمغني ١ / ١١٧ ، وحاشية الشمني ١ / ٢١٠ - ٢١١ ، وانظر الجنى الداني ٣٦٧ - ٣٧٠ .

(٢) مذهب سيبويه أنَّ إذا لا يليها إلاَّ الفعل ظاهراً ، أو مقدراً ، ونقل عن السهيلي أنَّ سيبويه يجيز الابتداء بعد إذا الشرطية ، وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً ، وأجاز الأخفش الابتداء بعد إذا ، وقال ابن مالك : « وبقوله أقول ، لأنَّ طلب إذا للفعل ليس كطلب إن » .

ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية ، وقد صرح الرضي بهذا في شرحه للكافية .

انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٨٢ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٦٠ ، والجنى الداني للمرادي ٣٦٨ .

(٣) في الأصل : (يتعين) ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) يترجح النصب بعد حيث إذا لم تكن مقرونة بما ، لأنَّها تشبه أدوات الشرط ، فلا يليها في الغالب إلاَّ الفعل ، فإن اقترنت بـ" ما " صارت أداة شرطٍ ، واختصت بالفعل .

وذهب سيبويه إلى أنَّ " إذا " و" حيث " مما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، فقال : « ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس : إذا ، وحيث ، تقول : إِذَا عَبْدَ اللهِ تَلْقَاهُ فَأَكْرِمْهُ ، وحَيثُ زيداً تَجِدُهُ فَأَكْرِمْهُ ، لأنَّهما يكونان في معنى حروف المجازاة » .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ١٠٦ ، ١٠٧ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٦٢٠ ، والتصريح للأزهري ١ / ٣٠١ .

(٥) انظر ص ٧ .

وإنما يرجح النصب هنا ؛ لأنَّا لو رفعنا لكان الطلب خبراً فيحتاج إلى تأويل أي مقول فيه : « أَكْرِمْهُ » ، ومقول فيه : « لا تَهِنهُ » ، ومقول فيه : « غَفَرَ اللهُ ذَنبَهُ » ومع النصب لا يحتاج إلى تأويل إذ ليس الفعل بخبر ، وما لا يحتاج إلى تأويل [أولى مما يحتاج إلى تأويل] .

السادس : أن تعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية[1] ، فيرجح النصب[2] ؛ لتقدير الفعل أولاً ، فتكون الجملتان (فعليتين)[3] ، فحصل التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه // وسواء كان فعل الجملة المتقدمة على جملة الاشتغال ناصباً لمفعول كقولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً وَخَالِدٌ أَكْرَمْتُهُ » ، أو غير ناصب لمفعول كقولك : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْراً لَقِيتُهُ » . //١٠٨أ

وأما القسم الذي يترجح فيه الرفع ، فهو حيث يخلو عن موجب النصب ، (وموجب)[4] الرفع ، ومرجح النصب ، وموجب التسوية بينهما ، وذلك نحو : « زيداً ضربتُهُ » ، فالرفع هنا أرجح ؛ لأنَّ النصب يحتاج إلى تقدير فعل ، والرفع لا يحتاج إلى تقدير ، فهو أولى .

---

(١) كقولك : « قَامَ زيدٌ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ » بشرط ألاَّ يُفْصَل بين حرف العطف والاسم المشغول عنه بـ" أمَّا " ، فإذا فصل بينهما بـ" أمَّا " نحو : « قامَ زيدٌ وأمَّا عَمْراً فَأَكْرَمْتُهُ » فيرجح الرفع ، لأنَّ أما من حروف الصدر ، فهي تقطع ما بعدها عما قبلها ، ويبتدأ بعدها الكلام ويستأنف .

انظر الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٣٦٦ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٥٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٦٨ ، ١٦٩ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٥٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ١١٤ .

(٢) ترجح النصب هنا طلباً للمناسبة ، أو المشاكلة بين الجملتين الأولى والثانية ، فتناسب الجملتين أولى من تخالفهما صرح بذلك ابن هشام في المغني فقال : « إن نصب عمراً أرجح ، لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما » .

وفي هذه المسألة ، وهي عطف الاسمية على الفعلية ، أو العكس ثلاثة أقوال ذكرها ابن هشام في المغني :

الأول : الجواز مطلقاً .

الثاني : المنع مطلقاً .

الثالث : يجوز في الواو ، وهو رأي أبو علي نقله أبو الفتح في سر الصناعة .

المغني لابن هشام ٢ / ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، وانظر الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لأبي اسحاق الطائي ٢ / ٨٥٨ ، والمطالع السعيدة ٢ / ٢٠٤ .

(٣) في الأصل : (فعلتين) .

(٤) مكررة في الأصل .

فإن عطفت الجملة مع هذا على جملة اسمية زاد الرفع (حسناً)[١] كقولك: « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَ(عَمْرٌو)[٢] أَكْرَمْتُهُ » فإنَّ الرفع تحصل به المناسبة بين الجملتين في جعلهما اسميتين .

وأما القسم الذي يستوي فيه الرفع ، والنصب :

فحيث تكون جملة الاشتغال معطوفة على جملة ذات وجهين[٣] ، وذلك بأن تكون الجملة المعطوف عليها مشتملة على جملة صغرى فعلية ، فهي اسمية باعتبار الكبرى فعلية باعتبار الصغرى .

فإن جعلنا جملة الاشتغال معطوفة على الكبرى اقتضت المناسبة الرفع[٤] .

وإن عطفنا على الجملة الصغرى اقتضى ذلك النصب[٥] ؛ لحصول المناسبة ، فاستوى النصب والرفع ؛ إذ لكل واحد منهما مرجحٌ معادل للآخر ، ومثال ذلك قولك : « زيدٌ قامَ وعمروٌ أكرَمتُهُ » ، فأما أن تعطف « عَمْرًا أَكْرَمْتُهُ » على الجملة الكبرى[٦] ، أو على الجملة الصغرى[٧] .

وذهب بعضهم إلى منع العطف على الجملة الصغرى[٨] ، فاحتج بأن الجملة الصغرى لها

---

(١) في الأصل : (حسناً) .

(٢) في الأصل : (عمرواً) .

(٣) المراد بالجملة ذات الوجهين عموماً : التي تكون إما اسمية الصدر فعلية العجز ، وإما فعلية الصدر اسمية العجز ، والجملة ذات الوجهين المرادة هنا هي اسمية الصدر فعلية العجز .
انظر المغني ٢ / ٤٤٠ ، والهمع ١ / ٣٦ - ٣٧ .

(٤) لأننا نكون قد عطفنا جملة اسمية على جملة اسمية بمراعاة الصدر .

(٥) لأننا عطفنا جملة فعلية على جملة فعلية بمراعاة عجزها .

(٦) أي (زيدٌ قام) .

(٧) أي (قام) .

(٨) ذهب إلى هذا الأخفش ، فقال : « لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل » ، ووافقه في هذا كل من الزيادي والسيرافي ، فمنعوا العطف ما لم يكن في الثانية ضمير للأولى ، ولم يعطف بالفاء ، وهذا ما اختاره ابن هشام .
وذهب هشام الضرير إلى جواز عطف جملة الاشتغال على الصغرى بالواو ، ونسب هذا القول إلى أبي الحسن بن خروف .
أما سيبويه وغيره من أئمة النحويين لم يشترطوا ضميراً في الثانية يعود على الأولى هذا ما نقله ابن عصفور عن سيبويه ، وأنه استدل على ذلك بإجماع القراء على نصب « والسماءَ رفَعها » وهي معطوفة على يسجدان من قوله تعالى : ﴿ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ﴾ وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر .
انظر المحتسب ٢ / ٣٠٢ ، والشرح الكبير ١ / ٣٦٧ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٤ ، والبسيط ٢ / ٦٤٩ - ٦٥٠ ، وشفاء العليل ١ / ٤٢٨ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٧١ ، والتصريح ١ / ٣٠٤ ، والاشتغال عند النحويين ١٠٢ - ١٠٨ .

موضع من الإعراب[١] ، وجملة الاشتغال لا موضع لها من الإعراب[٢] ، ولا يعطف ما ليس له موضع على ما له موضع .

واعتذر (الفارسي)[٣] عن ذلك ، بأنَّ الجملة الصغرى إعرابها تقديري ، فعدم ظهوره سهل عطف ما لا موضع له عليها[٤] .

وضابط هذه الأقسام الخمسة أن تقول :

الاسم الذي اشتغل عنه الفعل بضميره // إما أن تتقدمه أداة ، أو لا ، فإن تقدمته //١٠٨ب (أداة)[٥] ، فلا تخلو أن تكون أداة عطف ، أو غيرها .

فإن كانت أداة عطف ، فإن عطفته على جملة اسمية ترجح الرفع ؛ لمناسبته .

وإن عطفته على جملة فعلية ترجح النصب ، فإن عطفته [على] جملة ذات وجهين استوى النصب والرفع .

فإن كانت الأداة غير حرف عطف ، فلا يخلو أن يتعين بعدها وقوع الفعل ، أو لا ، فإن تعين بعدها وقوع الفعل كأدوات الشرط غير إذا (الفجائية)[٦] ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة ، وأدوات التحضيض وجب النصب .

وإن لم يتعين بعدها وقوع الفعل ، فلا يخلو أن يتعين بعدها وقوع الاسم ، أو لا (فإن تعين بعدها وقوع الاسم)[٧] كـ« ليتما »[٨] و« إذا » الفجائية وجب الرفع .

---

(١) لأنَّها واقعة موقع المفرد .

(٢) لأنَّها لا تقع موقع المفرد .

(٣) في الأصل : (العادي) والصواب ما أثبته .

والفارسي هو : أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد ابن سليمان بن أبان الفارسي .

انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ١ / ٣٦١ إلى ٣٦٤ ، وانباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ١ / ٢٧٣ إلى ٢٧٥ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٦ / ٣٧٩ إلى ٣٨٠ ، واللباب لابن الجزري ٢ / ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، وإشارة التعين ٨٣ إلى ٨٤ ، وهدية العارفين ١ / ٢٧٢ ، وتاريخ بغداد للحافظ البغدادي ٧ / ٢٧٥ ، وبغية الوعاة ١ / ٤٩٦ إلى ٤٩٨ ، وأبو علي الفارسي حياته ومكانته وآثاره لعبد الفتاح شلبي ٥٢ إلى ١٥٢ .

(٤) تعرض الفارسي لهذه المسألة في المسائل البصريات ١ / ٢١١ - ٢١٣ .

وانظر الشرح الكبير ١ / ٣٦٨ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٦٦ ، والبسيط ٦٤٩ - ٦٥٠ .

(٥) في الأصل : (أدات) .

(٦) هكذا في الأصل ، ولعله يقصد (الشرطية) .

(٧) مكررة في الأصل .

(٨) في الأصل : (كلها) .

وإن لم يتعين بعدها وقوع الاسم، ولا الفعل كـ« همزة » الاستفهام ، و« حرف النفي » ، و« إذا » الشرطية ، و« حيث » غير مقرونة بـ« ما » ترجح النصب .

فإن لم يكن قبله أداة ، فلا يخلوا أن يكون الفعل طلباً ، أو لا ، فإن كان طلباً ترجح النصب ، وإن لم يكن طلباً ترجح الرفع .

فمن هذا الضابط يظهر لك أماكن الأقسام الخمسة .

تنبيه :

قد يقع في الكلام ما يوهم أنَّه من باب الاشتغال ، وليس منه كقوله تعالى : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ (مِّنْهُمَا)[1] مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾[2] فسيبويه يجعل الزانية مبتدأ على حذف مضاف ، والخبر محذوف ، والتقدير : « مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني »[3] .

ويجعل فاجلدوا جملة أخرى ، فلا يصح أن تكون من باب الاشتغال[4] ؛ لأنَّ الاسم في هذا الباب لا ينصب بفعل من جملة أخرى .

---

(١) مكررة في الأصل .

(٢) من الآية (٢) في سورة النور .

(٣) قال سيبويه في كتابه : « وكذلك « الزانية والزاني » ، كأنه لمّا قال جل ثناؤه : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا ﴾ قال : في الفرائض الزانيةُ والزاني ، أو الزانيةُ والزاني في الفرائض » .
الكتاب لسيبويه ١ / ١٤٢ ، ١٤٣ ، وانظر معاني القرآن لأبي جعفر النحاس ٣ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، والكشاف للزمخشري ٣ / ٥٩ ، والدر المصون للسمين الحلبي ٢ / ٥٢١ .

(٤) أجمع السبعة على الرفع في نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ .
وقال ابن السيد البطليوسي وابن بابشاذ يختار الرفع في العموم كالآية ، والنصب في الخصوص كـ« زيداً ضربتُهُ »
لكن هناك من قرأها بالنصب مثل عيسى بن عمر الثقفي ، وأبو رزين العقيلي ، وأبو الجوزاء ، وابن أبي عبلة .
وهو اختيار سيبويه والخليل قال سيبويه : « وقد قرأ أناس : « والسارقَ والسارقةَ » و« الزانيةَ والزانيَ » وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة إلاَّ القراءة بالرفع » .
وكذلك ابن جني أجاز النصب ، فقال : « وهذا منصوب بفعل مضمر أيضاً أي اجلدوا الزانية والزاني ... » .
وقال الفراء : « ولو أضمرت قبل كل ما ذكرنا فعلاً كالأمر جاز نصبه ، فقلت : الزانية والزاني فاجلدوا ... » ، وقال في قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ : مرفوعان بما عاد ذكرهما ، والنصب فيهما جائز كما يجوز في أزيدٌ ضربته .
انظر الكتاب ١ / ١٤٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٠٦ ، ٢ / ٢٤٤ ، ومعاني القرآن لأبي جعفر النحاس ٣ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، والمحتسب ٢ / ١٠٠ ، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١ / ٢٢ ، والكشاف للزمخشري ١ / ٣٣٧ ، وزاد المسير ٥ / ٣٤٠ ، والحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي ١٥٤ ، والجامع للقرطبي ٦ / ١٦٦ .

والزانية عند المبرد[1] // مبتدأ ، وخبره « فاجلدوا » وجاز دخول الفاء في الخبر ؛ لأنَّ الألف واللام في الزانية بمعنى « التي » فهو مبتدأ موصول في الحقيقة ، وصلته فعل إذ التقدير : « (التي)[2] زنت والذي زنى فاجلدوا كل واحد منهما مائة »[3] . //١٠٩أ

وعلى هذا (المذهب)[4] أيضاً لا يصح أن تكون من باب الاشتغال ؛ لأن ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبله . ٥

وعلى هذا يجرى الكلام أيضاً في قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾[5] .

تنبيه ثانٍ :

إذا كان الرفع يؤدي إلى اللبس في المعنى [عدل إلى النصب] كقوله عز وجل : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾[6] لو رفع « كل » لاحتمل أن يكون « خلقناه » خبراً ، فتعم القدرة في كل مخلوق ، وهذا هو المستقيم . ١٠

---

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي الثمالي ، لقبه بالمبرد أبو حاتم ، وقيل المازني .
ولد سنة ٢١٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٨٥ هـ . انظر أخبار النحويين للسيرافي ١٠٥ - ١١٤ ، وإشارة التعيين ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٢) في الأصل : (الذي) .

(٣) انظر الكامل للمبرد ٢ / ٨٢٢ ، زانظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ٨٥٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٦٥ ، والتصريح ١ / ٢٩٩ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٤) في الأصل : (المذاهب) .

(٥) من الآية (٣٨) في سورة المائدة .

(٦) الآية (٤٩) في سورة القمر .
قراءة الجمهور « إنا كلَّ شيء » بنصب « كل » وهو مذهب أهل السنة والجماعة ، وقرأ أبو السمال : « إنا كلُّ شيء خلقناه » بالرفع .
وذهب أبو الفتح إلى أن الرفع أقوى من النصب فقال : « الرفع هنا أقوى من النصب ، وإن كانت الجماعة على النصب ، وذلك أنه من مواضع الابتداء ، فهو كقولك : « زيدٌ ضربتُهُ » وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة ، وقد نص على هذا أبو حيان في تفسير البحر المحيط فقال : « إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر » قراءة الجمهور « كلَّ شيء » بالنصب ، وقرأ أبو السمال قال ابن عطية وقوم من أهل السنة بالرفع ، وقال أبو الفتح : هو الوجه في العربية وقراءتنا بالنصب مع الجماعة » .
وقال مكي بن أبي طالب : « كان الاختيار على أصول البصريين رفع " كل " كما أن الاختيار عندهم في قولك : « زيدٌ ضربتُهُ » الرفع ، والاختيار عند الكوفيين النصب فيه » .
انظر الكتاب لسيبويه ١ / ١٤٨ ، إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣٠٠ ، والمحتسب ٢ / ٣٠٠ ، البحر المحيط ٨ / ١٨٣ ، والدر المصون للسمين الحلبي ٦ / ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، والجامع للقرطبي ١٧ / ١٤٧ ، وحاشية الصبان ٢ / ١١٥ ، ١١٦ .

ويحتمل أن يكون « خلقناه » صفة ، فتتقيد القدرة بما هو مخلوق له ، وذلك غير صحيح[١] ، وهذا هو مذهب المعتزلة[٢] .

فلما كان اللبس (حاصلاً)[٣] مع الرفع عُدِلَ إلى النصب ، واتفق عليه القراء ، فالتقدير: « إنا خلقنا كل شيء » فـ« كل » منصوب بفعل مضمر ، فلابد من مراعاة السلامة من اللبس ، واعتبار صحة المعنى .

فلو كان المعنى لا يصح مع النصب عُدِلَ إلى الرفع كقوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴾[٤] لو نصب « كل » ؛ لأدى لأن تكون « الزبر » ظرفاً لفعلهم ، وهذا غير صحيح[٥] ، فَعُدِلَ عن النصب إلى الرفع .

فـ« كل » مبتدأ ، و« فعلوه » جملة في موضع الصفة ، و« في الزبر » في موضع الخبر .

ولا يصح أن يجعل « فعلوه » (خبراً)[٦] ؛ لأنّه يؤدي إلى ما كان يؤدي إليه النصب من كون الزبر محلاً لفعلهم ، فتنبه لذلك .

هذا ما وسعه هذا المختصر من أحكام هذا الباب .

---

(١) لأنَّ الوصف لا يعمل فيما قبله ، فلا يفسر عاملاً فيه .

(٢) ويعرفون أيضاً بأهل القدرية ، ومن مزاعمهم تقسيم المخلوقات إلى مخلوق لله ، ومخلوق لغير الله ، وقد تنازع أهل السنة والقدرية – المعتزلة – حول الاستدلال بهذه الآية ، فأهل السنة يقولون : « كل شيء فهو مخلوق لله تعالى بقدر » ، ودليلهم قراءة النصب ، لأنه لا يفسر في مثل هذا التركيب إلاّ ما يصح أن يكون خبراً لو وقع الأول على الابتداء ، وقالت القدرية : « القراءة برفع " كل " و" خلقناه " في موضع الصفة لكل أي أمرنا ، أو شأننا كل شيء خلقناه ، فهو بقدر أو بمقدار على حد ما في هيئته وزمنه وغير ذلك » .

وقد خالف الزمخشري أصحاب مذهبه فقال : « « كل شيء » منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر ، وقرئ كل شيء بالرفع ، والقدر والتقدير ، وقرئ بهما أي خلقنا كل شيء مقدراً محكماً مرتباً على حسب ما اقتضته الحكمة ، أو مقدراً مكتوباً في اللوح معلوماً قبل كونه قد علمنا حاله وزمانه » .

انظر الكشاف للزمخشري ٤ / ٤٨ ، ٤٩ ، والبحر المحيط ٨ / ١٨٣ .

(٣) في الأصل : (حاصل) .

(٤) الآية (٥٢) في سورة القمر .

(٥) لأنّه يؤدي إلى فساد المعنى ، وذلك ، لأنَّ الواقع خلافه ؛ إذ في الزبر أشياء كثيرة لم يفعلوها ، فعُدِلَ إلى الرفع ؛ لأنَّ المعنى : إنَّ كل شيء فعلوه هم ثابت في الزبر .

انظر الدر المصون للسمين الحلبي ٦ / ٢٣٣ ، والتصريح ١ / ٣٠٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ١١٦ .

(٦) في الأصل : (خبرٌ) .

وأما ما ذكره في الأصل من مسائله ، فقد نبَّه على بقيته ، فذكر أنَّ الاسم إذا تقدم على فعل نصب ضميره ، فللنصب والرفع وجه // ، فأشار إلى تقديم الاسم بقوله : « وَالاسْمُ إنْ قُدِّمَ » ، وأشار إلى تأخر الفعل بقوله : « عَنْ فِعْلٍ » ، وأشار إلى نصب الفعل بضمير الاسم المتقدم بقوله : « نَصَبْ مُضْمَرَهُ » ، فـ« نصب » صفة « لفعل » وهو مبني للفاعل . //١٠٩ب

وأشار إلى أنَّه إذا حصل هذا الذي ذكره كان لكل واحدٍ من الرفع ، والنصب سببٌ - أي وجه - .

ثم نبَّه على وجه النصب بقوله : « مَفْعُولُ فِعْلٍ[1] مُضْمَرٍ » ، ثم نبَّه على وجه الرفع ، فقال : « أَوْ مُبْتَدَأ » ، ثم مثله بقوله : كَمِثْلِ « زيدٌ زرتُهُ عِنْدَ الْغَدا » ، فـ« زيد » اسم مبتدأ متقدم ، و« زرته » فعل متأخر ، وقد نصب ضمير الاسم المتقدم ، وهو العائد لـ« زيد » .

وقوله : « عِنْدَ الْغَدا » تتميم ليس يحتاج إليه في المثال ، وهذا المثال الذي ذكره هو مما يترجح فيه الرفع ، وقد تقدم الكلام على أحكام هذا الباب وأقسامه .

(١) في الأصل : (مظهر يعني) زيادة لا يحتاج إليها .

باب الفاعل

« باب الفاعل »

لابد لكل فعل من فاعل[(١)] إما ظاهر ، وإما مضمر كـ« قَامَ زيدٌ » ، و« قمتُ » ، وإما منوب عنه كـ« ضُرِبَ زيدٌ » مبني للمفعول .

وإنما وجب لكل فعل فاعل ؛ لأنَّ الفعل حكم وعامل ، ولا يشتغل الحكم دون محكوم ، ولا العامل دون معمول .

قوله :

والفَاعِلُ اسْمٌ بَعْدَ فِعْلٍ يَقَعُ مِنْهُ كـ« قَامَ النَّاسُ » وَهْوَ يُرْفَعُ .

ذكر في هذا البيت ثلاث مسائل :

الأولى : حد الفاعل .

والثانية : تمثيله .

والثالثة : رفعه .

فأما حده ، فهو قوله : « **والفاعل اسم بعد فعل يقع منه** »[(٢)] .

فقوله : « اسم » ؛ ليخرج به الفعل ، والحرف ، فإنَّ كل واحد منهما لا يكون فاعلاً ، وسواء كان الاسم مصرحاً به كـ« قامَ زيدٌ » ، أو (مؤولاً)[(٣)] كـ« أعجبني أنْ يقومَ زيدٌ » ، فإنَّ « أنْ والفعل » في تأويل المصدر – أي أعجبني قيامك – .

---

(١) هناك بعض الأفعال لا تطلب فاعلاً كالفعل المؤكّد ، وكان الزائدة على الصحيح ، والأفعال المكفوفة بـ" ما " كـ " قلما " ، و " كثر ما " ، و " طالما " على الأصح .

انظر حاشية الخضري ١ / ١٦٠ .

(٢) أو ما ضمن معناه كالمصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، واسم الفعل .

وأجرى أبو الحسن الأخفش الظرف والجار والمجرور مجرى الفعل في رفع الفاعل ، وهذا ما ذهب إليه المبرد ، وهو مذهب الكوفيين أيضاً .

وهذا ممتنع عند البصريين ، لأنَّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه بالفاعلية ، وإنما يرفعه بالابتداء .

انظر الإنصاف لابن الأنباري ١ / ٥١ مسألة (٦) ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ١٥٨ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ١٨٥ ، والمساعد لابن عقيل ١ / ٣٨٥ ، والهمع ٢ / ٢٥٣ .

(٣) في الأصل : (المؤول) .

وقوله : « بعد فعل » ؛ لينبه // على أنَّ الفاعل لا يكون إلاَّ بعد فعله[1] سواء كان بَعْدُ //١١٠أ ظاهراً ، أو مضمراً ، وأجاز الكوفيون : تقديم الفاعل على (عامله)[2] ، واحتجوا بقول الزبَّاء[3] :

---

(١) ذهب إلى هذا الرأي البصريون ، حيث يمتنع لديهم مطلقاً تقديم الفاعل على الفعل ، وإذا قُدِّم ، فإنه يرفع على الابتداء ، إلاَّ أنَّ بعضهم ذهب إلى جواز هذا في الضرورة ، مثل : الأعلم ، وابن عصفور الذي قال : « وثمرة الخلاف أنَّهم يجيزون في فصيح الكلام « الزيدونَ قامَ » على تقدير : « قامَ الزيدونَ » ، ونحن لا نجيز ذلك إلاَّ في ضرورة الشعر » ، وقيل : ظاهر كلام سيبويه .

انظر تحصيل عين الذهب للأعلم ٧٦ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ١٥٩ - ١٦١ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٦٩٤ ، وارتشاف الضرب ٢ / ١٧٩ - ١٨٠ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٧٧ ، وحاشية الخضري ١ / ١٦١ .

(٢) في الأصل : (فاعله) .

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الفاعل على فعله ، وقد رده المبرد في المقتضب ، فقال : « فإذا قلت : « عبد الله قام » ، فـ " عبد الله " رفع بالابتداء ، و " قام " في موضع الخبر ، وضميره الذي في " قام " فاعل ، فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع " عبد الله " بفعله ، فقد أحال من جهات » . انظرها في المقتضب ٤ / ١٢٨ .

وانظر الأصول ٢ / ٢٢٨ ، وأسرار العربية ٧٩ - ٨٤ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ١٥٩ ، والمغني ١ / ٦٦٧ - ٦٦٨ ، والمساعد ١ / ٣٨٧ ، والتصريح ١ / ٢٧١ ، والهمع ٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، وحاشية الصبان ٢ / ٦٥ - ٦٦ .

(٣) الزبَّاء هي بنت عمرو بن الظرب بن حسان ، الملكة المشهورة في العصر الجاهلي ، صاحبة تدمر ، وملكة الشام والجزيرة ، توفيت عام ٣٥٨ ق هـ ، وقيل : هما اثنتان ، الأولى : اسمها نائلة ، ولقبها الزباء ، والثانية : زينب المسماة عند الرومان زينوبيا .

انظر الأغاني ١٥ / ٣١٥ - ٣٢٠ ، والأعلام ٣ / ٤١ .

[٣] مَـــا لِلْجِمَــــالِ مَشْيُهـــا وَئِيـــدَا أَجَنْـــدَلاً يَحْمِلْـــنَ أَمْ حَدِيـــدَا[١]

فزعموا أنَّ « مشيها » فاعل بـ« وئيد » ، وقد تقدم الفاعل على (عامله)[٢] ، فيكون التقدير عندهم : « ما للجمال وئيدا مَشْيُها » - أي ضعيفاً - ، ولا دليل في ذلك ؛ لأنَّ « مَشْيُها » روي بالجر بدل اشتمال من الجمال .

وإنما استحق الفاعل التأخير عن فعله ؛ لأنَّه كالجزء الأخير منه ، والجزء الأخير من الكلمة لا يقدم على حرفها الأول ، والدليل على أنَّه كالجزء من الفعل تسكينهم لآخر الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل المتحرك ؛ لأنَّه لا تتوالى أربع حركات في كلمة (واحدة)[٣] ،

---

(١) هما بيتان من مشطور الرجز ، نسبه المبرد في الكامل إلى : قصير صاحب جذيمة ، ونسبه العيني في شرح شواهده إلى الخنساء ، وقال صاحب الخزانة : إنَّه مصنوع منسوب إلى الزباء .

الشاهد في قوله : « مشيها وئيدا » حيث رفع " مشيها " على أنَّه فاعل مقدم على فعله " وئيدا " ، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون .

وقد تأول البصريون هذه الرواية ، لأنَّهم لا يجيزون تقديم الفاعل على فعله ، فقالوا : « مشيها » مبتدأ حذف خبره ، وبقي معمول الخبر ، والتقدير : « مشيها يكون وئيدا ، أو يوجد وئيدا » ، وقالوا : ضرورة ، نص على هذا الأعلم ، وابن عصفور ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

وقد روي البيت بروايتين غير الرواية السابقة ، وهي :

الأولى : روي بجر " مشيها " على أنَّه بدل اشتمال من الجمال ، وضمير الجمال مضاف إليه ، و " وئيدا " حال من المشي ، وهذه الرواية رواها الفراء في « معاني القرآن » ٢ / ٧٣ ، ٢ / ٤٢٤ .

ولا يصح أن يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف ، وهذا ما نص عليه ابن هشام في المغني حيث قال : « ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال ، لأنه عائد على ما الاستفهامية » .

والثانية : روي بنصب " مشيها " على أنَّه مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : « تمشي مشيها » ، و " وئيدا " حال من المصدر ، والجملة من الفعل المحذوف ، وفاعله في محل نصب حال من الجمال ، ونظير هذا البيت بيت الكتاب :

صَـددتِ فأطولـتِ الصـدودَ وقلَّمَـا وصَـالٌ علَـى طـولِ الصـدودِ يـدومُ

حيث قدم الفاعل " وصال " على الفعل " يدوم " ، **لأنَّ** " قل " هنا مكفوفة بما فلا تعمل في الفعل ، وقيل : قُدِّم للضرورة ، وقيل : بل هو فاعل لفعل مضمر يدل عليه الظاهر ، فكأنه قال : وقلما يدوم وصال يدوم .

انظر أدب الكاتب لابن قتيبة ٢٠٠ ، والكامل ٢ / ٦٩ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ٦٧ ، والفوائد المحصورة لابن هشام اللخمي ٢٠١ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ١٥٩ ، وشرح العمدة لابن مالك ١٧٩ ، والمغني ٢ / ٦٦٧ ، والتصريح ١ / ٢٧١ ، وشواهد العيني ٢ / ٤٦ ، والخزانة ١٠ / ٢٢٨ ، وروي بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٣ ، ٤٢٤ ، والمساعد ١ / ٣٨٧ ، والهمع ٢ / ٢٥٥ .

(٢) في الأصل : (فاعله) .

(٣) في الأصل : (واحد) .

فقالوا : « ضَرَبْتُ » بسكون الباء ، ولو تركوه على أصله لقالوا : « ضربَت » بفتح الباء[١] ، وقد تقدم الكلام على ذلك[٢] .

وقوله : « يقع منه » يعني بعد فعل يقع من الاسم المتأخر عنه ، والمراد وقوعه (منه)[٣] ، أو ما في حكم وقوعه منه ، فمثال الأول : « قامَ زيدٌ » هذا هو الكثير ، والذي في حكم الواقع منه قولك : « ماتَ زيدٌ » ، و« انقضَّ الجدارُ » فإنَّ الموت لما قام بذات زيد ، والانقضاض بذات الجدار (كانا)[٤] بمنزلة الواقع منهما .

واحترز بقوله : « يقع منه » من مجيء اسم بعد فعل غير واقع منه ، فإنَّه ليس بفاعل كقولك : « ضربَ زيداً عمروٌ » بنصب (زيداً)[٥] ، ورفع « عمرو » ، فـ« زيد » اسم بعد فعل ، وليس بفاعل هنا ؛ لأنَّ الضرب غير واقع منه ، ولا في حكم الواقع ، فالضمير في قوله: « منه » عائد إلى « اسم » .

وأما تمثيل الفاعل ، فهو المراد بقوله : « قامَ الناسُ » .

وأما رفعه ، فقد نص عليه بقوله : « وهو يرفع » .

فقوله : « وهو » عائد إلى الفاعل ، وإنما استحق // الفاعل الرفع ؛ لأنَّه أحد ركني // ١١٠/ب الجملة[٦] ، فهو قوي ، فأعطى أقوى الحركات ، وهو الرفع بخلاف المفعول ، فإنَّه فضلة فأعطى أخف الحركات ، وهي الفتحة ، وقيل : إنما رُفِعَ ؛ لأنَّه خفيف ، فأعطى أقوى الحركات ؛ لتعادل خفته ثقلها ، وأعطى المفعول النصب ؛ لأنَّ المفعول قوي ، فأعطى الأخف لتعادل أيضاً [ثقله] ، ووجه خفة الفاعل أنَّه لا يكون إلاَّ واحداً بخلاف المفعول ، فإنَّه قد يكون اثنين ، وثلاثة لفعلٍ واحدٍ ، والمتحد أخف من المتعدد .

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ١ / ٢٠٠ - ٢٢٢ ، وأسرار العربية ٧٩ - ٨٠ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ١٦٢ - ١٦٣ .

(٢) انظر شرح المنحة في اختصار المُلحة - القسم الأول - ٧٨ - ٧٩ .

(٣) في الأصل : (عنه) .

(٤) في الأصل : (كانما) .

(٥) في الأصل : (زيد) .

(٦) ولأنه عمدة الكلام ، فهو أحد العُمد الثلاثة ، وهي : الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر ، حتى إن من النحاة من جعل الرفع علم الفاعلية ، وهو ابن الحاجب ، فقال : « فالرفع علم الفاعلية » وقد علق عليه الرضي ، فقال : « والأولى كما بينا أن يقال : الرفع علم كون الاسم عمدة ، ولا يكون في غير العمد » .

انظر شرح الكافية للرضي / ٦٢ - ٦٩ - ٧٠ .

هذا ما تضمنه البيت من أحكام الفاعل[١] .

وقد حدَّ الناس الفاعل بحدود ، وأحسن ما يقال في حده : « اسم ، أو ما في معناه بعد فعل تام ، وما جرى مجراه واقع (منه)[٢] الفعل ، أو في حكم الواقع » .

فقولنا : « اسم ، أو ما في معناه » ؛ ليدخل نحو : « أَعْجَبَنِي (أَنْ تقومَ)[٣] » .

وقولنا : « فعل تام » أخرج اسم كان التامة ، فإنَّه ليس (بفاعل)[٤] .

وقولنا : « أو ما جرى مجراه » ؛ ليدخل المصدر ، واسم الفاعل ، وما أشبهه ، والصفات الرافعة للفاعل ، وقد تقدم الكلام على الواقع منه الفعل ، وما هو في حكم الواقع[٥] ، وعلى مذهب الجمهور في أن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ليس بفاعل يحتاج إلى إخراجه ، فيزاد في

---

(١) أغفل المؤلف ذكر مسألة مهمة اختلف حولها النحويون في باب الفاعل ، وهي : « عامل الرفع في الفاعل » فللنحويين فيها عدة مذاهب :

الأول : أن العامل فيه الرفع هو المسند إليه من فعل ، أو ما ضمن معناه ، وهذا ما ذهب إليه الجمهور .

الثاني : أن العامل فيه الرفع هو الإسناد ، ذهب إلى هذا بعضهم ، وعليه هشام ، ورُدَّ عليه : بأنه قول فاسد ، لأن الإسناد هو الإضافة في المعنى ، والفعل مسند إلى الفاعل ، والمفعول ، فلو كان الإسناد يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضاً .

الثالث : العامل فيه الرفع هو شبهه بالمبتدأ، لأنه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر ، ورُدَّ بأن الشبه معنوي ، والمعاني لم يستقر لها عمل في الأسماء .

الرابع : أن العامل فيه الرفع كونه فاعلاً في المعنى، وذهب إلى هذا خلف الأحمر ، ورَدَّهُ ابن الأنباري في الإنصاف ، فقال : « وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية ، فظاهر الفساد ، لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب ألاّ يرتفع ما لم يُسمَّ فاعله نحو : « ضُرِبَ زيدٌ » لعدم معنى الفاعلية » .

الخامس : أن العامل فيه الرفع إحداثه الفعل ، وهذا ما ذهب إليه قوم من الكوفيين .

انظر الإنصاف لابن الأنباري ١ / ٧٨ - ٨١ ، والتبيين للعكبري ٢٦٣ - ٢٦٥ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ١٦٥ - ١٦٦ ، والتصريح ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والهمع ٢ / ٢٥٤ .

(٢) في الأصل : (به) .

(٣) في الأصل : (اتقدم) .

(٤) في الأصل : (بعامل) والصواب ما أثبته .

وقد سماه سيبويه فاعلاً ، والخبر مفعولاً ، فقال : « وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار : أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر كما فعلت ذلك في " ضرب " ، وذلك قولك : « كانَ أخوكَ زيداً » ،و« كانَ زيدٌ صاحبَكَ » ، و« كانَ هذا زيداً » ، و« كانَ المتكلمُ أخاكَ » » .

الكتاب ١ / ٤٩ - ٥٠ ، وانظر توضيح المقاصد ٢ / ٣ .

(٥) انظر ص ٢٦ .

الحد بعد قولنا : « تام » ، « غير مُغيَّر » ؛ ليخرج المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ؛ لأنَّ فعله مُغيَّر ومن رآه فاعلاً (فلا)[1] يحتاج إلى إخراجه[2] .

تنبيه :

قد يُنْصَبُ الفاعل ، ويرفع المفعول على وجه القلب ، وقد وردت من ذلك أشياء منها قولهم : « كسرَ الزجاجُ الحجرَ » برفع « الزجاج » ، ونصب « الحجر » ، و« خرقَ الثوبُ المسمارَ » ، برفع « الثوب » ، ونصب « المسمار »[3] . ٥

وقول الشاعر :

[٤] مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ[4] .

---

(١) في الأصل : (لا) .

(٢) شرح الكافية للرضي ١ / ١٨٧ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٥٨ ، والتصريح ١ / ٢٦٩ .

(٣) عدَّ ابن فارس في كتابه الصاحبي القلب من سنن العرب ، بخلاف غيره من النحاة ، فلا يجوز لديهم إلاَّ في الشعر ، أما في سعة الكلام ، فلم يكثر مجيئه فيه ككثرة مجيئه في الشعر ، فلم يجز لذلك القياس عليه .

وقد مثل سيبويه للقلب في كتابه بقوله : « أُدْخِلَ فُوهُ الحجر » ، و« أدخلتُ في رأسي القَلَنْسُوَةَ » ، ثم قال : فهذا ما جرى على سعة الكلام .

الكتاب لسيبويه ١ / ١٨١ ، والصاحبي لابن فارس ٣٢٩ ، وانظر الشرح الكبير لابن عصفور ٢ / ٦٠٢ - ٦٠٣ ، ورصف المباني ٢٥٤ ، والمغني ٢ / ٨٠٧ ، والتصريح ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، والهمع ٣ / ٨ .

(٤) البيت من البسيط للأخطل في ديوانه ص ٩٠ وروايته فيه :

على العياراتِ هداجونَ قد بلغتْ نجرانَ أو حُدِّثتْ سوآتهم هجرُ

هداجون : الهدجُ : مشيٌ رويدٌ في ضعف ، اللسان ٢ / ٣٨٧ مادة (هدج) .

الشاهد في قوله : « بلغت سوآتهم هجر » حيث نصب الفاعل ، ورفع المفعول به على وجه القلب اعتماداً على ظهور المعنى .

قال أبو علي الفارسي في كتاب الشعر ١ / ١٠٧ : « قال أبو الحسن : جعل هجر كأنها هي البالغة ، وهي المبلوغة في المعنى » .

وقد أنشده المبرد برفع " نجران " ، و " هجر " ، ثم قال بعد إنشاده للبيت : « فجعل الفعل للبلدتين على السعة » ، وهكذا أنشده السيوطي في شرحه لشواهد المغني .

انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢ / ٣٩ ، والكامل ١ / ٤٧٥ ، والحلل لابن السيد ٢٦٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٣٦ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٦١٢ ، واللسان ٥ / ١٩٥ مادة (نجر) وروي بنفس روايته في الديوان في تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١٩٤ - ١٩٥ .

وروي بلا نسبة في المحتسب ٢ / ١١٨ ، وتثقيف اللسان لابن مكي ٦٠ ، والمغني ٢ / ٨٠٧ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٤٢ .

برفع « هجر » ، ونصب « سوآتهم » .

(ومعلوم أنَّ الزجاج هو المكسور ، والثوب هو الذي خرقه المسمار)[١] ، وهجر هي التي // بلغت إليها سوآتهم ، فالثلاثة مفعولات ، وإنما يقلبون ؛ ليحصل معنى لم يكن حاصلاً قبل القلب . //١١١أ

وبيانه في المثل المذكورة أنَّهم أرادوا في الأول : أن يصفوا الزجاج بالقوة بحيث إنَّه يكسر الحجر مبالغة .

وأرادوا في المثال الثاني : أن يصفوا الثوب بأنَّه يؤثر في المسمار لقوته ، وإحكام نسجه .

وفي الثالث : أنَّ سوآتهم قد اشتهرت في القبح ، وندرت بحيث إنَّ كل واحد يتشوف بالسعي إلى رؤيتها حتى الجمادات ، وهذا باب من المبالغة .

ومن الناس من يخرج هذا عن القلب ، ويؤوله ، فيقول : كان الأصل « لاقَى الزجاجُ الحجرَ فكسرَهُ » فحذفوا « لاقى » ، وجعلوا « كسر » موضعه ؛ لأنَّ الكسر مُسبَّبٌ عن الملاقاة ، وعلى نحو هذا التأويل يجري كل ما جاء من ذلك .

قوله :

وَوَحِّدِ الفِعْلَ وَلَوْ جَمَعْتَا   فَاعِلَهُ مَا لَمْ تَكُنْ أَضْمَرْتَا
وَزِدْ عَلَيْهِ التاءَ حَيْثُ الفاعِلُ   أُنِّثَ والتَخْييرُ فِيْهَا حَاصِلُ
غَيْرَ الْحَقِيقِي وَغَيْرَ الْمُضْمَرِ   وإنْ تُلاقِ ذَا سُكُونٍ فاكْسِرِ

تكلم في هذه الأبيات الثلاثة على (ثلاث)[٢] مسائل :

الأولى : مسألة توحد الفعل ، وإن كان الفاعل مثنى ، أو مجموعاً .

والثانية : مسألة تاء التأنيث اللاحقة للفعل بحسب تأنيث الفاعل .

والثالثة : أن تاء التأنيث إذا لقيت ساكناً كُسِرت .

فأما مسألة توحيد الفعل ، وإن كان الفاعل مثنى أو مجموعاً ، فقد أشار إليها بقوله : « **وَوَحِّدَ الفِعلَ ولَوْ جَمعْتَا ، فَاعِلَهُ** » .

---

(١) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل : (ثلاثة) .

ومعنى توحيد الفعل : ألاَّ تلحقه علامة تثنية ، ولا علامة جمع ، وذكر جمع الفاعل ، ولم يذكر تثنيته ؛ إذ حكمهما واحد ، فكما لا تلحق الفعل علامة جمع الفاعل ، فكذلك لا تلحقه // [علامة] تثنية الفاعل ، فنقول : « قامَ رجُلان » ، ولا تقول : « قامَا رجُلاَن » //١١١ب (فتلحق)[1] الفعل علامة التثنية[2] ، وكذلك تقول : « قامَ رجالٌ » ، ولا تقول : « قامُوا رجالٌ » إلاَّ على لغة « أكَلُوني الْبَراغِيثُ » ، وهي لغة قليلة[3] ، وقد جاء في الحديث : ٥ « **يتعاقبونَ فِيكم مَلائكة بالليلِ ، وملائِكة بالنهار** »[4] ، وأما قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ

---

(١) في الأصل : (فتحلق) .

(٢) ولا يشترط في هذه العلامة أن تلحق المثنى بعلامة التثنية أو المجموع بعلامة الجمع فقط ، بل تُلْحَقُ هذه العلامة أيضاً مع المفردين ، أو المفردات المتعاطفة خلافاً لمن زعم ذلك ، لقول الأئمة من أهل اللغة : إن ذلك لغة لقوم معينين ، وإن تقديم الخبر ، والإبدال من الضمير لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم ، ولمجيء قول عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير رضي الله عنهما :

تولى قتالَ المارقينَ بنفسِهِ وقد أسلمَاهُ مبعدٌ وحميمُ

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٦ - ١١٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٠٦ ، والتصريح ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧ .

(٣) نسبها أبو عبيدة إلى أبي عمرو الهذلي حيث قال في مجاز القرآن : « سمعتها من أبي عمرو الهذلي في منطقه » .

وقد اختلف النحاة في نسبة هذه اللغة في كتبهم ، فنسبها بعضهم إلى طيئ ، وبعضهم إلى أزدشنوءه ، وبعضهم الآخر إلى بلحارث بن كعب ، وقد عُدت هذه اللغة قليلة لما فيها من الشذوذ ، والشذوذ فيها من وجهين :

١ - إلحاق علامة الجمع بالفعل ، والفاعل ظاهر ، وهذا لا يجوز على مذهب الجمهور .

٢ - عبر عن الفعل بـ " أكلوني " وكان من المفروض أن يعبر عنه بـ" أكلتني أو أكلنني "، لأن البراغيث مما لا يعقل .

وللنحويين في هذه العلامة - الواو - والألف - ونون النسوة - اللاحقة بالفعل ثلاثة مذاهب :

الأول : ما ذهب إليه سيبويه ، وهو أنها تكون تارة اسماً للمضمر ، وتارة حرفاً دالاً على التثنية والجمع .

الثاني : أن تكون ضميراً - فاعلاً - والاسم الواقع بعدها مبتدأ مؤخر ، والجملة الفعلية المتقدمة في موضع رفع خبر المبتدأ .

الثالث : أن تكون ضميراً على شريطة التفسير ، والاسم الواقع بعدها بدلاً منها .

انظر الكتاب ١ / ٢٠ ، ٧٨ ، ٢ / ٤١ ، ٣ / ٢٠٩ ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١ / ١٠١ ، ١٧٤ ، ٢ / ٣٤ ، والأصول ١ / ٧١ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ، ٢ / ٨٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٠٢ - ٢٠٣ ، ٢ / ٤٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨٧ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ١٦٧ ، والجنى الداني ١٤٩ ، والمغني ٢ / ٤٢١ .

(٤) عبر ابن مالك بهذا الحديث عن لغة « أكلوني البراغيث » حيث عدَّ الواو في " يتعاقبون " علامة للجمع ، والفاعل « ملائكة » على لغة أكلوني البراغيث ، كما جزم به جماعة من الشراح قبله .

وهذا مخالف لما أجمع عليه النحويون حيث عدوا الواو في " يتعاقبون " فاعلاً ، واستدلوا على صحة رأيهم بأن الحديث مختصر ، وهو جزء من حديث مطول رواه البزار ، وهو : « إنَّ للهِ ملائكةً يتعاقبونَ » هذا ما قاله السيوطي في شرحه لسنن النسائي ١ / ٢٤٠ ، وما قاله الأشموني في شرحه ٢ / ٩٧ .

ولقد بحثت عن الحديث بهذه الصيغة ، فوجدته في المسند للإمام أحمد بن حنبل ٢ / ٢٥٧ ، والحديث بروايته المذكورة هنا في : صحيح البخاري كتاب مواقيت الصلاة باب « فضل صلاة العصر » ١ / ١٣٩ ، وصحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٢ / ١١٣ ، والموطأ للإمام مالك بن أنس باب « جامع الصلاة » ١ / ١٧٠ ، وسنن النسائي بشرح السيوطي ١ / ٢٤٠ - ٢٤١ .

ﱡﭐٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْﱠ[1] ، فأعربوا الواو في « أَسَرُّوا » فاعلاً ، و« الذين » بدل من الواو ، ولم يحملوه على لغة « أكلوني البراغيث » لقلتها ، ولا فرق في هذه اللغة بين علامة التثنية ، وعلامة الجمع ، فصاحب هذه اللغة يقول : « قاما رجلان » ، و« قاموا رجالٌ » بإلحاق علامة (التثنية)[2] ، وعلامة الجمع ، وإنما لم يُلحِقوا على اللغة الكثيرة علامة التثنية ، ولا علامة الجمع للفعل لأمرين :

أحدهما : أنَّ تثنية الفاعل ، وجمعه يعرفان من لفظه ، وذلك يغني عن العلامة في الفعل .

والثاني : أنَّهم خافوا أن يتوهم السامع أنَّ للفعل الواحد فاعلين – علامة الجمع ، واللفظ الظاهر – والفعل الواحد لا يكون له فاعلان إلاَّ أن يعطف أحدهما على الآخر .

فإن قلت : فَلِمَ ألحقوا علامة تأنيث الفاعل في الفعل ؟ هلا (اكتفوا)[3] بفهم التأنيث من لفظ الفاعل كما اكتفوا بفهم التثنية والجمع (من لفظه)[4] ؟

فالجواب :

أنَّ التثنية ، والجمع في الفاعل لا تخفى بخلاف التأنيث ، فإنه قد يكون خالياً عن العلامة ، فلا يكون ثَمَّ دليل على تأنيثه ، فألحقوا العلامة في الفعل ، وطردوا ذلك ، وسواءٌ كان الفعل مؤنث اللفظ ، (أو)[5] غير مؤنثة .

وقوله : « **مَا لَمْ تَكُنْ أَضْمَرْتَا** » يعني أنَّك إنما توحد الفعل ، وإن كان الفاعل مجموعاً إذا لم يكن الفاعل ضميراً ، فإنك حينئذ تُلْحِق الفعل علامة الجمع إلاَّ أنَّ تلك العلامة تكون ضمير الفاعل هذا إذا كان الضمير متصلاً كـ« قاموا » .

---

(١) من الآية (٣) في سورة الأنبياء .
ومثلها قوله تعالى من الآية (١١٣) من سورة آل عمران ﱡﭐ۞ لَيۡسُواْ سَوَآءٗۗ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ أُمَّةٞ قَآئِمَةٞﱠ ، وقوله تعالى في الآية (٧١) من سورة المائدة : ﱡﭐثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡﱠ .
وقد حمل بعض النحويين هذه الآية ، وأمثالها على لغة « أكلوني البراغيث » مثل : الأخفش ، وأبو عبيدة .
ورأي ابن هشام أنَّ حمل هذه الآية ، وأمثالها على غير هذه اللغة أولى ، لضعفها .
وللنحويين في محل « الذين ظلموا » ثلاثة أوجه :
الرفع ، والنصب ، والجر ، انظرها في الدر المصون ٥ / ٧١ – ٧٢ . وانظر الكتاب ٢ / ٤١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣١٦ – ٣١٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٦٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٩٦ – ٢٩٧ .

(٢) في الأصل : (للتثنية) .

(٣) في الأصل : (كتفوا) .

(٤) في الأصل : (بلفظه) .

(٥) في الأصل : (و) .

وضمير (التثنية)[١] كضمير الجمع في هذا الحكم ، فإن كان الضمير منفصلاً كقولك : « الهنداتُ ما قامَ إلاَّ هنَّ » // فحكمه حكم الظاهر ، فتوحد الفعل ، فيكون معنى كلامه : « ما لم تكن أضمرت الفاعل متصلاً » . //١١٢أ

وأما مسألة إلحاق علامة تأنيث الفاعل في الفعل ، فقد تقدم موجب إلحاقها بخلاف علامة التثنية ، والجمع ، وقد أشار إلى إلحاق علامة التأنيث في الفعل بقوله : « **وزدْ عَليهِ التاءَ حَيثُ الفاعِلُ أُنِّثَ** » .

فقوله : « عليه » يعني على الفعل[٢] ، وأطلق تأنيث الفاعل ، فدخل التأنيث الحقيقي ، وغير الحقيقي كقولك : « قامتْ هندٌ » ، و« انكسرتْ الجَفْنَةُ »[٣] ، وما كان في لفظه تاء التأنيث وما لم يكن كما في المثالين المتقدمين .

ولا يقال : إنَّ التاء اللاحقة في الفعل علامة لتأنيثه ، كما لا يقال : إنَّ علامة التثنية ، (والجمع)[٤] فيه علامة لتثنيته ، أو جمعه ؛ لأنَّ الفعل إنما وضع ؛ (لدلالته)[٥] على المصدر، والمصدر اسم جنس ، واسم الجنس لا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، فلا يدخل فيه شيء من ذلك .

فتبين من هذا أنَّ الفعل موضوع على الإفراد ، والتذكير ، وأنَّه (إن)[٦] لحقته علامة تأنيث ، أو تثنية ، أو جمع ، (فإنما)[٧] هي بحسب الفاعل كما تقدم ، ثُمَّ إنَّ لحاق تاء التأنيث في الفعل يحتاج إلى تفصيل ، وقد تعرض لذلك التفصيل بقوله : « **والتَخييرُ فِيهَا**

---

(١) في الأصل : (السبه) .

(٢) أي الفعل الماضي ، لأن تاء التأنيث الساكنة مختصة بالدخول على الفعل الماضي .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١١٠ ، والجنى الداني ٥٧ .

(٣) الجَفْنة : أعظم ما يكون من القصاع . اللسان ١٣ / ٨٩ مادة (جفن) .

(٤) في الأصل : (والجمع الأخفش) .

(٥) في الأصل : (لدلالة) .

(٦) في الأصل : (بهما) .

(٧) في الأصل : (فانها) .

حَاصِلُ غَيرَ الْحقِيقي، وغَيرَ الْمُضْمَرِ » (نبَّه على التخيير)[١] في إلحاق تاء التأنيث مع كل فاعل فيه وجه من وجوه التأنيث إلاَّ ما كان تأنيثه حقيقياً [كقولك : « قامتْ هندٌ » ، أو ما كان الفاعل فيه ضميراً يعود على مؤنث حقيقي كقولك : « هندٌ قامتْ » ، أو مجازي] كقولك : « الشمسُ طلعتْ » ، ففي هذين الموضعين لا تخيير بل تلزم التاء ، وتحتاج هذه المسألة إلى تفصيل :

فنقول : الفاعل إما أن يكون ظاهراً ، أو مضمراً ، فإن كان ظاهراً ، فلا يخلو أن يكون مفرداً ، أو مثنى ، (ولا)[٢] يخلو أن يُفصَلَ بينه ، وبين فعله ، أو لا .

فإن فصل بينه وبين فعله لم تجب التاء في فعله سواء كان التأنيث حقيقياً ، أو غير حقيقي إلاَّ أنَّ (إثباتها أحسن)[٣] إلاَّ أن يكون الفصل بإلاَّ ، فالإسقاط [واجب] ، وقيل : إثباتها مع إلاَّ شذوذ[٤] .

وأما إسقاط التاء، فهو مع الفصل في غير الحقيقي أحسن[٥] // من إسقاطها دون فصل. //١١٢ب

(فإن لم يفصل)[٦] بينه ، وبين الفعل ، فلا يخلو أن يكون التأنيث حقيقياً ، أو غير حقيقي ، فإن كان حقيقياً ، فلا يخلو أن يراد به الجنس ، (أو)[٧] لا .

---

(١) في الأصل : (نبه على تخير) .

(٢) في الأصل : (فلا) .

(٣) في الأصل : (اثبات حسن) .

وانظر الشرح الكبير ٢ / ٣٩٢ ، ورصف المباني ٢٤٢ ، وشرح ابن القواس ١ / ٤٨٢ .

(٤) لا يجوز إثبات التاء مع الفصل بإلاَّ إلاَّ في الشعر نص عليه الأخفش ، وأنشد :

مَا برئَتْ مِن ريبةٍ وذمّ ... في حربنَا إلاَّ بناتُ العمِّ

ومن ذلك أيضاً قول ذي الرمة :

طَوى النَّحزُ والأجرازُ مَا فِي غُرُوضِها ... فمَا بقيتْ إلاَّ الضُّلوعُ الجراشِعُ

انظر أوضح المسالك ٢ / ١١٣ ، والمساعد ١ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٨٩ - ٩٠ ، والتصريح ١ / ٢٧٩ .

(٥) انظر الشرح الكبير ١ / ٣٩٢ .

(٦) مكررة في الأصل .

(٧) في الأصل : (أم) .

فإن أريد به الجنس كقولك : « نِعْمَتِ الفتاةُ هندٌ » ، و« (بِئْسَتِ)[1] المرأةُ أختُهَا » جاز إثبات التاء وحذفها باعتبار الجنس[2] ؛ لأنَّه يُذكَّر .

فإن لم يُرَدْ الجنس وجبت التاء في فعله (إلاَّ)[3] ما جاء من قولهم : « قالَ فلانَةُ »[4] ، فأسقط التاء ، وهو في غاية الشذوذ .

فإن كان التأنيث غير حقيقي لم تجب التاء .

والمؤنث الحقيقي :

هو كل أنثى من الحيوان بإزائها ذكر كـ« المرأة ، والناقة » .

وقيل : هو كل أنثى ، وإن لم يكن بإزائها ذكرٌ ، وقد زعم بعضهم أنَّ من الحيوان ما هو أنثى دون ذكر ، والله أعلم[5] .

---

(١) في الأصل : (ثيت) .

(٢) انظر الأصول ١ / ١١٤ ، والمقرب ١ / ٦٧ ، والتصريح ١ / ٢٧٩ .

(٣) في الأصل : (لا) .

(٤) حكى هذا القول سيبويه في كتابه ، فقال : « وقال بعض العرب : « قال فلانة » » ، وحكى في موضع آخر من الكتاب : « ذهب فلانة » .

وقد أنكر المبرد ذلك ، فقال : « ومن أولى الفعل مؤنثاً حقيقياً لم يجز عندي حذف علامة التأنيث » .

وقد أنكر الرضي عليه – أي على المبرد – إنكاره على سيبويه ، فقال : « وأنكره المبرد ، ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته ، وأمانته » .

انظر الكتاب ٢ / ٣٨ ، ٤٥ ، والمقتضب ٢ / ١٤٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٣٤١ ، والتصريح ١ / ٢٧٩ .

(٥) قد أغفل المؤلف ذكر المؤنث المجازي – أي غير الحقيقي – فلم يذكر له تعريفاً يتضح عن طريقه الفرق بينه وبين المؤنث الحقيقي ، وهو عكسه .

أما تعريفه للمؤنث الحقيقي ، فقد سبقه إليه بعض النحاة مثل : الزمخشري حيث قال : « التأنيث على ضربين : حقيقي كتأنيث المرأة والناقة ، ونحوهما مما بإزائه ذكر في الحيوان ، وغير حقيقي كتأنيث الظلمة ، والنعل » .

وكذلك ابن الحاجب الذي قال عنه : « فالحقيقي : ما بإزائه ذكر في الحيوان كامرأة وناقة ، واللفظي بخلافه » .

وقد عقب عليه الرضي في شرحه للكافية ، فقال : « ولو قال : الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان أولى ، إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي » .

وقد سبقه إلى هذا بعض النحاة مثل : ابن يعيش .

انظر المفصل ٢٣٧ ، وشرحه لابن يعيش ٥ / ٩١ – ٩٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٣٣٨ ، وحاشية الخضري ١ / ١٦٢ .

والمثنى في جميع ما ذكرناه كالمفرد ، فإن كان الفاعل جمعاً ، فلا يخلو أن يكون جمع مذكر (سالماً)[١] ، [أو غيره ، فإن كان جمع مذكر سالماً] لم يجز إلحاق التاء في فعله ، ولو لُحِظَتْ الجماعة ؛ لأنَّ الواو ، والنون تمنع من لحظ التأنيث فيه لخصوصها بالمذكر ، وأجاز طاهر بن أحمد[٢] إلحاق التاء ، واستدل بقول النابغة[٣] :

[٥] قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ للحربِ ضَرَّاراً لأَقْوَامِ[٤]

فألحق التاء مع " بنو " ، وهو جمع مذكر سالم ؛ لأنَّه لُحِظَ فيه الجماعة ، وأجيب عنه بأنَّ (بنو أُجرى مجرى)[٥] جمع التكسير للتغيير الذي حصل في مفرده ؛ لأنَّ مفرده « ابن » فلما جُمِعَتْ أُسقطت ألف الوصل ، وحركت الباء ؛ ولهذا زعم بعضهم أنَّه جمع تكسير .

---

(١) في الأصل : (سالم) .

(٢) طاهر بن أحمد بن باب شاذ أبو الحسن النحوي المصري من تصانيفه :
شرح جمل الزجاجي ، والمحتسب في النحو ، وشرح النخبة ، والمقدمة وشرحها ، وتعليق في النحو يقارب خمسة عشر مجلداً سماه تلاميذه بعده تعليق الفرقة ، وتوفي في رجب سنة ٤٦٩ هـ .
انظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ٢ / ١٧ ، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي أيضاً ١ / ٥٣٢ .
ولم أجد رأيه في شرح المقدمة المحسبة ، وانظر : شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١ / ٤٨٤ .

(٣) هو زياد بن معاوية بن ضباب بن جناب بن يربوع يكنى بأبي أمامه وأبي ثمامة ، ويلقب بالنابغة .
انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ١ / ٥٦ – ٥٧ ، وتاريخ الأدب العربي – العصر الجاهلي – لشوقي ضيف ٢٦٦ – ٢٨٩ .

(٤) من البسيط في ديوان النابغة الذبياني ص ٢٨٨ برواية :
قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ للجهلِ ضراراً لأَقْوَامِ
الشاهد في قوله : « قالت بنو » حيث أنث الفعل المسند إلى جمع المذكر السالم ، وهذا غير جائز على مذهب الجمهور ، ولكن سَوَّغَهُ أنه أشبه جمع التكسير ، وذلك عندما جمع " ابن " جمع مذكر سالماً على غير المألوف حيث حذفت همزة الوصل من أوله ، وحركت فاؤه في الجمع ، فأشبه بذلك جمع التكسير ، فجاز تأنيث فعله حملاً عليه – أي على جمع التكسير – .
وفي البيت شاهد آخر ، وهو قوله : « يا بؤس للحرب » حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه توكيداً للإضافة .
وقد روي البيت موافقاً لروايته في الديوان في : الكتاب ٢ / ٢٧٨ ، والمحتسب ١ / ٢٥١ ، والخصائص ٣ / ١٠٨ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ٣٤٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، والإنصاف ١ / ٣٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٦٨ ، ورصف المباني ٢٤٣ ، والخزانة ٢ / ١٣٠ – ١٣٢ ، ١١ / ٣٣ ، ٣٥ .
وروي موافقاً لرواية ابن جابر في : شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٠٤ ، والهمع ٣ / ٤٠ .

(٥) في الأصل : (بنو مجرى اجري) .

فإن كان جمع مؤنث (سالماً)(١) جاز إلحاق التاء ، وإسقاطها ، وإلحاقها أحسن (كقوله)(٢) : « قامتْ الهنداتُ » ، و« قامَ الهنداتُ » ، وإسقاط التاء (بلحظ)(٣) [الجمع] ، وإثباتها (بلحظ)(٤) الجماعة ، وسواء كان التأنيث حقيقياً ، أو غير حقيقي هذا الذي (رجحه)(٥) أبو علي ، وهو مذهب (الكوفيين)(٦) ، وجماعة من البصريين(٧) .

// وذهب قومٌ إلى أنّه إن كان التأنيث حقيقياً كـ« قامتِ الهنداتُ » [فإسقاطها] شاذ //١١٣أ كإسقاطها مع واحده .

فإن كان جمع تكسير استوى إثبات التاء ، وإسقاطها ، وسواء كان لمؤنث ، أو لمذكر عاقل ، أو غير عاقل ، فتلحق التاء بلحظ الجماعة ، وتسقطها بلحظ الجمع ، فتقول : « قامتِ (الزيانبُ)(٨) » ، و« قامَ الزيانبُ » ، و« قامتِ الرجالُ » ، و« قامَ الرجالُ » ، و« انكسرتِ الخُشُبُ » ، و« انكسرَ الخُشُبُ » ، و« عُمِرَ المساجدُ » ، و« عُمِرتِ المساجدُ » .

وما دل على الجمع ، ولا مفرد له من لفظه جرى مجرى جمع التكسير في إثبات التاء ، وإسقاطها ، قال الله تعالى : ﴿ ۞ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ﴾(٩) ، وقال تعالى : ﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ﴾(١٠) ، ولو قيل في غير القرآن : « قالتْ نسوةٌ » ، و« قالَ الأعرابُ » جاز .

فإن كان الفاعل ضميراً فلا (يخلو)(١١) أن يكون منفصلاً ، أو متصلاً .

فإن كان منفصلاً جاز حذف التاء ، وإثباتها كقولك : « هندٌ ما قامتْ إلاّ هي » ، و« ما قامَ إلاّ هي » ، وقد تقدم الكلام على حكم التاء مع الفصل بـ« إلاّ »(١٢) .

---

(١) في الأصل : (سالم) .
(٢) في الأصل : (بقوله) .
(٣) في الأصل : (بلعحط) .
(٤) في الأصل : (بلفظ) .
(٥) في الأصل : (رصححه) .
(٦) في الأصل : (الكوفيون) ، ولم أعثر على رأي الفارسي فيما وقع تحت يدي من كتبه .
(٧) انظر الشرح الكبير لابن عصفور ٢ / ٣٩٣ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٤ ، والتصريح ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١٠٩ ، وحاشية الصبان ٢ / ٧٦ - ٧٨ .
(٨) في الأصل : (الزينبات) .
(٩) من الآية (٣٠) في سورة يوسف .
(١٠) من الآية (١٤) في سورة الحجرات ، في الأصل : (وقالت) والصواب ما أثبته .
(١١) في الأصل : (يخلوا) .
(١٢) انظر ص ٣٣

فإن كان متصلاً ، فلا يخلو أن يكون مفرداً ، أو مثنى ، أو مجموعاً .

فإن كان مفرداً ، أو مثنى ، فلابد معه من التاء سواء عاد إلى مؤنث حقيقي ، أو غير حقيقي كقولك : « هندٌ أقبلتْ » ، و« الهندانِ أقبلَتا » ، و« الشجرةُ أثمرتْ » ، و« الشجرتانِ أثمرَتا » ، وشذ إسقاط التاء مع المفرد(١) كقول الشاعر :

[٦] وَلاَ أرْضَ أبْقَلَ إبْقَالَهَا(٢)

كان الأصل « أبقلت » .

---

(١) لا يجوز إسقاط التاء مع المفرد في غير الشعر إلاّ عند ابن كيسان .
انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٥٩٧ ، والمغني لابن هشام ٢ / ٧٥٥ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ٤٨٤ ، وابن كيسان النحوي ٢٩١ .

(٢) عجز بيت من المتقارب لعامر بن جوين الطائي ، وصدره :

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها

ونسبه ابن الأنباري في كتابه شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١٠٧ ، ٥٢٢ إلى الأعشى .
الشاهد في قوله : « ولا أرض أبقلَ » حيث حُذِفَت التاء من الفعل " أبقلت " المسند إلى ضمير المؤنث العائد إلى الأرض ، قيل : لضرورة الشعر ، ورَدَّهُ ابن كيسان ، فقال : « وليس بضرورة لتمكنه من أن يكون « أبقلت أبقالها » بالنقل » .
وقد عَقَّبَ عليه ابن هشام ، فقال : « ورُدَّ بأنا لا نسلم أنَّ هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل ، أو غيره » .
وقيل : سوغه أن الأرض بمعنى " المكان " ، فكأنه قال : « ولا مكان أبقل إبقالها » .
وزعم جماعة أنه لا شاهد فيه .
وقد روي البيت برواية أخرى وهي : « ولا أرض أبقلت إبقالها » .
وهذه الرواية رواها أبو حاتم ، هذا ما قاله أبو جعفر النحاس ، وعَقَّبَ عليه وقال : « وما في هذا ما ينكر ، لأنه تأنيث حقيقي » .
وروي البيت كذلك بنصب إبقالها ورفعه ، هذا ما نصَّ عليه ابن القواس في شرحه لألفية ابن معطي حيث قال : « قد روي البيت بنصب إبقالها ، ورفعه » ، ثم قال : « فأما الرفع فلا إشكال فيه » .
انظر الكتاب ٢ / ٤٦ ، ومجاز القرآن ٢ / ٦٧ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ٢٥٦ ، والنكت للأعلم ٤٦٢ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣٣٩ - ٣٤٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٩٤ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٥٧ ، واللسان ١١ / ٦٠ مادة (بقل) .
وروي بغير نسبة في معاني القرآن للفراء ١ / ١٢٧ ، ومجاز القرآن ٢٥ / ١٢٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٣٢ ، ٣ / ١٧٥ ، ٤ / ٣٦٤ ، والخصائص ٢ / ٤١٣ ، والمحتسب ٢ / ١١٢ ، والنكت للأعلم ١٥٤ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٤٢ ، والرد على النحاة ٩١ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٥٩٦ ، ورصف المباني ٢٤١ ، والمغني ٢ / ٧٥٥ ، والخزانة ١ / ٤٥ - ٥٠ ، ٧ / ٤٣٧ ، ٩ / ٩٨ ، ١١ / ٣٤٨ .

فإن كان جمعاً ، فإن رجع إلى جمع المذكر السالم ، فلا تجوز التاء ، فتقول : « الزيدونَ قامُوا » ، ولا يجوز « الزيدونَ قامتْ » بلحظ الجماعة .

فإن كان جمع مؤنث (سالماً)[1] خيرت بين التاء ، والنون ، وسواء كان (لعاقلٍ)[2] ، أو لغير عاقل ، فتقول : « الهنداتُ قامتْ ، وقُمْنَ » ، و« الْخُشباتُ انكسرَتْ ، وانكسْرنَ » .

[وإن كان جمع تكسير] ، فلا يخلو أن يكون [لعاقل] ، أو لغير عاقل ، [فإن كان لعاقل ، فلك فيه وجهان : أن تُلحِقَهُ تاء التأنيث ، فتقول : « الرجالُ قامَتْ » ، وأن تُلحِقَهُ علامة ضميره بالواو ، فتقول : « الرجالُ قامُوا » ، وإن كان لغير عاقل][3] خيرت بين التاء ، والنون ، فتقول : « الخُشُبُ انكسرَتْ ، وانكسرْنَ » .

// فأما مسألة كسر تاء التأنيث إذا لقيت ساكناً ، فقد تعرض لها بقوله : « **وإنْ تُلاقِ ذَا سُكونٍ فاكسرِ** » يعني ، وإن تُلاق التاء ذا سكون فاكسرها لالتقاء الساكنين كقولك : « [قامتِ] المرأةُ »[4] . //١١٣ب

هذا بسط ما ذكرناه في المسائل الثلاثة ، ومما لم يتعرض له في الأصل مسألتان :

الأولى : تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، وهو على ثلاثة أقسام :

قسمٌ : يجب فيه تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، وهو الأصل ، وذلك في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا خيف اللبس ، ولم تكن ثَمَّ قرينة تُعيِّن لا لفظية ، ولا معنوية كقولك : « ضربَ مُوسَى عِيسَى » فالفاعل هنا لا يُدرى من المفعول ؛ إذ كل واحدٍ منهما صالح لذلك ،

---

(١) في الأصل : (سالم) .

(٢) في الأصل : (لفاعل) .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٠٤ ، ١٠٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٤) انظر شرح ملحة الإعراب للحريري ١٦١ .

ولا قرينة تُعيِّنه(١) .

فإن كان ثَمَّ قرينة لفظية كقولك : « ضَرَبَتْ مُوسَى سُعْدَى » جاز تأخير الفاعل ؛ لأنَّ التاء تُفْهِمُ أنَّ المؤنث هو الفاعل ؛ لأنَّ التأنيث لا يلحق الفعل إلاَّ إذا كان الفاعل مؤنثاً .

وكذلك لو كانت القرينة معنوية كقولك : « أَكَلَ مُوسَى كُمَّثْرَى »(٢) إذ مفهوم من المعنى أنَّ (الكُمَّثْرَى)(٣) مأكولة لا آكلة .

(**الثاني**)(٤) : أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً ، وسواء كان المفعول ظاهراً كقولك : « ضَرَبْتُ زيداً » ، أو مضمراً(٥) .

(**الثالث**)(٦) : أن يكون المفعول محصوراً بـ« إلاَّ » ، أو ما في معناها(٧) كقولك : « [ما]

---

(١) ذهب إلى هذا أبو بكر بن السراج والمتأخرون كالجزولي ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وخالفهم في ذلك أبو العباس بن الحاج محتجاً بأن العرب قد يكون من غرضها الإلباس ، كما يكون من غرضها التبيين مثل قولهم في تصغير « عمرو ، وعمر » : « عمير » .
واحتج أيضاً بأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز أن يقال : زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر ، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق ، وجائز شرعاً على الأصح ، وبأن الزجاج نقل أنه لا خلاف بين النحويين في أنه يجوز في نحو قوله تعالى في الآية (١٥) في سورة الأنبياء : ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾ كون " تلك " اسم زال ، ودعواهم الخبر ، وبالعكس ، – وبذلك نرى أنه اعتمد على أنه لا فرق بين الإبهام والإجمال ، ولكن بينهما فرق – ، وقد رُدَّ عليه في هذا : بأن ما نحن فيه لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر أنه هو الفاعل ، فليس من الإجمال بل من اللبس .
وقد رد عليه بردود أخرى انظرها في حاشية الشيخ ياسين ١ / ٢٨١ ، ٢٨٢ ، وحاشية الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك لابن هشام ٢ / ١٢٠ .
وانظر توضيح المقاصد ٢ / ١٥ – ١٦ ، والتصريح ١ / ٢٨١ – ٢٨٢ ، والهمع ٢ / ٢٥٩ – ٢٦٠ ، وشرح الأشموني للألفية ٢ / ١١٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ٧٩ – ٨٠ .

(٢) المثال حسبما هو موجود في كتب النحاة كالآتي : « أَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى » .

(٣) في الأصل : (الكبرى) .

(٤) في الأصل : (الثانية) .

(٥) مثاله : (ضَرَبْتُكَ) .

(٦) في الأصل : (الثالثة) .

(٧) لا يجوز تقديم المحصور بـ " إنما " مطلقاً عند النحاة ، **أما** تقديم المحصور بـ " إلاَّ " فاعلاً كان أو مفعولاً ، فللنحويين فيه ثلاثة مذاهب :
الأول : المنع مطلقاً ، وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولي والشلوبين حملاً لإلاَّ على إنما .
الثاني : الجواز مطلقاً ، وهو مذهب الكسائي ، لأمن اللبس فيه .
الثالث : منع تقديم الفاعل المحصور ، وجواز تقديم المفعول المحصور ، لأنه في نية التأخير ، وهو مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، وابن الأنباري .
ونسبه المرادي في توضيح المقاصد للكسائي .
انظر التوطئة للشلوبين ١٦٥ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢ / ٥٩٠ ، ٥٩١ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٨ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٤٨٥ – ٤٨٦ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٠٤ ، والتصريح ١ / ٢٨٢ ، والهمع ٢ / ٢٦٠ – ٢٦١ ، وشرح الأشموني ٢ / ١١٦ .

ضربَ زيدٌ إلاَّ عمراً » إذا أردت حصر [ضرب] زيد في عمرو ، وما في معنى « إلاَّ » قولك : « إنما ضربَ زيدٌ عمراً » .

القسم الثاني : يجب فيه تقديم المفعول ، وتأخير الفاعل ، وهو غير الأصل ، وهو أيضاً في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا كان المفعول ضميراً متصلاً ، والفاعل ظاهراً مثاله : « ضَرَبَكَ زيدٌ »[١] .

والثاني : أن يكون في الفاعل ضميرٌ يعود على المفعول كقوله تعالى : ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[٢] فيجب هنا تأخير الفاعل[٣] ، ولا يجوز تقديمه إلاّ في قول ضعيف ذهب إليه ابن جني[٤] ، وتبعه ابن مالك[٥] ، فأجاز أن تقول : // « زَانَ نَوْرُهُ الشجرَ » برفع « نوره » ، //١١٤أ

---

(١) لو قُدِّم الفاعل على المفعول لأدى هذا إلى انفصال الضمير ، فكان يقال : « ضرب زيدٌ إياك » وهذا لا يصح لذلك يجب أن يقدم المفعول ويؤخر الفاعل ، لئلا ينفصل الضمير مع إمكان اتصاله .

انظر شرح التصريح ١ / ٢٨٥ .

(٢) من الآية (١٢٤) في سورة البقرة ، وفي الأصل : (إذا ابتلى) .

وهناك قراءة أخرى للآية وهي : برفع إبراهيم ، ونصب ربه ، وقد قرأ بها أبو حنيفة ، وهي قراءة ابن عباس رضي الله عنهما ، والمعنى : دعا إبراهيم ربه وسأل .

انظر الكشاف للزمخشري ١ / ٩٢ ، والجامع للقرطبي ٢ / ٩٦ - ٩٧ .

(٣) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبه ، وهذا لا يجوز بخلاف ما إذا قُدِّم المفعول ، فيعود الضمير على متقدم لفظاً متأخر رتبة ، وهذا جائز . انظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٥ .

(٤) هو عثمان بن جني الموصلي ، يكنى بأبي الفتح .

من مصنفاته : اللمع ، والكافي في شرح القوافي ، والمذكر والمؤنث ، وسر الصناعة ، والخصائص ، وشرح ديوان المتنبي ، توفي سنة ٣٩٢ هـ .

انظر إشارة التعيين ٢٠٠ - ٢٠١ ، والنجوم الزاهرة ٤ / ٢٠٥ .

أما مذهبه فقد نص عليه في الخصائص ١ / ٢٩٥ - ٢٩٩ حيث قال : « وقالوا في قول النابغة :

جَزى ربُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بن حاتم ... جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقَدْ فَعلْ .

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، وكل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل ، فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى ، وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله :

جَزى ربُّه عَنِّي عَديَّ بن حاتمِ

عائدة على " عدي " خلافاً على الجماعة » .

(٥) هو محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي الجياني الشافعي النحوي ، يكنى بأبي عبد الله . ولد سنة ٦٠٠ هـ ، أو ٦٠١ هـ ، وتوفي سنة ٦٧٢ هـ .

انظر البغية ١ / ١٣٠ - ١٣٧ ، ومعجم المؤلفين ١٠ / ٢٣٤ .

ونصب « الشجر »[1] ، والذي عليه الجمهور منع ذلك .

الثالث : إذا كان الفاعل مقروناً بـ« إلاَّ » كقولك : « ما ضربَ زيدًاإلاَّ عمرو » بنصب « زيد » ، ورفع « عمرو » ، وكذلك ما في معنى إلاَّ كقولك : « إنما ضربَ زيداً عمروٌ » .

القسم الثالث : ما خلا عن موجبات تقديم الفاعل ، وتأخيره ، فأنت بالخيار إن [شئت] قدمت الفاعل ، وإن شئت أخرته كقولك : « ضربَ زيدٌ عمراً » إلاَّ أنَّ تقديم الفاعل أحسن ؛ لأنَّه الأصل .

المسألة الثانية : مسألة حذف الفعل ، وإبقاء الفاعل ، وهو على نوعين : جائز ، وواجب .

فالجائز حيث يكون فيه دليل عليه، و لم يقم مقام المحذوف شيء كقوله تعالى: ﴿ يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ ﴾[2] على قراءة فتح الباء (مبنياً)[3] لما لم يُسمَّ فاعله، فيعرب

---

(١) قال ابن مالك في شرحه للتسهيل بعد أن استشهد بمجموعة من الأبيات : « والنحويون إلاَّ أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا ، والصحيح جوازه ، لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة ، وغيرها » .

وقد ذهب إلى جواز تقديم الفاعل هنا قبل ابن جني وابن مالك : الأخفش من البصريين ، والطوال من الكوفيين ، وخص بعضهم جوازها بالشعر ، وأجازها بعضهم مع عود الضمير على ما اتصل بالمفعول نحو : « ضربَ غلامُها عبدَ هندٍ » .

شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٩ - ١٦٢ ، وانظر توضيح المقاصد ٢ / ١٩ - ٢٠ ، والمساعد ١ / ١١٢ - ١١٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٠٥ - ١١٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ١١٧ - ١٢٢ .

(٢) من الآية (٣٦ - ٣٧) في سورة النور .

قرأ الجمهور " يُسبِّح " بكسر الباء مبنياً للفاعل .

وقرأ ابن وثاب ، وأبو حيوة " تُسبِّح " بكسر الباء إلاّ أنه بالتاء من فوق .

وقرأ ابن عامر ، وأبو بكر " يُسبَّح " بفتح الباء مبنياً للمفعول ، وهي كذلك قراءة البحتري عن حفص ومحبوب عن أبي عمرو ، والمهال عن يعقوب ، والمفضل وأبان ، وقرأ أبو جعفر " تُسبَّح " بفتح الباء بالتاء من فوق .

فمن قرأها بفتح الباء مبنياً للمفعول جعل القائم مقام الفاعل « فيها ، أو بـالغدو والآصال » ، والأَوْلَى منها بذلك الأولى، لأنها تلي الفعل مباشرة ، وبذلك يكون " رجالٌ " مرفوع إما على أنه فاعل بفعل مضمر دل عليه المذكور ، والتقدير : « يسبحه رجال » ، وإما على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : « يسبح له رجال » .

ومن قرأها بكسر الباء مبنياً للفاعل رفع " رجالٌ " على أنه فاعل للفعل المذكور ، ولا إضمار فيه .

انظر الكشف ٢ / ١٣٩ ، والكشاف ٣ / ٧٨ ، والجامع ١٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٥٨ ، والدر المصون ٥ / ٢٢١ ، والنشر لابن الجزري ٢ / ٣٣٢ .

(٣) في الأصل : (مبني) .

« رجالٌ » (فاعلاً)(١) بفعل مقدر - أي يُسَبِّحُهُ رجَالٌ - ، وهو حذف جائز ومنه قول الشاعر :

[٧] لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ(٢)

فـ« يُبْكَ » بضم الياء ، وفتح الكاف مبني لما لم يُسمَّ [فاعله] ، و« ضارعٌ » فاعل بفعل مضمر تقديره : « يبكيه » ، ولو صُرِّح بالفعل لجاز .

والواجب : بعد ما لا يليه إلاّ الفعل كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾(٣) فـ« أحد » فاعل بفعل مقدر واجب الإضمار ؛ لأنَّ استجارك المذكور عِوَضٌ عنه ، ولا يجمع بين العوض ، والمعوض عنه .

---

(١) في الأصل : (فاعل) .

(٢) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

ومُخْتَبِطٌ مما تطيحُ الطَّوَائحُ

والبيت قد اُختُلِفَ في نسبته :

فنُسب إلى لبيد ، وهو في الشعر المنسوب له في ديوانه ٣٦١ - ٣٦٢ ، ونسب إلى الحارث بن نهيك كما هو في كتاب سيبويه ، ونسب إلى ضرار بن نهشل ، ونسب إلى مزرد ، ونسب إلى الحارث بن ضرار النهشلي ، ونسب إلى مهلهل ، ونسب إلى نهشل بن حري .

الشاهد في قوله : « ضارع » حيث رُفِعَ بفعل مضمر جوازاً دل عليه ما قبله ، والتقدير : « لِيَبْكِهِ ضارعٌ لخصومة » .

وقد روي البيت برواية أخرى ، وهي بالبناء للفاعل ، ونُسبت هذه الرواية إلى الأصمعي وفقاً لما قاله ابن قتيبة في الشعر والشعراء بعد إنشاده للبيت : « وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول : ما اضطره إليه ؟ وإنما الرواية :

لِيَبْكِ يَزِيدَ ضَارِعٌ لِخُصُومةٍ »

وعلى هذه الرواية ، وهي بالبناء للفاعل لا شاهد في البيت ، لأنَّ فاعله " ضارع " ، ومفعوله " يزيد " وبذلك لا حذف في البيت ، فلا شاهد فيه .

انظر الكتاب ١ / ٢٨٨ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ١ / ٩٩ - ١٠٠ ، والمقتضب ٣ / ٢٨٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٧٦ - ٩٨ ، ٥ / ١٩٣ ، والمحتسب ١ / ٢٣٠ ، والخصائص ٢ / ٣٥٥ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ١٩٥ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٤٨٠ ، والتصريح ١ / ٢٧٤ ، وشواهد العيني ٢ / ٤٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٩٤٣ ، وشرح الأشموني على الألفية ٢ / ١٠٠ ، ومعاهد التنصيص للعباسي ١ / ٢٠٢ ، والخزانة ١ / ٣٠٣ ، ٣١٠ ، ٨ / ١٣٩ .

(٣) من الآية (٦) في سورة التوبة .

وقد تقدم الخلاف حول إعراب « أحد » في باب الاشتغال ص (١٠) حاشية (٢) .

وأما قوله تبارك وتعالى : ﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾[١] ، ومـا أشبهه[٢] ، فـالأولى أن يعرب فـاعلاً بفعـل محذوف ، ويجـوز إعرابـه مبتـدأ[٣] ؛ لأن«إذا»لم تتمحـض للشـرط كتمحـض « إنْ »[٤] .

ولا يجوز حذف الفاعل من غير نائب عنه إلاَّ على رأي الكسائي[٥] في باب التنازع كما سيأتي في الباب (بعد هذا)[٦] .

---

(١) آية (١) من سورة التكوير .

(٢) نحو قوله تعالى ، آية (١) من سورة الانفطار ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾ ، وقولـه تعـالى آيـة (١) ، مـن سـورة الانشقاق ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ .

(٣) ذهب جمهور البصريين إلى أن الاسم الواقع بعد " إذا " فاعل بفعل مضمر ، وذهب الكوفيـون إلى أنـه فـاعل بنفس الفعل المذكور على التقديم والتأخير ، وأجاز الأخفش رفعه على الابتداء ، وضعَّفه ابن الشجري في أماليه ، والرضي في شرحه للكافية .

واختار الزمخشري رفعه على الفاعلية بفعل مضمر ، فقال : « فإن قلت : ارتفاع الشمس على الابتداء ، أو الفاعلية ، قلت : بل على الفاعلية رافعها فعل مضمر يفسره " كورت " ، لأن«إذا»يطلب الفعل لما فيه من معنى الشرط » .

انظر المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي ٢١٥ ، والكشاف للزمخشري ٤ / ١٨٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٨٢ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٦٠ ، والمغني ٢ / ٦٦٧ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٣١ - ٤٣٢ ، والدر المصون للسـمين الحلبي ٦ / ٤٨٤ .

(٤) قال المرادي في الجنى الداني ص ٣٦٨ : « ومذهب سيبويه أن « إذا لا يليها إلاَّ فعل ظاهر ، أو مقدر ، فالظاهر نحو : ﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴾ . والمقدر نحو : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ . ولا يجيز غير ذلـك . هـذا هو المشهور في النقل عن سيبويه . ونقل السهيلي أن سيبويه يجيز الابتداء بعد " إذا " الشرطية ، وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً . وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد " إذا " . قال ابن مـالك : وبقولـه أقـول ، لأن طلـب " إذا " للفعل ليس كطلب " إن " ، ومن ذلك قول الشاعر :

إذا باهلـيٌّ تحتَـهُ حنظليـةٌ ... لـه ولـدٌ ، منهـا ، فـذاكَ المُـذَرَّعُ »

(٥) هو علي بن حمزة الكسائي ، فارسي الأصل ، كنيته أبو الحسن ، ولقبه الكسائي ، توفي سنة ١٨٩ هـ .

انظر ترجمته في نزهة الألباء لابـن الأنبـاري ٦٧ - ٧٥ ، ونشـأة النحو لمحمـد الطنطـاوي ٩٨ - ١٠٠ ، والمدارس النحوية لشوقي ضيف ١٧٢ - ١٩١ .

وانظر رأيه في كتاب الشعر لأبـي علـي الفارسـي ٢ / ٤٣٨ ، وشـرح الكافيـة لابـن مـالك ٢ / ٦٠٠ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٦ ، وأوضح المسالك ٢ / ٩١ .

(٦) في الأصل : (بعدها) .

وانظر ما سيأتي في باب التنازع ص ٥٠ .

باب التنازع

« باب التنازع »[(١)]

اعلم أنَّ هذا الباب لم يتعرض له في الملحة ، وقد تعرضنا له في منحتنا[(٢)] .

// هذه زيادة (في الفائدة ؛ إذ هو بابٌ محتاج إليه . //١١٤ب

وحقيقة هذا الباب :

أن يتنازع عاملان)[(٣)] فأكثر معمولاً واحداً ظاهراً متأخراً [عنهما][(٤)] .

فقولنا : « عاملان فأكثر » ؛ لأنَّ التنازع لا يقع إلاَّ من عاملين فأكثر[(٥)] ؛ لأنَّ التنازع مصدر تنازع على وزن « تفاعل » ، و« تفاعل » لا يكون [إلاَّ] من اثنين فأكثر .

---

(١) أطلق عليه سيبويه : « باب الفاعلَيْن والمفعولَيْنِ اللذين كلٌّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به ، وما كان نحو ذلك » .

وهذا ما أطلقه عليه ابن عصفور .

وسُمي هذا الباب أيضاً « باب الإعمال » .

انظر الكتاب ١ / ٧٣ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٦١٣ ، والمساعد ١ / ٤٤٨ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٨٦ ، والتصريح ١ / ٣١٥ .

(٢) لم يتعرض الحريري لباب التنازع في الملحة ، ولا في شرحها ، وكذلك ابن جابر لم يتعرض له في المنحة ، ولكن تعرض له في شرحها .

(٣) مكررة في الأصل .

والمقصود بالعاملين هنا : الفعل ، وما أشبهه كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة واسم الفعل ، والمصدر .

انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٢٠١ ، والهمع ٥ / ١٣٧ .

(٤) أثبتُّها ، لأنه يذكرها فيما بعد عند شرحه لتعريف التنازع .

(٥) يقصد المؤلف بهذه العبارة أن التنازع قد يكون بين ثلاثة عوامل ، هذا ما نص عليه ابن عصفور ، وابن مالك حيث قال : « باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً » .

ومثال التنازع بين ثلاثة عوامل قول الشاعر :

سُئلتَ فلم تبخلْ ولم تعطِ طائلاً ... فسيانَ لا حمدٌ لديك ولا ذمُّ .

انظر الشرح الكبير ١ / ٦١٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٤ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٥٦ ، وشفاء العليل ١ / ٤٤٥ .

وقولنا : « ظاهر » تحرز من أن يكون (مضمراً)(١) .

وقولنا : « متأخر عنهما » تحرز من أن (يتقدم)(٢) ، فلا يكون تنازع ؛ لأنّه [يكون معمولاً للذي] يليه ، والعامل الذي بعده يعمل في ضميره .

(وقلنا)(٣) : « عاملان » ، ولم نقل : « فعلان » ؛ ليدخل الفعل والاسم العامل عمله .

وقوله :

إنْ عَامِلانِ يَتَنازَعَانِ رَجَّحَ بَصْرِيٌّ عملاً للثاني
وَعكَسَ الكُوفِيُّ وحذفُ المُنْتَصِبْ مِن أولٍ – إنْ أعْمِلَ الثاني – يَجِبْ(٤)

---

(١) في الأصل : (مضمرٌ) .

تبين لنا من قوله هذا أنه يشترط أن يكون المعمول ظاهراً ، وقد اشترط هذه قبله ابن الحاجب واعترض عليه الرضي ، فقال : « فقول المصنف ظاهرٌ غير واردٌ في مورده » .

وعلة ذلك كما وضحه ؛ أنه يصح التنازع بين بعض المضمرات مثل الضمير المنفصل المنصوب نحو : ما ضربتُ وما أكرمتُ إلاّ إياك ، وكذلك الضمير المجرور المنصوب المحل نحو : قمتُ وقعدتُ بك ، أما الضمير المنفصل المرفوع ، والضمير المتصل فلا يجوز أن يكون من باب التنازع .

وقد اشترط هذا الشرط وهو أن يكون المعمول ظاهراً ابن الحاجب ، واعترض عليه الرضي .

انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٢٠١ – ٢٠٣ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦٥٧ .

(٢) في الأصل : (يتقد) .

واشترط هذا الشرط كثير من النحويين مثل ابن الحاجب في الكافية حيث قال : « وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما ... » .

ورده الرضي أيضاً حيث قال : « فقول المصنف : « ظاهراً » غير وارد مورده ، وكذا قوله : « بعدهما » لا حاجة إليه ، إذ قد يتنازعان فيما هو قبلهما إذا كان منصوباً نحو : زيداً ضربتُ وقتلتُ ، وبك قمتُ وقعدتُ ، وإياك ضربتُ وأكرمتُ » .

انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٢٠١ – ٢٠٣ .

(٣) في الأصل : (وقولنا) .

(٤) لم أجد هذين البيتين في النسخة المخطوطة للمنحة التي بين يدي ، وبذلك يكون ابن جابر قد أغفل ذكرها هناك ، ولكنه ذكرها هنا في الشرح .

هذان البيتان تكلم فيهما على أحكام (تنازع)(١) العاملين(٢) ، فأشار إلى العاملين المتنازعين بقوله : « إنْ عَامِلاَنِ يَتنازعَانِ » وحذف : « فِي مَعْمُولٍ ظَاهِرٍ مُتَأخرٍ (عَنْهُمَا)(٣) » ؛ لأنَّه (معلوم)(٤) ؛ إذا التنازع لا يأتي إلاَّ مع تلك الصفات كما شرحناه .

وقد قدمنا أنَّه لا فرق بين أن يكون [التنازع بين] عاملين ، أو أكثر ، وإذا حصل التنازع (بين)(٥) العاملين ، فلا خلاف أنَّه يجوز إعمال كل واحدٍ منهما في الاسم الظاهر ، وإنما الخلاف في أيهما أولى بالعمل ؟

فرجح سيبويه وأتباعه من البصريين إعمال الثاني ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « رَجَّحَ (بَصْرِيٌّ)(٦) عملاً للثاني » .

---

(١) في الأصل : (التنازع) .

(٢) لم يتعرض المؤلف لجميع أحكام التنازع ، بل أغفل ذكر الشروط الواجب توفرها في العاملين المتنازعين ، والشرط الواجب توفره في المتنازع فيه .

فأما الشروط الواجب توفرها في العاملين المتنازعين ، فهي :

الأول : أن يكون العامل من جنس الفعل ، أو شبهه من الأسماء ، فلا تنازع بين الحروف .

الثاني : ألاَّ يكون المعمول متقدماً ، ولا متوسطاً ، بل متأخراً ، وجوزه الفارسي في تأخر أحد العاملين ، وبعض المقاربة في تأخرهما ، وكذلك الرضي .

الثالث : ألاَّ يكون العامل جامداً كـ« نعم » ، و« بئس » ، وكذلك فعل التعجب إلاَّ أنَّ هناك من أجازه في فعل التعجب مثل : المبرد ، وابن مالك .

الرابع : ألاَّ يكرر العامل لغرض التوكيد نحو : أتاك أتاك اللاحقون ، ومنعه ابن مالك ووافقه البهاء ابن النحاس وابن أبي الربيع .

الخامس : أن يكون بين العاملين ارتباط إما بعاطف نحو : « قام وقعد أخواك » ، أو عمل أولهما في ثانيهما ، أو كون ثانيهما جواباً للأول جواب الشرط ، أو جواب السؤال .

السادس : أن يكون العامل مذكوراً .

وأما الشرط الواجب توفره في المتنازع فيه ، فهو :

أن يكون غير سببي مرفوع نحو : « زيدٌ قامَ ، وقعدَ أخوه » ، وقد نبه على هذا الشرط ابن مالك في شرحه للتسهيل . وقد قال المرادي في توضيح المقاصد : « لم يذكر أكثرهم هذا الشرط » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٦١ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٦ ، والمغني ٢ / ٥٨٤ ، والتصريح ١ / ٣١٧ ، والهمع ٥ / ١٤٤ - ١٤٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٨٠ ، وحاشية الخضري ١ / ١٨٢ - ١٨٣ .

(٣) في الأصل : (عنه) ، لأنَّ الضمير يعود على قوله : « إن عاملان يتنازعان » .

(٤) في الأصل : (معمول) .

(٥) هكذا في الأصل ، ولعلها : (بين) ؛ لأنه هو المشهود .

(٦) في الأصل : (بصر) .

وعكس الكوفيون ، فرجحوا إعمال الأول ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « وعَكسَ الكُوفِيُّ » يعني وعكس الكوفي قول البصري[١] ، ويفهم من قوله : « رجح » جواز إعمال كل واحد من العاملين // ؛ لأنَّ المرجح ليس بمانع للطرف الآخر . //١١٥أ

ثم نبَّه على أنَّك إن أعملت الثاني ، وكان الأول يطلب منصوباً حذفته[٢] ، ولم تضمره ؛ لأنَّه فضلة ، وإلى ذلك أشار بقوله: « وحذفُ المنتصِبْ مِن أولٍ - إنْ أُعمِلَ الثاني - يَجِبْ » فحذف مبتدأ ، ويجب في موضع خبره .

هذا ما اشتمل عليه (نصّه)[٣] من أحكام هذا الباب ، ولابد أن نبسط قيد الكلام بعضَ بسط ، فاعلم أنَّ العاملين قد يطلبان المعمول المتنازع فيه مرفوعاً كقولك: « قامَ وقعدَ زيدٌ » ، أو منصوباً كقولك : « لقيتُ وأكرمتُ زيداً » ، أو يطلبه الأول مرفوعاً ، والثاني منصوباً

---

(١) اختلف النحويون حول هذه المسألة ، وهي أي العاملين أولى بالعمل في التنازع ؟ فذهب البصريون إلى أنَّ أولاهما بالعمل الثاني لقربه ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ورجحه المرادي وذهب الكوفيون إلى أنَّ أولاهما بالعمل الأول لسبقه .

وذهب الكسائي إلى أنَّ الفعل الأول إن كان له فاعلٌ حذف ، ولم يجعل مكانه ضمير ، وهذا ما ذهب إليه هشام والسهيلي ، وابن مضاء .

وذهب الفراء إلى أنَّ كليهما يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب .

وقال بعض النحويين : يتساويان .

وفصل أبو ذر الخنشي ، فقال : إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في الأول ، فيختار إعمال الأول ، وإلاَّ فيختار إعمال الثاني .

وقد كان لكل فريق حجته التي احتج واستدل بها على صحة رأيه .

فانظرها في الكتاب ١ / ٧٣ - ٧٤ ، والإنصاف ١ / ٨٣ المسألة (١٣) ، والرد على النحاة ١٠١ - ١٠٢ ، والتبيين للعكبري ٢٥٢ المسألة (٣٤) ، والتوطئة ٢٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٧ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٦١٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٦٢ - ٦٣ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٩٨ - ٢٠٢ ، والهمع ٥ / ١٣٧ .

(٢) لم يوجب ابن مالك حذفه بل جعله أولى حيث قال : « بل حذفه إن لم يمنع مانع أولي من إبقائه متقدماً » .

وقال المرادي في توضيح المقاصد : « إذا أهمل الأول فإما أن يطلب مرفوعاً ، أو منصوباً ، إن طلب مرفوعاً أضمر فيه خلافاً للكوفيين ، وإن طلب منصوباً فإما أن يكون فضلة أو غير فضلة ، فإن كان فضلة وجب حذفه عند الجمهور ، لأنَّه مستغنى عنه فلا حاجة لإضماره قبل الذكر ، ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى » .

انظر تسهيل الفوائد لابن مالك ٨٦ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٦٧ ، وانظر حاشية الصبان ٢ / ١٥٢ ، وحاشية الخضري ١ / ١٨٤ .

(٣) في الأصل : (نصبه) .

كقولك : « زَارني (وزرتُ)[١] عمراً » أو يطلبه الثاني مرفوعاً ، والأول منصوباً كقولك : « زرتُ وزَارني عمروٌ » .

فإن تنازعا في مجرور، فهو في حكم المنصوب إن كان الفعل منهما (مبنياً)[٢] [للفاعل] كقولك : « مررتُ وذهبتُ بزيدٍ » .

وفي حكم المرفوع إن كان الفعل مبنياً للمفعول ، وقد أنيب المجرور عنه كقولك : « مُرَّ وذُهِبَ بزيدٍ » .

وقد علمت مما تقدم[٣] أنَّ سيبويه يختار إعمال الثاني ، وأنَّ الكوفيين يختارون إعمال الأول .

وحجة سيبويه أنَّ العامل الثاني يلي المعمول فهو أحق به[٤] (بشهادة)[٥] اللغات الفصيحة ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[٦] وقد اتفق القراء على القراءة هكذا من غير ضمير منصوب في أُفْرِغْ ، ولا يتفقون في القرآن إلاَّ على ما هو الأفصح .

ولا يقال : إنَّ الأول أعمل هاهنا ، وحُذِفَ الضمير المنصوب من الثاني ؛ لأنَّ (إثبات)[٧] الضمير أفصحُ من حذفه ، فلو اتفقوا على حذفه لاتفقوا على غير الأفصح ، وقد تقدم أنَّهم لم يتفقوا في القرآن على غير الأفصح .

---

(١) في الأصل : (وايتُ) .

(٢) في الأصل : (مثني) .

(٣) انظر ص ٤٧ – ٤٨ ، وحاشية ١ ص ٤٨ .

(٤) قال سيبويه في كتابه ١ / ٧٤ : « وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقُضُ معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيدٍ » .

(٥) في الأصل : (شهاد) .

(٦) من الآية (٩٦) في سورة الكهف .

هذه الآية احتج بها البصريون على صحة رأيهم حيث نصب : « قطراً » بأفرغ ، والتقدير : « آتوني قطراً أفرغ عليه قطراً » فحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، وبذلك فإنه أعمل الفعل الثاني – أي أفرغ – ، لأنه لو أعمل الأول لقال : أفرغه عليه .

ومثل هذه الآية أيضاً قوله تعالى في الآية (١٩) في سورة الحاقة : ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ .

انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٦٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٧٤ ، والكشف للقيسي ٢ / ٧٩ – ٨٠ ، والكشاف ٢ / ٤٠٢ ، والإنصاف ١ / ٨٧ ، وزاد المسير ٥ / ١٣٥ ، والدر المصون ٤ / ٤٨٣ .

(٧) في الأصل : (ثبات) .

وحجة الكوفيين : أنَّ السابق أحق بأن يُعْطي ما يطلبه .

ولا نطيل الكلام بذكره ؛ إذ قصدنا الاختصار[١] .

// وإذا أعمل الثاني جازت المسائل كلُّها بغير خلاف . //١١٥ب

فإن كان الأول يطلب مرفوعاً ، فالجمهور على وجوب الإضمار في الأول[٢] ، وإعادته إلى ما بعد أولى[٣] ؛ لأنَّ المرفوع لابد منه .

وأجاز الكسائي أن يُحْذَف ، وقال : حذفه أسهل من إعادة الضمير إلى ما بعد[٤] .

ومنع الفراء[٥] المسألة ، فقال : لا يضمر ، ولا يحذف إذ لنا مندوحة عن ذلك ، وهو إعمال الأول ، فنخلص من (حذف)[٦] المرفوع وإضماره[٧] .

واعلم أنَّ حذف المنصوب من الأول ، والثاني ممتنع إن كان الثاني من مفعولي ظننتُ ؛ لأنَّ الثاني من مفعولي ظننت لا يجوز حذفه ، ومثال ذلك أن تقول : « ظننتُ زيداً وظنَّني قائماً » ، والمتنازع فيه هو « قائماً » فإن أعطيته للأول بقي « ظنَّني » بلا مفعول ثان ، ولا يجوز

---

(١) تقدم بيانه ص ٤٨ حاشية ١ .

(٢) وهو ما ذهب إليه سيبويه حيث قال : « ... وكذلك تقول : ضربوني ، وضربتُ قومَك ، إذا أعملت الآخر فلابد في الأول من ضمير الفاعل ، لئلا يخلو من فاعل ، وإنما قلت : ضربتُ وضربَني قومُك فلم تجعل في الأول الهاء والميم ، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل » .

الكتاب ١ / ٧٩ ، وانظر شرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٥ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦٥٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٨ .

(٣) هكذا بالأصل ، ولعل الأصوب : « وإعادته إلى ما بعد ، وهو أولى » ؟

(٤) وتبعه هشام والسهيلي وابن مضاء بناء على رأيهم في إجازة حذف الفاعل .

انظر الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٦١٧ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٥ - ٢٠٦ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٦٥ ، والهمع ٥ / ١٤٠ - ١٤١ .

(٥) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء ، يلقب بالفراء لأنه كان يفري الكلام ، ويكنى بأبي زكريا توفي سنة ٢٠٧ هـ .

انظر الإنساب للسمعاني ٩ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، وإشارة التعيين ٣٧٩ .

(٦) في الأصل : (حرف) .

(٧) أي إن الفراء ذهب إلى جواز إعماله بشرط تأخر فاعل الأول .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٧ ، والشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٦١٧ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٠٦ ، توضيح المقاصد ٢ / ٦٥ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٠٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٥٠ .

حذفه ، فيجب إضماره[1] ، فتقول : « ظننتُ زيداً وظنّني إيّاهُ قائماً » فـ« إياه » عائد إلى « قائماً » ، وجاز إعادته إليه ، وإن كان متأخراً في اللفظ ؛ لأنّه [متقدم] في المعنى .

وإن أعملت الثاني بقيت « ظننتُ » بغير مفعول ثانٍ ، فيحتاج إلى (إظهاره)[2] ؛ إذ لا يجوز حذفه ولا إضماره ؛ لأنّه يعود إلى ما بَعْدُ لفظاً ومعنىً ، وهو فضلة ، وذلك لا يجوز ، ولك أن تؤخرَهُ وتُضْمِرَهُ ، فتقول على الأول : « ظننتُ زيداً قائماً وظنّني قائماً » ، وتقول على الثاني : « وظَنّني إيّاهُ قائماً » ، فـ« إياه » مفعول « ظننت » أخرته ، وأضمرته ، وهو عائد إلى قائم الذي قبله ، إلاّ أنْ يمتنع الإضمار كقولك : « (ظنّني)[3] الزيدانِ وظَننتُهما قائمَين قائماً » ، فـ« قائماً » هو مفعول (ظنني)[4] لم يمكن حذفه ، ولا إضماره ؛ لأنّك إن أضمرتَهُ مفرداً (لم يطابق « قائمين » الذي يعود // إليه ؛ لأنّه مثنىً ، والضمير مفرد ، وإن //١١٦أ أضمرته مثنىً لم يطابق)[5] المفعول الأول من (ظني)[6] ؛ لأنّه مفرد ، والضمير مثنى ، وحق مفعولي « ظننتُ » أن يُطابقا في الإفراد، والتثنية والجمع؛ لأنّهما مبتدأ وخبر في الأصل .

---

(١) للنحويين في هذه المسألة عدة آراء هي :

الأول : إضماره مقدماً ، وإن كان إضماراً قبل الذكر .

الثاني : إضماره مؤخراً ، كما مثل به ابن جابر هنا .

الثالث : إظهاره .

الرابع : حذفه ، وممن رجح هذا الرأي ابن عصفور ، وابن هشام ، والأشموني الذي قال : « وأما الحذف فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ، لأنه مدلول عليه بالمفسر ، وهو أقوى المذاهب ، لسلامته من الإضمار قبل الذكر ، ومن الفصل » .

وقد منع ابن الطراوة الإضمار في باب ظن ، وتقدمه إلى مثله الكسائي .

وجعل أبو حيان ضابط هذه المسألة السماع حيث قال : « وزعم ابن الطراوة أن الإضمار في باب ظن لا يجوز فمنع ما أدى إليه من مسائل ظن ، إذ ليس للمضمر تفسير يعود عليه فالضمير متصلاً أو منفصلاً عائد على قائم وليس إياه ، وتقدمه إلى مثله الكسائي فمنع ظننتُ وظنّنيهِ زيداً قائماً ، والذي ينبغي أن يتبع في ذلك السماع فإن كانت العرب استعملت مثل هذا الإضمار اتبع وإلاّ توقف في إجازة ذلك » .

انظر الارتشاف ٣ / ٨٩ - ٩٠ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٦٨ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢٠٣ ، والتصريح ١ / ٣٢٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٨٩ .

(٢) في الأصل : (إضماره) .

(٣) في الأصل : (ظني) .

(٤) في الأصل : (ظني) .

(٥) مكررة في الأصل .

(٦) في الأصل : (ظني) .

فإن قيل : فَلِمَ لم يجوِّزوا حذف الثاني من مفعولي ظننتُ كما جوَّزوا حذف خبر المبتدأ كما تقدم في بابه[١] ؟

فالجواب :

أنَّ خبر (المبتدأ)[٢] مطلوب من جهةٍ واحدةٍ ، وهي جهة الخبرية ، فإذا صار مفعولاً لـ« ظننتُ » صار مطلوباً من وجهين :

جهة المفعولية ، وجهة الخبرية[٣] .

(فظننتُ)[٤] يطلبه ، والمفعول الأول يطلبه ، وقد ذكرت هذا الاعتراض في (العجالة)[٥] ، ولم أذكر الجواب ، وهذا الجواب لا يخلو من نظرٍ ؛ (لأنَّ ثاني)[٦] مفعولي ظننتُ قد قيل بجواز حذفه على جهة الاختصار كما في باب « ظن »[٧] .

تنبيه :

توهَّم بعضُهم أنَّ قول امرئ القيس[٨] :

---

(١) انظر شرح المنحة في اختصار الملحة (القسم الأول) - رسالة - ٣٨٤ .

(٢) في الأصل : (مبتدأ) .

(٣) انظر حاشية الصبان ٢ / ١٥٧ .

(٤) في الأصل : (فنظنت) .

(٥) لعله : (في عجالة) .

(٦) في الأصل : (لأنه الثاني) .

(٧) قد تقدم بيانه ص ٥١ حاشية رقم ١ .

(٨) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار بن عمرو بن معاوية بن ثور الأكبر، يكنى أبا زيد، وأبا وهب ، وأبا الحارث ، ويقال له : الملك الضليل .

انظر كتاب الديباج لأبي عبيدة ٣ ، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٩ ، ومشاهير الشعراء والأدباء لعلي مهنا ، وعلي نعيم ٣٥ ، ٣٦ ، والخزانة ١ / ٣٢٩ - ٣٣٥ .

[٨] فَلَــوْ أنَّ مَــا أسْعَــى لأدْنَــى مَعِيشَـةٍ كَفَانِي ، ولَمْ أطْلُبْ (قَلِيلٌ)[١] مِنَ المَالِ[٢]

من هذا الباب وليس منه ؛ لأنَّ العاملين فيه لم يتوجها إلى معمولٍ واحـدٍ ، فـ« كفـاني » متوجه [إلى قليل ، وأطلب متوجه] إلى كثير ، فلا تنازع بينهما ، وتقدير البيت : « فلو أنّ ما (أسعى)[٣] لأدنى معيشة كفاني القليل ولم أطلب الكثير » .

هذا هو المعنى الذي أراده عند من يجد لمعنى الشعر (مذاقاً)[٤] ، ومن تكلـف في البيـت غير ذلك ، فقد ارتكب مركباً صعباً والله أعلم .

---

(١) في الأصل : (قليلاً) .

(٢) من الطويل في شرح ديوان امرئ القيس ١٨٨ ، وهو من شواهد سيبويه ١ / ٧٩ .

الشاهد في قوله : « كفاني ولم أطلب قليل من المال » حيـث استشـهد بـه الكوفيـون علـى أنـه مـن بـاب التنـازع ، واحتجوا به على رجحان إعمال الأول .

وقد رد البصريون هذا الاستشهاد ، وأجابوا عليهم بأن هذا الاستشهاد إنما يصح إذا كان هذا البيـت مـن التنـازع ، وليس منه لفساد المعنى ، حيث جاء « قليل » فاعل لـ« كفاني » ، ولذلك لا يعد هذا البيت من باب التنازع ، لأن شرط هذا الباب أن يكون كل واحد من الفعلين موجهاً إلى ما وجه إليه الآخـر ، وهـو الاسـم المذكـور ، وهـذا لم يحدث في هذا البيت ، لأن « لم أطلب » هنا لم يتسلط علـى « قليـل » بـل « علـى الملـك » والتقديـر : « ولم أطلـب الملك » ، وهذا ما صرح به سيبويه في كتابه حيث قال : « فإنمـا رفـع ، لأنـه لم يجعـل القليـل مطلوبـاً ، وإنمـا كـان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » .

انظر الإنصاف ١ / ٨٤ ، وشرح شواهد الإيضاح للفارسي لابـن بـري ٩١ - ٩٢ ، وشـرح المفصـل لابـن يعيـش ١ / ٧٨ - ٧٩ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢١١ - ٢١٣ ، وشرح شذور الذهـب ١٢٠ ، وشـرح قطـر النـدى ٢ / ٥٨٤ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ١١٣ ، وشرح شواهد العيني ٢ / ٩٨ .

وروي مـن غـير نسـبة في المقتضـب ٤ / ٧٦ ، والخصـائص ٢ / ٣٨٩ ، والمقـرب ١ / ١٦١ ، وشـرح الأشمونـي ٢ / ١٧٦ ، والخزانة ١ / ٣٢٧ ، ٤٦٢ .

(٣) في الأصل : (أصعى) .

(٤) في الأصل : (مذاقٌ) .

باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله

« باب المفعول الذي لم يسمَّ فاعله »

اختلفت عبارة النحويين في هذا الباب ، فمنهم من يقول : « باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله » كما قلنا[1] ، وهو صحيح ؛ لأنَّ المفعول في هذا الباب لم يُسمَّ فاعله .

ومنهم من يقول : « باب الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله »[2] ، وهو أيضاً صحيح // ؛ لأنَّ //١١٦ب
الفعل في هذا الباب لم يُسمَّ [فاعله] . ٥

ومنهم من يقول : « باب فعل ما لم يُسمَّ فاعله »[3] ، فيضيف الفعل إلى «ما» ، وهي موصولة واقعة على المفعول[4] ، وهو أيضاً صحيح كما علمت مما تقدم .

ومنهم من يقول : « باب ما لم يُسمَّ فاعله »[5] ، فيحتمل أن تكون « ما » واقعة على المفعول ، فيكون بمعنى العبارة الأولى[6] ، ويحتمل أن تكون واقعة على الفعل ، فيكون بمعنى

---

(١) مثل : أبي بكر بن السراج ، وابن يعيش ، وأبي حيان .

انظر الأصول ١ / ٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦٩ ، والارتشاف ٢ / ١٨٤ .

(٢) لم أجده فيما وقع تحت يدي من مراجع .

(٣) مثل : الزمخشري ، وابن الحاجب .

انظر المفصل ٣٠٩ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٢٨ .

(٤) ويكون التقدير : « فعل المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله » .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦٩ .

(٥) مثل : ابن جني ، والصيمري ، والحريري ، وابن عصفور ، وابن أبي الربيع ، وابن معطي .

انظر اللمع اللوحة ١٦٦ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ١٢٤ ، وشرح ملحة الإعراب ١٦٢ ، والمقرب ١ / ٧٩ ، والشرح الكبير ١ / ٥٣٤ ، والبسيط ٢ / ٩٥١ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦١٥ .

(٦) أي « باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله » .

العبارة الثانية(١) .

وأما حده :

« فهو اسمٌ ، أو ما في معناه (مسندٌ)(٢) إليه فعل تامٌ مُغيَّرٌ لأجله ، أو ما في معنى الفعل »(٣) .

وهذا الحد لا فرق بينه وبين حد الفاعل (إلاَّ)(٤) قولنا: « مُغيرٌ لأجله » كما سنبينه(٥).

فقولنا : « اسمٌ » تنبيه على أنَّ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله لا يكون فعلاً ، ولا حرفاً .

وقولنا : « أو ما في معناه » ؛ ليدخل نحو قولك : « حُمِدَ أنْ تقومَ الليلَ » ، فـ« أن تقوم » في معنى الاسم ؛ لأنَّ التقدير « حُمِدَ قيامُكَ الليلَ » .

وقولنا : « مسند إليه فعل تام » (احترازٌ)(٦) من كان وأخواتها ؛ لأنَّها ليس لها مفعول ،

---

(١) أي باب « الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله » .

وقد فات المؤلف هنا التعرض لبعض التسميات الأخرى لأبرز النحاة فمثلاً :

قد عبر عنه سيبويه بقوله : « المفعول الذي لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ، ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول آخر » .

وعبر عنه أبو بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني « المفعول الذي جُعِلَ الفعلُ حديثاً عنه ، وهو ما لم يسم فاعله » .

وقد عبر عنه ابن مالك بـ« النائب عن الفاعل » ، وقد قال أبو حيان : « لم أرَ مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك ، والمعروف « باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله » » .

وقد تبعه في هذه التسمية بعض النحاة مثل : ابن عقيل ، والمرادي ، وابن هشام ، والأزهري ، والسيوطي ، والأشموني ، والخضري .

وقد كانت هذه التسمية هي الأفضل بالنسبة للسيوطي حيث قال : « والتعبير به - أي بنائب الفاعل - أحسن من التعبير بمفعول ما لم يُسمّ فاعله لشموله للمفعول وغيره ، ولصدق الثاني على المنصوب في قولك : « أُعطِيَ زيدٌ درهماً » وليس مراداً » .

وكذلك الخضري حيث قال : « وهي أولى وأخصر من قول الجمهور المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله » .

انظر الكتاب ١ / ٣٣ ، وتلقيح الألباب في عوامل الإعراب للشنتريني ٦٢ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٢٤ ، والمساعد ١ / ٣٩٧ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٢١ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٣٥ ، والتصريح ١ / ٢٨٦ ، والهمع ٢ / ٢٦٢ ، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضيئة للسيوطي ١٤٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٢٧ ، وحاشية الخضري ١ / ١٦٧ .

(٢) في الأصل : (مسنداً) .

(٣) وهناك من قال عنه : « هو كل مفعول أسندت إليه فعلاً مقدماً عليه ، مثاله : ضُرِبَ زيدٌ » .

انظر تلقيح الألباب في عوامل الإعراب للشنتريني ٦٢ .

(٤) في الأصل : (لا) .

(٥) انظر ص ٥٧ .

(٦) في الأصل : (احترز) .

فيُبنى له ، وإنما لها خبرٌ منصوب(١) .

وقولنا : « مُغيَّرٌ لأجله » تحرزٌ من الفاعل ؛ لأنَّ فعله غيرُ مغيَّر ، ولا يعترض علينا بمثل : « قالَ (زيدٌ)(٢) » ، فإنَّ الفعل فيه تغيَّر إذ أصله « قَوَلَ » ؛ لأنَّ هذا التغيير ليس لأجل الاسم الذي بعده بخلاف تغير الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله ، فإنَّ تغييره ؛ لأجل الاسم الذي بعده ، (ولهذا)(٣) قلنا : « لأجله » ، وبهذا القيد يخرج الفاعل(٤) .

وقولنا : « أو ما في معنى الفعل » ؛ ليدخل اسم المفعول ؛ لأنَّ معموله مفعولٌ لم يُسمَّ فاعله .

ولا يُبنى اسمُ الفاعل ، وما أشبهه من أمثلة المبالغة للمفعول(٥) .

---

(١) في بناء كان وأخواتها للمفعول خلاف بين النحاة :

فذهب سيبويه إلى جواز ذلك حيث قال في الكتاب : « فهو كائن ومكون » ، ولم يبين ما الذي يقوم مقام المحذوف ، وتأول الفارسي والأعلم قول سيبويه « مكون » إنه من كان التامة .

وقال ابن طاهر وابن خروف : مكون من كان الناقصة .

وقال أبو حيان : وإنما قصد سيبويه أنها فعل متصرف ويستعمل منه ما لا يستعمل من الأفعال إلاَّ إن منع مانع .

وأما الكسائي فكان يقول في « كان زيدٌ يقوم » : « كان يقام » فيجعل في كان مجهولاً ، ويرد يفعل إلى يُفْعل ، ويجعل فيه مجهولاً آخر .

وهذا لا يجوز عند ابن السراج .

وذهب الفراء إلى أنه يجوز بناؤها للمفعول بشرط أن يُحْذف المرفوع الذي يشبه الفاعل ، وتقيم المنصوب مقامه ، لأنه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل .

ورد عليه ابن عصفور أن ما ذهب إليه فاسد ، لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مُخبرٍ عنه لا في اللفظ ولا في التقدير .

وذهب السيرافي أنه يحذف الاسم ، فيحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف .

ورُدَّ عليه بأنَّ هذا فاسد ؛ لأن « كان » الناقصة وأخواتها لا مصدر لها .

وكذالك ذهب إلى جواز بناء كان وأخواتها للمفعول الكوفيون ، وهشام ، وذهب الفارسي إلى المنع وهو مذهب البصريين أيضاً .

انظر الكتاب ١ / ٤٦ ، والأصول ١ / ١٨١ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ١٢٥ ، والشرح الكبير ١ / ٥٣٥ ، والمقرب ١ / ٧٩ ، والارتشاف ٢ / ١٨٤ - ١٨٥ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ١٣٧ .

(٢) في الأصل : (زد) .

(٣) في الأصل : (وهذا) .

(٤) سبق توضيح هذا في باب الفاعل ص ٢٨ .

(٥) لأن معمول اسم الفاعل ، وما أشبهه مبني للمعلوم .

واختلفوا في المصدر هل يُرفع به المفعول الذي [لم] يُسمَّ فاعله ، فمنعه أبو الحسن الأخفش ، وأجازه الجمهور ، واستدلوا بقول الشاعر :

//[٩] إنَّ قَهْراً ذَوُو (الضلالةِ)[١] والبا طِلِ عِزٌّ لِكُلِّ عَبْدٍ مُحِقٍّ[٢] //١١٧أ

روي (ذوو)[٣] بالرفع ، فهو مفعول لم يُسمَّ فاعله بالمصدر الذي هو « قهر » ، فهذا البيت من الخفيف ، وهو مخبون[٤] الجزء الثاني والثالث والرابع والخامس ، ووزنه مدمج[٥] ، فنصف البيت في نصف الكلمة ، فالألف التي بعد الباء من « الباطل » آخر النصف الأول ، والطاء أول النصف الثاني .

وحيث قلنا : إنَّ المصدر يرفع المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله قُدِّر المصدر بـ« أنْ وفعلٍ » بُني لما لم يُسمَّ فاعله ، فيكون التقدير في إنَّ [قهراً] : « أنْ يُقْهَر ذَوو الضلالةِ » بضم الياء ، وفتح الهاء .

قوله :

وَيُرْفَعُ المفْعُولُ إذْ لا يُذكَرُ فَاعِلُه مَعْ بَدءِ فِعْلٍ يُكْسَرُ
إنْ عُلَّ ثانيهِ كبيعَ واضْمُمِ . أوْلَهُ إنْ صَحَّ والكسرَ إلْزمِ
مَا قبلَ آخرٍ وفي المضارعِ تَفْتَحُهُ مَعْ ضَمِّ بِدءٍ واقعِ

(تكلم)[٦] في هذه الأبيات على المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، وبعض ما يتعلق به من الأحكام ، والكلام في هذا يستدعي النظر في أربعة أشياء .

الأول : السبب الذي لأجله يحذف الفاعل .

---

(١) في الأصل : (الطلالة) .

(٢) من الخفيف ، ولم أعثر على قائله ، وقد استشهد به ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ١٨٤ .

(٣) في الأصل : (ذووا) .

(٤) الخبن هو : سقوط الساكن الثاني السببي نحو : « فَعِلن » في « فاعلن » ، و« فَعِلاتن » في « فاعلاتن » المتصلة دون « فاع لاتن » المنقطعة ، و« مُتَفْعِلُنْ » في « مستفعلن » منقولاً إلى « مفاعلن » .
انظر كتاب الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ١١٢ - ١١٣ ، والعروض تهذيبه وإعادة تدوينه للشيخ جلال الحنفي ٣٥ ، والطريق المعبد إلى علمي الخليل بن أحمد العروض والقافية لعبد الحميد السيد ٦٣ .

(٥) هو البيت الذي اشترك شطراه في كلمة واحدة ، أي إنَّ عروضه متصلة مع التفعيلة الأولى من الشطر الثاني ، وبعضهم يسميه المدور ، أو المداخل ، أو المتصل ، وقد استعمل الأزهري هذا اللفظ في كتابه التصريح على التوضيح .
انظر أهدى سبيل إلى علمي الخليل لمحمود مصطفى ١١٣ ، والشافي في العروض والقوافي لهاشم صالح مناع ٣٢ .

(٦) في الأصل : (كلم) .

الثاني : حذف الفاعل .

الثالث : نيابة المفعول عنه .

الرابع : حكم الفعل عند ذلك .

فأما السبب الذي لأجله حُذِفَ الفاعل :

فلابد لحذف الفاعل من سبب ؛ لأنَّ المتكلم باللغة عاقل حكيم ، وأفعال العقلاء لا تصدر لغير سبب ؛ إذ ليس ذلك من دأب العقلاء ، فتعيَّن الغرض في حذف الفاعل ، والأغراض كثيرة ، وأحسن ما قيل في ذلك ما قاله أبو زكريا يحيى بن معطٍ[1] ، فإنه قال :

قد يحذِفَ الفاعلُ لفظاً جاهِلُه . . . .

أو عالمٌ في حذفِهِ لَهُ غَرَضْ[2] . . . .

فجعل الحاذف // للفاعل إما جاهلاً حَذَفَه ، لجهله ، وإما عالماً به ، حَذَفَهُ لغرض من //١١٧ب الأغراض فعمَّ قوله : « كلَّ غرض » ، وقد تكلم غيره على تلك الأغراض[3] ، فبلغ بها إلى اثني عشر :

الأول : مراعاة الوزن (كقول عمرو بن معد يكرب)[4] :

---

(١) كنَّاه ابن جابر بـ« أبي زكريا » ، ووجدته فيما وقع تحت يدي من مراجع يكنى بـ« أبي الحسين » وهو : يحيى بن معطٍ بن عبد النور الزواوي ، يلقب بزين الدين صنف الألفية في النحو ، والفصول .

ولد سنة ٥٦٤ هـ ، وتوفي سنة ٦٢٨ هـ .

انظر حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١ / ٥٣٣ ، والأعلام ٨ / ١٥٥ .

(٢) عبر ابن معطٍ عن سبب حذف الفاعل في منظومته بقوله :

القولُ فيما لم يُسمَّ فاعِلُه   **قد يحذِفَ الفاعلَ لفظاً جَاهِلُه**

أو عالِمٌ في حذفِهِ له غَرَضْ   **إذ ذاك في المفعولِ رَفْعٌ مَفْتَرِضْ**

شرح ابن القواس ١ / ٦١٥ .

(٣) ممن تكلم عن هذه الأغراض أبو حيان حيث نظمها في قوله :

وحذفه للخوف والإبهام   **والوزن والتحقير والإعظام**

والعلمِ والجهلِ والاختصار   **والسَجْعِ والوفاق والإيثار**

وكذلك السيوطي ذكر بعض هذه الأغراض في المطالع السعيدة ، فانظرها هناك .

انظر الارتشاف ٢ / ١٨٤ ، والمطالع السعيدة ١ / ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٤) في الأصل : (كقولك معدي كرب) .

وهو عمرو بن معد يكرب بن عبد الله بن عمرو بن عصم بن عمرو بن زبيد الأصغر ، كنيته أبو ثور ، توفي سنة ٢١ هـ .

انظر المؤتلف والمختلف للآمدي ٢٠٣ هـ ، والخزانة ٢ / ٤٤٤ - ٤٤٦ .

[١٠] فجاشتْ إليَّ النفسُ أولَ مرةٍ فَرُدَّتْ على مكروهها فاستقرَّتِ[١]

فحذف الفاعل من « رُدت » وبناه للمفعول ؛ لأنَّه لو ذكره لم يستقم الوزن .

الثاني : مراعاة الفواصل كقوله تعالى : ﴿ [وَمَا] لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ﴾[٢] .

الثالث : مراعاة مجرى الروى[٣] كقول لبيد[٤] :

[١١] وَمَا المالُ والأهْلُونَ إلاَّ ودائعٌ ولابدَّ يوماً أن تُردَّ الودائعُ[٥]

مجرى القصيدة الضم ، فلو ذكر الفاعل لنصب « الودائع » ، فكان يغير مجرى الروي ، فيقع في الأقواء ، وهو عيب من عيوب القافية[٦] .

الرابع : (مراعاة)[٧] التساوي بين الأسجاع في المقدار ؛ لأنَّ ذلك مطلوب عند علماء الإنشاء كقولهم في وصف الحرب :

فكثُرَ الطِعَانُ ، وجُدِّلَتِ (الأقرانُ)[٨]

---

(١) من الطويل ، روي منسوباً إليه في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ١٥٨ ، والخزانة ٢ / ٤٣٦ - ٤٣٨ .

(٢) الآية (١٩) من سورة الليل .

حيث بني الفعل للمفعول لتنقلب لام الفعل ألفاً للفتحة قبلها ، فتوافق الألفات في سائر السورة قبلها وبعدها . انظر شرح ابن القواس ١ / ٦١٦ ، والدر المصون ٦ / ٥٣٦ .

(٣) المجرى هو : حركة حرف الروي ، سمي بذلك ، لأن الصوت يبتدىء بالجريان في حروف الوصل منه .

والروي هو : الحرف الذي تبنى عليه القصيدة ، وتنسب إليه ، فيقال قصيدة رائية ، أو دالية ، ولابد للشعر منه .

انظر الوافي في العروض والقوافي للتبريزي ٢٢١ - ٢٣١ ، والإقناع للصاحب بن القاسم بن عباد ٨٠ ، ٨٧ .

(٤) هو لبيد بن ربيعة ، أبو عقيل كان فارساً شجاعاً وشاعراً عذب المنطق رقيق حواشي الكلام ، وكان مسلماً رجل صدق ، توفي سنة ١٥٧ هـ .

طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١ / ١٣٥ ، والخزانة ٢ / ٢٤٦ - ٢٥١ .

(٥) من الطويل في ديوان لبيد ص ١٧٠ ، ويروى : وما الناس والأموال .

انظر أسرار البلاغة للجرجاني ١٢١ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦١٦ ، وشفاء العليل للسلسيلي ١ / ٤١٧ .

(٦) الأقواء : هو اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة بين الجر والرفع .

وقال الأخفش هو : رفع بيت وجر آخر ، وقد نقل الأخفش بعد أن عرَّف الأقواء أن الخليل زعم أن الإكفاء هو الإقواء .

والاكفاء هو : اختلاف حروف الروي في القصيدة الواحدة وأكثر ما يقع في الحروف المتقاربة المخارج .

انظر الوافي في العروض ٢٣٩ - ٢٤٠ ، والإقناع ٨١ ، والعروض والقافية دراسة في التأسيس ١٧٧ .

(٧) في الأصل : (مرعات) .

(٨) مكررة في الأصل ، واستشهد به ابن القواس في شرحه لألفية ابن معطي ١ / ٦١٦ على التقارب في السجع ، فقال : « وعاشرها : التقارب في السجع نحو : كثر الطِعانُ وَجُدِّلَتِ الفُرْسانُ » .

الخامس : الجهل بالفاعل نحو : « سُرِقَ الثوبُ » ؛ لأنَّ الإنسان لا يذكر إلاَّ ما هو عالمٌ به .

السادس : أن يعلمَ المتكلمُ أنَّ (السامع)[1] يعرفه ، فلا يرى حاجةً لذكره كقوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾[2] ؛ لأنَّه معلوم أنَّ الله خالق كل شيء .

السابع : أن لا يكون للمتكلم غرض في ذكر الفاعل ؛ (إذ)[3] المقصود من الكلام حاصل دونه كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ ﴾[4] .

الثامن : صون الفاعل أن يذكر مع المفعول كقولهم : « قُطِعَتْ يَدُ السارقِ » ؛ لأنَّ القاطع هو السلطان ، وهو أجلُّ (من)[5] أن يقترن ذكره مع ذكر السارق .

التاسع : أن يكون المتكلم محباً في الفاعل بحيث يصون اسمه عن الذكر بين الناس كقول المحب : « هُجِرْتُ » ولا يذكر من هجره ؛ لأنَّها محبوبته ، فهو يغار عن[6] ذكرها .

العاشر : أن يكون الفاعل // (بغيضاً)[7] عند المتكلم بحيث يُنَزِّهُ لسانَهُ عن ذكره ، //١١٨أ ويشهد لذلك قول الشاعر :

[١٢] وإذا ذكَرْتُكُمُ غَسَلْتُ فَمِي ولَقَدْ عَلِمتُ بأنَّه نَجِسٌ[8]

فجعل ذكرهم نجاسة يُغْسَلُ منها الفم لشدةِ بُغضهم .

الحادي عشر : الخوف من الفاعل كقولهم : « قُتِلَ سعيدُ بن جبير[9] – رضي الله عنه – »

---

(١) في الأصل : (السابع) .

(٢) من الآية (٢٨) في سورة النساء .
قرأ ابن عباس ، ومجاهد « وخَلَقَ الإنسان ضعيفاً » مبنياً للفاعل ، أي وخلق اللهُ الإنسانَ ضعيفاً .
انظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١ / ٣٧٩ – ٣٨٠ ، والجامع للقرطبي ٥ / ١٤٩ ، والبحر المحيط ٣ / ٢٢٨ .

(٣) في الأصل : (إذا) .

(٤) من الآية (٨٦) في سورة النساء .

(٥) في الأصل : (مع) .

(٦) عدى الفعل « غار » بـ« عن » ، وهو يتعدى بـ« على » .
انظر اللسان ٥ / ٤١ مادة (غير) .

(٧) في الأصل : (بغيظاً) .

(٨) من الكامل ، لم أعثر عليه ، وهو هكذا بالمخطوط وأغلب الظن أن روايته :
ولقد علمتُ بأنهم نجس فإذا ذكرتهمُ غسلت فمي

(٩) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي الوالبي ، وكنيته أبو عبد الله ، حبشي الأصل ، من موالي بني والبة بن الحارث من بني أسد ، قتله الحجاج بواسط سنة (٩٥ هـ) ، وقال الإمام أحمد بن حنبل : قتل الحجاج سعيداً ، وما على وجه الأرض أحد إلاّ وهو مفتقر إلى علمه .
انظر تهذيب التهذيب ٤ / ١١ ، والأعلام ٣ / ٩٣ .

فتركوا ذكر الفاعل ؛ لأنَّه الحجاجُ[١] ، وهو مخوفٌ منه .

الثاني عشر : الخوف على الفاعل كقولك : « قُتِلَ زيدٌ » ؛ لأنَّك لو ذكرته لخفت عليه أن يُقتل بزيدٍ .

ولم يتعرض في الأصل لذكر السبب الموجب لحذف الفاعل ، وإنما تركه ؛ لأنَّه معلوم بالفعل (كما تقدم)[٢] ، فرأى أنَّه لا يطول به في هذا المختصر .

وأما حذف الفاعل ، فاعلم أنَّ حذف الفاعل[٣] لا يكون دون (نائب)[٤] عنه إلاَّ في قولٍ تقدم في باب التنازع[٥] .

وأما نيابة المفعول عن الفاعل إذا حُذِفَ ، فقد تقدم أنَّه لابد من نائب عن الفاعل عند حذفه ، فالأحق بذلك المفعول به ؛ لأنَّه الأقرب إلى الفاعل .

فإن كان المفعول واحداً كباب « ضربتُ » تعين إقامته ؛ إذ ليس ثَمَّ غيره .

فإن كان للفعل مفعولان لكنَّه لا يتعدى إلى أحدهما [إلاَّ] بحرف الجر كباب « أمرتُ ، وأستغفرتُ »[٦] ، فإنَّه يتعين إقامة الذي يتعدى إليه بنفسه[٧] .

---

(١) هو الحجاج بن يوسف بن الحكم بن عقيل بن مسعود بن عامر بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن قسي ، كنيته أبو محمد ، ولد ونشأ في الطائف سنة (٤٠ هـ) ، وتوفي بواسط سنة (٩٥ هـ) .
انظر معجم البلدان ٨ / ٣٨١ - ٣٨٢ ، ووفيات الأعيان ١ / ٣٤١ ، والأعلام ٢ / ١٦٨ .

(٢) في الأصل : (كا تقدم) .

(٣) أظهر في موضع الإضمار ، والأفضل أن يقول : « فاعلم أنَّ حذفه » .

(٤) في الأصل : (تانيث) .

(٥) ذهب إليه الكسائي ، وقد سبق توضيحه في باب التنازع ص ٥٠ وحاشية ٤ .

(٦) ومنه قول الفرزدق من الطويل في ديوانه ١ / ٤١٨ .

مِنَّا الذي اخْتِيرَ الرجالَ سماحةً ... وخيراً إذا هَبَّ الرياحُ الزعازعُ

الكتاب لسيبويه ١ / ٣٩ ، وانظر الشرح الكبير ١ / ٥٣٦ ، والبسيط ١ / ٤٢٣ .

(٧) علل ابن الحاجب السبب في أولوية إقامة الذي يتعدى إليه بنفسه ، فقال : « فلم كان المفعول به بغير حرف أولى ، وقد قلت : إن الأولوية فيه على بقية المفاعيل ، لأجل الاقتضاء والفعل يقتضيها جميعاً اقتضاء واحداً ؟ فالجواب : أن العرب لما عدت الفعل إلى أحدهما بنفسه ، وإلى الآخر بواسطة ، فصار في الصورة كأنه أقوى منه باعتبار الفعل ، فجعلوه أولى لذلك » .
انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٥٩ ، والشرح الكبير ١ / ٥٣٦ .

وأجاز ابن (مالك)[١] إقامة الذي يتعدى إليه بحرف الجر[٢] .

فإن كان من باب « أعطى » تعين إقامة الأول إذا كان ثَمَّ لبسٌ بإقامة الثاني كقولك : « أُعْطِيَ زيدٌ عمراً » فاللبس هنا واقع ؛ لأنَّه لا يُدرى أيهما المُعْطَى ، وأيهما الآخذ ؛ إذ كل واحد منهما صالحٌ لذلك ، وقد تعين إقامة الأول دفعاً للبس .

فإن لم يكن ثَمَّ لبسٌ مثل : « أُعْطِيَ زيدٌ درهماً » جاز إقامة الثاني ، وسواء كان معرفة أو نكرة .

ونقل أبو ذَرٍ (الخُشْنِيّ)[٣] عن أبي علي التفرقة // بين أن يكون نكرة فَيُمْنَع ، أو معرفة //١١٨ب فيجوز[٤] .

وإقامة الأول عند جمهور البصريين أحسن[٥] ، وهما عند (الكوفيين)[٦] سواء في الحسن[٧] .

فإن كان من باب « ظنَّ » ، فلا خلافَ في إقامة الأول[٨] .

وأما الثاني ، فإنْ كان ظرفاً ، أو مجروراً ، أو جملةً ، فلا يجوز إقامته[٩] .

---

(١) في الأصل : (ملك) .

(٢) التسهيل ٧٧ ، وشرحه لابن مالك ٢ / ١٢٤ - ١٢٩ ، وانظر المساعد ١ / ٣٩٨ ، والارتشاف ٢ / ١٨٨ .

(٣) في الأصل : (الحسي) .
وهو أبو ذر مصعب بن مسعود الخُشْنِيّ الأندلسي الجياني ، يعرف كأبيه بابن أبي الركب .
من تصانيفه : الإملاء على سيرة ابن هشام ، وشرح الإيضاح ، وشرح الجمل .
انظر البغية ٢ / ٢٨٧ - ٢٨٨ ، والأعلام ٧ / ٢٤٩ .

(٤) لم أقف عليه في كتب الفارسي ، وانظر الارتشاف ٢ / ١٨٧ ، والهمع ٢ / ٢٦٣ .

(٥) وهو اختيار سيبويه والمبرد .
وذكر أبو حيان استحسان البصريين في إقامة الأول ، فقال : « وعند البصريين إقامة الأول أحسن » .
انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٤١ - ٤٢ ، والمقتضب ٤ / ٥٠ ، والمقرب ١ / ٨١ ، والارتشاف ٢ / ١٨٧ .

(٦) في الأصل : (الكوفيون) .

(٧) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا كان الثاني نكرة قبح إقامته مقام الفاعل نحو : أُعْطِي درهمٌ زيداً ، وإن كانا معرفتين كانا في الحسن سواء ، فإن شئت أقمت الأول ، وإن شئت أقمت الثاني .
انظر الارتشاف ٢ / ١٨٧ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٥٢ .

(٨) انظر شرح ابن القواس ١ / ٦٢١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٢٥ .

(٩) وقد أجاز ابن مالك إقامته حيث قال : « ومنع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن ، وأعلم ، والصحيح جواز ذلك إن أمن اللبس ، ولم يكن ثاني المفعولين جملة ، ولا ظرفاً ، ولا جاراً ومجروراً ... » .
شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٩ ، والمساعد ١ / ٣٩٩ .

وإنْ كان اسماً صريحاً ، ففيه ثلاثة أقوال :

عدم إقامته[1] ، وجوازه إن لم يكن لبسٌ[2] ، ومنعه إن كان نكرة ، وجوازه إن كان معرفة[3] .

فإن كان من باب « أعلم » فلا خلاف على إقامة الأول ، وعلى منع إقامة الثاني إن خِيفَ من إقامته لبسٌ ، [فإنْ لم يخف منه لبسٌ] ، ففيه قولان[4] ، وأما الثالث : فنقل ابن ٥

---

(١) هو اختيار أبي موسى الجزولي ، وابن هشام الخضراوي .
وقد ذكر الأشموني حجة أصحاب هذا المذهب فقال : « احتج من منع إنابة الثاني في باب « ظن » مطلقاً بالإلباس ، فيما إذا كانا نكرتين ، أو معرفتين ، وبعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، إن كان الثاني نكرة نحو : « ظُنَّ قائمٌ زيداً » ، لأن الغالب كونه مشتقاً » .
انظر أوضح المسالك ٢ / ١٥٢ - ١٥٣ ، والارتشاف ٢ / ١٨٧ ، والتصريح ١ / ٢٩٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٤٠ - ١٤١ .

(٢) اختاره أبو بكر بن طلحة والسيرافي ، وابن عصفور ، وابن مالك الذي قال في منظومته :

وَبَاتِّفَاقٍ قد يَنُوبُ الثانِ من ... بَابِ كسا فيما التِبَاسُهُ أُمِنْ
في بابِ ظَنَّ وأرى المنعُ اشْتَهَرْ ... ولا أرَى مَنْعاً إذا القصدُ ظَهَرْ

وقال في شرح التسهيل : « ومنع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظن وأعلم ، والصحيح جواز ذلك إن أمن اللبس ، ولم يكن ثاني المفعولين جملة ، ولا ظرفاً ، ولا جاراً ومجروراً » .
انظر الشرح الكبير ١ / ٥٣٨ - ٥٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٩ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٢٣ - ١٢٥ .

(٣) انظر التصريح ١ / ٢٩٢ - ٢٩٣ .
هذا حكم الثاني إذا كان اسماً صريحاً ، أما حكم أنَّ ومعموليها إذا سدت مسد مفعولي ظن ، فلم يتعرض له المؤلف هنا .
وأشار أبو حيان في الارتشاف ٢ / ١٨٧ إلى حكمها بقوله : « إذا سدت « أنَّ » ومعمولاها مسد مفعولي ظن ، واشتملت الصلة على ضمير غيبة يعود على فاعل ظن نحو : ظنَّ زيدٌ أنَّه قائمٌ ، أو ظنَّ زيدٌ أنَّ القائمَ هو ، أو أنَّ القائمَ أخوه لم يجز بناؤه للمفعول ، أو لم يشتمل جاز نحو : ظنَّ أني عالمٌ ، أو أنَّك عالمٌ ، أو أنَّ زيداً عالمٌ ، وأنْ وما بعدها مقدرة بالمصدر ، فهو القائم مقام الفاعل نحو : ظن زيد أن يقوم ، فلا يجوز إلاَّ بناؤهما معاً نحو : ظن أن يقام ، أو ضمير غيره نحو : ظننتُ أن أقوم ، وظننت أن تقوم ، فتقول : ظن أن أقوم ، وظن أن تقوم ، ومذهب الكوفيين أنه يجوز ظن أن يقام ... » .

(٤) القول الأول : جواز إقامته إن لم يخف اللبس ، واختاره الجزولي والشلوبين في التوطئة حيث قال : « فإن كان الفعل ينصب أكثر من مفعول به واحد بنفسه كان المختار إقامة الأول ، وجاز إقامة غيره ما لم يُورث لبساً إلاَّ أن يمنع مانع نحو : أُعطي زيدٌ درهماً ، وأعطي درهمٌ زيداً » .
وكذلك اختاره ابن الحاج ، وابن مالك كما صرح به في شرح التسهيل .
والقول الثاني : منع إقامته ، واختاره ابن هشام الخضراوي ، وابن عصفور حيث قال : « وإن كان من باب أعلمت لم يجز إلاَّ إقامة الأول خاصة نحو : أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً ، فتقول : أُعْلِمَ زيدٌ عمراً منطلقاً ، ولا يجوز خلاف ذلك ، وذلك أنَّ الأول من باب أعلمت مفعول صحيح والاثنان الباقيان ليسا كذلك بل أصلهما المبتدأ والخبر ، فلما اجتمع المفعول الصحيح مع غيره لم يقم إلاَّ المفعول الصحيح » .
انظر التوطئة ٢٥٩ ، والشرح الكبير ١ / ٥٣٨ - ٥٣٩ ، والمقرب ١ / ٥٨١ ، والتصريح ١ / ٢٩٣ .

هشام الخضراوي(١) الاتفاق على منع إقامته(٢) ، وقد نقل غيره فيه الخلاف(٣) .

تنبيه :

(هل)(٤) يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده(٥) ؟

جمهور(٦) النحويين على منع ذلك ، وكلُّ ما سمع مما يوهم ذلك فهو مؤول أو شاذ لا يقاس عليه ، فمن ذلك قراءة عاصم(٧) : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾(٨) [فلم يُقم ٥

(١) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي من أهل الجزيرة الخضراء ولد سنة (٥٥٧ هـ) ، وتوفي بتونس سنة (٦٤٦ هـ) .
انظر البغية ١ / ٢٦٧ - ٢٦٨ ، ونشأة النحو ٢٠٠ .

(٢) نقل ابن هشام الخضراوي الاتفاق على منع إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل ، وهذا ما نقله ابن أبي الربيع حيث قال : « والمفعول الأول هو المنصوب حيقيقة ، لأنه مفعول حقيقة ، فيجب لهذا إذا بُني الفعل أن يُبنى للأول ، ولا يُبنى للثاني ولا للثالث » .
انظر البسيط ٢ / ٩٧٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٢٦ ، والمساعد ١ / ٣٩٩ .

(٣) مثل : الزجاجي قال أبو حيان : « ذكر صاحب المخترع جواز ذلك ... » .
وكذلك أجازه ابن مالك إذا أمن اللبس ، ولم يكن جملة ولا شبهها حيث قال : « ولا تمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إنْ أمن اللبس ، ولم يكن جملة ، أو شبهها » .
انظر تسهيل الفوائد لابن مالك ٧٧ ، والارتشاف ٢ / ١٨٨ ، والهمع ٢ / ٢٦٥ .

(٤) في الأصل : (وهل) .

(٥) انظر المسألة في التبيين ٢٦٨ - ٢٧٣ المسألة (٣٨) و (٣٩) ، وائتلاف النصرة للزبيدي ٧٧ - ٧٨ ، والهمع ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ، والمطالع السعيدة ٣٥٣ .

(٦) في الأصل : (وجمهور) .

(٧) هو عاصم بن عمرو بن حفص توفي سنة (١٥٤ هـ) يكنى أبا عمر .
انظر التاريخ الكبير للبخاري في القسم الثاني من الجزء الثالث من ٤٩٢ ، وكتاب الطبقات للإمام المحدث أبي عمر الصفدي ٢٦٩ ، ٢٧١ .

(٨) من الآية (٨٨) في سورة الأنبياء .
قرأ عاصم وابن عامر « نُجِّي المؤمنين » بنون واحدة ، وجيم مشددة وياء ساكنة ، واختارها أبو عبيد .
وقد قال عنه الزجاج : هذا لحنٌ لا وجه له ، وقال أبو علي الفارسي : غلط الراوي عن عاصم ، ويدل على هذا إسكانه الياء من « نُجِّي » ونصب « المؤمنين » ، ولو كان على ما لم يُسمَّ فاعله ما سكَّنَ الياء ولرفع « المؤمنين » .
وقرأ الباقون بنونين والتخفيف ، واختارها ابن قتيبة .
وقد كان لكل فريق منهم حجة :
فأما حجة من قرأ بنون واحدة ، فكانت من ثلاثة أوجه :
الأول : أنه بنى الفعل للمفعول ، فأضمر المصدر ، ليقوم مقام الفاعل ، وهو ضعيف من وجهين :
أ - الأصل أن يقوم المفعول مقام الفاعل دون المصدر .
ب - تسكين آخر الفعل الماضي ، وكان يجب فتحه .
الثاني : قيل : إنَّ هذه القراءة على طريق إخفاء النون الثانية في الجيم ، وهذا بعيد .
الثالث : قيل : أدغم النون في الجيم ، وهذا لا نظير له في كلام العرب .
أما حجة من قرأ بنونين فهي :
أنه فعل مستقبل سكنت فيه الياء ، وحقها الضم .
وهذه الآية مما استدل به الكوفيون على جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده .
انظر الكشف لأبي محمد القيسي ٢ / ١١٣ - ١١٤ ، وزاد المسير ٥ / ٢٦٥ ، والهمع ٢ / ٢٦٦ .

المؤمنين] وهو المفعول ، وأقام مقام الفاعل ضمير المصدر [مع وجود المفعول] ، فالتقدير على هذا : « وكذلك نُجي النجاةُ المؤمنين » على أنَّ الفعل هنا فعل ماضٍ ، وأوّل (بأنَّ)[١] الفعل ليس بماضٍ ، وإنما هو مضارع غير مبني للمفعول ، فالأصل : « نُنَجي » حذفت إحدى النونين تخفيفاً لاجتماع المثلين ، ولو كان ماضياً لفتحت الياء ، فالفاعل « نحن » .

[و] في القراءة الشاذة من هذا مواضع ، ومن ذلك قول جرير[٢] :

[١٣] **فلَوْ وَلَدَتْ (قُفَيرةُ)[٣] جِرْوَ كلبٍ لَسُبَّ بذلكَ الجِرْوِ الكِلابَا**[٤]

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول ، وهو « الكلاب » ، وأوّل بأنَّ « الكلاب » مفعولٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديره : « أعني الكلاب » ، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله هو ضمير الجنس [و] التقدير: « لسُبَّ الجنسُ بذلك الجرو »، ثم قال: « أعني الكلاب »[٥].

وقد وردت من ذلك [تأويلات] غير هذا ، وكلها محمول على الشذوذ[٦] .

---

(١) في الأصل : (فإنّ) .

(٢) هو جرير بن عطية بن حذيفة بن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن يربوع ، كان يحسن ضروباً من الشعر لا يحسنها الفرزدق ، توفي سنة عشر ، وقيل : إحدى عشرة ومائة .
انظر المؤتلف والمختلف للآمدي ٨٨ ، وطبقات فحول الشعر لابن سلام ١ / ٢٩٧ ، والخزانة ١ / ٧٥ - ٧٧ .

(٣) في الأصل : (فقيرة) .

(٤) من الوافر ، وليس في ديوانه .
قفيرة : بتقديم القاف على الفاء والراء المهملة مصغراً اسم أم الفرزدق ، وروي « فُكَيهة » .
اللسان ٥ / ١١٢ مادة « قفر » .
استشهد بهذا البيت الكوفيون ، وبعض المتأخرين - وهو علي بن سليمان الأخفش تلميذ المبرد - على جواز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح .
والشاهد في قوله : « لسب بذلك الجرو الكلابا » .
وقد قال عنه ابن جني في الخصائص : « هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلاً ، بل لا يثبت إلاّ محتقراً شاذاً » .
وقد تأول البصريون هذا البيت على أن يكون ضرورة ، فلا يُلتفت إليها ، أو على أن يكون « الكلاب » منصوباً بـ« ولدت » ، فلا يكون « لسُبَّ » ما يقوم مقام الفاعل إلاّ المجرور ، ويكون « جرو كلب » منادى محذوفاً منه حرف النداء ، والتقدير : « ولو ولدت قفيرةُ الكلابَ يا جروَ كلبٍ لسُبَّ بذلك الجرو » .
هذا ما نقله صاحب الخزانة عن القالي .
انظر الخصائص ١ / ٣٩٨ ، وشرح المفصل ٧ / ٧٥ ، والشرح الكبير ١ / ٥٣٧ ، وائتلاف النصرة ٧٨ ، والهمع ٢ / ٢٦٦ .
وروي منسوباً إلى جرير في الدرر ٢ / ٢٩٢ ، والخزانة ١ / ٣٣٧ - ٣٣٨ ، ونشأة النحو ١١٤ .

(٥) في الأصل : (لسب الجنس) مكررة في الأصل .

(٦) استدل الكوفيون على صحة كلامهم بالأدلة السابقة ، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى من الآية (١٤) في سورة الجاثية بقراءة أبي جعفر : ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ ؛ إذ قرأها بالبناء للمفعول وقد تأولها جمهور النحويين بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود إلى الغفران المفهوم من : « يغفروا » .
انظر شرح ابن القواس ١ / ٦٢٠ ، وحاشية الصبان ٢ / ٩٧ .

وأجاز الكوفيون إقامة غير المفعول مع (وجوده)(١) ، قال ابن مالك: « وبقولهم أقول »(٢)، // واستدلوا بما تقدم ، ولا دليل لهم فيه ؛ لقبوله التأويل ، وإن جاء شيء من ذلك لا يقبل التأويل ، فهو شاذ لم يكثر (يحفظ)(٣) ولا يقاس عليه . //١١٩أ

ونقل ابن الدهان(٤) أنَّ أبا الحسن الأخفش يجيز ذلك إذا كان المفعول مؤخراً ، والمجرور مقدماً ، ويمنعه إذا كان المفعول مقدماً على المجرور(٥) .

تنبيه :

إذا أقيم أحد المفعولين انتصب الثاني بالفعل الذي لم يُسمَّ فاعله .

وذهب قومٌ إلى أنَّه منصوب بالفعل قبل أن يُبنى لما لم يُسم فاعله ، (واختاره)(٦) الزمخشري(٧) ، وهو قول مردود(٨) .

---

(١) في الأصل : (وجود غيره) .

(٢) وقال ابن مالك : بقول الكوفيين أقول ، واحتج بأنه لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب ، والنص كما هو في شرح التسهيل ٢ / ١٢٨ : « وأجاز هو – يقصد الأخفش – والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وبقولهم أقول ، إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب » .

(٣) في الأصل : (بحسب) .

(٤) هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله ناصح الدين بن الدهان النحوي صاحب شرح اللمع لابن جني ، وشرح الإيضاح ، والدروس في النحو ، والفصول في النحو ، وغيرها ، توفي سنة (٥٦٩ هـ) .
انظر البغية ١ / ٥٨٧ .

(٥) مثل قول الشاعر :

لم يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلاّ سَيِّداً ولا شفا ذَا الْغَيِّ إلاّ ذُو هُدى

وقوله :

وإنما يُرْضِي الْمنيبُ رَبَّهُ مادامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبَهُ

وقد حمل جمهور النحويين البيتين على الضرورة .
انظر الهمع ٢ / ٢٦٦ ، والمطالع السعيدة ١ / ٢٥٤ ، والفرائد الجديدة ومعه المواهب الحميدة للشيخ عبد الكريم المدرس ١ / ٣٢٥ ، ولم يذكر ابن الدهان هذا النقل في كتابه شرح الدروس في النحو .

(٦) في الأصل : (واختار) .

(٧) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي النحوي اللغوي المفسر المعتزلي ، عاش إحدى وسبعين سنة حيث ولد سنة (٤٦٧ هـ) ، وتوفي بقصبة خوارزم ليلة عرفة سنة (٥٣٨ هـ) .
انظر نزهة الألباء ٣٩١ – ٣٩٣ ، وشذرات الذهب ٤ / ١١٨ – ١٢١ .
ورأيه موجود في المفصل حيث قال : « وإذا كان للفعل غير مفعول ، فبني لواحد بقي مابقي على انتصابه كقولك : « أُعْطِي زيدٌ درهماً » ، و« عُلِمَ أخوك منطلقاً » و« أُعْلِمَ زيدٌ عمراً خيرَ الناس » » .
المفصل في علم اللغة للزمخشري (٣١٠) .

(٨) لأن العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجزء إبقاء عمله ، وفعل الفاعل قد زال في اللفظ ، والتقدير هذا ما قاله ابن عصفور في شرحه الكبير ١ / ٥٤٤ .

وسماه أبو القاسم الزجاجي(١) في جُمْلِهِ : « خبر ما لم يُسمَّ فاعله »(٢) .

ورُدَّ عليه بمخالفته للاصطلاح ، فإنَّ النحويين لا يسمون المنصوب الواقع بعد مرفوع بخبر إلاَّ إذا كان خبراً في الأصل كالمنصوب في (باب كان)(٣) وأخواتها .

وقد يكون المفعول الثاني من باب « أعطيتُ » ، ويسمى خبراً على ما قال ، وليس في الأصل بخبر(٤) . ٥

وإذا فُقِد المفعول به أقيم المجرور ، أو المصدر ، أو الظرف للزمان ، أو المكان ، وفي ذلك تفصيل .

---

(١) أبو القاسم هو : عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي كان من أفاضل أهل النحو ، ألَّفَ كتباً حسنة منها : كتاب الجمل ، وكتاب الإيضاح ، توفي سنة (١٣٤ هـ) .

انظر نزهة الألباء ٣٠٦ ، وإشارة التعيين ١٨٠ - ١٨١ .

(٢) ونصه في الجمل : « وتقريبه على المتعلم أن تقول : نصبته ، لأنَّه خبر ما لم يسم فاعله ، وليس هذا من ألفاظ البصريين ، ولكنه تقريب على المبتدئ » .

وانتقد ابن السيد البطليوسي رأي أبي القاسم الزجاجي حيث قال : « فولد أبو القاسم قولاً ثالثاً ، وقال : تقريبه على المتعلم أن تقول : نصبته ، لأنه خبر ما لم يُسمَّ فاعله ، ثم خشي أن يتعقب عليه كلامه ، فقال : وليس هذا من ألفاظ البصريين ، ولكنه تقريب على المتعلم ، ولست أعلم شيئاً في هذا من التقريب ، لأنه إذا كان خبر ما لم يُسمَّ فاعله كما اختار فالعامل فيه « أعطي » وهو مذهب سيبويه ، والأقرب إلى فهم المتعلم أن يقال له : أنه مفعول ثانٍ فيكون قد انتظم المذهبين جميعاً » .

الجمل للزجاجي ٧٨ . وانظر إصلاح الخلل ٢١٣ ، والشرح الكبير ١ / ٥٤٤ ، والارتشاف ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ ، والهمع ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٣) في الأصل : (بابا كان) .

(٤) اختلف النحويون في عامل النصب في ثاني المفعولين إلى عدة مذاهب ، وهي :

الأول : أنه منصوب بالفعل المبني للمفعول ، وهو ما ذهب إليه الجمهور ، وهو أيضاً ما اختاره ابن جابر .

الثاني : أنه منصوب بفعل مقدر ، وتقديره : « وقيل درهماً » ، أو « أخذ درهماً » وهو مذهب الفراء ، وابن كيسان .

الثالث : أنه منصوب بفعل الفاعل لـمَّا غُير بُني للأول ، وبقي الثاني منصوباً على أصله بفعل الفاعل ، وهو ما اختاره الزمخشري .

الرابع : أنه منصوب على أنه خبر ما لم يُسمَّ فاعله كما في : « كان زيدٌ قائماً » ، وهو ما اختاره الزجاجي .

واختار ابن السيد البطليوسي مذهب سيبويه والجمهور .

وقد ضعَّفَ أبو حيان هذه المذاهب فقال : « وهذه المذاهب ، وإن كانت ضعيفة مردودة ، فهي تقدح في قول ابن مالك : لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين في أعطي ... » .

انظر إصلاح الخلل ٢١٠ - ٢١٢ ، والارتشاف ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ ، والهمع ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

وأما المجرورات ، فإن كان حرف الجر زائداً ، فلا خلاف في أن المجرور في موضع رفع نيابة عن الفاعل كقولك : « [ما] ضُرِبَ من أحدٍ »[1] ؛ لأنَّ حرف الجر زائد ، والمجرور مفعولٌ به على الحقيقة[2] .

فإن كان حرف الجر غير زائد كـ« مُرَّ بزيدٍ » ، فجمهور النحويين على أنَّ المجرور في موضع رفع نيابة عن الفاعل دون حرف [الجر][3] .

وذهب الأخفش إلى أنَّ حرف الجر هو النائب عن الفاعل دون المجرور[4] ، وهو قول ضعيف .

وذهب ابن مالك إلى أنَّ حرف الجر والمجرور (هما)[5] (النائب)[6] عن الفاعل[7] ، وبه قال ابن معطٍ في ألفيته[8] .

---

(١) في الأصل : (ضرب من أحدٍ) .
ولا يستقيم التمثيل به على هذا النحو إلاَّ عند الأخفش ، لأن من شروط زيادة « من » أن يتقدمها نفي ، أو نهي ، أو استفهام ، وهو لا يشترط هذا .
انظر المغني ١ / ٣٥٣ - ٣٥٥ .

(٢) انظر الهمع ٢ / ٢٦٧ .

(٣) انظر الارتشاف ٢ / ١٩٢ ، وشفاء العليل ١ / ٤١٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٣٦ .

(٤) نسبه ابن جابر للأخفش ، ووجدته منسوباً للفراء في الارتشاف ٢ / ١٩٢ ، والهمع ٢ / ٢٦٨ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٠ .

(٥) في الأصل : (وهو) .

(٦) في الأصل : (الثابت) .

(٧) قال ابن مالك في شرح العمدة : « فإن خلا المسند من مفعول به ناب جار ومجرور ، أو ما تصرف ، واختص من الظروف والمصادر ... » .
وقال في تسهيل الفوائد : « فينوب عنه جارياً مجراه في كل ماله مفعول به ، أو جار ومجرور ... » وقد ذكر أبو حيان أن قول ابن مالك لم يذهب إليه أحد حيث قال في الارتشاف : « وقول ابن مالك : « إن الجار والمجرور هو المقام مقام الفاعل » لم يذهب إليه أحد أعني أن يكون الذي يقام هو الجار والمجرور معاً » .
شرح العمدة لابن مالك ١٨٣ ، والتسهيل ٧٧ ، وشرحه لابن مالك ٢ / ١٢٤ ، وانظر الارتشاف ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ ، والمساعد ١ / ٣٩٧ .

(٨) وقد قال في ألفيته :

وأحْرُفُ الجَرِّ مَعَ الْمَجْرُور ... تُرْفَعُ مَوْضِعاً على التقدِيْرِ

شرح ابن القواس ١ / ٦٢٢ .

وذهب قوم إلى أنَّ الجار والمجرور لا يقام مقام الفاعل ، وإنما المقام ضمير المصدر ، فإذا قلت : « سِيرَ بزيدٍ » // فالتقدير : « سِيرَ السيرُ بزيدٍ »[1] ، وهو قول باطل ، فإنَّه قد سُمع //١١٩ب مثل : « سِيرَ بزيدٍ سَيراً » بنصب المصدر ، فدل على أنَّ المجرور هو النائب عن الفاعل ؛ إذ لابد من نائب عنه .

٥ وذهب الكسائي ، وهشام[2] إلى أنَّ المقام عن الفاعل ضميرٌ مجهول يعود إلى أحدِ ما يدل عليه الفعل من مصدرٍ ، أو ظرف زمان ، أو ظرف مكان[3] .

وذهب بعضهم[4] إلى أنَّ المقامَ ضميرُ مكانٍ بحسب ما يليق (بمعنى)[5] الفعل ، فإذا قيل : « سِيرَ بزيدٍ » ، فالتقدير : « سِيرَ الطريقُ » أي : « قُطِعَ الطريقُ » ، وإذا قلت : « جُلِسَ بزيدٍ » ، فالتقدير : « جُلِسَ المكانُ » أي « عُمِرَ المكانُ » وعلى هذا فقس .

---

(١) ممن قال بهذا ابن درستويه ، والسهيلي ، والرندي ، وقد استدلوا بأربعة أدلة وهي :

الدليل الأول : أنه لا يُتْبَع على المحل بالرفع ، لأنه لو كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع ، كما جاز في تابع المجرور بالمصدر الرفع .

الدليل الثاني : أنه يتقدم على عامله ، فلو كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لما تقدم على عامله ، وهو مسئولاً كما أنّ الفاعل لا يتقدم على عامله .

الدليل الثالث : أنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء ينوب عن الفاعل ، فإنه إذا تقدم كان مبتدأ كما أنَّ الفاعل إذا تقدم كان مبتدأ .

الدليل الرابع : أن الفعل لا يؤنث له نحو : « مُرَّ بهندٍ » ، ولو كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لوجب تأنيث الفعل ، كما أنَّ كل مؤنث ينوب عن الفاعل ، فإنَّ الفعل يؤنث له .

واختار ابن عصفور إقامة المصدر ، فقال : « إلاّ أنَّ إقامة المصدر إذا كان مختصاً في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور » .

انظر الشرح الكبير ١ / ٥٣٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٣٨ ، والتصريح ١ / ٢٨٧ ، والهمع ٢ / ٢٦٨ .

(٢) هو هشام بن معاوية ، أبو عبد الله النحوي الكوفي الضرير .

من مصنفاته : « الحدود » ، و« المختصر » ، و« القياس » ، وكلها في النحو ، توفي سنة ٢٠٩ هـ .

انظر البغية ٢ / ٣٢٨ ، والأعلام ٨ / ٨٨ .

(٣) نسبه محقق الهمع عبد العال سالم مكرم لابن هشام ، أما في الهمع غير المحقق فنُسِبَ إلى هشام .

انظر الارتشاف ٢ / ١٩٢ ، والهمع ١ / ١٦٢ ، والهمع تحقيق عبد العال سالم مكرم ٢ / ٢٦٨ .

(٤) اختاره أبو حيان حيث قال : « واخترت إقامة ظرف المكان » .

الارتشاف ٢ / ١٩٤ ، وانظر الهمع ٢ / ٢٦٩ .

(٥) في الأصل : (بالمعنى) .

وفي هذا القول من التكلف ما لا يخفى .

وهذه ستة أقوال (أصحها)[١] (القول)[٢] الأول[٣] .

وأما المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، فشرط إقامتها أن تكون (مختصة)[٤] ،

---

(١) في الأصل : (أصحهما) .

(٢) مكررة في الأصل .

(٣) وهو قول الجمهور : على أن المجرور في موضع رفع نيابة عن الفاعل دون حرف الجر .

وقد أغفل المؤلف ذكر الشروط الواجب توفرها في الجار والمجرور حتى تصح نيابته عن الفاعل وهي :

١ - أن يكون مختصاً ، بأن يكون معرفة نحو : « مُرَّ بزيدٍ » ، فلا يصح أنْ تقول : « جُلِسَ في دارٍ » ، لأنه لا فائدة في ذلك .

٢ - أن لا يلزم الجار له طريقة واحدة كمذ ، ومنذ الملازمين للزمان الظاهر ، وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للمقسم به ، والمستثنى .

٣ - أن لا يدل - حرف الجر - على التعليل كاللام ، والباء ، ومن إذا جاءت له .

انظر حاشية الخضري ١ / ١٧٠ ، وحاشية الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل ٢ / ١٢١ .

(٤) في الأصل : (محضة) ، والصواب ما أثبته .

والمراد بالمختص من الظروف : ما خُص بشيء من أنواع المخصصات كالإضافة ، والصفة ، والعلمية .

أما المختص من المصادر : فهو ما يكون لغير مجرد التأكيد ، وهو نوعان :

الأول : ما كان مبيِّناً للعدد نحو : ضُرِبَ ثلاثون ضربةً .

الثاني : ما كان مبيِّناً لنوع مخصوص نحو ضُرِبَ ضربٌ أليمٌ ، أو لنوع مقصود إبهامه كقوله تعالى في الآية (١٧٨) من سورة البقرة ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ وهذا الشرط واجب عند جمهور النحاة خلافاً للكسائي ، وهشام ، وتبعهما أبو حيان في النكت الحسان .

وقد اكتفى المؤلف بذكر شرط واحد ، ولم يتعرض لذكر الشرط الثاني الواجب توفره في كل من الظرف ، والمصدر حتى ينوب عن الفاعل ، وهو : التصرف .

والمقصود بالظرف المتصرف : هو ما يفارق النصب على الظرفية ، والجر بـ« من » .

وأجاز الكوفيون ، والأخفش نيابة غير المتصرف .

وأجاز أبو بكر بن السراج نيابة الظرف المنوي - أي المقدر - كالمصدر ، فقال في الأصول : « والمصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعاً في هذا الباب حتى يقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح فحينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم تذكر الفاعل » .

أما المصدر المتصرف فالمقصود به : ما يفارق النصب على المصدرية .

انظر الأصول ١ / ٨٠ - ٨١ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٢٤ - ١٢٨ ، والتصريح ١ / ٢٨٩ ، والهمع ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٧ ، وحاشية الصبان ٢ / ٩٢ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٠ .

فإن كانت (مبهمة)[1] لم تقم .

وانفرد سيبويه بأنَّه يجوز أنْ يقام المصدر الموصوف بصفة مقدرة ، فيقال : « ضُرِبَ ضَرْبٌ » (إذا)[2] كان المراد « ضربٌ شديدٌ »[3] .

وأجاز بعضهم أن يُحذفَ المصدرُ ، وتقام صفته مقام الفاعل[4] ، فيقال : « سِيْرَ سريعٌ » أي « سِيرَ سيرٌ سريعٌ » .

وإذا اجتمعت هذه الأربعة ، فهل أحدها أولى ، أو هي كلها على السواء ؟

قولان أحدهما :

---

(١) في الأصل : (مهمةً) والصواب ما أثبته .

والمبهم من ظرف الزمان هو ما يقع قدراً من الزمان غير معين نحو وقت ، وزمان ، وأمثال ذلك .

والمبهم من ظرف المكان هو ما ليس له أقطار تحصره ، ولا نهايات تحيط به نحو : خلفك ، وقدامه ، وأمثال ذلك .

والمبهم من المصدر هو ما يقع على القليل والكثير من جنسه نحو : قيام ، وضرب .

انظر الشرح الكبير ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٢) في الأصل : (إذ) .

(٣) قال سيبويه في باب : « ما يكون من المصادر مفعولاً » : « .... وكذلك إن أردت هذا المعنى ، ولم تذكر الصفة ، تقول : سير عليه سَيْرٌ ، وضُرِبَ به ضَرْبٌ ، كأنك قلت : سِيرَ عليه ضَرْبٌ من السير ، أو سِيرَ عليه شيءٌ من السير . وكذلك جميع المصادر ترتفعُ على أفعالها إذا لم تشغل الفعل بغيرها » .

وقال ابن عصفور : هذا مما انفرد سيبويه بإجازته .

وذكر أبو حيان رأي المبرد فقال : « وقال المبرد هذا فيه بُعْدٌ إذا كنت تريد ضرباً من السير » .

الكتاب ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وانظر الارتشاف ٢ / ١٨٩ .

(٤) هذه المسألة اختلف حولها النحاة :

ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، والمعربون أيضاً حيث زعموا أن الأصل في قوله تعالى في الآية (٣٥) من سورة البقرة ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ « أكلاً رغداً » وأنه حذف الموصوف ، ونابت صفته منابه ، فانتصب انتصابه ، وبذلك يكون « رغداً » نعت لمصدر محذوف على رأيهم .

وذهب سيبويه إلى أنه انتصب على الحال حيث قال في الكتاب : « ومما يبين لك أن الصفة لا يقوى فيها إلاَّ هذا ، أنَّ سائلاً لو سألك ، فقال : هل سير عليه ؟ لقلت : نعم سير عليه شديداً ، وسير عليه حسناً ، فالنصب في هذا على أنه حال ، وهو وجه الكلام ، لأنه وصف السير ، ولا يكون فيه الرفع ، لأنه لا يقع موقع ما كان اسماً ... » .

الكتاب ١ / ٢٢٨ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢١٣ ، والدر المصون ١ / ١٨٩ ، وشرح قطر الندى ٢٢٩ .

لابن الحاجب[١] ، والزمخشري[٢] ، وهو أنّها على السواء ، فلا (أولوية)[٣] لأحدها على الآخر .

الثاني : لجماعة من النحويين ، وهو أنّه يقع بينها الترجيح ، ثم إنَّ القائلين بالترجيح اختلفوا على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنَّ ظرف المكان أحق ؛ لأنّه الأبعدُ عن الفعلِ ، وإقامة الأبعد أكثر ، فإنَّه يحصل به ما لم يكن يُظن .

الثاني : أنَّ المجرور أحق ، ثم المصدر ، ثم ظرفَ الزمان ، ثُم ظرف المكان[٤] .

الثالث : أنَّ المصدر ، والظرف أحق من المجرور ؛ (لوصول)[٥] الفعل إليهما بغير حرفٍ[٦] .

---

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب الكردي ، ثم المصري المالكي المقرئ النحوي الأصولي .

ومن مصنفاته : المختصر في الأصول ، والمختصر في الفقه ، والكافية في النحو ، والوافية وشرحها ، والشافية في التصريف ، وشرح المفصل ، والأمالي النحوية ، وقصيدة في العروض . توفي سنة (٦٤٦ هـ) .

انظر البغية ٢ / ١٣٤ - ١٣٥ ، وحسن المحاضرة ١ / ٤٥٦ ، والأعلام ٤ / ٢١١ .

ونجد رأيه في « الإيضاح في شرح المفصل » حيث قال بعد ذكره لقول صاحب المفصل : « وأما سائر المفاعيل فمستوية الأقدام ... » :

« يعني أنها سواء في صحة بناء الفعل لكل واحد منها ، ومثل : « ما استخفَّ بزيدٍ » إلى آخره ، وبيَّنهُ » .

الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٩٢ .

(٢) نجد رأيه في المفصل حيث قال : « وأما سائر المفاعيل فمستوية الأقدام لا تفاضل بينها إذا اجتمعت في الكلام في أن البناء لأيها شئت صحيح غير ممتنع ، تقول : استُخِفَّ بزيدٍ استخفافاً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير ، إن اسندت إلى الجار والمجرور ، ولك أن تسند إلى يوم الجمعة ، أو إلى غيره ، وتترك ما عداه منصوباً » .

المفصل للزمخشري ٣١٠ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧٦ .

(٣) في الأصل : (أولى به) .

(٤) عليه ابن معطٍ ، إذ يقول :

لفقد مَفْعول بهِ صريح ... تُقامُ هذهِ مَعَ التَّرْجِيحِ
فالأسبق المجرورُ والمصادِرُ ... ثم الزمانُ والمكانُ آخِرُ

شرح ابن القواس ١ / ٦٢٢ - ٦٢٤ .

(٥) في الأصل : (وصول) .

(٦) وعليه ابن عصفور .

انظر الشرح الكبير ١ / ٥٣٩ ، والمقرب لابن عصفور ١ / ٨١ .

والضابط (لما يقام)[١] مقام الفاعل أنْ تقول : الفضلات التي تتعلق بالفعل (عينه)[٢]
المفعول // الصريح ، والمجرور ، والمصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والتمييز ، //١٢٠أ
والحال ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله ، والمستثنى ، فالأربعة الأواخر[٣] لا تقوم مقام الفاعل باتفاق ، والأول وهو : « المفعول الصريح » يُقام مقامه باتفاق ، والسادس وهو : « التمييز » لا يقام على الصحيح[٤]، و (باقيها)[٥] يقام على حسب ما تقدم من التفصيل[٦].

وكلٌّ ما أقيم مقام الفاعل ، فإنَّه مستحق لما كان الفاعل يستحقه[٧] من لزوم التقديم على

---

(١) في الأصل : (لما تقدم) .

(٢) في الأصل : (غيره) .

(٣) أي الحال ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله ، والمستثنى :
فأما الحال ، فلا يجوز أن تقام مقام الفاعل ، لأنه لا يكون إلاّ نكرة ، والفاعل ، وما قام مقامه يضمر كما يظهر ، والمضمر لا يكون إلاّ معرفة .
وأما المفعول معه ، فلا يجوز أن يقام مقامه ، لأنهم أقاموا واو العطف فيه مقام « مع » ، فلو أقاموه مقام الفاعل مع الواو لوجب أن يكون مسنداً إليه ، فيكون في حال واحدة ، مسنداً إليه ، وغير مسند إليه ، فيلزم التناقض ، وهو محال .
وأما المفعول من أجله – أو المفعول له – فلا تجوز إقامته مقامه ، لأنه إن لم تقدر فيه اللام امتنع كونه مفعولاً له ، وإن قدرت فيه وجب نصبه ، وإقامته مقامه يوجب رفعه ، وهذا يبطل المعنى بتباعده عن الأصل .
وأما المستثنى ، فيمتنع إقامته مقام الفاعل ، للفصل بينه ، وبين الفعل .
انظر التبصرة والتذكرة ١ / ١٢٥ ، والمفصل ٣٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧٢ ، وشرح ابن القواس ١ / ٦٢٢ ، وحاشية الخضري ١ / ١٧٠ .

(٤) لا يجوز عند النحاة إقامة التمييز مقام الفاعل ، لأنه كالحال لا يكون إلاّ نكرة ، وهو لا يقبل التعريف ، فلا يجوز إضماره بخلاف الفاعل حيث يجوز إضماره ، إلاّ أنَّ الكسائي أجاز إنابته مناب الفاعل ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في شرح الكافية بقوله :

وَنَابَ تَمْييزٌ لَدَى الكِسائيّ ... لِشاهِدٍ عَنِ القِيَاسِ نَائِي

كما أجاز ذلك هشام أيضاً .
انظر الأصول ١ / ٨١ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٠ ، والارتشاف ٢ / ١٩٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٤٢ .

(٥) في الأصل : (وبقايها) .

(٦) انظر ص ٦٢ – ٧٣ .

(٧) وقد سبق التعرض لأحكام الفاعل انظرها في باب الفاعل ص ٢٩ – ٤٣ .
وقد أغفل المؤلف ذكر حكمين من الأحكام التي يشترك فيها نائب الفاعل مع الفاعل ، فلم يتعرض لهما :
الحكم الأول : أنهما لا يكونان جملة على مذهب الجمهور ، وزعم قوم أن ذلك جائز ، واستدلوا بقوله تعالى آية (٣٥) في سورة يوسف : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ .
ورد عليهم بأن الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من « بدا » ، أو ضمير السجن المفهوم من الفعل .
وقيل : يجوز إن كان الفاعل ، أو النائب عنه فعلاً من أفعال القلوب .
الحكم الثاني : أن عاملهما قد يحذف لقرينة ، وأن حذفه على قسمين واجب ، وجائز .
وقد سبق توضيح هذا في باب الفاعل ص ٤١ – ٤٣ .
انظر شرح شذور الذهب ١٦١ – ١٦٢ ، والهمع ٢ / ٢٧١ – ٢٧٢ .

غيره من الفضلات ، ووجوب تأخيره عن الفعل العامل فيه ، (وتأنيث)[1] الفعل لأجله إنْ كان مؤنثاً ، وصيرورته عمدة ، وأنَّه لا يعمل فيه إلا الفعل أو المفعول الذي لم يُسم فاعله ، ولا يبقى له من أحكام المفعولية ، إلا أنَّ الفعل لا ينصب مفعولاً غيره إذا كان مفعولاً واحداً ، فإذا قلتَ : « ضُرِبَ زيدٌ » (مبنياً)[2] لما لم يُسمَّ فاعله ، فـ« زيد » قد ناب عن الفاعل ، وعن المفعول الذي كان يطلبه « ضَرَبَ » ، ولهذا قالوا : إنَّ بناء الفعل للمفعول (ينقصه)[3] مفعولاً كعكس التعدية بالهمزة ، فإنَّه يزيده مفعولاً ، فإذا قلت : « أَضْرَبْتُ زيداً عمراً » صار يتعدى إلى مفعولين بعد أنْ كان يتعدى لواحدٍ ، وإذا قلت : « أُعْطِي زيدٌ درهماً » بقي له منصوب واحد هذا إنْ كان له منصوبان ، فتنبه لذلك .

وأما حكم الفعل إذا حُذف الفاعل ، فاعلم أنَّ الكلام في ذلك يُرتب على ثلاثة أوجه :

الأول : هل صيغة الفعل المبني للمفعول أصلية أم فرع ؟

فالذي عليه سيبويه ، والجمهور (أنَّها)[4] فرع عن الصيغة المبنية للفاعل[5] ، فـ« ضُرِبَ » بضم الأول ، وكسر ما قبل الآخر فرعُ « ضَرَبَ » بفتحها ، وحجة سيبويه أنَّ العرب بنوا كلامهم على الاختصار ، وقد وجدناهم بلغوا في ذلك إلى أنْ وضعوا صيغةً واحدة تدل على زمانين ، وهي صيغة المضارع وضعوها للحال والاستقبال // فكيف يضعون صيغتين لزمانٍ //١٢٠/ب
واحدٍ كما يقتضيه قول المخالف ؟

فإنَّ « ضُرِبَ » المبني للمفعول إذا كان صيغته مستقلة بنفسها دلت على الماضي ، وكذلك « ضَرَبَ » المبني للفاعل ، فتكون صيغتين مستقلتين يدلان على زمانٍ واحد .

وذهب المبرد ، ومن تبعه[6] إلى أنَّهما صيغتان مستقلتان ، (واستدل)[7] على ذلك ، بأنَّه قد وُجِد في كلام العرب أفعالٌ مبنية للمفعول ، ولم تُسمع مبنيةً للفاعل كـ« حُمَّ ، وجُنَّ »

(١) في الأصل : (ثابت) .

(٢) في الأصل : (مبنيٌّ) .

(٣) في الأصل : (ينصبه) .

(٤) في الأصل : (وانها) .

(٥) انظر المسالة في الارتشاف ٢ / ١٩٥ ، والتصريح ١ / ٢٦٩ ، ٢ / ٣٥٧ .

(٦) مِثْل : ابن الطراوة ، وقد نسب ابن الطراوة هذا المذهب إلى سيبويه . انظر الارتشاف ٢ / ١٩٥ .

(٧) في الأصل : (واستد) .

فلو لم يكن هذا الفعل أصلاً بنفسه لسُمِع أصله ، وليس في ذلك حجة ؛ إذ قد تنطق العرب بالفروع ، ولا تنطق بالأصول ألا ترى أنَّهم نطقوا بـ« قال » ، وهو فرع ، ولم ينطقوا بـ« قَوَلَ » ، وهو الأصل .

قالوا : وثمرة الخلاف أنَّه إنْ كان الفعل المبني للمفعول أصلاً كان المنصوب بعده الذي (لم يقم)(١) مقام الفاعل منصوباً بفعل مضمر ، فإذا قلت : « أُعْطِيَ زيدٌ درهماً » (فدرهماً)(٢) منصوب على إضمار أعني ، وإن قلنا : إنَّه ليس بصيغةٍ مستقلة كان « درهمٌ » منصوباً بأعطى ، وهذه الثمرة إنما تجري على مذهب من يقول : إنَّ المنصوب الذي لم يقم إنما نصبُه بالفعل قبل بنائه للمفعول .

وأما من يقول : إنَّه منصوب (بالفعل)(٣) حالة بنائه للمفعول ، فلا ظهور لهذه الثمرة عنده(٤) .

الوجه الثاني : أنَّه ليس كل فعلٍ يُبني للمفعول ، وإنما يبنى منها ما كان (متصرفاً)(٥) غير صيغةِ أمرٍ ، ولا يبنى للمفعول ما كان غير متصرفٍ ؛ لأنَّ العرب قد وضعته [على] عدم التصرف ، فلا نتصرف نحن فيه ببنائه للمفعول ، ولا ما كان صيغة أمرٍ ؛ لأنَّه لو بنيناه للمفعول يحصل به اللبس ، ألا ترى أنَّه لو بنينا « اذهب » الذي هو فعلُ أمرٍ احتجنا أن نتركه على فتح ما قبل آخره على ما سيأتي في بناء الفعل للمفعول(٦) ، ثُم ألف الوصل إما // أنْ //١٢١أ تضمها على القاعدة فتلتبس بالفعل المضارع المبني لما لم يُسمَّ فاعله من « أُذْهَب » المتعدي بالهمزة ، وإنْ (فتحنا)(٧) همزة الوصل التبس بالفعل المضارع المبني للفاعل ، وإن كسرناها على [غير] القاعدة التبس بالفعل الأمر [للفاعل ، ومن ثم لم يُبْنَ] للمفعول فراراً من اللبس ، واستغنوا عن ذلك ببناء الفعل المضارع للمفعول مقروناً بلام الأمر مصروفاً للغائب ، فيقولون : « لِيُعنَ زيدٌ بِحَاجَتِهِ » .

---

(١) في الأصل : (لم يقام) .
(٢) في الأصل : (فدهماً) .
(٣) في الأصل : (للفعل) .
(٤) قد سبق توضيح الخلاف حول عامل النصب في المفعول الثاني ، ص ٦٨ ، حاشية ٤ .
(٥) في الأصل : (منصرفاً) .
(٦) انظر ص ٧٧ .
(٧) في الأصل : (فتحتها) .

وعدم بناء صيغة الأمر للفاعل (موضع)[١] قد غلط فيه الأكابر ذكروا : « أنَّ المازني[٢] حضر مجلس أبي عبيدة[٣] ، (فسأل)[٤] بعض الحاضرين أبا عبيدة : كيف يُبنى الأمر من « عُنِي زيدٌ بِحَاجَتِهِ » للمفعول ؟ فقال : « أُعْنَ » بضم الهمزة ، وفتح النون ، ففهم أبو عبيدة من حال المازني الإنكار [فقال] : لِمَ تأتي مجلسي إذا كنت (تُخطِّئني)[٥] ، فقال المازني : آتي مجلسك لما يأتي له الناس يعني لعلم اللغة لا لعلم العربية ، فقال له أبو عبيدة : يا هذا إذا حضرت مجالس العلماء فتأدب »[٦] .

وصدق أبو عبيدة ، فإنَّه من جلس بين (يدي)[٧] عالمٍ للاستفادة ، فمن حقه أن يتأدب معه ، وإنْ سَمِع منه هفوة لم يفشها ، ونبَّه عليها في خلوة بأحسن تنبيه ، وأقربه إلى طريق الأدب ، وقد سمعنا ، واستقرأنا فما رأينا أحداً أساء الأدب على شيخه ، فأفلح .

الوجه الثالث : في كيفية بناء الفعل للمفعول : قد تقدم أنَّ صيغة فعل الأمر لا تُبنى للمفعول ، فتعيَّن الماضي ، والمضارع .

فأما الماضي ، فإنْ كان ثلاثياً صحيحاً غير مشدد ضممت أوله ، وكسرت ما قبل آخره ، فتقول : « ضُرِبَ زيدٌ »[٨] وإنما كُسِر ما قبل الآخر ، لأنَّه لو فُتِح مع ضم الأول لالتبس بوزن « نُغَرٌ »[٩] من الأسماء بالغين المعجمة ، وهو طائر معروف ، ولو ضُم ما قبل الآخر مع ضم الأول لالتبس بـ« عُنُقٍ » فأرادوا أنْ // يبعدوه عن وزن الأسماء ، فجعلوه على صيغةٍ لا يكون //١٢١ب

---

(١) في الأصل : (بوضع) .

(٢) هو بكر بن محمد بن بقية – وقيل : ابن عدي – بن حبيب أبو عثمان المازني من بني مازن بن شيبان بن ذهل ابن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل توفي سنة (٢٤٨ هـ) ، وقيل (٢٤٩ هـ) ، وقيل : (٢٣٠ هـ) .
انظر أخبار النحويين البصريين ٨٥ – ٩٥ ، وإشارة التعيين ٦١ – ٦٢ ، والبغية ١ / ٤٦٣ – ٤٦٦ .

(٣) أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري العلامة النحوي اللغوي ولد سنة (١١٠ هـ) ، وتوفي سنة (٢٠٨ هـ) ، وقيل : توفي بالبصرة سنة (٢١٣ هـ) في خلافة المأمون .
انظر نزهة الألباء ١٠٤ – ١١١ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٧٦ – ٢٢٨ ، وإشارة التعيين ٣٥٠ – ٣٥١ ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى للدكتور نهاد الموسى ٢٥ .

(٤) في الأصل : (فسل) .

(٥) في الأصل : (تخطّاني) .

(٦) انظر الخصائص لابن جني ٣ / ٣٠٢ ، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ٧ / ١٠٩ ، وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو لرشيد عبد الرحمن ٤١ .

(٧) في الأصل : (يديه) .

(٨) في الأصل : (ضُربت زيدٌ) .

(٩) النُّغَرُ : فراخُ العصافير ، واحدته بالهاء – أي نُغَرَةٌ – وهو عند أهل المدينة كصرد البلبل .
انظر كتاب العين ٤ / ٤٠٥ باب الغين والراء والنون معهما مادة (نغر) ، واللسان لابن منظور ٥ / ٢٢٣ مادة (نغر) ، وتاج العروس ٣ / ٥٧٧ مادة (نغر) .

فيها إلاّ شذوذاً(١)، وهو وزن « دُئِل »(٢) (بضم)(٣) الدال، وكسر الهمزة (لدويبة)(٤) معروفةٍ ، وإنما ضموا أوله ، لأنَّهم لما حذفوا فاعله أرادوا أن (يقووه)(٥) بضم أوله ، لأنَّ الضمه أقوى الحركات ، ومن العرب من يسكن ثانيه مع ضم أوله ، فيقول : « ضُرْبٌ » بسكون الراء ، وضم الأول(٦) ، ومنهم من يقول : « ضِرْبٌ » بكسر الأول ، وسكون الراء نقلوا حركة الراء للأول(٧) .

فإن كان مشدداً كـ« رُدَّ » أُبقي على (تشديده)(٨) ، وفي أوله ثلاث لغات : ضمه ، وهي اللغة المشهورة(٩) .

---

(١) وهذه الصيغة هي « فُعِل »، وقد علل الرضي في شرح الكافية سبب تغيير الثلاثي إلى هذا الوزن دون سائر الأوزان ، فقال : « وإنما غُيّر الثلاثي إلى وزن « فُعِل » دون سائر الأوزان ، لكون معناه غريباً في الأفعال ، إذ الفعل من ضرورة معناه : ما يقوم به ، فلما حذف منه ذاك ، خيف أن يلحق في أول وهلة النظر بقسم الأسماء ، فَجُعِلَ على وزن لا يكون في الأسماء ، ولو كسر الأول ، وضم الثاني لحصل هذا الغرض ، إلاّ أن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس ، لأن الأول طلبَ ثقلاً بعد خفةٍ بخلاف الثاني ، ثُم حُمِلَ غير الثلاثي عليه في ضم الأول ، وكسر ما قبل الآخر » .

شرح الكافية للرضي ٤ / ١٢٩ .

(٢) قال ابن منظور : « والدُّئِل دويبة كالثعلب ، وفي الصحاح : دويبة شبيهة بابن عرس » .

انظر اللسان ١١ / ٢٣٣ مادة (دأل) .

(٣) في الأصل : (الضم) .

(٤) في الأصل : (الدويبة) .

(٥) في الأصل : (يقوه) .

(٦) قال سيبويه : « هي لغة بكر بن وائل ، وأناس كثير من بني تميم » .

وقال أبو حيان : « هي لغة عن تميم ، وقال الخفاف : فاشية في لغة تغلب بنت وائل » .

وقال الأزهري : « اختاره قطرب قال الخضراوي : وهي لغة بكر بن وائل ، وكثير من بني تميم » .

ومنها قول أبي النجم :

لَوْ عُصْرَ مِنْهُ البانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ

انظر الكتاب ٤ / ١١٣ - ١١٤ ، والمنصف ١ / ٢٤ ، ٢ / ١٢٤ ، والارتشاف ٢ / ١٩٥ ، والتصريح ١ / ٢٩٤ .

(٧) قال أبو حيان : « وكسر الفاء إذا سكنت العين ، فقلت : ضِرْب ، لا يجوز على مذهب الجمهور ، وعن قطرب إجازته » .

وقال ابن مالك : « وكسر فاء فِعْل ساكن العين لتخفيف ، أو إدغام لغة » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٠ ، والمساعد ١ / ٤٠٢ ، والارتشاف ٢ / ١٩٥ .

(٨) في الأصل : (تشديد) .

(٩) أوجب الجمهور ضم فاء المضاعف .

انظر الارتشاف ٢ / ١٩٧ ، والهمع ٦ / ٤٠ .

وكسره[١] ، وهي لغة (بني ضبة)[٢] ، وبعض تميم[٣] .

وإشمام[٤] الضم في أوله[٥] .

ففيه اللغات الثلاثة التي هي قبل ، إلاَّ أنَّ الضم هنا هو الصحيح نظير الكسر في (قيل)[٦] ، فإذا لحقته الضمائر التي يسكن آخر الفعل معها فلك [فك] الحرف المشدد ، وكسر الحرف الأول من المفككين ، وتُسكِّنْ الثاني ، فتقول : « رُدِدْتَ يا زيدُ » بضم الأول ، وكسر الدال الأولى ، وسكون الثانية .

فإنْ كان معتلاً ، فلا يخلو أن يكون (معتل الفاء ، أو العين ، أو اللام ، أو الفاء واللام ، أو العين واللام)[٧] ، فإن [كان] معتل الفاء [فلا يخلو أن تكون فاؤه واواً ، أو ياء ، فإن

---

(١) أجاز بعض الكوفيين الكسر ، قال أبو حيان : « وهو الصحيح » ، ونسب هذه اللغة لبني ضبة ، وبعض تميم ، ومن جاورهم ، واستشهد بقراءة علقمة، ويحيى بن وثاب في الآية (٦٥) من سورة يوسف ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا ﴾ بالكسر .

انظر الارتشاف ٢ / ١٩٧ ، والهمع ٦ / ٤٠ .

(٢) في الأصل : (ابن ضبة) وضبة هو ولد الحارث بن فهر بن مالك ، وولد ضبة بن الحارث : أهيب ، وهلال ، ومالك ، وعبد الله ، وعمرو ، وهناك بنو ضبة بن أد ، وَوَلَدَ ضبة بن أدٍّ : سعداً ، وسعيداً ، وباسلاً .

انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي ١٧٦ - ٢٠٣ .

(٣) تميم : قبيلة من بني حرب تقيم في المدينة بالحجاز ، وقيل : تميم قبيلة أصبح أفرادها من حاضرة نجد ، وجبل شمر ، والدساكر النجدية . انظر معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة (١٢٥) .

(٤) قال ابن الجزري : « الاشمام هو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت » وقال عنه الجوهري : « وإشمام الحرف أن تشمه الضمة أو الكسرة ، وهو أقل من روم الحركة ، لأنه لا يُسْمَعُ ، وإنما يعتبر بحركة الشفة ، ولا يُعْتَدُّ بها حركة ، لضعفها ، والحرف الذي فيه الاشمام ساكن ، أو كالساكن » .

وقال عنه الأشموني : « هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر » .

وقد ذكر فيه الشاطبي ثلاثة مذاهب :

احداها : ضم الشفتين مع النطق بالفاء ، فتكون حركتها بين حركتي الضم ، والكسر ، هذا هو المعروف المشهور المقروء به .

والثاني : ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء .

والثالث : ضم الشفتين قبل النطق بها .

وحُكِي عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام روماً ، والروم إشماماً .

انظر النشر ٢ / ١٢١ ، والصحاح ٢ / ٣٠٣ مادة « شمم » ، وشرح الأشموني ٢ / ١٢٨ ، والتصريح ١ / ٢٩٤ .

(٥) أجاز ابن مالك : الاشمام فيه حيث قال : « وقد تشم فاء المدغم » ، وكذلك أجازه المهابذي .

التسهيل ٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٠ - ١٣٢ ، وانظر التصريح ١ / ٢٩٥ ، والهمع ٦ / ٤٠ .

(٦) في الأصل : (قل) .

(٧) في الأصل : (معتل الفاء ، أو اللام ، أو اللام والعين ، أو العين واللام) ، ولعل الصواب ما أثبته .

كانت واواً] ضممت الواو ، وكسرت ما قبل الآخر ، فتقول : (وُعِدَ)(١) .

ولك إبدال الواو همزة(٢) ، وسواء كان غيرَ مضاعفٍ كما مثلنا ، أو مضاعفاً كـ« وَدَّ » ، فتقول « وُدَّ » بواو مضمومة ، أو همزة مضمومة(٣) .

وإنْ كان [معتل] العين ، فلا يخلو أن ينقلب حرف العلة ألفاً ، أو لا ، فإن [لم] ينقلب كـ« واو » « عَوِرَ عينهُ » ، وياء « صِيْدَ البعيرُ » - إذا أخذه داءٌ بالصاد ، والدال المهملتين(٤) - تركت حرف العلة على حاله ، فتقول : « عُوِرَ » ، و« صُيِدَ » بضم الأول ، وكسر الثاني(٥) ، وإنْ انقلب حرف العلة ألفاً كـ« قال » ، و« باع » ، فالأفصح كسر الأول(٦) ، وقلب الألف ياء سواء كان أصلها ياءً ، أو واواً ، فتقول : قيل :

---

(١) في الأصل : (أوعد) .

(٢) أي تقول : (أُعِدَ) .

قال المازني : تقول في « فُعِل » من « وَعَدَ : وُعِدَ » وكذلك « فُعِلَ » من « وَزَنَ : وُزِنَ » ثم قال : وإنْ شئت همزت الواو ، فقلت : « أُعِدَ ، وأُزِنَ ... » . المنصف لابن جني ١ / ٢١١ .

(٣) اكتفى ابن جابر بالحديث عن معتل الفاء إن كانت فاؤه واواً ، ولم يتكلم عنه إن كانت فاؤه ياءً ، وسأذكره من باب التوضيح : « وإن كانت ياء ضممت الياء ، وكسرت ما قبل الآخر ، فتقول : يُسِرَ ، ومضارعه تقلب فيه الياء واواً ، فتقول : يوسر » .

(٤) انظر المنصف لابن جني ١ / ٢٥٨ ، واللسان ٣ / ٢٦٠ - ٢٦١ مادة (صيد) ، وتاج العروس ٢ / ٤٠٣ مادة (صيد) .

(٥) قال أبو عثمان المازني : « وأما قولهم : « عَوِرَ يَعْوَرُ » ، و« حَوِلَ يَحْوَلُ » ، و« صَيِدَ يَصْيَدُ » فإنما جاءوا بهن على الأصل » .

وقد علّق أبو الفتح على قول المازني ، فقال : « فإن قائلٌ قال : هلاّ أعلوا « عَوِرَ ، وصَيِدَ » كما أعلوا « خاف ، وهاب » ، وأصلهما « خَوِفَ ، وهَيِبَ » ؟

فالجواب : أن « عَوِرَ » في معنى « اعورّ » فلما كان « اعْوَرّ » لابد له من الصحة لسكون ما قبل الواو وصحت فيما هو بمعناها فجُعِلَتْ صحة العين في « فَعِلَ » أمارة ، لأنه في معنى « افْعَلَّ » » . المنصف لابن جني ١ / ٢٥٩ .

(٦) وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال : « وإذا قلت : فُعِل من هذه الأشياء كسرت الفاء ، وحوّلت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في فَعِلْت لتغيّر حركة الأصل ، لو لم تعتل ، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال ، وذلك قولك : خِيفَ ، وبيع ، وهِيبَ ، وقيل .

وبعض العرب يقول : خِيف ، وبِيعَ ، وقِيلَ ، فيشم إرادة أن يبيّن أنها « فُعل » ، وبعض من يضم يقول : بُوع ، وقُول ، وخُوف ، وهُوب ، يتبع الياء ما قبلها كما قال مُوقن ، وهذه اللغات دواخل على قِيل ، وبِيعَ ، وخِيفَ ، وهِيبَ ، والأصل الكسر كما يكسر في « فَعِلت » » .

وهو ظاهر كلام المازني ، فانظره في المنصف ، وانظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٣٤٢ ، والمنصف لابن جني ١ / ٢٤٨ - ٢٤٩ .

وبيع[1] .

// ويجوز (إشمام)[2] الضم في أوله[3] ، وقد قرئ به في السبع[4] ، ويجوز ضمه ضمةً خالصة ، وهي لغةً رديئة[5] عليها قول الشاعر : //١٢٢أ

---

(١) وهي لغة الحجاز ، وقريش ، ومن جاورهم من بني كنانة .

وقد كان أصلهما : قُوِلَ ، وبُيِعَ ، فاستثقلت الكسرة على حرف العلة - أي الواو والياء - بعد ضمة فحذفت ، ونقلت إلى ما قبلها ، فازدحم على الفاء حركتان الحركة الأصلية ، والحركة المنقولة من العين ، فزالت حركة الفاء ، وبقيت حركة العين ، ولم تقلب ، لأن العرب كرهوا زوال حركة العين ، لأنها يعرف منها وزن الكلمة .

انظر زاد المسير ١ / ٢٤ - ٢٥ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٣٠ ، والبسيط ٢ / ٩٥٥ - ٩٥٧ ، والارتشاف ٢ / ١٩٥ .

(٢) في الأصل : (إضمار) .

(٣) قال الفراء : كثير من عقيل ، ومن جاورهم ، وعامة أسد يشيرون إلى الضمة من قيل ، وجيء ، وقال أبو جعفر النحاس : « هي لغة كثير من قيس » .

وقال الأزهري : « وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس ، وأكثر بني أسد » .

انظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٨٨ ، وزاد المسير ١ / ٢٤ - ٢٥ ، والتصريح ١ / ٢٩٤ .

(٤) أي قرأ السبعة قوله تعالى في الآية (١١) من سورة البقرة : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ ، وقوله تعالى في الآية (٤٤) من سورة هود : ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ ، وقوله تعالى في الآية (٧٧) من سورة هود: ﴿ سِىٓءَ بِهِمْ ﴾، وقوله تعالى في الآية (٧١) من سورة الزمر : ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾، وقوله تعالى في الآية (٥٤) من سورة سبأ : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ ، وقوله تعالى في الآية (٢٧) من سورة الملك : ﴿ سِيٓـَٔتْ وُجُوهُ ﴾ .

فقرأ هشام والكسائي ، ورويس بإشمام الضم كسراً في أوائلها ، وقرأ ابن ذكوان بالإشمام في أول « سيء » ، و« سيئت » ، و« سِيقَ » ، و« حِيلَ » .

وقرأ نافع بالإشمام في « سيء ، وسيئت » وبالكسر في باقيها .

وقرأ الباقون بالكسر في أوائل جميعها .

انظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٨٨ ، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ١ / ٦٧ - ٦٨ ، والكشف عن وجوه القراءات للقيسي ١ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ، وزاد المسير للجوزي ١ / ٢٤ ، والدر المصون ١ / ١١٨ - ١١٩ ، والنشر لابن الجزري ٢ / ٢٠٨ .

(٥) وهي لغة هذيل ، وبني دبير من بني أسد ، وبني فقْعس ، وقال الشاطبي : حُكِيَتْ عن بني ضبة .

انظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٨٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١١٥ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٥٧ ، والتصريح ١ / ٢٩٥ .

[١٤] لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَباباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ(١)

والعمل في الواوي الأصل أكثر من العمل في اليائي الأصل ، فـ« قيل » أصله « قُوِلَ » فاستثقلت الكسرة على الواو ، فنُقِلَتْ إلى القاف بعد إزالة حركتها ، فانقلبت الواو ياء ، ففيه : حذفٌ ، ونقلٌ ، وقلبٌ .

وأما « بِيعَ » ، فكان أصله « بُيِعَ » فاستثقلت الكسرة على الياء ، فنُقِلَتْ إلى الأول كما فُعِلَ في « قِيلَ » وسُكِّنَتْ الياءُ ، ففيه : حذفٌ ، ونقلٌ ، ولا قلب فيه ، وقد تقدم أنَّ الإشمام إحدى اللغات الثلاثة في « قِيلَ » وما أشبهه(٢) ، وقد (استشكل)(٣) [على] أئمة النحويين ، والقراء ؛ (لأنَّه)(٤) متعذرٌ ، أو كالمتعذر ؛ لأنَّه إذا فعلنا فيه حقيقة الإشمام فصلنا بإطباق الشفتين بين الحرف الأول ، وبين الساكن الذي بعده ، فيتعذر النطق به ؛ إذ لا سبيل إلى الابتداء بالساكن ، وإنْ أطبقنا الشفتين حالة النطق بالحرف تعذر أيضاً ؛ لأنَّ الكسرة تنافي ذلك ، وإنْ أطبقنا الشفتين قبل النطقِ بالحرفِ الأولِ كنَّا قد أتينا بالحركة قبل الحرف ، وذلك خارجٌ عن القاعدة المطردة ، وإنْ قلنا : إنَّ المراد بالإشمام هاهنا أن (تنحو)(٥) بالكسرة [نحو الضمة] احتجنا إلى تغيير الياء ؛ لأنَّ ما [جاء] (خالصاً)(٦) بعد كسرة غير خالصة لا يتأتى ، على أنَّه قد قال بهذا بعضهم في هذا الموضع(٧) .

وإنْ نطقنا بالحرف الأول بين السكون والضم كما قال بعضهم تعذر من وجهين :

---

(١) من الرجز لرؤبة بن العجاج ، وهو ضمن الأبيات المنسوبة إليه في ديوانه ص ١٧١ .

الشاهد في قوله : « بوع » حيث كان القياس أن يقول « بِيعَ » ، لأنه مبني للمجهول ، ولكنه أخلص ضم فائه على لغة قوم من العرب منهم هذيل ، وبنو دبير ، وبنو فقعس .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣١ ، والدر المصون ١ / ١١٨ ، والمغني ٢ / ٤٥٢ ، وشفاء العليل ١ / ٤٢٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٢٨ ، والهمع ٦ / ٣٧ .

(٢) انظر ص ٨٠ - ٨١ .

(٣) في الأصل : (استشكلت) .

(٤) مكررة في الأصل .

(٥) في الأصل : (تنحوا) .

(٦) في الأصل : (خالصةً) .

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ٤ / ١٣١ : « وأما الإشمام ، فهو فصيح ، وإنْ كان قليلاً ، وحقيقة هذا الإشمام : أن تَنْحُو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة ، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً ، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها ، هذا هو مراد القراء ، والنحاة بالإشمام في هذا الموضع » .

أحدهما : أنَّ الحرف المختلس في حكم الساكن ، فلا يصح الابتداء به .

والثاني : أنَّ الياء الساكنة لا يصح النطق بها بعد ما هو في حكم الساكن .

وأبعد ما قيل في ذلك أنْ ينطق بالحرف الأول مضموماً ضماً خالصاً ، ثم يُنطق بالياء بعده // ، وهذا أمرٌ متعذرٌ . //١٢٢ب

والذي (يُعولّ)(١) عليه في ذلك ما قاله أبو عمرو الداني(٢) ، والمحققون من أنَّ الإشمام هاهنا أُطلق ، فأريد به الروم(٣) ، وقد صرح سيبويه بإطلاق الإشمام ، مكان الروم ، فقال في بعض أبواب الكتاب : « وسمعنا من العرب من يشم الضم »(٤) ، فلولا أنَّه أراد بالإشمام الروم لقال : « ورأينا من يشم الضم » ؛ لأنَّ الإشمام يُرى ، ولا يُسمع ، (فقوله)(٥) : « سمعنا » دليلٌ على أنَّه أراد الروم .

(وإنْ)(٦) أُسْنِدَ بابُ : « قِيلَ ، وبِيعَ » إلى أحد الضمائر التي يُسكَّن معها آخر الفعل حُذِفَ حرف العلة ، وجاز في الأول اللغات الثلاث : الكسر ، والإشمام ، والضم ، إلاَّ أنَّ الضم (و)(٧) الإشمام يختاران فيما أصله ياء كـ« بُعْتَ » ، والكسر ، أو الإشمام فيما أصله واو

---

(١) في الأصل : (يعود) .

(٢) هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الأموي ، أبو عمرو المقرئ الداني ، معروف بابن الصيرفي ، كان ديناً فاضلاً ورعاً مجاب الدعوة ، مالكي المذهب توفي سنة (٤٤٤ هـ) .

انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢ / ٣٤٠ - ٣٤٢ ، ومعجم المؤلفين ٦ / ٢٥٤ .

ولم أجد رأيه في كتابه التيسير في القرءات السبع وانظر : الارتشاف ٢ / ١٩٥ - ١٩٦ ، والهمع ٦ / ٣٨ .

(٣) الروم هو : الإتيان بالحركة خفية حرصاً على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل .

وقال الجوهري : « وروم الحركة الذي ذكره سيبويه هي حركة مختلسة مختفاة ، لضرب من التخفيف ، وهي أكثر من الإشمام ، لأنها تسمع ، وهي بزنة الحركة ، وإن كانت مختلسة مثل همزة بين بين » . وأما الروم عند القراء ، فهو عبارة عن النطق ببعض الحركة .

وقال بعضهم : هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها .

وسمي روماً ، لأنَّك تروم الحركة ، وتريدها حين لم تسقطها بالكلية .

انظر الصحاح ٢ / ٢٩٢ مادة (روم) ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٧٥ ، والنشر ٢ / ١٢١ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٩٥ : « وقد سمعنا من العرب من يُشِمُّه الرفع ، كأنه يقول : متى أنام غيرَ مُؤرَّق » .

(٥) في الأصل : (فقولنا) .

(٦) في الأصل : (وقد) .

(٧) في الأصل : (أولى) .

كـ« عدتُ » من عاد يعود لئلا يلتبس فعلُ الفاعل بفعل المفعول[١] .

وقال ابن مالك : « يتعين الإشمام حيث يُخاف اللبس »[٢] ، وتبعه ابن النحوية[٣] ، وقولهما بالتعيين مخالف لجميع النحويين[٤] .

فإن كان معتل اللام كـ« غزى ، ورمى ، ورضى » ، أو معتل الفاءِ ، واللام كـ« وقي » ، أو معتل العين ، واللام كـ« ثويَ » فالحكم في جميعها أن يُضم الأول ، ويكسر ما قبل الآخر ، ويترك ما كان ياءً على حاله ، ويقلب ما كان ألفاً إلى الياء ، فتقول : غُزِي ، ورُمِيَ ، ورُضِيَ ، ووُقِيَ ، وثُوِيَ[٥] ، وطيء[٦] يتركون الألف على حالها ، ويقلبون الياء ألفاً ، ولا

---

(١) وهذا ما صرح به الرضي حيث قال : « فإذا أسقطت العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع ، فإن قامت قرينة ، جاز لك إخلاص الضم في الواوي ، وإخلاص الكسر في اليائي نحو : عُدْتَ يا مريض ، وبعت يا عبدٌ ، وإن لم تقم نحو : بعتُ ، وعدتُ ، فالأولى أنّه لابدّ لك في الواوي من إخلاص الكسر ، أو الإشمام ، وفي اليائي من إخلاص الضم ، أو الإشمام ، لئلا يلتبس بالمبني للفاعل ، وظاهر كلام السيرافي أنه لا يجب فيه الفرق ، بل يفتقر الالتباس لقلة وقوع مثله » .

شرح الكافية للرضي ٤ / ١٣١ - ١٣٢ .

(٢) وهذا ظاهر كلامه في التسهيل حيث قال : « ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس » وقال في شرح التسهيل : « بل يتعين عند خوف الالتباس إشمام الكسرة ضماً » .

التسهيل ٧٨ ، وشرحه لابن مالك ٢ / ١٣١ ، وانظر المساعد لابن عقيل ١ / ٤٠٣ .

(٣) هو محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي بدر الدين معروف بابن النحوية ، مصنفاته : شرح ألفية ابن معطي ، وشرح الكافية ، توفي سنة (٧١٨ هـ) .

انظر البغية ١ / ٢٧٢ ، والأعلام ٧ / ١٤٦ .

أما مذهبه فلم أقف عليه في حاشيته على كافية ابن الحاجب .

(٤) وقد تعرض أبو حيان لمخالفة ابن مالك للنحويين حيث قال : « ولم يتعرض سيبويه لما ذكره ابن مالك ، ولا لتفصيل أصحابنا ، بل أجاز في نحو : قاد ، وباع مسندة للتاء ، أو لنون الإناث اللغات التي فيها مسندة لغير التاء ، والنون منقولة عن العرب ، ونقله هو الصحيح المعتمد » .

وتعرض لذلك : أيضاً الشيخ ياسين في حاشيته حيث قال : « ومخالفة ابن مالك سيبويه غير ضارة له ، لأنّه كثيراً ما يقع له ، بل يقع لمن هو أحط درجة من ابن مالك مخالفته » .

انظر الارتشاف ٢ / ١٩٦ ، وحاشية الشيخ ياسين ١ / ٢٩٥ .

(٥) انظر الشرح الكبير لابن عصفور ١ / ٥٤٢ - ٥٤٣ ، والارتشاف ٢ / ١٩٦ .

(٦) طيٌّ : قبيلة من كهلان ، والنسب إليهم طائيّ ، وطيء سُمي به جلهمة بن أُدَد ، لأنه أول من طوى المناهل ، كانت منازلهم باليمن ، فخرجوا على أثر خروج الأزد منه ، ونزلوا سميرا ، وقيل : في جوار بني أسد ، ثم غلبوهم على أجا وسلمى ، وهما جبلان في بلادهم ، ويعرفان بجبلي طيء .

انظر التعريف في الأنساب والتنويه لذوي الأحساب للقرطبي ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وسبائك الذهب في معرفة قبائل العرب للسويدي ١٢٥ .

يكسرون ما قبل الآخر ، فيقولون : غُزَى ، ورُمَى ، ورُضَى ، ووُقَى ، وثُوَى بضم الأول ، وفتح الثاني ، ثم ألف[١] ، وبنو تميم يضمون الأول ، ويُسكِّنُونَ الثاني ، (ويقلبون الألف ياءً)[٢] فيقولون : غُزْيَ بسكون الزاء ورُمْي بسكون الميم ، ورُضْي بسكون الضاد ، ووُقْي بسكون القاف ، وثُيَّ بياء مشددة ؛ لأنَّهم لما سَكَّنُوا الواو تعيَّن الإدغامُ ؛ لالتقاءِ الواو والياء // وسَبْقِ (إحداهما)[٣] بالسكون ، والأول هي اللغة المشهورة ، وإذا كانت العين واو //١٢٣أ تعيَّن[٤] على لغة من يكسر كما تقدم[٥] .

وإن كانت ياء كـ« حَيِيَ » أُدْغِمَتْ في الياء التي بعدها ، فتقول فيه : « حُيَّ » بضم الحاء ، والياء مشددة مفتوحة[٦] .

فإنْ كان الماضي رباعياً (ضممت)[٧] أوله ، وسَكَّنْتَ ثانيه ، وكسرت ثالثه ، فتقول في : « دحرج ، وأكرم » : « دُحْرِجَ ، وأُكْرِمَ » ، فإنْ كان الثاني ألفاً قلبته واواً ؛ لأجل الضمة قبله ، فتقول في : « ضارب » « ضُورِبَ » ، وكذلك إنْ كان ياء كـ« بيطر » تقول فيه : (بُوطِرَ)[٨] ، فإنْ كان واواً كـ« حوقل »[٩] جعلت سكونها ميتاً ، فتقول : « حُوقِل » ، وإنْ كان الآخر ألفاً كـ« سلقى » بسين مهملة ، وقاف قلبت الألف ياء ،

---

(١) انظر لغات طيء ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٢) في الأصل : (ويقلبون الياء ألف ياء) .

(٣) في الأصل : (إحديهما) .

(٤) أي الإشمام .

(٥) انظر ص ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ .

(٦) قال أبو الفتح بن جني : « ومن أدغم ، فقال : « حُيَّ ، وأُحْيَّ » أجراه مجرى الصحيح حين تحرك بالفتح كما تقول : « رأيت قاضياً » فجرى مجرى : « رأيت راكباً » » .

المنصف لابن جني ٢ / ١٨٨ .

(٧) في الأصل : (طممت) .

(٨) في الأصل : (بيطر) .

(٩) حوقل الرجل : إذا مشى فأعيا وضعف .

وحقول الشيخ فهو محوقل : إذا كبر وفتر عن الجماع .

انظر اللسان ١١ / ١٦١ مادة (حقل) ، وتهذيب الصحاح لمحمود الزنجاني القسم الثاني ٦٤٣ مادة (حقل) .

فتقول : « سُلْقِيَ » بفتح [الياء] ، و(معنى)[(١)] سَلْقى : بسط المرأة ، وجامعها[(٢)] .

وأما ما كانت عينه مشددة كـ« عَظَّم » [فحكمه] كحكم غيره من الصحيح ، إلاَّ أنَّ الحرف الثاني المسكن (مُدْغَم)[(٣)] في الثالث المكسور ، فتقول : « عُظِّمَ » بضم العين ، وكسر الظاء .

فإنْ كان الماضي خماسياً ضُمَّ أوله ، وكُسِرَ ما قبل آخِره إلاَّ إنْ كان أوله [همزة وصل] كـ« انطلق » سُكِّن ثانيه ، وضُمَّ ثالثه ، فتقول : « انْطُلِقَ به » بضم الأول ، وسكون النون ، وضم الطاء ، وكسر اللام على ما بيناه .

وإنْ كان أوله تاء ضممت أوله ، (وثانيه)[(٤)] ، فتقول في : « تدحرج » « تُدُحْرِجَ » بضم التاء ، والدال ، وسكون الحاء ، وكسر الراء ، فإنْ كان ثالثه ألفاً قلبت الألف واواً ؛ لأجل الضمة قبلها ، فتقول في : « تضارب » « تُضُوربَ » .

وإنْ كان مشدداً كـ« اشتدَّ ، واحمرَّ » ، فلك في ثالثه الضم ، والكسر ، والإشمام .

وأوجب أبو الحكم (بن)[(٥)] عذرة[(٦)] ، الضم[(٧)] .

وإنما أجازوا فيه اللغات الثلاث إجراءً له مجرى « ودَّ » ، ولم يعتبروا الحروف المتصلة به من قبل ، وأبو الحكم يعتد بها ، ويقول : ليس المنفصل كالمتصل ، فإنْ كان آخر الفعل ألفاً كـ« اعتدى » قُلِبَتْ ياء لأجل // الكسرة قبلها ، فنقول : « اُعْتُدِيَ » . ١٢٣/ب//

فإنْ كان الماضي سُداسياً ضممت أوله ، وكسرت ما قبل آخره ، وإنْ كان آخِرُهُ (ألفاً)[(٨)] قلبتها ياء ، فتقول : « اُسْتُخْرِجَ المالُ » ، و« اُسْتُلْقِيَ » ، وهو النوم على الظهر .

---

(١) في الأصل : (يعني) .

(٢) انظر اللسان ١٠ / ١٦٣ مادة (سلق) .

(٣) في الأصل : (معدم) .

(٤) في الأصل : (وثنايه) .

(٥) في الأصل : (من) .

(٦) هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصاري الأوسي الخضراوي ، كنيته أبو الحكم .

من مصنفاته : المفيد في أوزان الرجز والقصيد ، والإغراب في أسرار الحركات في الإعراب ، كان حياً سنة (٦٤٤ هـ) .

انظر البغية ١ / ٥١٠ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٢٣٥ .

(٧) انظر الارتشاف ٢ / ١٩٥ - ١٩٦ ، والهمع ٦ / ٣٨ - ٣٩ .

(٨) في الأصل : (ألفٌ) .

[و] إنْ كان رابعه ألفاً ، وآخره مشدداً قلبتَ الألف واواً ؛ لأجل الضمة قبلها ، فتقول : « احْمُورَّ » في « احمار » بألفٍ .

وإنْ كان ما قبل الآخر ألفاً كـ« اختار » قلبتها ياء ؛ لأجل الكسرة قبلها ؛ إذ الأصل كان « اُخْتُيِرَ » بضم التاء ، وكسر الياء ، ثُم (اُسْتُثْقِلَت)[1] الكسرة على الياء ، فنقلت إلى التاء بعد إزالة ضمتها ، فصار « اُخْتِيْرَ » ولك في الياء اللغات الثلاث اللائي في : « قيل » ، و« بيع » إجراءً للمتصل مجرى المنفصل[2] .

وأوجب أبو الحكم بن عذرة كسر الياء ؛ لأنَّه لا يُجْرِى المنفصل مجرى المتصل[3] .

فإنْ كان قبل الآخر واواً صحت في فعل الفاعل صحت في فعل المفعول ، فتقول في « استحوذ » : « اُسْتُحْوِذَ » بكسر الواو ، و« اُسْتُحِيَ من زيدٍ » في : « اسْتَحْىَ » .

هذا حكم الماضي كله ثلاثياً ، رباعياً ، وخماسياً ، وسداسياً .

وأما الفعل المضارع ، فالقاعدة فيه :

أنْ يضم أوله ، ويفتح ما قبل آخره سواء كان ماضيه ثلاثياً كـ« يُضْرَبُ » ، أو رباعياً كـ« يدحرج » ، أو خماسياً كـ« ينطلق » ، أو سداسياً كـ« يُسْتَخرَجُ »[4] .

فإنْ كان ما قبل آخره حرف علة ، وصَحَّ [في] فعلُ الفاعل صححته في فعل المفعول ، فتقول في (يَسْتَحْوِذُ)[5] : « يُسْتَحْوَذُ » ، وإنْ لم يصح في فعل الفاعل كـ« يقول » ، و« يبيع » أعللته في فعل المفعول ، فتقلبه ألفاً ، فتقول : « يُقَال ، ويُبَاع » [و] الأصل : « يُقْوَلُ ، ويُبْيَعُ » بفتح الواو ، والياء نقلت الفتحة إلى الساكن الذي قبل حرف العلة ، فوقع حرف العلة بعد فتحة ، فانقلب ألفاً ، [وإن كان آخره ألفاً] ثبتت على حالها ، فتقول في :

---

(١) في الأصل : (استثقله) .

(٢) وهذا ما نص عليه المازني حيث قال : « وإذا قلت : « فُعِل من هذا » قلت : « اُخْتِيرَ ، واُنْقِيدَ » فتحول الكسرة على التاء ، والقاف كما فُعِل ذلك بـ« بِيعَ ، وقِيلَ » ، ثُم قال : ومن يقول من العرب : « قُيلَ » فيشمُّ الفاء الضمة تحقيقاً لـ« فُعِلَ » ، فإنَّه يقول هاهنا : « اُختِيرَ ، واُنْقِيدَ » فيُشَمُّ ، لأنَّ قولك « تُير » من « اُختِيرَ » ، و« قُيدَ » من « اُنْقِيدَ » كـ« قِيْلَ » ، و« بِيُعَ » ، ومن أبدل الياء واواً قال هنا « اُختُورَ ، واُنْقُودَ » ، ولم يؤخذ هذا إلاَّ عن العرب » . المنصف ١ / ٢٩٣ – ٢٩٤ ، وانظر شرح الشافية للرضي ٣ / ١٥٥ .

(٣) انظر التصريح ١ / ٢٩٥ ، والهمع ٦ / ٣٩ .

(٤) وضح أبو عثمان المازني الفرق بين المضارع المبني للمعلوم ، والمبني للمجهول وتعرض ابن جني لشرح كلام المازني والتعقيب عليه ، فانظره في المنصف لابن جني ١ / ٩٣ – ٩٥ .

(٥) في الأصل : (يسوود) .

« يَخْشَى » [يُخْشَى] ، وإن (كان)(١) واواً ، أو يـاءً قُلِبَتْ ألفـاً ؛ لوقـوع الفتحـة قبلـها ؛ فتقول // في « يغزو ، ويرمي » : « يُغْزَى ، ويُرْمى »، فإن كان الآخر حرفاً مشدداً فتحت مـا قبله، فتقول في يَشُد : « يُـشَدُّ » بفتـح الشـين ، والأصـل : « يُشْـدَدُ » نُقلـت فتحـة الـدال إلى الشين قبله لـمَّا أدغم ؛ لأنَّه لا يُدغم إلاَّ ساكن ، فقيل : « يُشدّ » . //١٢٤أ

هذا حكم الفعل المضارع .

تنبيه :

كلُّ ما قيل فيه بضم أوله إنْ كان غيرَ مضموم ضُمَّ كـ« يُضـرب » ، وإنْ كـان مضمومـاً (أُزيلت)(٢) الضمة ، وجُعِل مكانها ضمة البناء للمفعول .

وكلُّ ما قيل فيه يُكْسَرُ مـا قبـل آخـره ، أو يُفتـح إنْ كـان كذلـك أزيلـت الكسـرة ، أو الفتحة ، وجُعل مكانها كسرةٌ ، أو فتحة كما تقدم في ضم الأول .

والكسرة التي في « عُلِمَ » ليست الكسرة التي في « عَلِمَ » .

والفتحة التي في « يُذْهَبُ » ليست الفتحة التي في « يَذْهَبُ » ، ولنرجع إلى لفظ الأصل .

أمَّا سببُ حذف الفاعل ، فقد تقدم أنَّه لم يتعرض [له](٣) .

وأمَّا حذف الفاعل ، فقد نبَّه عليه بقوله: « إذْ لا يُذكَرُ فاعلُه » ، وأمَّا نيابة المفعول عنه ، فقد نبَّه عليه بقوله : « ويُرْفعُ المفعولُ » ، فتحصَّـل مـن كلامـه أنَّـه إذا لم يُذْكَـرُ الفـاعل رُفِـعَ المفعول نائباً عنه ، وأما حكم الفعل عند حذف الفاعل ، فقد نبَّه عليه بقوله : « مَع بدءِ فعـلٍ يُكسرُ » أي آخره ، وقوله : « إنْ (عُلَّ)(٤) ثانيـه » شـرط في كسـر الأول ، ولا يكسـر أول الفعل الماضي إلاَّ إذا كان ثانيه معتلاً ، (ومثالـه)(٥) « بِيـعَ » ، ثـم قـال : « واضْمُـمْ أولَـهُ إنْ صحَ » يعني أنَّك تضم أول الماضي إنْ كانَ ثانيه صحيحاً كـ« ضُرِبَ » ، (فالهـاء)(٦) في أولـه

---

(١) في الأصل : (كانت) .

(٢) في الأصل : (أزيله) .

(٣) انظر ص ٦٢ .

(٤) في الأصل : (أعمل) .

(٥) في الأصل : (ومثله) .

(٦) في الأصل : (فالياء) .

(عائدةٌ)(١) إلى الماضي ، والضمير في « صح » عَائدٌ إلى « ثانيه » ، ثـم قـال : « وَفي المضـارعِ تفتحُهُ » يعني تفتح ما قبل الآخر ، فالهاء في « تفتحه » عائدة إلى ما قبل الآخر ، ثـم نبَّـه علـى أنَّ أول المضارع يُضم ، وإلى ذلك أشار بقوله : « مَع ضـمٍّ بـدءٍ » ، فتحصَّـل مـن كلامـه أنَّ الماضي يُكسر أوله // إنْ كان ثانيه معتلاً ، ويُضم (أوله)(٢) إنْ كـان ثانيـه صحيحـاً ، وقـد ١٢٤/ب تقدم بيان ذلك كله(٣) ، وإنَّما خصَّ ما قبل آخر المضارع بالفتح دون الكسر ، والضم ، لأنَّـا لو كسرناه (لالتبس)(٤) بفعل الفـاعل المكسور مـا قبـل آخـره كـ« يُكْرِمُـكَ زيـدٌ » ، ولـو ضممناه لثقل باجتماع ضمتين لاحاجز بينهما إلاَّ الساكن ، وهـو حـاجزٌ ضعيـف ، فكنـت تقول : « يُكْرُمُ » بضم الياء ، والراء ، ولاخفاء [في] (ثقل)(٥) ذلك ، فعدَّلـوه إلى فتـح مـا قبل آخره ، فراراً من اللبس ، والثقل .

هذا ما اقتضت الحال أنْ نضعه في هذا المختصر ، وبقيت علينا مسـألة يضعـها النحويـون في آخر هذا الباب ؛ تنبيهاً للمتعلم على ما تقدم لـه مـن الأحكـام ، واختبـاراً لـه هـل حَصَّـلَ أحكامَ الباب أم لا ؟ وهذه المسألة مفروضة : باب « أعطى » إذا بُني للمفعول ، وكان مفعوله الأول اسمُ مفعولٍ مبني منه(٦) .

ونصور هذه المسألة على أربعة أنواع :

الأول : ألاَّ يكون ثَمَّ مجرور ، بل كل واحدٍ من أعطى ، والْمُعْطَى له مفعولان صريحان، كقولك « أعْطِيَ الْمُعْطَى درهماً ديناراً » .

الثاني : أنْ يكون ثَمَّ مجروران مجـرورٌ لـ« أعطـى » ، ومجـرورٌ لـ« الْمُعْطَـى » كقولـك : « أعْطِي بالْمُعْطَى به درهمٌ ديناراً » .

الثالث : أنْ يكون ثَمَّ مجرور واحد لـ« أعطـى » ، كقولـك : « أُعْطِيَ بـالْمُعْطَى درهمـاً ديناراً » .

---

(١) في الأصل : (عائد) .

(٢) في الأصل : (تاوله) .

(٣) انظر ص ٨٦ - ٨٨ .

(٤) في الأصل : (لاتلبس) .

(٥) في الأصل : (بثقل) .

(٦) انظر المسألة في : الشرح الكبير ١ / ٥٤٦ - ٥٤٩ ، والبسيط ٢ / ٩٨٧ - ٩٨٩ .

الرابع : أنْ يكون ثَمَّ مجرورٌ واحدٌ لـ« الْمُعْطَى » ، كقولك : « أُعْطِيَ (الْمُعْطَى)[1] به درهمٌ ديناراً » .

فهذه أربعة أنواع ، الأول منها يُعرب على أربعة وجوه ، والثاني على وجه واحد ، [والثالث] ، والرابع على وجهين هذا إذا فرَّعنا على الصحيح من أنَّ المجرور لا يقام بحضرة المفعول الصريح ، وأمَّا إن فرَّعنا على أنَّ المجرور يُقام بحضرة المفعول جرت الوجوه الأربعة في كل واحد من // الأنواع الأربعة ، فلم (تَجْرِ)[2] عادة النحويين أن يفرِّعوا على هذا القول ؛ لضعفه . //١٢٥أ

وينبغي أن نقرر لك قبل تبيين وجوه الإعراب أموراً تستعين بها على معرفة تلك الوجوه :

الأول : ما قدمناه من أنَّ المجرور لا يقامُ بحضرة المفعول الصريح عند المحققين .

الثاني : أنَّ الألف ، واللام في « المعطى » موصولة[3] ، واسم المفعول صلتها فلا يأخذ « أعطى » (شيئاً)[4] ، حتى يستوفي « المعطى » مفعوليه ؛ لأنَّهما من تمام الصلة .

الثالث : أنَّ الضمير إذا كان مرفوعاً استتر ، وإذا كان منصوباً وجب إبرازه[5] .

الرابع : أنَّ « الْمُعْطَى » يعمل عمل « أُعْطِي » ، أحدها [مرفوع] مقام عن الفاعل ، والثاني منصوب .

إذا أحضرت في ذهنك هذا ، فنقول :

---

(١) في الأصل : (بالمعطى) .

(٢) في الأصل : (تجري) .

(٣) اختلف النحويون حول الألف ، واللام الموصولة :

فذهب الجمهور إلى أنها تكون موصولاً بمعنى الذي ، وفروعه ، وقال به ابن عصفور .

وذهب المازني ، ومن وافقه إلى أنها موصول حرفي .

وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف ، وليست موصولة .

وقال السيوطي : واستدلا بتخطي العامل لها ، ورُدَّ بعود الضمير عليها في نحو : « قَدْ أَفْلَحَ المتقي ربَّه » ، ورُدَّ الأول بأنَّها لا تؤول بمصدر ، والثاني بدخولها على الفعل .

انظر الشرح الكبير ١ / ٥٤٦ ، والبسيط ٢ / ٩٨٧ ، والهمع ١ / ٢٩١ .

(٤) في الأصل : (شيء) .

(٥) وهذا ما نص عليه ابن أبي الربيع في البسيط ٢ / ٩٨٧ – ٩٨٨ .

أمَّا النوع الأول : وهو « أُعْطِي الْمُعْطَى درهماً ديناراً » فلك أنْ تُعرب « المعطى » نائباً عن الفاعل لـ« أعطى » ، والضمير الذي في « المعطى » نائباً عن فاعله ، وتنصب « الدينار » مفعولاً ثانياً لـ(أعطى)[1] ، [و« درهماً » مفعولاً ثانياً لـ« المعطى »] فتكون قد أقمت الأول لكل واحدٍ منهما ، وهذا هو الأحسن ؛ لأنَّ إقامة الأول في باب « أعطى » أحسن .

الوجه الثاني : أن تُعْربَ الدينار نائباً عن فاعل « أعْطِي » والدراهم (نائباً)[2] عن فاعل « المعطى » وتنصب « المعطى » مفعولاً أولاً بـ« أعطى » ، وتنصب الضمير الذي في « المعطى » مفعولاً أولاً له ، فتبرزه ، فتكون قد أقمت الثاني لكل واحدٍ منهما ، وهذا دون الوجه الأول .

الوجه الثالث : أن تُعْرِبَ « المعطى » نائباً عن فاعل « أعطى » ، وتعرب « الدرهم » نائباً عن فاعل « المعطى » ، وتَنْصِبْ « الدينار » مفعولاً ثانياً لـ« أعطى » ، وتَنْصِبَ الضمير مفعولاً أولاً لـ« المعطى » ، فتبرزه ، فتكون قد أقمت المفعول الأول ، وهو « المعطى » للعامل الأول ، وهو « أعطى » ، وأقمت // المفعول الثاني ، وهو « الدرهم » للعامل الثاني ، وهو « المعطى » //١٢٥ب وهذا الإعراب على الأحسن في « أعْطِي » ، وعلى غير الأحسن في « الْمُعْطَى » .

الوجه الرابع : أن تُعْرِبَ الدينار نائباً عن فاعل (أعطى)[3] ، [والضمير الذي في المعطى نائباً عن فاعله] وتنصب « المعطى » مفعولاً أولاً (لأعطى)[4] ، وتنصب « الدرهم » مفعولاً ثانياً لـ« المعطى » ، فتكون قد أقمت المفعول الثاني للعامل الأول ، والمفعول الأول للعامل الثاني، وهذا الإعراب على غير الأحسن في « أعْطِي »، وعلى الأحسن في « المعطى ». والمعنى في هذا النوع كيفما أعربته أنَّ الْمُعبَّر عنه بـ« المعطى » هو الذي أخذ الدرهم والدينار .

وأما النوع الثاني : وهو قولك : « أُعْطِي بالْمُعْطَى به درهمٌ دينارٌ » ، فعلى الصحيح لا يعرب إلاَّ على وجه واحد ، وهو أن يقيم الدينار لـ« أعطى » ، والدرهم لـ« المعطى » ، والمجروران في موضع نصب ، والمعنى في هذا النوع أنَّ المعبَّر عنه بـ« المعطى » لم يأخذ شيئاً ،

---

(١) في الأصل : (المعطى) .

(٢) في الأصل : (نائبٌ) .

(٣) في الأصل : (المعطى) .

(٤) في الأصل : (أعطى) .

وإنما أخذ الدرهم ، والدينار غيره ، وهو سببٌ في ذلك إن جعلنا الباء سببيّةً[١] ، أو هما عِوَضٌ عنه إنْ جعلنا الباء بمعنى « في » ، وهي التي تسمى (باء العوض)[٢] .

وأما النوع الثالث : وهو قولك: « أُعْطِي بالْمُعْطى درهمٌ دينارٌ » ، فإعرابه على وجهين ، [لكنْ الوجهان] جاريان في « المعطى » ، وهما :

أن تعرب الضمير نائباً عن فاعل « المعطى » وتنصب « الدرهم » مفعولاً ثانياً له ، أو تعرب « الدرهم » نائباً عن فاعل « المعطى » ، وتنصب الضمير مفعولاً أولاً له ، فيبرز .

وأما « أعطى » ، فليس فيه إلاّ وجهٌ واحدٌ ، وهو رفع « الدينار » نائباً عن فاعله ؛ إذ لا يجوز إقامة المجرور مع حضرة المفعول الصريح[٣] ، والمعنى في هذا النوع أنَّ المعبَّر عنه بـ« الْمعْطَى أخذَ درهماً » ، وأخذ غيره بسببه ديناراً إن جعلنا الباء سببية ، ويكون الدينار عوضاً عنه إن جعلنا الباء للعوض .

وأما النوع الرابع : وهو قولك : « أُعْطِي (الْمُعْطَى)[٤] به درهمٌ دينارٌ » // فإعرابه //١٢٦أ أيضاً على وجهين ، لكنْ الوجهان جاريان[٥] في « أعطى » لا في « المعطى » ، وهما : أن

---

(١) قال ابن مالك : « والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة ، وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى ، فإن استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز » .

وعرفها بقوله : « هي الداخلة على صالح للاستغناء به فاعل معدًّاها مجازاً » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٩ - ١٥٠ ، والجنى الداني ٣٨ - ٣٩ .

(٢) في الأصل : (بالعوض) .

وتسمى هذه الباء « باء المقابلة » ، وهي موافقة لـ« عن ، وعلى ، ومن » .

قال عنها ابن مالك : « هي الداخلة على الأثمان والأعواض كقولك : اشتريتُ الفرسَ بألفٍ ، وكافأت الإحسانَ بضعفٍ » .

وقال عنها ابن هشام : « هي الداخلة على الأعواض ، ونحو اشترَيْته بألفٍ » .

انظر شرح التسهيل ٣ / ١٥١ - ١٥٢ ، ورصف المباني ٢٢٣ ، والمغني ١ / ١٢١ .

(٣) سبق توضيح هذه المسألة ص ٦٦ .

(٤) في الأصل : (بالمعطى) .

(٥) « لكنْ » هنا مخففة من الثقيلة ، وهي من أخوات « إنَّ » ، ولكن إذا خففت ألغيت ، لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، وهذا ما ذهب إليه الجمهور خلافاً ليونس والأخفش فإنهما أجازا عملها وإن كانت مخففة ، ورُدَّ بأنه غير مسموع .

انظر الجنى الداني ٥٨٦ ، وشرح قطر الندى ١٤٩ - ١٥٠ .

يعرب الدينار (نائباً)[١] عن فاعل « أعطى » ، وينصب « المعطى » مفعولاً أولاً له ، أو يعرب « المعطى » نائباً عن فاعل [أعطى] ، وينصب الدينار مفعولاً ثانياً له[٢] .

وأما المعطى ، فليس فيه إلاَّ وجه واحد ، وهو أن ترفع (الدرهم)[٣] نائباً عن فاعله ؛ إذ لا يجوز إقامة المجرور مع وجود المفعول ، والمعنى في هذا النوع : أنَّ الْمُعْطَى أخَذَ ديناراً ، (وأعطى)[٤] بسببه درهمٌ إن جعلنا الباء سببية ، ويكون الدرهم (عوضاً)[٥] عنه إن جعلنا الباء للعوض ، وقد بسطنا القول في هذه المسالة ؛ لأنَّها (كثيراً)[٦] ما يحتاج إليها ، والله تعالى أعلم .

---

(١) في الأصل : (نائبٌ) .

(٢) أي : « أُعْطِيَ الْمُعْطَى درهمٌ ديناراً » .

(٣) في الأصل : (الفعل) .

(٤) في الأصل : (أو أعطى) .

(٥) في الأصل : (عوضٌ) .

(٦) في الأصل : (كثير) .

باب المفعول به

« باب المفعول به »

اعلم أنّ المنصوبات بالفعل تسعة[١]، ثمانية منها ينصبها كلُّ [فعلٍ] متعدياً كان ، أو غير متعد ، وهي : المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله ، والمنصوب على (التشبيه)[٢] بالمفعول ، والتمييز ، والحال ، والمستثنى .

وسيأتي الكلام على كلّ واحد في بابه .

وواحد لا ينصبه إلاّ الفعل المتعدي ، وهو المفعول به .

فتحصل من هذا أنّ المفاعيل خمسة ، واحد لا ينصبه إلاّ الفعل المتعدي ، وهو المفعول به كما قدمنا ، وأربعة ينصبها كل فعل ، وهي المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله[٣] .

وللمفعول به ، وُضعَ هذا الباب .

---

(١) قسم النحاة المنصوبات قسمين :

القسم الأول : ما كان أصلاً في النصب نحو المفعولات الخمسة .

القسم الثاني : ما كان مشبهاً بالمفعول ، أو محمولاً عليه ، وهو غير المفعولات من الحال والتمييز .

وقد ذكر ابن السراج تقسيماً مفصلاً للمنصوبات ، فهي عنده تنقسم قسمة أولى إلى ضربين :

الضرب الأول وهو العام الكثير : كل اسم تذكره بعد أن يستغنى الرافع بالمرفوع ، وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع ، وفي الكلام دليل عليه ، فهو نصب ، وهذا الضرب ينقسم قسمين :

الأول : مفعول – ويشتمل على المفعولات الخمسة – .

الثاني : مشبه بالمفعول . مثل : التمييز ، والحال .

والضرب الثاني : كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف ، أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة ، وقد تمّا بالإضافة والنون ، وحالت النون والإضافة بينهما ، ولولاهما لصلح أن يضاف إليه ، فهو نصب .

انظر الأصول ١ / ١٥٨ – ١٥٩ ، ٢١٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٤ .

(٢) في الأصل : (السببية) .

(٣) وهو مذهب البصريين ، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلاّ مفعول واحد ، وهو المفعول به ، وباقيها مشبه به – أي بالمفعول به – .

انظر الارتشاف ٢ / ٢٠١ .

وحَدُّه أن تقول : « هو اسم ، أو ما في معناه واقعٌ به فعل ، أو ما في معناه »[١] .

فقولنا : « اسم » تنبيهٌ على أنَّ المفعول به لا يكون إلاَّ اسماً ، وقولنا : « أو ما في معناه » ؛ ليدخل أن والفعل ؛ لأنَّهما مؤولان باسم ، فتقول : « حَمِدْتُ أنْ تقومُ » أي حَمِدتَ قيامَك .

وأما الجملة في مثل قولك : « ظننتُ زيداً أبوه قائمٌ » فإنما // ساغ أن تقع الجملة هاهنا //١٢٦ب موضع المفعول ؛ لأنَّه خبرٌ في الأصل ، والجملة تقع موضع الخبر ، وقولنا : « واقعٌ به فعل »[٢] ليخرج الفاعل ؛ لأنَّ الفعل واقع منه لا به ، وتخرج المفاعيل الأربعة غير المفعول به ؛ لأنَّ المفعول المطلق غير مقيد بحرف جر[٣] ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله[٤] مقيدة بغير الباء ، فخرج الجميع ، (وبقي)[٥] المفعول به ، وقولنا : « أو مافي معنى الفعل » ؛

---

(١) وقد عبر عنه بعض النحاة بعبارات أخرى مثل ابن الأنباري حيث قال في حده : « كل اسم تعدى إليه فعل » .

وعبر عنه الزمخشري بقوله : « هو الذي يقع عليه فعل الفاعل » وقد أخذ ابن الحاجب هذه العبارة عنه ، وعبر بها كذلك ابن هشام ، والسيوطي .

وعبر عنه ابن عصفور بقوله : « هو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام يكون محلاً للفعل خاصة » .

وعبر عنه ابن أبي الربيع بقوله : « هو المحل الذي أوقع به الفاعل فعله » .

انظر أسرار العربية ٨٥ ، والمفصل ٤٨ ، والشرح الكبير ١ / ١٦١ ، والبسيط لابن أبي الربيع ١ / ٢٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٣ ، وشرح قطر الندى ٢٠٢ .

(٢) المراد بالوقوع : « التعلق المعنوي للمفعول ، لا الأمر الحسي ، ليدخل نحو : « أوجدت ضرباً » ، و« أحدثت قتلاً » ، « وما ضربت زيداً » » .

انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٤٤ ، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة ٣٥٩ .

(٣) بخلاف المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه ، وقد قدم بعض النحاة المفعول المطلق على المفعول به ، وعلى سائر المفاعيل الأخرى ، لأنه هو المفعول في الحقيقة في نظرهم ، ومنهم أبو بكر بن السراج ، والزمخشري ، وابن الحاجب .

وبعضهم قدم المفعول به مثل : الفارسي ، وابن عصفور ، وابن هشام الذي علل سبب ذلك : أن المفعول به أحوج إلى الإعراب ، لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس .

انظر الأصول ١ / ١٥٩ ، والمفصل ٤٥ ، والمقرب ١ / ١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٥ - ٢٩٦ ، وشرح شذور الذهب ١٩٩ ، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضيئة للسيوطي ٢١٢ .

(٤) لأن الفعل يقع لأجله .

انظر شرح شذور الذهب ١٩٩ .

(٥) في الأصل : (وهي) .

ليدخل اسم الفاعل ، ونحوه مما يعمل عمل الفعل كقولك : « زيدٌ ضاربٌ عمراً » فـ« عمراً » مفعول به بـ« ضارب » .

قوله :

يُنْصَبُ مَفْعُولاً به (ما)[1] الفِعلُ عليه واقعٌ ، وَقَدْ يَحُلُّ
مُقَدَّماً إلاَّ للبسِ دَخَلَهْ فَقَدِّمَ الفاعلَ فالرُّتْبَةُ لَهْ

ذكر في أول هذين البيتين رسماً للمفعول به ، وهو قوله : « ينصبُ مفعولاً به ما الفعلُ عليه واقعٌ » فـ« ما » [في] البيت بمعنى « الذي » ، فتقدير الكلام : الاسم الذي يقع عليه الفعل هو الذي ينصب مفعولاً به كقولك : « ضربتُ زيداً » فـ« زيداً » مفعول به ؛ لأنَّ الفعل الذي هو « ضرب » واقع عليه ، فكلّ من وقع منه الفعل ، فهو الفاعل ، (وكلُّ)[2] من وقع عليه الفعل ، فهو المفعول به ، وكل ما وقع فيه الفعل من زمان ، أو مكان ، فهو الظرف ، (وكلُّ ما)[3] كان مصاحباً للفاعل ، أو المفعول حال وقوع الفعل منه ، أو عليه ، فهو المفعول معه ، وكلُّ ما كان سبباً لوقوع الفعل ، فهو المفعول من أجله ، وكل ما دل عليه الفعل بحرفه ، فهو المفعول المطلق ، وهو المسمى بالمصدر ، وتمثيل ذلك كله مجموعاً قولك : « ضربتُ (وعمراً زيداً)[4] يومَ الجمعةِ أمامَك ضرباً أدباً له » ، فالتاء هي الفاعل ؛ لأنَّ منها وقع الفعل ، (وعمراً) مفعول معه ؛ لأنَّه المصاحب للفاعلِ في حال وقوع الفعل منه ، (وزيداً)[5] هو المفعول // ؛ لأنَّ الضرب عليه وقع ، و« يومَ الجمعةِ » مفعول فيه ، //١٢٧أ
وكذلك « أمامَك » ، وجعلنا له مثالين ؛ (لأنّ)[6] المفعول فيه يكون[7] ظرفَ زمانٍ ، وظرفَ مكانٍ .

---

(١) في أصل النص ، وفي المنحة : (و) ، وما ذكرته هو ما سيأتي ذكره في الشرح .
(٢) في الأصل : (فكل) .
(٣) في الأصل : (وكلما) .
(٤) في الأصل : (عمراً وزيداً) .
(٥) في الأصل : (زيدٌ) .
(٦) في الأصل : (أنَّ) .
(٧) في الأصل : (يكون فيه) .

و« ضرباً » مفعول مطلق ؛ لأنَّه الذي دل عليه « ضربَ » بحروفه ، و« أدباً » مفعول من أجله ؛ لأنَّه السبب الذي لأجله وقع الفعل .

فإذا تبين لك ما ذكرناه تميَّز لك كل واحد من هذه الستة عن الآخر .

واعلم أنَّ الناصب للمفعول هو الفعل « الواقع »(١) عليه عند الجمهور(٢) ، وعليه درج المعربون ، وسنذكر الخلاف في هذا الباب بعد هذا(٣) .

وقوله : « يُنْصَبُ » هو مبني لما لم يُسمَّ فاعله ، وقوله : « ما » هو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ، وقوله : « مفعولاً » منصوب على التمييز ، وقوله : « الفعل » مبتدأ ، و« واقع » خبره ، والجملة من المبتدأ ، والخبر صلة « ما » والهاء في « عليه » (عائدة)(٤) إلى « ما » وهي العائد من الصلة .

ثم ذكر أنّ المفعول قد يَحُلُّ مقدماً على الفاعل إلاَّ أنْ يُخاف اللبس ، وإليه أشار بقوله : « وقد [يَحُلُّ] مقدماً إلاَّ للبس دخله » ، فتقدير كلامه : « وقد يَحُلُّ المفعولُ مقدماً على الفاعل إلاّ إذا دخله اللبس » ، والمراد باللبس أنْ لا يُعرف الفاعل من المفعول كقولك : « ضربَ مُوسَى عِيسَى » ، فإنَّ الفاعل هنا لا يُعرف من المفعول حتى تُحفظ الرتبة على كل واحدٍ منهما ؛ (إذ لا إعراب)(٥) يميزها ، ولا قرينة ، وقد تقدم في باب الفاعل أنَّ هذه المسألة على ثلاثة أقسام :

---

(١) في الأصل : (الرافع) .

(٢) اختلف النحويون حول عامل النصب في المفعول :

فذهب البصريون إلى أنَّ عامل النصب في المفعول هو الفعل كما عمل الرفع في الفاعل ، وإليه ذهب أبو بكر الأنباري .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ عامل النصب فيه الفعل ، والفاعل معاً ، وذهب إليه الفراء وذهب خلف الأحمر من الكوفيين أن العامل فيه معنى المفعولية ، كما أنَّ العامل في الفاعل الرفع معنى الفاعلية .

وذهب هشام إلى أنَّ العامل هو الفاعل ، فقد نص على أنك إذا قلت : « ظننتُ زيداً قائماً » تنصب « زيداً » بالتاء ، و« قائماً » بالظن .

وكان لكل فريق منهم حجته انظرها في : الإنصاف ١ / ٧٨ - ٨١ المسألة رقم (٤٠) ، وأسرار العربية ٨٥ ، والتبيين ٢٦٣ - ٢٦٥ المسالة رقم (٣٦) ، وائتلاف النصرة للزبيدي ١٣٤ المسالة رقم (٩) ، والهمع ٣ / ٧ .

(٣) انظر ما سيأتي في باب الأفعال المتعدية ص ١١٤ .

(٤) في الأصل : (عائد) .

(٥) في الأصل : (أداة إعراب) .

قسمٌ يجب [فيه] تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول .

وقسمٌ يجب فيه العكس .

وقسمٌ أنت فيه بالخيار .

وقد بيَّنا ذلك كله هناك ، فلا نعيده[1] .

وقوله : « وقدِّم الفاعلَ ، فالرتبةُ لهْ » يعني : فقدم الفاعل عند حصول اللبس ؛ لأنَّ رتبة التقديم إنما هي للفاعل ، وفُهِمَ من هذا أنَّ رتبة المفعول التأخير ، ووجه ذلك ظاهرٌ .

١٢٧/ب واعلم أنَّهم يتصرفون في المفعول مالا يتصرفون // في الفاعل ، ويحذفونه من غير عِوَضٍ[2] كما يأتي في الباب (بعد هذا)[3] ، ويقدمونه على فعله كقولك : « زيداً

---

(١) انظر ص ٣٨ - ٤١ .

(٢) الأصل في حذف المفعول به الجواز ، لأنه فضلة ، إلاَّ أنه يُمنع في صور :

الأولى : إذا كان نائباً عن الفاعل .

الثانية : إذا كان متعجباً منه .

الثالثة : إذا كان مجاباً به .

الرابعة : إذا كان محصوراً .

الخامسة : إذا حُذِفَ عامله .

السادسة : إذا كان المبتدأ غير « كل » والعائد المفعول .

أما حذف المفعول به فهو على ضربين :

الأول : حذف الاختصار ، وهو أن يُنوى - أي يحذف لفظاً ، ويراد معنى وتقديراً - فيكون الغرض من سقوطه التخفيف .

الثاني : حذف الاقتصار ، وهو ألا ينوى - أي يُجعل بعد الحذف نسياً منسياً ، فيكون الغرض من سقوطه الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل ، فيصير من قبيل الأفعال اللازمة ، وسيأتي الكلام عنهما في ص ١١٩ - ١٢٠ ، و ص ١٣٣ .

انظر المفصل للزمخشري ٧٠ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٣٩ - ٤٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٤٣ - ٣٤٤ ، والهمع ٣ / ١٢ ، والمطالع السعيدة ١ / ٣٦١ .

(٣) في الأصل : (بعدها) . وانظر ص ١١٩ .

ضربتُ »[١] .

واعلم أنّهم قد يحذفون الفعل ، ويبقون مفعوله ، وذلك على قسمين : جواز ، ووجوب .

فأما الجواز فحيث لا يكون ثَمَّ عوضٌ عن الفعل كقولك : « مَنْ لقيتَ؟ » ، فيقول المسؤول : زيداً – أي " لقيتُ "[٢] ، فالفعل هنا جائز الحذف ؛ إذ ليس ثَمَّ عِوَضٌ منه ، ولا يجوز الحذف إلاَّ حيث يكون ثَمَّ قرنية تدل على الفعل[٣] .

---

(١) الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل ، لكن يجوز تقديمه عليه نحو قوله تعالى من الآية (٨٧) من سورة البقرة : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ .

وأجاز أبو بكر بن السراج تقديمه ، وتأخيره إذا كان الفعل متصرفاً نحو : « ضربتُ زيداً » ، و« زيداً ضربتُ » ولكن هناك مواضع يجب فيها تقديم المفعول به على الفعل ، ومواضع أخرى يجب فيها تأخيره عنه فأما المواضع التي يجب تقديمه فيها على الفعل هي :

الأول : إذا تضمن شرطاً نحو : من تكرم أكْرِمْه .

الثاني : إذا أضيف إلى شرط نحو : غُلامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ .

الثالث : إذا تضمن استفهاماً نحو : مَنْ رأيتَ ؟

الرابع : إذا أضيف إلى استفهام نحو : غُلامَ مَنْ رأيتَ ؟

الخامس : إذا كان معمولاً بعد الفاء التي في جواب " أما " نحو قوله تعالى في الآية (٩) من سورة الضحى : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ .

السادس : إذا كان معمول " كم " الخبرية نحو « كَمْ غُلامٍ مَلَكْتَ » .

السابع : إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو : زيداً فاضرب .

وأما المواضع التي يجب تأخيره فيها فهي :

الأول : إذا كان الفعل بنون مشددة أو مخففة ، فلا يقال : زيداً اضْرِبَنَّ .

الثاني : أن يكون مع فعل تعجبي نحو : « ما أحسن زيداً » .

الثالث : أن يكون مع فعل موصول بحرف نحو : « من البر أنْ تكفَ لسانَكَ » .

الرابع : أن يكون مع فعل موصول بلام الابتداء نحو : لَيَضْرِبَ زيدٌ عمراً .

الخامس : أن يكون مع فعل موصول بجازم نحو : « لم أضربْ زيداً » .

السادس : أن يكون مع فعل موصول بلام القسم نحو : « والله لأضربنَّ زيداً » .

السابع : أن يكون مع فعل موصول بقد نحو : « والله قد ضربتُ زيداً » .

الثامن : أن يكون مع فعل موصول بسوف نحو : « والله سوف أضربُ زيداً » .

التاسع : أن يكون المفعول به أنَّ المشددة ، أو المخففة نحو : « عرفتُ أنَّك ، أو أنْك منطلقٌ » .

انظر الأصول ١ / ١٧٤ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٧ – ٣٣٨ ، والهمع ٣ / ٩ – ١١ .

(٢) أي « لقيتُ زيداً » .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٩ ، والهمع ٣ / ١٨ .

وأما الوجوب (ففي)[١] خمسة مواضع :

الأول : باب الاشتغال ، وقد تقدم[٢] .

الثاني : باب النداء .

الثالث : باب الإغراء .

الرابع : باب التحذير ، وسيأتي الكلام عليها في أبوابها[٣] .

الخامس : ما جاء مثلاً كقولهم : « الكلابَ على البقر »[٤] أي أرسل الكلاب على

---

(١) في الأصل : (فهي) .

(٢) انظر ص ٢ .

(٣) انظر باب النداء اللوحة ٢٠٧ أ ، وانظر باب التحذير والاغراء ص ٣٩٧ .

وكذلك يحذف الفعل وجوباً ، ويبقى المفعول به في باب الاختصاص .

وأما عن علة الحذف ، ففي باب الاشتغال وجب حذف الفعل ، لأن العامل المؤخر مُفَسِّرٌ له ، فلم يجمع بينهما .

وفي باب النداء وجب حذف الفعل لأسباب هي :

الأول : دلالة قرينة الحال .

والثاني : الاستغناء بظهور معناه ، والتعويض منه بحرف النداء ، فيقدر بأنادي ، وأدعو انشاءً . وما ذكرته هو مذهب الجمهور في ناصب المنادى حيث اختلفوا في ناصب المنادى إلى مذاهب :

فذهب بعضهم إلى أن الناصب له معنوي ، وهو : القصد .

ورُدَّ بأنه لم يعهد في عوامل النصب .

وذهب بعضهم إلى أن الناصب له حرف النداء على سبيل النيابة ، والعوض عن الفعل ، فهو على هذا مشبه بالمفعول به ، وعليه الفارسي .

ورُدَّ بجواز حذف الحرف ، والعرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه في الذكر ، ولا في الحذف .

وقال بعضهم : بل الناصب له حرف النداء على أنها - يعني حروف النداء - أسماء أفعال ، ورُدَّ بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير .

وقال بعضهم : بل على أنها أفعال ، ورُدَّ بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوامل .

وفي باب الإغراء وجب حذف الفعل إذا تكرر ، أو عطف عليه ، وكذلك في باب التحذير وجب حذف الفعل فيه مع " إيا " مطلقاً ، ومع المكرر ، لأن أحد الاسمين قام مقام الفاعل ، ومع العاطف استغناء بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر .

انظر شرح شذور الذهب ٢٠٠ - ٢٠٨ ، والهمع ٣ / ٢٤ - ٣٤ .

(٤) يضرب مثلاً للأمرين ، أو للرجلين لا يُبَالي أَهلَكَا ، أو سَلِما ، ويُقال : الكلابُ ، والكلابَ ، بالرفع ، والنصب .

فالرفع على الابتداء ، والنصب بإضمار فعل تقديره " أرسل " .

ويروى : « الظباء على البقر » وقد ذكره سيبويه في الكتاب ١ / ٢٥٦ ، ٢٧٣ .

انظر جمهرة الأمثال ٢ / ١٤١ ، والمستقصى ١ / ٣٤١ ، ١ / ٣٣٠ ، والمساعد ٢ / ٥٨٠ .

البقر[١] ، وأمرأ ونفسه[٢] ، أي جلّ أمرأ ونفسه ، فالفعل هنا يجب حذفه ؛ لأنه جاء في المثل ، فلا يظهر ؛ لأنَّ الأمثال لا تُغيَّر[٣] وأما حذف المفعول ، فسيأتي في الباب بعد هذا[٤] .

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣٤٣ ، والهمع ٣ / ٢٠ .

(٢) قال عنه الصبان : « هذا من شبه المثل كما في الدماميني » ، ثم ذكر أن ناصب " امرأ " هو فعل مضمر تقديره " دع " ، وأما " نفسه " فيحتمل أن يكون معطوفاً ، والتقدير : « دع امرأ ودع نفسه » ، ويحتمل أن يكون مفعولاً معه .

حاشية الصبان ٣ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وانظر المساعد ٢ / ٥٧٩ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣٤٣ .

(٤) انظر ص ١١٩ - ١٢٠ ، ١٣٣ .

باب الأفعال المتعدية

« باب الأفعال المتعدية »

التعدي في اللغة : هو التجاوز ، تقول : « تعديتُ النهرَ » – أي تجاوزته – ومنه تعدى عليّ الحاكم في حكمه « أي تجاوز الحق إلى الباطل »[١] .

وهو في اصطلاح النحويين : « تجاوز الفعل الفاعل إلى مفعوله »[٢] ، وليس كل فعلٍ متعدياً ، بل الأفعال قسمان :

متعدٍ ، وغير متعدٍ .

[فغير] (المتعدي)[٣] : ما لم يتوقف فهم معناه على غير فاعله كـ" قام "[٤] ، فإنَّ القيام إنما يتوقف على فاعله ، ولا يتوقف على غيره .

ويسمى غير المتعدي لازماً ؛ لأنَّه يلزم الفاعل ، ولم يتجاوزه إلى غيره ، وقاصراً ؛ لأنَّه قَصُرَ عن الوصول إلى المفعول[٥] .

ويعرف بأمور من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى .

أما من جهة [اللفظ] فيعرف بأن يكون على وزن " فَعُل "[٦] مضموم العين كـ" حَسُنَ "

---

(١) انظر اللسان ١٥ / ٣٣ – ٣٤ مادة (عدا) ، والمعجم الوسيط ٢ / ٦١٠ مادة (عدا) .

(٢) انظر الشرح الكبير ١ / ٢٩٩ ، والبسيط ١ / ٤١١ .

(٣) في الأصل : (فالمتعدي) .

(٤) جعله المبرد فعلاً حقيقياً قال : « باب مخارج الأفعال ، واختلاف أحوالها وهي عشرة أنحاء ، فمنها : الفعل الحقيقي الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول ، وهو قولك قام زيدٌ ، وجلسَ عمروٌ ، وتكلم خالدٌ ، فكل هذا ، وما كان مثله غير متعدٍّ » .

انظر المقتضب ٣ / ١٨٧ .

(٥) قال الميداني : « ومصطلحاته المتعدي ، والواقع ، والمجاوز ، وغير اللازم ، وقد ذكرها الجرجاني » .

انظر نزهة الطرف في علم الصرف للميداني ص (٦٠) ، وشرح اللمحة البدرية ٢ / ٧٥ .

(٦) وهو ظاهر كلام المبرد ، وابن أبي الربيع ، وقد ذكر كل واحد منهما علة عدم تعدية " فَعُل " ، فقال المبرد : « وكل ما كان فعله على " فَعُل " فغير متعدٍّ ؛ لأنَّه لانتقال الفاعل إلى حال عن حال فلا معنى للتعدي ، وذلك قولك : كَرُمَ زيدٌ ، وشرُفَ عبدُ الله ، والتقدير : ما كان كريماً ، ولقد كرُم ، وما كان شريفاً ، ولقد شرُف ، فهذا نحو من الفعل » .

وقال ابن أبي الربيع : « فأمّا ظَرُف ، فإنه وأمثاله لا يكون إلاّ لغير المتعدي ، لأن " فَعُل " إنما وضع للغرائز ، والطبائع نحو : شَرُفَ ، وعَظُمَ ، ونَبُلَ ، وما أشبه ذلك » .

انظر المقتضب ٣ / ١٨٧ – ١٨٨ ، والبسيط ١ / ٤١٤ .

وأما « رَحُبَتْكَ الدارُ » فشاذ لا يقاس عليه ، أو على وزن " انْفَعَلَ "(١) // من الخماسي //١٢٨أ كـ" انْطَلقَ " ، أو على زنة " افْعَلَّ " كـ" احْمَرَّ "(٢) ، أو على زنة " تَفَعْلَلَ " كـ" تَدَحْرَجَ "(٣) ، أو على زنة " تَفَوْعَلَ " كـ" تَجوهَر " أو على زنة " تَفَيْعَلَ " كـ" تَبَيْطَر " ، أو على زنة " تَفَعْلاَ " كـ(تَقَلْسَى)(٤) بسين مهملة أي جعل (القلنسوة)(٥) في رأسه ، أو على زنة " افْعَوْعل " من السداسي كـ« اغْدَوْدَنَ الشَّعرُ » إذا طال ، أو على زنة " افْعَنْلَلَ " كـ" اسْحَنْكَكَ " إذا اسودَّ(٦) ، أو على وزن " افْعَنْلَى " كـ« اسْلَنْقَى » أي نام على قفاه ، أو على وزن " افْيَوْعَلَ " بياء مفتوحة ، واو ساكنة كـ" (احْيَوْصَلَ)(٧) الطائرُ " [إذا] كبرت حوصلته ، أو على زنة " افعالَّ " بألف بعد العين كـ" احمارَّ " أو على زنة " افْعَأَلَّ " بهمزة مفتوحة كـ" اطْمَأَنَّ الرجلُ " فهذه الأوزان كلها لا يتعدى الفعل إذا جاء عليها(٨) .

وأمَّا ما سواها فالغالب أنَّها متعدية ، وقد تجيء غير متعدية(٩) ألاَ ترى (أنَّ)(١٠) أوزان الرباعي كـ" دحرجته " متعدية في الغالب (فالمتعدي)(١١) كـ« أكرمتُ زيداً » وقد يجيء غير متعد كـ(أعْرَبَ زيدٌ)(١٢) .

---

(١) قال ابن هشام عند ذكره لعلامات اللازم : أن يكون على وزن انفعل نحو : " انكسر " ، و" انصرف " .
وقال في أوضح المسالك : « أو على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو : كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ ، وَمَدَدْتُهُ فامْتَدَّ ، فلو طاوع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى لواحد كـ" عَلَّمْتُهُ الحساب فَتَعَلَّمَهُ " » .
انظر شرح شذور الذهب ٣١٦ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٧٧ .

(٢) ذكر ابن أبي الربيع أصله ، فقال : « وأما " احْمَرَّ " فهو محذوف من " احمارَّ " ولا يكونان أبداً إلاَّ في الألوان نحو : اخضَّر ، واصفَّر ، فهو من الأفعال التي لا تتعدى الفاعل » .
انظر البسيط ١ / ٤١٤ .

(٣) وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال : « ونظير ذلك في بنات الأربعة على مثال تَفَعْلَلَ نحو : دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ ، وَقَلْقَلْتُهُ فَتَقَلْقَلَ ، ومَعْدَدْتُهُ فَتَمَعْدَدَ ، وَصعْرَرْتُه فَتَصَعْرَر » .
وهو ظاهر كلام ابن جني : « وأما تَفعْلَلْتُ ، فإنما مطاوعة " فَعْلَلْتُه " وذلك قولك : " دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ " وهي نظير " فَعَّلْتُه فَتَفَعَّل " ، وقلَّما توجد متعدية » .
انظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٦٦ ، والمنصف لابن جني ١ / ٩٣ .

(٤) في الأصل : (تسلقى) ، والصواب ما أثبته ، والدليل على ذلك ما قاله ابن منظور في اللسان ٦ / ١٨١ مادة (قلس) : « وقد قَلْسَيْتُه فَتَقَلْسَى ، وتَقَلْنَسَ وَتَقَلَّس : أي ألبسته القلنسوة فلبسها » .

(٥) في الأصل : (القلنسوة) .

(٦) انظر اللسان ١٠ / ٤٣٨ مادة (سحك) ، والمغني في تصريف الأفعال لعضيمة ٦١ .

(٧) في الأصل : (احويصل) .

(٨) يجيء أيضاً على وزن " افْعَلَلَّ " انظر شرح ابن القواس ١ / ٤٧٦ ، وشرح الرحبي للشافية ١ / ١١٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٦٠ - ١٦١ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٢٧ - ١٢٨ .

(٩) انظر المبدع في التصريف ١٠٨ ، والارتشاف ١ / ٨٧ .

(١٠) في الأصل : (أنَّه) .

(١١) في الأصل : (متعد) .

(١٢) في الأصل : (أخبرتُ زيداً) .

وهذا باب واسع إنما نضبط منه ما أمكن ، ومحل تتبعه كتب اللغة .

وأما ما يعرف (به)[١] غير المتعدي من جهة المعنى ، فأربعة أشياء :

الأول : أن يكون خلقة كـ« طالَ الرجلُ » .

الثاني : أن يكون (لوناً)[٢] كـ" احمرَّ " .

الثالث : أن يكون فِعْلَ نفس كـ" شَرُفَ " .

الرابع : أن يكون فِعْلَ جسمٍ غيرَ مُلابسٍ كـ« انطلقَ »[٣] .

وأما الفعل المتعدي فهو : « الذي يتوقف فهم معناه على غير فاعله »[٤] .

كـ« أكلَ الرجلُ » ، فإنَّه لا تُفْهم حقيقة الأكل إلاَّ بمأكول ، فقد توقف فهمُهُ على مفعوله .

وتحصَّل من هذا أنَّ غير المتعدي هو : « الذي يتوقف فهمه على فاعله فقط » كما تقدم[٥] .

والمتعدي هو : « الذي يتوقف فهمه على فاعله ، ومفعوله »[٦] .

---

(١) في الأصل : (منه) .

(٢) في الأصل : (لوماً) .

(٣) انظر شرح ابن القواس ١ / ٤٧٦ .

(٤) اختلف النحويون حول تعريفهم للمتعدي ، فقال عنه ابن عصفور : « هو ما يصلح أن يبنى منه اسم المفعول ، ويصلح السؤال عنه بأي شيء وقع » ، وقال : « تجاوز الفعل الفاعل إلى مفعول به » .

وقال عنه ابن مالك : « هو الناصب مفعولاً به دون حاجة إلى تقدير حرف جر » .

أمَّا ابن أبي الربيع فقال عنه : « ما يطلب بعد فاعله محلاً هو المتعدي ، فعلى حسب طلبه يكون تعديه ، فالتعدي على هذا مجاوزة الفعل فاعله إلى مفعول به » .

وهو عند ابن عقيل : « الذي يصل إلى مفعول بغير حرف جر » .

انظر المقرب ١ / ١١٤ ، والشرح الكبير ١ / ٢٢٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٤٨ ، والبسيط ١ / ٤١١ .

(٥) انظر ص ١٠٤ .

(٦) كما وضع النحويون للفعل اللازم علامات يعرف بها كذلك وضعوا للفعل المتعدي علامتين يعرف بهما ، وقد أغفل المؤلف ذكرهما ، وهما :

الأول : أن يصح أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر .

والثانية : أن يبنى منه اسم مفعول تام .

وزاد ابن عصفور علامة ثالثة ، وهي : أن يصح السؤال عنه بأي شيء وقع .

انظر الشرح الكبير ١ / ٢٩٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٧٦ - ١٧٧ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٢٥ - ١٢٦ .

واعلم أنَّ المتعدي ، وغير المتعدي إنما هو بحسب المفعول به كما تقدم ، ثم إنَّ المتعدي من الأفعال ينقسم على سبعة أقسام :

// قسمٌ : يتعدى بحرف الجر[1] لا يجوز حذفه[2] إلاَّ في ضرورة كـ« مررتُ بزيدٍ » ، //١٢٨ب

وقول الشاعر :

(١) الفعل الذي يتعدى بواسطة حرف الجر هو الفعل اللازم ، وقد قال عنه ابن عصفور : « هو كل فعله يطلبه على معنى حرف من حروف الخفض ، كـ" سِرتُ " » .

انظر المقرب ١ / ١١٤ .

(٢) ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز حذف حرف الجر مع غير أنَّ ، وأنْ ؛ وذلك لطول أنَّ ، وأنْ بالصلة ، والطول يستدعي التخفيف ، إلاَّ في أفعال مسموعة تحفظ ، ولا يقاس عليها مثل : « اختار ، واستغفر ، وأمر » بشرط تعيُّن موضع الحذف ، والمحذوف ، فإذا حُذِفَ حرف الجر مع غير هذين الأمرين في الشعر كان ضرورة ، وفي السعة كان شاذاً ، ونُسب إلى أبي الحسن علي بن سليمان - الأخفش الصغير - تلميذ المبرد ، أنه يجوز حذف حرف الجر إذا تعين موضع الحذف ، والمحذوف قياساً ، وهذا يتنافى مع ما قاله تلميذ المبرد في الكامل ١ / ٤٩ - ٥٠ : « وأما قوله " لقضاني " فإنما يريد : لقضى على الموت ، كما قال الله تبارك : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ ﴾ فالموت في النية ، وهو معلوم بمنزلة ما نطقت به ، فلهذا ناسب هذا قوله عز وجل: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ وكذلك قوله تعالى: ﴿ كَالُوهُمْ ﴾ فالشيء المكيل معلوم ، فهو بمنزلة ما ذكر في اللفظ، ولا يجوز " مررتُ زيداً " ، وأنت تريد : " مررتُ بزيدٍ " ؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف جر ، وذلك أنه فِعْلُ الفاعل في نفسه ، وليس فيه دليل على المفعول ، وليس هذا بمنزلة ما يتعدى إلى مفعولين ، فيتعدى إلى أحدهما بحرف جر ، وإلى الآخر بنفسه ؛ لأن قولك : " اخترتُ الرجالَ زيداً " قد عُلِمَ بذكرك زيداً أن حرف الجر محذوف من الأول ... » .

وقال صاحب الخزانة معلقاً على نسبة الرضي هذا الكلام إلى الأخفش الصغير : « وليس ما نسبه إليه مذهبه ، وإنما مذهبه أن يكون الفعل متعدياً بنفسه إلى واحد ، وإلى الآخر بحرف جر ، فحينئذ يجوز حذفه » .

انظر الشرح الكبير ١ / ٣٠٤ - ٣٠٧ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٥٠ - ١٥١ ، والخزانة ٩ / ١٢٠ .

[١٥] تَمُرُّونَ الديارَ (ولم)[١] تَعُوجُوا كلامُكُمُ عليَّ إذَنْ حرامُ[٢]

شاذ ، كان الأصل : تمرون (بالديار)[٣] فحذف الباء ضرورة .

أو على جهة التخفيف .

وهو نوعان : أحدهما قياس ، وذلك مع " أنَّ " المفتوحة المشددة ، و" أنْ " المخففة منها ؛ لأنَّهما موصولتان ، فيطول الكلام (بصلتهما)[٤] ، فيحذف حرف الجر

---

(١) في الأصل : (ولن) .

(٢) من الوافر لجرير في ديوانه (٤١٦) وروايته في الديوان :

أتَمْضُونَ الرّسومَ ولا تُحَيَّا كلامُكُمُ عليَّ إذَنْ حَرَامُ

وفي شرح الديوان ٦١٣ .

الشاهد في قوله : « تمرون الديار » حيث حذف حرف الجر ، ونصب " الرسم " الذي كان مجروراً بعد إيصال الفعل اللازم إليه ، وأصل الكلام : « تمرون بالديار » ، أو « تمرون على الديار » وهذا شاذ لا يجوز ارتكابه في السعة على مذهب الجمهور إلاَّ على سبيل الضرورة الشعرية .

وقد أنكر الأخفش الصغير هذه الرواية حيث قال : « فأما قول الشاعر - وهو جرير - وإنشاد أهل الكوفة له ، وهو قوله :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذن حرام

ورواية بعضهم له : " أتمضون الديار " فليسا بشيء لما ذكرت لك من السماع الصحيح ، والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة ، أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد قال : قرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير :

مَرَرْتُمْ بالدِّيار ولم تعوجوا

فهذا يدلك على أن الرواية مغيرة » .

وهذا يتماشى مع ما قلته في ص ١٠٧ حاشية ٢ في أنه لا يجيز حذف الجار .

وقال أبو جعفر النحاس بعد أن أنشد البيت : « وسمعت علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول : سمعت عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ينشده لجده :

مررتم بالديار ولم تعوجوا » .

انظر الكامل للمبرد ١ / ٥٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٩٠ ، والدرر ٥ / ١٨٩ - ١٩٠ ، والخزانة ٩ / ١١٨ - ١٢١ .

وروى بلا نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٨ ، ٩ / ١٠٣ ، والمقرب ١ / ١١٥ ، والشرح الكبير ١ / ٣٠٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٥٠ - ١٥١ ، والمغني ١ / ١١٩ ، والهمع ٥ / ٢٠ ، والخزانة ٧ / ١٥٨ .

(٣) في الأصل : (بالديا) .

(٤) في الأصل : (بصلتها) .

(معهما)[١] تخفيفاً ، فتقول : « عجبتُ أنَّك قائمٌ » ، والأصل : « عجبتُ من أنَّك قائمٌ » ، وسواء شددت ، أو خففت .

(ومُنِعَ)[٢] الحذف إذا حصل اللبس مثل : « رغبتُ أنَّك » ، فإنَّه لا يُدرى هل المحذوف [في] ، أو " عن " ؟ ، والمعنى فيهما مختلف تقول : « رغبتُ فيه » - أي طلبتُ - « ورغبتُ عنه » - أي تركتُ - فلا يُدرى ما المراد إذا حذف حرف الجر[٣] ؟ ه

وإذا حذف حرف الجر معهما (فهما)[٤] في موضع نصب على إسقاط حرف الجر عند سيبويه ، وهما عند الخليل[٥] مجروران ، ويلزم منه عمل حرف الجر محذوفاً ، لكن يسهله عدم

---

(١) في الأصل : (معها) .

(٢) في الأصل : (وسمع) .

(٣) ومنه قوله تعالى في الآية (١٢٧) من سورة النساء ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ ، وقد اختلف في تقدير حرف الجر ، فقيل : " في " ، وقيل : " عن " .
انظر الشرح الكبير ١ / ٣٠٧ ، والمساعد ١ / ٤٢٩ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٥١ ، والدرر المصون ٢ / ٤٣٤ - ٤٣٥ .

(٤) في الأصل : (فيهما) .

(٥) الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي النحوي ، وهو من الفراهيد بن مالك بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث ، وقيل : هو منسوب إلى مزهود بن شبابة بن مالك بن فهم ، كنيته أبو عبد الرحمن ، كان نحوياً لغوياً عروضياً ، ولد سنة (١٠٠ هـ) ، وتوفي سنة (١٧٠ هـ) وقيل : (١٧٥ هـ) .
انظر طبقات الشعراء لابن المعتز ٩٥ - ٩٨ ، وإنباه الرواة ٣٤١ - ٣٤٧ ، وإشارة التعيين ١١٤ .

ظهور الإعراب[(١)] .

والنوع الثاني : مسموع كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[(٢)]، و﴿ بَطِرَتْ

(١) للنحويين في هذه المسألة مذهبان :

الأول : أنهما في موضع نصب ، ونسب هذا المذهب إلى سيبويه والفراء ، وليس هذا ظاهر كلام سيبويه في كتابه حيث قال : « وقال سبحانه وتعالى : ﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ ﴾ ، وقال : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ إنما أراد بأني مغلوب ، وبأني لكم نذير مبين ، ولكنه حذف الباء ، وقال أيضاً : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ بمنزلة : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ ، والمعنى : ولأنَّ هذه أمتكم فاتقون ، ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً ... » ، ثم قال : « ولو قُرئت : وإن المساجدَ لله كان حسناً » .

ثم قال في موضع آخر : « ولو قال إنسان : إنَّ " أنَّ " في موضع جر في هذه الأشياء ، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم ، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رب في قولهم : وبلدٍ تحسبه مكسوما
لكان قولاً قوياً ، وله نظائر نحو قوله : لاه أبوك ، والأول قول الخليل » .

ويتضح من هذا النص أنَّ مذهب سيبويه هو جواز جعلهما في موضع نصب ، ولكنه جعل الأقوى أن يكونا في موضع جر .

الثاني : أنهما في موضع جر ، ونُسب هذا المذهب إلى الخليل ، والكسائي ، ولكن ما وجدته في الكتاب لسيبويه يخالف ما نسب إلى الخليل حيث قال : « وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ ، فقال : إنما هو على حذف اللام ، كأنه قال : ولأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم فاتقون ، وقال : ونظيرها : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ ؛ لأنه إنما هو لذلك " فليعبدوا " ، فإنْ حذفت اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً ، هذا قول الخليل » .

ويظهر من النص أن مذهب الخليل هو أنهما يكونان في موضع نصب .

وقد ذهب ابن مالك إلى أنهما في موضع نصب ، وهو الأصح عنده .

وهذا ما ذهب إليه ابن هشام .

انظر الكتاب لسيبويه ٣ / ١٢٦ - ١٢٩ ، وانظر التسهيل ٨٣ ، وشرحه لابن مالك أيضاً ٢ / ١٥٠ ، والمساعد ١ / ٤٢٩ - ٤٣٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ١٧٨ - ١٨٢ .

(٢) من الآية (١٣٠) من سورة البقرة .

ذكر أبو حيان في البحر المحيط آراء النحاة في نصب " نفسه " واختار نصبه على أن يكون مفعولاً به ، فقال : « وانتصاب نفسه على أنه تمييز على قول بعض الكوفيين ، وهو الفراء ، أو مشبه بالمفعول على قول بعضهم ، أو مفعول به إمّا لكون سفه يتعدى بنفسه كـ" سَفَّه " المضعف ، وإمَّا لكونه ضمن معنى ما يتعدى أي " جهل " ، وهو قول الزجاج ، وابن جني ، أو " أهلك " وهو قول أبي عبيدة ، أو على إسقاط حرف الجر ، وهو قول بعض البصريين ، أو توكيد لمؤكد محذوف تقديره : " سفه قوله نفسه " حكاه مكي .

أما التمييز فلا يجيزه البصريون ، لأنه معرفة ، وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة ، وأما كونه مشبهاً بالمفعول فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة ، ولا يجوز في الفعل ، تقول : زيد حَسَنٌ الوجهَ ، ولا يجوز : حَسُنَ الوجهَ ، ولا يَحْسُن الوجهَ .

وأما إسقاط حرف الجر ، وأصله : " من سفه في نفسه " فلا يقاس ، وأما كونه توكيداً ، وحذف مؤكده ، ففيه خلاف ، وقد صحح بعضهم أنَّ ذلك لا يجوز أعني أن يحذف المؤكد ، ويبقى التوكيد ، أما التضمين ، فلا ينقاس . وأما نصبه على أن يكون مفعولاً به ، ويكون الفعل يتعدى بنفسه ، فهو الذي نختاره ، لأنَّ ثعلباً ، والمبرد حكيا أن " سَفِه " بكسر الفاء يتعدى كـ" سَفَّه " بفتح الفاء وشدها ، وحكي عن أبي الخطاب أنها لغة » .

وقد ذكر هذه الأوجه أيضاً القرطبي في الجامع ، ولكن بإيجاز .

البحر المحيط ١ / ٣٩٤ ، وانظر الجامع للقرطبي ٢ / ١٣٢ .

مَعِيشَتَهَا ﴾(١) أي في نفسه ، أو في معيشتها .

وقولهم : « غَيَّرَ الرجلُ رأيه » أي في رأيه ، وقولهم : « ذهبَ الشامَ » ، و« دخلَ العراقَ » أي إلى الشام ، وفي العراق(٢) ، والجار والمجرور بعد هذا الفعل في موضع نصب(٣) بدليل العطف عليه بالنصب ، قال (رؤبة)(٤) بن العجاج(٥) :

[١٦] ٥ يذهبُ في غورٍ ونجداً ناجِدا(٦)

يروى بنصب نجد .

---

(١) من الآية (٥٨) من سورة القصص .

أيضاً ذكر أبو حيان في البحر المحيط مذاهب النحاة في انتصاب معيشتها ، وهي :

١ – نصبت على التمييز على مذهب الكوفيين .

٢ – نصبت على أنها مفعول به على تضمين " بطرت " معنى فعل متعدٍ أي : « خسرت معيشتها » على مذهب أكثر البصريين .

٣ – نصبت على إسقاط " في " أي : « في معيشتها » كقولك : « جئتُ خفوقَ النجمِ » على قول الزجاج .

انظر البحر المحيط ٧ / ١٢٦ .

(٢) هكذا في الأصل ، والمتعارف عليه : « ذهبت الشام ، ودخلت العراق » .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٤ ، والبسيط ١ / ٤١٩ – ٤٢٠ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٣١ .

(٣) اختلف النحويون حول نصب المختص من المكان من نحو هذا إلى ثلاثة مذاهب ذكرها المرادي حيث قال : « قلت : وفي نصب المختص من المكان بعد دخل ثلاثة مذاهب : **أحدها** : أنه منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعاً كما سبق ، وهو مذهب الفارسي والمصنف – أي ابن مالك – ونُسِبَ إلى سيبويه .

والثاني : أنه منصوب على الظرفية تشبيهاً له بالمبهم ونسبه الشلوبين إلى سيبويه ونسب إلى الجمهور .

والثالث : أنه مفعول به ، ودخل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر وهو مذهب الأخفش » .

انظر توضيح المقاصد ٢ / ٨٤ – ٨٥ .

(٤) في الأصل : (رتبة) .

(٥) قال الآمدي : من يقال له : رؤبة ، وروبة .

كنيته أبو محمد ، ولقبه العجاج ، وهو أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة البصري التميمي السعدي ، هو وأبوه راجزان مشهوران ، كان بصيراً باللغة قيماً بحواشيها ، وغريبها ، توفي في زمن المنصور سنة (١٤٥ هـ) .

انظر المؤتلف والمختلف ١٥٤ ، ومعجم الأدباء ١١ / ١٤٩ – ١٥١ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٦٣ – ٦٤ .

(٦) يوجد في ديوان رؤبة بيت مشابه لهذا البيت ، وهو مذكور ضمن الزيادات المنسوبة إلى رؤبة :

يهوين في نجد وغوراً غائِرَا فواسِقاً عن قصْدِها جَوائِرَا

يَسْلُكْنَ في نَجدٍ وغَوْراً غائِرًا

انظر مجموع أشعار العرب ١٩٠ .

القسم الثاني من الأقسام المتعدية : ما يتعدى بحرف الجر تارة [و] بعدم حرف الجر أخرى[١] ، وهذا القسم موقوف على السماع ، والمسموع منه ستة أفعال[٢] :

خَشَنّتُ ، [وشكرتُ] ، ونصحتُ [كقولك : حشنْتُ] صدورَهم[٣] ، // وقوله //١٢٩أ عز وجل : ﴿ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ﴾[٤] ، وفي الحديث : « لا يشكرُ اللهَ من لا يشكرُ الناسَ »[٥] ، وفي هذا الحديث يوازن النصف الآخر من البسيط التام المقطوع ضربه[٦] ، ففيه انسجام ، وكقوله تعالى : ﴿ وَأَنصَحُ لَكُمۡ ﴾[٧] ، وكقول الشاعر :

---

(١) اختلف النحويون حول هذا القسم فذهب ابن بابشاذ إلى أن أصل هذا القسم هو التعدي بالحرف ، ثم اتسع فيه فحذف الجار ، ورده الشلوبين ، وصححه ابن عصفور .

وذهب ابن درستويه إلى أنه يتعدى لمفعولين أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجر .

انظر الشرح الكبير ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، والمساعد ١ / ٤٢٧ ، والارتشاف ٣ / ٤٩ - ٥٠ .

(٢) ذكر ابن عصفور فعلاً سابقاً يتعدى بنفسه تارة ، وبحرف الجر تارة أخرى ، وهو : " مسحت " ، فتقول فيه : « مسحت برأسي » ، و« مسحت رأسي » .

الشرح الكبير ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، وانظر المساعد ١ / ٤٢٧ .

(٣) في الأصل : (ونصحت صدورهم وكقولك تبارك وتعالى : ﴿ فَأَجَآءَهَا ٱلۡمَخَاضُ إِلَىٰ جِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ ﴾) .

(٤) من الآية (١٥٢) في سورة البقرة .

(٥) رواه أبو داود في سننه بنفس هذه الرواية .

ورواه الترمذي بروايتين مختلفتين : الأولى : « ... قال رسول الله ﷺ : « من لا يشكر الناس لا يشكر الله » قال : هذا حديث حسنٌ صحيح » .

والرواية الثانية : « ... قال رسول الله ﷺ : « من لم يشكر الناس لم يشكر الله » » .

وذكره ابن الأثير بنفس الرواية المذكورة في المخطوط .

انظر سنن أبي داود « باب في شكر المعروف » ٤ / ٣٥٣ ، وسنن الترمذي باب « ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك » ٤ / ٣٣٩ ، والنهاية لابن الأثير باب « الشين مع الكاف » ٢ / ٤٩٣ ، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٣ / ١٦٦ .

(٦) المقطوع : هو ما أسقط ساكن وتده ، وأسْكِن متحركه .

والضرب : اسم لآخر جزء في النصف الأخير من البيت .

انظر الاقناع في العروض وتخريج القوافي ٣ ، ٨٥ ، وكتاب الكافي في العروض والقوافي ٢٠ ، ١٤٤ .

(٧) في الآية (٦٢) من سورة الأعراف .

[١٧] نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَقْبَلُوا نُصْحِي[١]

وتقول : « كِلْتُه ، وكِلْتُ له » ، و« وَزَنْتُهُ ، ووَزَنْتُ له » ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾[٢] ، وتقول : « عَدَدْتُهُ ، (وعددت له)[٣] » ، وأما قول قيس بن (ذريح)[٤] :

[١٨] أريدُ لأنسى ذِكْرَها فكأنما تُخَيَّلُ لي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ[٥]

---

(١) من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ١٩٧ .
وقد قال النابغة هذه القصيدة في وقعة عمرو بن الحارث الأصفر الغساني ببني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان ، وروايته في الديوان :

نصحتُ بني عوفٍ فلم يتقبلوا وصاتي ولم تنجح لديهم وسائلي

ورواه ابن منظور منسوباً للنابغة في اللسان ٢ / ٦١٥ مادة (نصح) وروايته :

نصحتُ بني عوف فلم يتقبلوا رسولي، ولم تنجح لديهم وسائلي

وهي نفس الرواية التي رواها الفراء في معانيه ١ / ٩٢ .
الشاهد قوله : « نصحت بني عوف » حيث تعدى الفعل ، ونصب المفعول به بنفسه ، ويصح أيضاً أن يتعدى بحرف الجر ، وقد ذكر أبو حيان في الارتشاف رأي الكسائي وهو أن : " نصح " لا يتعدى بنفسه ، بل يتعدى بحرف الجر ، و" شكر " مثله .
انظر أمالي الشجري ٢ / ١٢٩ ، والدر المصون ٣ / ٢٤٩ ، والارتشاف ٣ / ٥٠ .
وروي بلا نسبة في : شرح ابن القواس ١ / ٤٨٧ .
(٢) آية (٣) من سورة المطففين .
(٣) في الأصل : (وعدت له) .
(٤) في الأصل : (الريح) .
قيس بن ذريح بن سنة بن حذافة الكناني ، كان رضيعاً للحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، وأخباره مع لبنى كثيرة ، توفي سنة (٦٨ هـ) .
انظر الأعلام ٥ / ٢٠٥ - ٢٠٦ .
(٥) من الطويل ، لم أجده في ديوان قيس بن ذريح ، وهو في ديوان كثير عزة ص ١٠٨ ، وروايته فيه :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثل لي ليلى بكل سبيل

وقد نسبه " الشوملي " محقق شرح ألفية ابن معطي لابن القواس إلى عمرو بن معد يكرب ولم أعثر عليه في شعره .
وذكر صاحب الخزانة رواية أخرى له ، وهي :

ومازلتُ من ليلى لدن طرَّ شاربي إلى اليوم كالمُقْصَى بكل سبيل

ثم قال : ولا شاهد على هذه الرواية .
والشاهد على الرواية الأولى في قوله : « أريد لأنسى ذكرها » حيث عدى الفعل "أريد" مقدراً بالمصدر - أي إرادتي .
روي منسوباً إلى كثير عزة في : الأمالي للقالي ٢ / ٦٣ ، وتخليص الشواهد ٣٥٩ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٨٠ - ٥٨١ ، والخزانة ١٠ / ٣٢٩ .
وروي بلا نسبة في : المحتسب ٢ / ٣٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٣٥ ، وشرح ابن القواس ١ /٤٨٨ ، والجنى الداني ١٢١ ، والمغني ١ / ٢٤١ .

فشاذ ، وخرجوه بأنَّ الفعل يقدر بالمصدر أي : « أرادتي لأنساها » ، فإنَّ المصدر يجوز معه ما لا يجوز مع الفعل ، (فلا)[١] يجوز أن نقول : « ضربتُ (لزيدٍ)[٢] » ، ويجوز أنْ تقول : « ضَرْبِي لزيدٍ » ، وفي هذا التأويل تقدير الفعل بالمصدر ، وليس معه " أنْ " ، وهو قليل ، وقيل : اللام في البيت زائدة كما هي زائدة في قوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[٣] .

القسم الثالث من الفعل المتعدي : وهو ما يتعدى لمفعولٍ واحد بنفسه .

وقد اختلفوا في الناصب للمفعول[٤] ، فالمشهور أنَّ الناصب له الفعل ، وقيل : الفاعل ، ورُدَّ عليه : أنَّ الفاعل قد يكون ضميراً ، والضمائر لا تعمل .

وقيل : الفعل والفاعل ، ورُدَّ عليه : أنَّ الجمل لا تَصَرُّفَ لها ، فكان يقتضي ذلك ألاَّ يتقدم المفعول على الفعل والفاعل ، وقد تقدم .

وقال الكوفيون : هو منصوبٌ على المخالفة يعني إنما نُصب ؛ ليخالف الفاعل ، وقد تقدم في باب الفاعل حكم المفعول مع فاعله في التقديم ، والتأخير[٥] .

القسم الرابع من الفعل المتعدي : وهو ما يتعدى لمفعولين ، أحدهما : بنفسه ، والثاني : بحرف الجر تارة ، ودونه أخرى ، وهي ثلاثة أفعال : أمرتُ ، واخترتُ ، واستغفرتُ (كقولك)[٦] : // « أمرتُك بكذا » ، و« أمرتُك كذا »[٧] قال الشاعر : ١٢٩ب//

---

(١) في الأصل : (ولا) .

(٢) في الأصل : (زيدٍ) .

(٣) من الآية (٧٢) في سورة النمل .

(٤) تقدم توضيح هذه المسألة في باب المفعول به ص ٩٨ حاشية ٢ .

(٥) انظر باب الفاعل ص ٣٨ ، وباب المفعول ص ٩٨ .

(٦) في الأصل : (كقول) .

(٧) ذكر ابن القواس العلة أو السبب في إسقاط حرف الجر هنا ، فقال : « وإنما جاز حذف حرف الجر ، لأنه لما كثر استعمال هذه الأفعال خففوها بحذف الجار ». انظر شرح ابن القواس ١ / ٥٠٢ ، وانظر ص ١٠٧ حاشية (٢).

[١٩] أمرتُـكَ الـخيرَ فَافْعَلْ مـا أمْرتَ بـه   فَقَـدْ تَركْتُـكَ ذا مـالٍ وذا حسـبِ[١]

فجمع بين حالين : ثبوت حرف الجر ، وإسقاطه .

وتقول : « اخترتُ من الرجالِ عمراً » ، و« اخترتُ الرجالَ عمراً » ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[٢] أي من (قومه)[٣] ، وأراد بعضهم تأويل هذه الآية بأنْ يُجعل " قومه " مفعولاً[٤] على إسقاط حرف الجر ، " وسبعين " بدلاً منه ، وهو تأويل متكلفٌ[٥] ؛ إذ يبقى الكلام دون ذكر المختار منه ، وفيه نظرٌ .

ثم إنَّ قول الفرزدق[٦] :

---

(١) من البسيط ، وقد ورد في شعرين مختلفين أحدهما : للأعشى بن طرود ، وقد ذكره الآمدي في المؤتلف والمختلف ص ٩ وروايته فيه :

أمرتـك الرشـد فـافعـل مـا أمرت بـه   فقـد تركتـك ذا مـال وذا نشـب

أما الشعر الثاني ، فقد اختُلِفَ في قائله ، فمنهم من نسبه إلى عمرو بن معد بن يكرب مثل : سيبويه في كتابه ١ / ٣٧ ، والزجاجي في الجمل ٢٨ ، وابن هشام في المغني ١ / ٣٤٦ ، والبغدادي في الخزانة ٩ / ١٢٤ ، ووجدته في ديوانه ص ٤٧ .

ونُسب إلى العباس بن مرداس ، وإلى زرعة بن السائب ، وإلى خفاف بن ندبة كما ذكر صاحب الخزانة ١ / ٣٤٣ . ووجدته في ديوان خفاف بن ندبة في الشعر المنسوب له ، ولغيره من الشعراء ص ٥٢٩ وروايته فيه كالآتي :

أمرتـك الرشـد فافعـل مـا أمـرت بـه   فقـد تركتـك ذا مـال وذا نشـب

الشاهد في قوله : « امرتك الخير » حيث نصب مفعولين الأول " الكاف " والثاني " الخير " ويجوز أن يتعدى إليه بحرف الجر فيكون التقدير : « أمرتك بالخير » وقد روي بلا نسبة في المقتضب ٢ / ٣٥ ، ٨٣ ، ٣٢٠ ، والمحتسب ١ / ٥١ ، ٢٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٤ ، ٨ / ٥٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٨ .

(٢) من الآية (١٥٥) في سورة الأعراف .

(٣) في الأصل : (قوامه) .

(٤) في الأصل : (مفعولاً لا على) .

(٥) ذهب إلى هذا الرأي ، وهو أن إعراب " قومه " مفعولاً أولاً ، وسبعين بدلاً منه ، فيه تكلفٌ ، وبُعْدٌ - كل من السمين الحلبي ، وأبي حيان ، وذلك لأن فيه حذف شيئين وهما : المختار منه ، والرابط بين البدل والمبدل منه . وأجاز أبو البقاء البدل ، على ضعف حيث قال : « وأرى أنّ البدل جائز على ضعف وأن التقدير : سبعين رجلاً منهم » . انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٥ ، والكامل ١ / ٤٧ ، والكشاف ٢ / ٩٦ ، وزاد المسير ٣ / ١٨١ ، والدرر المصون ٣ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٠١ .

(٦) الفرزدق ، هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم ، يُكنى بأبي فراس ، وسمي الفرزدق ، لأنه شُبِّه وجهه بالخبزة ، وهي الفرزدقة ، وقال ابن قتيبة : « وإنما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره ، شُبِّه بالفتيتة التي تشربها النساء وهي الفرزدقة » . وتوفي سنة (١١٠ هـ) في أول خلافة هشام بن عبد الملك . انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١ / ٢٩٨ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ٤١١ - ٤١٣ ، والشعر والشعراء ١ / ٤٧١ .

[٢٠] ومِنَّـا الـذي اُختِيرَ الرِّجالَ سـماحةً وَجُـوداً إذا هَـبَّ الريَـاحُ الزَّعَـازِعُ[(١)]

يُنْقض هذا التأويل ؛ لأنَّ « الرجالَ » لا يصح أن يكون (بدلاً)[(٢)] من الضمير المستتر في " اختير " الذي هو المفعول الأول ؛ (لأنَّه منصوب ، والضمير مرفوع ؛ ولأنَّ " الرجال " جمعٌ ، والضمير مفرد فيكون فيه إبدال الجمع من المفرد ، وذلك غير واردٍ في البدل إلاَّ في قولٍ ضعيفٍ[(٣)] ، فإنَّه يكون بدلَ كل من بعضٍ ، فتعين أن يكون « الرجال » هو المفعول)[(٤)] الثاني .

فيتعين تقدير " من " ، ويكون المعنى : « (ومنَّا)[(٥)] الذي اُختِيْرَ من الرجال » ، وتقول[(٦)] : « استغفرتُ اللهَ من ذَنبِي » و« استغفرتُ اللهَ ذَنبِي »[(٧)] .

---

(١) من الطويل في ديوان الفرزدق ١ / ٤١٨ .

وروايته في الديوان كالآتي :

٩ – مِنَّـا الـذي اُختِيرَ الرجالَ سماحـةً وَخَيْراً إذا هَبَّ الريـاحُ الزَّعَـازِعُ

وهو من شواهد سيبويه ، والشاهد في قوله : « اختير الرجال سماحة » حيث حذف حرف الجر ، ونصب " الرجال " على أنه مفعول أول ، و" سماحة " على أنه مفعول ثان ، فعدى الفعل بنفسه ، ويجوز أن يتعدى إليه بحرف الجر فيكون التقدير : « من الرجال » .

انظر الكتاب ١ / ٣٩ ، والكامل ١ / ٤٨ ، وتحصيل عين الذهب ٧٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٥١ ، والخزانة ٩ / ١٢٣ – ١٢٤ .

وروي بلا نسبة في : المقتضب ٤ / ٣٣٠ ، وزاد المسير ٣ / ١٨١ .

(٢) في الأصل : (بدأ) .

(٣) ذهب الجمهور إلى عدم جواز بدل الكل من بعض ، وقال فيه ابن جني : « والبدل لا يجوز إذا كان الثاني أكثر من الأول ، كما يجوز إذا كان الأول أكثر من الثاني » . انظر الخصائص ٣ / ٢٢٩ ، والارتشاف ٢ / ٦٢٥ .

(٤) مكررة في الأصل .

(٥) في الأصل : (وما) .

(٦) في الأصل : (وتقول في) .

(٧) مثل به الزمخشري في المفصل .

وقال ابن أبي الربيع في " استغفرت الله من ذنبي " : « ولا أعلم فيه للناس خلافاً إلاَّ ابن الطراوة ، فإنه خطَّأ هذا القول ، فقال : استغفرت الله الذنب ، بغير حرف جر ، وإنما دخل حرف الجر بالتضمين ، لأن " استغفرت الله " في معنى تبت » .

انظر المفصل ٣٤٧ ، والبسيط ١ / ٤٢٤ – ٤٢٥ ، وابن الطراوة النحوي ١٨٨ – ١٩١ .

قال الشاعر :

[٢١] أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العبادِ إليهِ القولُ والعملُ[١]

وزاد بعضهم أفعالاً ثلاثة ، وهي : " سميتُ ، (وكنوتُ)[٢] ، ودعوتُ " ، تقول : « سميتُهُ بزيدٍ » و« سميتُهُ زيداً » ، « وكنيتُهُ بِأبي عبدِ الله » ، [وكنيتُهُ أبَا عبدِ الله] ، و« دعوتُهُ بأخِي » ، و« دعوتُهُ أخِي » ، قال الشاعر :

[٢٢] وسَميتُه سعداً تَفَاءلْتُ باسمِهِ فَألفيتُ // فالي بالسعودِ وفَالي[٣] //١٣٠أ

وقال (الآخر)[٤] في : " كنيتُ " :

[٢٣] وما صَفْراءُ تُكْنَى أمَّ عمرو (كأنَّ)[٥] سُوَيْقَتَيهَا مِنجلاَنِ[٦]

---

(١) من البسيط ، ولم أعثر على قائله ، وهو من شواهد سيبويه .

الشاهد في قوله : « استغفر الله ذنباً » حيث نصب " استغفر " مفعولين تعدى إليهما بدون حرف الجر ، الأول " الله " ، والثاني " ذنباً " ويجوز أن يتعدى إليه بحرف الجر ويكون التقدير : « من ذنبٍ » .

انظر الكتاب ١ / ٣٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٣ ، ٢ / ٣١٤ ، ٢ / ٣٢٠ ، والمقتضب ٢ / ٢٣٠ ، وتحصيل عين الذهب ٧٣ ، والخصائص ٣ / ٢٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦٣ ، ٨ / ٥١ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٩ ، والتصريح ١ / ٣٩٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٧٢ ، والخزانة ٩ / ١٢٤ .

(٢) " كنوت " لغة في : " كنيتُ " كما قال ابن منظور في اللسان ١٥ / ٢٣٣ مادة : (كنى) .

(٣) من الطويل ، لم أعثر على قائله ، ولا على شيء من خبره .

الشاهد في قوله : « سميته سعداً » حيث نصب الفعل " سمى " مفعولين الأول " الهاء " والثاني " سعداً " تعدى إليهما بدون حرف الجر ، ويجوز في الثاني أن يتعدى بحرف الجر فيكون التقدير : " بسعدٍ " .

(٤) في الأصل : (الآخره) .

(٥) في الأصل : (وكأنّ) .

(٦) من الوافر لحماد الراوية .

الصفراء : الجرادة إذا خلت من البيض ، اللسان ٤ / ٤٦٢ مادة (صفر) ، وتاج العروس ٣ / ٣٣٥ مادة (صفر) .

الشاهد في قوله : « تكنى أمَّ عمرو » حيث تعدى الفعل " تكنى " إلى مفعولين الأول نائب الفاعل " الضمير المستتر " تعدى إليه بنفسه ، والثاني " أمَّ عمرو " تعدى إليه هنا بنفسه ويجوز أن يتعدى إليه بحرف الجر ، ويكون التقدير " تكنى بأمِّ عمرو " .

روي منسوباً في : كتاب الحيوان ٥ / ٥٥٨ ، والشعر والشعراء ٢ / ٧٦٧ ، وروايته فيهما :

فما صفراءُ تُكنى أمَّ عوفٍ كأنَّ رجيلتيهَا منجلاَنِ

وفي العقد الفريد لابن عبد ربه ٦ / ٤٨٩ روايته : كأن سويقتيها منجلان .

وروي بلا نسبة في : الشرح الكبير ١ / ٣٠٥ ، واللسان ٤ / ٤٦٢ مادة (صفر) .

وهو يصف جراده ، وقال الآخر في : " دعوتُ " :

[٢٤] **دعتنـــي أخاهـــا بعدَمـــا كـان بيننـــا مـــن الأمـــر مـــا لا يفعـلُ الأخـــوانِ**[١]

وهذه الأفعال تحفظ ، ولا يقاس عليها ، فيجـوز في نحـو : « أجلسـتُ زيـداً إلى عمـرو » « أجلستُ زيداً عمراً »[٢] ، ويجوز في هذا القسم الاقتصار على [أحد] المفعولين ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴾[٣] ، فحذف المفعول الثاني (إذ التقدير)[٤] : « استغفروا ربكم من ذنوبكم » ، وفي حديث الإسراء « اخْتَرتَ الفِطْرَةَ »[٥] أي اخترت الفطرة مما (عرض)[٦] عليك ، ويسمى المفعول في هـذا القسـم (مفعـول منـه)[٧] ؛ لأنَّه على تقدير " من "[٨] .

القسم الخامس من الفعل المتعـدي وهـو : مـا يتعـدى إلى مفعولـين بنفسـه أحدهمـا غـير الآخر ، ويسمى " باب أعطيتُ " ، تقـول : « أعطيـتُ زيـداً درهمـاً » فـالدرهم غـير زيـد ، والأول فاعل في المعنى ، والثاني مفعول على كل حال ؛ لأنَّ زيداً آخذ فهو فاعل ، والدرهـم

---

(١) من الطويل ، لم أعثر على قائله .

الشاهد في قوله: « دعتني أخاها » حيث جاء الفعل " دعا " متعدياً نصب المفعول الأول بنفسه، وهو " ياء المتكلم "، والمفعول الثاني " أخاها " تعدى إليه بنفسه ، ويجوز فيه أن يتعدى بحرف الجر فيكون التقدير : « دعتني بأخيها » .

وهناك شاهد آخر ، وهو : « يفعل الأخوان » حيث غلب المذكر على المؤنث فقال أخوان ، ولم يقل أختان .

روي بلا نسبة في : الكامل ١ / ١٦١ ، والمفصل ٢٥٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٢٧ .

(٢) قال ابن القـواس في شـرحه ١ / ٥٠٢ : « فـلا يقـال : " أجلسـت زيـداً عمـراً " ، والمـراد : " إلى عمـرو " خلافـاً للسيرافي ، فإنه جعله قياساً مطرداً ، وكان يسمى المفعول الثاني مفعولاً منه » .

(٣) الآية (١٠) من سورة نوح .

(٤) مكررة في الأصل .

(٥) الحديث في صحيح البخاري ٤ / ٢٤٨ - ٢٤٩ " باب المعراج " ، ورواية الحديث فيه : « فأخذت اللبن ، فقـال : هي الفطرة أنت عليها وأمتك » .

وكذلك في صحيح مسلم ١ / ١٤٥ - ١٤٧ باب " الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات " وروي بروايتين :

الأولى : في حديث رقم (٢٥٩) : « فاخترت اللبن ، فقال جبريل ﷺ : اخترت الفطرة » .

والثانية : في حديث رقم (٢٧٢) ص ١٥٤ من نفس الباب : « فأخذت اللبن ، فشربته ، فقال : هُديت الفطرة ، أو أصبت الفطرة » .

وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل ٣ / ١٤٨ روايته : « فاخترت اللبن ، قال جبريل : بل أصبت الفطرة » .

وفي ٤ / ٢٠٨ روايته : « فأخذت اللبن ، فقال جبريل : بل أصبت الفطرة » .

وفي ٤ / ٢٠٩ روايته : « فأخذت اللبن ، قال : هذه الفطرة أنت عليها ، وأمتك » .

(٦) في الأصل : (عوض) .

(٧) في الأصل : (مفعول من) .

(٨) وممن سماه بهذه التسمية السيرافي . انظر شرح ابن القواس ١ / ٥٠٢ .

مأخوذ ، فللمفعول الأول في هذا الباب رتبة التقديم (فيجوز)[١] تقديم الثاني عليه ما لم يخف اللبس كما في الفاعل[٢] ، والمفعول ، فلا يجوز أن تقول : « أعطيتُ زيداً عمراً » على أنَّ " عمراً " هو المفعول الأول ؛ لأنَّ كل واحد منهما يمكن أن يكون آخذاً وأن يكون مُعْطى ، وحيث لا لبس يجوز التقديم ، والتأخير .

ويجوز حذف أي المفعولين شئت في هذا القسم[٣] ، وحذفهما معاً[٤] سواء كان الحذف اختصاراً (أو)[٥] اقتصاراً[٦] .

وحذف الاختصار : هو أن تحذفه لفظاً ، وأنت تريده معنىً[٧] ، فلابد من قرينةٍ تدل عليه كقول القائل : « هَلْ أَعْطَيْتَ زيداً درهماً » ؟ فتقول في جوابه : « أعطيتُ درهماً » // وتَحْذِفُ " زيداً " ؛ (لدلالة)[٨] الكلام المتقدم عليه ، أو تقول : " زيداً " ، وتحذف //١٣٠ب

(١) كان من المناسب أن يقول : « لكن يجوز » .

(٢) فتقول في المثال السابق : « أعطيتُ درهماً زيداً » .

(٣) وهذا ظاهر كلام سيبويه حيث قال : « باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبدُ الله زيداً درهماً ، وكسوتُ بشراً الثيابَ الجيادَ » .

وهو ما ذهب إليه المبرد ، وابن السراج ، وابن عصفور ، وابن أبي الربيع ، ولكن خالفهم السهيلي حيث قال : « يجوز حذف الثاني ، وإبقاء الأول ، ولا يجوز حذف المفعول الأول ، وإبقاء الثاني ، لأنه كان قبل النقل فاعلاً ، فلا يجوز حذفه مراعاة للأصل » .

والشبهة التي أوقعت السهيلي في هذا قول سيبويه السابق كما وضحه ابن أبي الربيع .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٣٧ ، والمقتضب ٣ / ٩٣ ، والأصول ١ / ١٧٧ ، ٢ / ٢٨٢ ، والشرح الكبير ١ / ٣١٠ ، والبسيط ١ / ٤٢٠ - ٤٢١ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ .

(٤) وهو ظاهر كلام ابن عصفور حيث قال : « فإن كان من باب " أعطيت " جاز حذف مفعوليه ، وحذف أحدهما ، وإبقاء الآخر حذف اقتصار ، وحذف اختصار » .

وقال ابن أبي الربيع أيضاً : « وإنما تعدى هذا الفعل إلى مفعولين ، لأنه يطلب بعد فاعله محلين ، فيجب أن يتعدى إلى المحلين وينصبهما ، ويجوز أن تذكرهما ، ويجوز أن تحذفهما ، ويجوز أن تحذف أحدهما » .

انظر الشرح الكبير ١ / ٣١٠ ، والبسيط ١ / ٤٢٠ - ٤٢١ .

(٥) في الأصل : (و) .

(٦) سبق توضيح هذه المسألة في باب المفعول به ص ٩٩ حاشية ٢ .

(٧) قد سبقه إلى هذا التعريف الزمخشري في المفصل ص ٧٠ ، وعبر عنه ابن عصفور بقوله : « هو أن يريد المحذوف » ، وابن أبي الربيع قال عنه : « الحذف بدليل » .

انظر المفصل ٧٠ ، والمقرب ١ / ١١٤ ، والبسيط ١ / ٤٢٠ - ٤٣١ .

(٨) في الأصل : (لدالة) .

(الدرهم)(١) ، أو تحذفهما معاً ، فتقول « أعطيتُ » ؛ إذ القرينة موجودة في ذلك كله .

وحذف الاقتصار : هو أن يُطْرَح المحذوف لفظاً ، ومعنىً ، فيصير نسياً منسياً(٢) ، فلا يحتاج (إلى)(٣) قرينة ؛ إذ هو في حكم المعدوم كقولك : « أعطيتُ درهماً » ولا تذكر لمن أعطيت وتقول : « أعطيتُ زيداً » ولا تذكر أي شيء أعطيت ، أو تقول : « أعطيتُ » ولا تذكر لمن أعطيت ، ولا أي شيء أعطيت ، قال الله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴾(٤) فجاء على حذف المفعولين ؛ إذ الفائدة حاصلة من ذكر الإعطاء فقط .

والإثبات ، والحذف في هذا راجع إلى غرض المتكلم ، فيذكر ما [له] فيه غرض ، ويحذف ما لا غرض له فيه ، وهذا القسم إذا أسقطت الفعل فيه لم يصح الكلام من الباقي ؛ إذ الثاني غير الأول ، فلا يصح أن يكون (خبراً)(٥) عنه .

وأما القسم السادس من الفعل المتعدي ؛ وهو : ما يتعدى لمفعولين أحدهما هو الآخر في المعنى ؛ لأنَّهما في الأصل مبتدأ ، وخبر ، وهو الذي يسمونه باب " ظن وأخواتها " ، وهذا الباب إذا أسقطت فيه الفعل بقي الكلام مستقلاً ، فلو قلت : « ظننتُ زيداً قائماً » [و] أسقطت " ظننتُ " بقي الكلام مستقلاً ، وهو « زيدٌ قائمٌ » (برفعهما مبتدأ وخبراً)(٦) ، وفائدة [دخول] هذه الأفعال على المبتدأ ، والخبر تُبيِّن ثبوت الخبر للمبتدأ هل هو على جهة العلم ، أو على جهة الظن ؛ إذ لا يُشْعِرُ المبتدأ ، والخبرُ بشيء من ذلك ، وإنما يُشْعِران بحصول النسبة مطلقاً ، فإذا قلت : « زيدٌ قائمٌ » وأردت أنْ تُبين أنَّ ثبوت القيام له على جهة القطع قلت : علمتُ زيداً قائماً ، وإنْ أردت أنْ تُبين أنَّه على جهة الظن قلت : « ظننتُ زيداً قائماً »(٧) .

---

(١) في الأصل : (الدهم) .

(٢) أيضاً سبقه إلى هذا التعريف الزمخشري ، وهو عند ابن عصفور أيضاً : « أن لا تريد المحذوف » ، وعند ابن أبي الربيع : « الحذف بغير دليل » .

انظر المفصل ٧٠ ، والمقرب ١ / ١١٤ ، والبسيط ١ / ٤٢٠ - ٤٣١ .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) الآية (٥) من سورة الليل .

(٥) في الأصل : (أخبرا) .

(٦) في الأصل : (فرفعهما مبتدأ ، وخبر) .

(٧) مثل ابن جابر للظن بـ« ظننتُ زيداً قائماً » مع أنه سيأتي ص ١٢٣ ويذكر أن " ظن " تصلح للظن واليقين معاً ، وليس للظن فقط ، فكان من الأصوب أن يمثل للظن بغير " ظن " فيمثل بـ" عدَّ ، وحجا ، وهَبْ ، وزعم " .

واعلم أنَّ أفعال هذا الباب على أربعة أقسام :

قسمٌ : (يفيد العلم)[١] .

وقسمٌ : (يفيد)[٢] // الظن . /١٣١أ/

وقسمٌ : يصلح (لهما)[٣] .

وقسمٌ : يفيد تصيير الشيء من حالة إلى حالة .

فأما القسم الذي يفيد العلم ، فهو " علمتُ ، ووجدتُ ، وألفيتُ ، ودريتُ ، وتعلَّمْ " بشرط أنْ يكون فعل أمرٍ ، فمثال " علم " قوله تبارك وتعالى : ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[٤] .

ومثال " وجد " قوله تعالى : ﴿ وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا ﴾[٥] ، ومثال " ألفى " قوله عز وجل : ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴾[٦] ، ومثال (أدري)[٧] قول الشاعر :

[٢٥] دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يا عُرْوَ فَاغتبِطْ ... فإنَّ اغْتِبَاطاً بالْوَفَاءِ حَمِيدُ[٨]

ودُريتَ في البيت بضم الدال ، وكسر الراء مبني لما لم يُسمَّ فاعله ، وأكثر ما يتعدى (درى)[٩] لمفعول واحد بباء الجر تقول : « دَرَيْتُ بهذا الأمر » ، فإن (دخلت عليه همزة التعدية نصب مفعولين الأول بنفسه)[١٠] ، والثاني بحرف الجر كقوله تعالى : ﴿ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ ﴾[١١] ، ومثال " تَعلَّمْ " قول الشاعر :

---

(١) في الأصل : (يفيده الحلم) .

(٢) في الأصل : (يفيده) .

(٣) في الأصل : (لها) .

(٤) من الآية (١٨٧) من سورة البقرة .

(٥) من الآية (٤٩) في سورة الكهف .

(٦) الآية (٦٩) من سورة الصافات .

(٧) لعله يقصد « دَريَ » .

(٨) من الطويل ، ولم أعثر على قائله .

الشاهد في قوله : « دريت الوفي » حيث استعمل " درى " بمعنى " علم " ، ونصب به مفعولين ، الأول " التاء " في " دريتُ " ، لأن الفعل " دُريتُ " مبني للمفعول ، والثاني : " الوفي " .

روي بغير نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٠ ، والتصريح ١ / ٢٤٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٥ ، والدرر ٢ / ٢٤٥ .

(٩) في الأصل : (درا) .

(١٠) في الأصل : (فإن دخلت عليها همزة التعدية نصبت مفعولين الأول بنفسها) .

(١١) من الآية (١٦) في سورة يونس .

[٢٦] تعلّمْ شفاءَ النفسِ (قهر)[١] عَدُوِّهَا   فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التحيُّلِ والمكْرِ[٢]

فـ" شفاء " بالشين المعجمة ، والفاء مفعول أول ، و(قهر)[٣] مفعول ثان .

وأما القسم الذي يفيد الظن ، فهو : « عـدَّ » ، و(حجا)[٤] بحاء مهملة ، ثم جيم ، و" هبْ " بشرط أن يكون فعل أمرٍ ، " وزعم " فمثال : " عدَّ " قول الشاعر :

[٢٧] لا يُعدُّ الإقتارَ عُدْماً ، ولكِنْ   فَقْدُ من قَدْ فَقَدْتُهُ الإِعدامُ[٥]

ومثال " حجا " قول الشاعر :

[٢٨] وكنتُ أحْجو أبا عمرو أخَاثِقَةٍ   حَتَّى ألمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ[٦]

ومثال : " هَبْ " قول الشاعر :

---

(١) في الأصل : (فهو) .

(٢) من الطويل لزياد بن سيار .

الشاهد في قوله : " تعلّمْ " حيث أتى " تعلم " بمعنى " أعلم " ، ونصب مفعولين الأول " شفاء " ، والثاني " قهر " .

انظر التصريح ١ / ٢٤٧ ، والدرر ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، والخزانة ٩ / ١٢٩ .

وروي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٣٥٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٢ ، والهمع ٢ / ٢١٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٨ .

(٣) في الأصل : (فهم) .

(٤) في الأصل : (حجنا) .

(٥) من الخفيف لأبي دؤاد الإيادي .

الشاهد في قوله : « يعد الاقتار عدماً » حيث نصب " يعد " مفعولين ، الأول " الإقتار " ، والثاني " عدماً " .

انظر : الأصمعيات للأصمعي وروايته فيها : رُزِئْتُهُ بدل " فقدته " ، والدرر ٢ / ٢٣٨ .

وروي بلا نسبة في : الهمع ٢ / ٢١١ .

(٦) من البسيط نسبه ابن هشام في تخليص الشواهد لتميم بن مقبل ص ٤٤١ ، وكذلك عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية ٧٠ ، ولم أجده في ديوان ابن مقبل . ونسبه صاحب المحكم إلى أبي شنبل الأعرابي .

الشاهد في قوله : « أحجوا أبا عمرو أخا ثقةٍ » حيث استعمل المضارع من " حجا " بمعنى " الظن " ، ونصب مفعولين الأول " أبا عمرو " ، والثاني " أخا ثقة " وقد نسب العيني إلى ابن مالك القول بأن حجا يحجوا يتعدى إلى مفعولين .

روى البيت منسوباً لتميم بن مقبل ، وقيل لأبي شنبل في : التصريح ١ / ٢٤٨ ، والدرر ٢ / ٢٣٧ ، وشرح شواهد العيني ٢ / ٢٣ .

وروي بلا نسبة في: المخصص لابن سيده في السفر الثالث من الجزء الأول ص ٣٤ ، وشروح شذور الذهب ٣١٨، وأوضح المسالك ٢ / ٣٥ ، والهمع ٢ / ٢١٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٤ ، واللسان ١٤ / ١٦٧ مادة (حجا) .

[٢٩] فقلـــتُ : أجِرْنـــي أبـــا خالـــدٍ وإلاَّ فهبنـــي امـــرأ هالِكـــاً[١]

و[مثال] " زعم " قول الشاعر :

[٣٠] فـإنْ تَزْعُمِيْنِـي كُنْـتُ أَجْهَـلُ فيكُـمُ فإنِّـي شَرَيْتُ الحِلْـمَ بَعْـدَكِ بالْجَهْـلِ[٢]

وأما القسم الذي يصلح (للعلم)[٣] ، والظن ، فهو : " ظن " ، ومجيئها بمعنى " العلـم " قليلٌ .

و" حسب " ، و" خال " ذكرهما ابن مالك في التسهيل وأكثر مجيئهما للظن[٤] .

وذكر ابن النحوية أنهما للشك[٥] .

---

(١) من المتقارب لعبد الله بن همام .

الشاهد في قوله : « فهبني أمرأ » حيث استعمل الأمر من " وهب " استعمال " ظن " ، فنصب مفعولين الأول " يـاء المتكلم " ، والثاني " أمرأ " .

انظر : التصريح ١ / ٢٤٨ ، ومعاهد التنصيص ١ / ٢٨٥ ، والدرر ٢ / ٢٤٣ ، وشواهد العيني ٢ / ٢٤ .

وروي بلا نسبة في : شرح شذور الذهب ٣٢١ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٧ ، والهمع ٢ / ٢١٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٧ .

(٢) من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١ / ٣٦ .

وهو من شواهد سيبويه ، والشاهد في قوله : « تزعميني كنت أجهل » حيـث استعمل مضـارع " زعـم " استعمال " ظن " ، فنصب به مفعولين الأول " ياء المتكلم " والثاني الجملة الاسمية " كنت أجهل " في موضع نصـب المفعـول الثاني .

انظر : الكتاب ١ / ١٢١ ، والمغني ٢ / ٤٧٨ ، والدرر ٢ / ٢٤٢ .

وروي بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٧ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٣٥ ، والهمع ٢ / ٢١١ .

(٣) في الأصل : (العلم) .

(٤) قال ابن مالك في التسهيل : « وفائدة هذه الأفعال في الخبر ظنٌّ ، أو يقين ، أو كلاهما ، أو تحويـل ... » ، ثـم قـال في موضع آخر : « وللثالث : ظن لا لتهمة ، وحسب ، لا للـون ، وخـال يخـال ، لا لِعُجْـبٍ ، ولا ظلـع ، ورأى ، لا لإبصار ، ولا رأْيٍ ، ولا ضربٍ » .

وقال في شرح التسهيل : « وأفعال هذا الباب أربعة أنواع : نوع مختص بالظن ، ونوع باليقين ، ونوع صالح للظن ، وصالح لليقين ، ونوع للتحويل من وصف إلى وصف ... » ، ثم قـال : « ومـن النـوع الثـالث : ظـن ، وحسـب ، وخال ، واستعمالها في غير متيقن مشهور » .

التسهيل لابن مالك ٧٠ - ٧١ ، وشرح التسهيل له أيضاً ٢ / ٧٧ - ٨٠ .

(٥) انظر ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب ٣٨٩ - ٣٩٠ المجلد الثاني - رسالة -.

// و" رأى " [وعَلِمَ] ، وأكثر (مجيئهما)[١] للعلم[٢] ، (وجعل)[٣] ، لأنَّها للاعتقاد ، //١٣١ب
فقد يكون عن يقين ، وقد يكون عن غيره ، فمثال " ظن " لرجحان الطرفين « ظننتُ المطرَ نازلاً » ، وهو كثير ، (ومثالها)[٤] " للعلم " ، قول النابغة :

[٣١] فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بألْفَي مُدَّجِجٍ   سَرَاتُهُمُ فِي الفارسِيِّ المُسَرَّدِ[٥]

أي أيقنوا بألفي مدججٍ ، ومثال " حسب " للظن قول الشاعر :

[٣٢] أكلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرءاً   ونارٍ توَقَّدُ بالليلِ نارًا[٦]

ومثالها " للعلم " قولك : « حسبتُ ربي غفوراً رحيماً » أي " علمت " ، ومثال " خال " للظن : « خِلْتُ الزرعَ نابتاً » ، ومثالها " للعلم " : « خلتُ محمداً رسولاً » .

---

(١) في الأصل : (مجيها) .

(٢) انظر أوضح المسالك ٢ / ٤١ .

(٣) في الأصل : (أو جعل) .

لم يُدْرِج بعض النحويين " جعل " ضمن هذا القسم ، بل أدرجوه ضمن القسم الثاني ، وهو الذي يفيد الظن مثل : ابن مالك ، والدماميني ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والأزهري ، والأشموني ، والسيوطي .

انظر التسهيل ٧٠ - ٧١ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٤٢ ، وأوضح المسالك ٢ / ٣٤ ، والمساعد ١ / ٣٥٦ ، والتصريح ١ / ٢٤٧ ، والهمع ٢ / ٢١٠ - ٢١٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٠ .

(٤) في الأصل : (ومثال لها) .

(٥) من الطويل ، ولم أجده في ديوان النابغة ، وهو في ديوان دريد بن الصمة ص ٤٧ ، وروايته :

علانيةً : ظنُّوا بألفَي مدججٍ   سراتهمُ في الفارسيِّ المسردِ

المدجج : اللابس السلاح . اللسان ٢ / ٢٦٥ مادة (دجج) .

الشاهد في قوله : " ظُنُّوا " حيث جاءت بمعنى : « اعلموا ذلك وتيقنوه » ، لأنه أخرجه مخرج الوعيد ، ولا يحصل ذلك إلاَّ مع اليقين ، كما قال ابن يعيش .

انظر : الأصمعيات ١٠٧ ، الجمل للزجاجي ١٩٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي القسم الثاني ٨١٢ ، واللسان ١٣ / ٢٧٢ مادة (ظنن) .

وروي بلا نسبة في : المحتسب ٢ /٣٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٨١ ، وشرح ابن القواس ١ / ٥١٠ .

(٦) من المتقارب ، لأبي دؤاد الإيادي .

وقد نسبه المبرد في الكامل لعدي بن زيد ١ / ٣٧٦ ، وهو من شواهد سيبويه .

والشاهد في قوله : « تحسبين امرأ » حيث استعمل المضارع من " حسب " بمعنى العلم .

انظر الكتاب ١ / ٦٦ ، وتحصيل عين الذهب ٩٢ ، والمفصل ١٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٦ .

وروي بلا نسبة في المسائل الحلبيات ٧٩ .

(أي)(١) " علمت " ؛ إذ لا يصلح هنا غير العلم ، ومثال " رأى " للظن ، أو للعلم : « رأيتُ (زيداً)(٢) كريماً » فالمعنيان صالحان ، ومثال " جعل " قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾(٣) ومثالها " للعلم " : « جعلتُ الله لي ربّاً » .

وأما القسم الذي هو للتصيير من حالة إلى حالة ، فهو (صيَّرتُ) ، وما في معناها من " أصرتُ ، وجعلتُ ، وتركت ، وتَّخذت واتَّخذت ، ووهَبْتُ ، ورَدَدْتُ ، [وأكان](٤) " إذا كان جميع ذلك بمعنى " صيرتُ " .

و" جعل " التي في هذا القسم ، غير " جعل " التي في القسم الثاني ؛ لأنَّ معنى هذه التصيير ، ومعنى تلك الاعتقاد ، فمثال " صيرت " و" أصرت " قولك : « صيرتُ زيداً عالماً » و« أصرتُ خالداً صديقاً » ومثال "جعل " قولهم: « جعلتُ الطينَ خزفاً»، ومثال " تركت " قوله : ﴿ ۞ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾(٥) ، ومثال : " تَخذ " قوله تعالى: ﴿ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾(٦) ، ومثال " اتَّخذ " قوله عز وجل: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾(٧) ، ومثال " وَهَبَ " قولك: « (وهبتُ)(٨) زيداً غنياً » أي صيرَّته، ومثال " رد " قول الشاعر:

---

(١) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل : (ضريراً) ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) في الآية (١٩) في سورة الزخرف .

(٤) وممن ذكر هذا الفعل ابن مالك ، والدماميني ، وابن عقيل ، وهو منقول من " كان " التي بمعنى " صار " . وذكر ابن مالك أن ابن أفلح هو من ألحقها بـ" أصار " .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٦ ، ٨٣ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٥٢ ، والمساعد ١ / ٣٦٢ .

(٥) من الآية (٩٩) في سورة الكهف .

(٦) من الآية (٧٧) في سورة الكهف .

قوله تعالى : ﴿ لَتَّخَذْتَ ﴾ قرأه ابن كثير ، وأبو عمرو ، ومجاهد : « لَتَخِذْتَ » بتخفيف التاء ، وكسر الخاء ، غير أنَّ أبا عمرو كان يدغم الذال ، وابن كثير يظهرها .

وقرأ نافع ، وعاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي : « لاتَّخَذْتَ » وكلهم أدغموا إلاّ حفصاً عن عاصم ، فإنه لم يدغم مثل : ابن كثير ، وكان لكل فريق منهم حجته ، فانظرها في : الكشف للقيسي ٢ / ٧٠ - ٧١ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٥٦ ، وزاد المسير ٥ / ١٢٤ ، والدر المصون ٤ / ٤٧٦ .

(٧) من الآية (١٢٥) في سورة النساء .

(٨) في الأصل : (وهب) .

[٣٣] فــردَّ شعورَهُــنَّ السُّــودَ بيضــاً ورَدَّ وجُوهَهُــنَّ البيــضَ سُــوداً[١]

فهذه ثلاثة وعشرون فعلاً ، في القسم الأول منها خمسة ، وفي القسم الثاني أربعة ، وفي القسم الثالث (ستة)[٢] ، وفي القسم الرابع ثمانية ، فهذه ثلاثة وعشرون فعلاً .

١٣٢/أ // وقد زاد بعضهم " شعر " ، واستُدِلَّ عليه بقوله تعـالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[٣] ، و" ضرب " ، واستدل عليه بقوله: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا ﴾[٤]، و" توهم " ، واستدل عليه بقول الشاعر :

[٣٤] توهمْــتُ آيــاتٍ لهــا فَعَرفْتُهــا لستــةِ أعــوامٍ ، وذا العــامُ سابــعُ[٥]

و" سمع " إذا وقع بعدها غير مسموع كقولك : « سمعتُ زيداً يقرأ » ؛ لأن زيداً ليس مما يسمع ، ولا يجيء مفعولها الثاني إلاَّ فعلاً ، (ويكون)[٦] له صوت كالقراءة ، والحديث ولـو

---

(١) من الوافر لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه فيما نسب إليه من الشعر وإلى غيره ص ١٤٣ - ١٤٤ .

نسب إلى عبد الله بن الزبير في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٤١ ، وفي زاهر الآداب ٢ / ٤٥٧ ، وتخليص الشواهد ٤٤٣ - ٤٤٤ .

ونسب إلى فضلة بن شريك في عيون الأخبار ٣ / ٦٧ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ، ولكنه ذكر أنَّ اسمه فضالة بن شريك ١٥٨ .

الشاهد في قوله : « فرد شعورهن السود بيضاً » ، وقوله : « ورد وجوهـهن البيـض سـوداً » حيث استعمل " رد " بمعنى التصيير والتحويل من حالة إلى حالة .

روى بغير نسبة في شرح ابن عقيل ٢ /٤٢ ، والمساعد ١ / ٣٦١ ، وشـرح الأشموني ٢ / ٥٤ ، وحاشية الصبان ٢ / ٣٥ .

(٢) في الأصل : (خمسة) .

(٣) من الآية (١٠٩) في سورة الأنعام .

(٤) من الآية (٧٥) في سورة النحل .

(٥) من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٦٢ . وهو من شواهد سيبويه .

الشاهد في قوله : « توهمت آياتٍ لها فعرفتها » حيث نصب " توهم " مفعولين الأول " آيات " والثاني شبه الجملة " لها " .

وهناك شاهد آخر يستشهد به النحويون في هذا البيت وهو " سابع " رفع خبراً عن " ذا " ، لأن العـام مـن صفتـه ، فكأنه قال : وهذا سابعٌ .

انظر : الكتاب ٢ / ٨٦ ، وتحصيل عين الذهب ٢٧٤ .

وروي بلا نسبة في : المقتضب ٤ / ٣٢٢ ، والمقرب ١ / ٢٤٧ ، والارتشاف ٢ / ٦٢٨ .

(٦) في الأصل : (وكون) .

وقع بعدها مسموع (مثل)[١] : « سمعتُ الحديثَ » لم (يتعد)[٢] إلاّ لمفعولٍ واحد ، فصارت بهذه الأربعة سبعةً وعشرين فعلاً .

وزاد بعضهم الأفعال السبعةُ التي تتعدى إلى ثلاثة إذا بنيت لما لم يُسمَّ فاعله ؛ لأنَّ المفعول [الأول] حينئذٍ يرتفع نائباً عن الفاعل ، ويبقى المفعولان ، وهما في الأصل مبتدأ وخبر[٣] ، فعلى هذا تكون أربعة (وثلاثين)[٤] فعلاً ، وعلى لغة سُليم[٥] في جعلهم القول بمعنى الظن مطلقاً[٦] تكون خمسة (وثلاثين)[٧] فعلاً .

واعلم أنَّ هذه الأفعال كلها يُشتَرطُ فيها أن تكون من أفعال القلوب غير أفعال التصيير ، فلو خرجت عن أفعال القلوب لم تعمل هذا العمل ، ولو جاءت " عَلِمَ " بمعنى " عرف " ، أو بمعنى " صار أعلم " أي " مشقوق الشفة العليا "[٨] ، أو جاءت " وجد " بمعنى " حزن ، أو غضب ، أو أصاب الضالة ، أو استغنى "[٩] ، أو جاءت " عدَّ " بمعنى " العدد "[١٠] أو " حجا " بمعنى " غلب في استخراج الأحاجي " أو بمعنى (ساق)[١١] ، أو أقام ، أو قصد ، أو ردَّ ، أو جاءت " وهب " من " الهبة "[١٢] ، أو جاءت " زعم " من الكفالة ، أو السمن ،

---

(١) بياض في الأصل ، لعلها ما أثبته .

(٢) في الأصل : (لم يتعدى) .

(٣) سيتحدث المؤلف عن هذه الأفعال في ص ١٣٧ .

(٤) في الأصل : (وثلثين) .

(٥) سليم قبيلة من قيس عيلان ، وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان ، والنسبة إليهم سُلَمِيّ ، قال الحمداني : « وهم أكثر قبائل قيس » . وسليم أيضاً قبيلة من جذام من اليمن .
انظر سبائك الذهب ١٢٣ ، والتصريح ١ / ٢٦١ .

(٦) لقد حكى سيبويه هذه اللغة في كتابه عن أبي الخطاب – الأخفش الأكبر – فقال : « وزعم أبو الخطاب – وسألته عنه غير مرة – أن ناساً من العرب يوثق بعربيتهم ، وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننتُ » .
الكتاب لسيبويه ١ / ١٢٤ ، وانظر المساعد ١ / ٣٧٥ ، وأوضح المسالك ٢ / ٧١ .

(٧) في الأصل : (وثلثين) .

(٨) انظر اللسان ١٢ / ٤١٩ مادة (علم) .

(٩) انظر اللسان ٣ / ٤٤٥ – ٤٤٦ مادة (وجد) .

(١٠) انظر اللسان ٣ / ٢٨١ – ٢٨٢ مادة (عدد) .

(١١) بياض في الأصل ، وما أثبته رجعت فيه إلى تسهيل الفوائد لابن مالك ٧٠ ، والمساعد ١ / ٣٥٥ ، واللسان ٤ / ١٦٥ – ١٦٧ مادة (حجا) .

(١٢) انظر اللسان ١ / ٨٠٣ مادة (وهب) .

أو الضعف ، أو الهزل[١] ، أو جاءت " ظن " من التهمة ، أو من البخل[٢] ، أو جاءت " حسب " من صار أحسب (أي)[٣] ذا شقرةٍ ، وحمرةٍ وبياضٍ كالأبرص ، أو جاءت " خال " بمعنى « نظر إلى السحاب ، أو تكبر »[٤] أو جاءت " رأى " من رؤية // العين ، أو ١٣٢/ب الرأي ، أو من ضربتَهُ فأصبتَ رئتَهُ[٥] ، بخلاف رؤية النبي فإنّها وحي ، والوحي علم ، فلا تخرج عن الباب ، أو جاءت " جعل " بمعنى شرع في الفعل ، أو خلق ، أو ألقى العلم ، أو الحديث[٦] .

أو جاءت الأفعال التي في القسم الرابع بغير معنى التصيير ، فلا مدخل (له)[٧] في هذا الباب إلاّ " جعل " إذا جاءت بمعنى الاعتقاد ، فإنّها داخلة في القسم الثالث كما تقدم[٨] .

واعلم أنهم يسمون هذه الأفعال أفعال القلوب ؛ لأنّها لا تعمل إلاّ إذا كانت متعلقة بالقلب ما عدا القسم الرابع ، (وانسحب)[٩] الاسم على الجميع وسموها أيضاً أفعال الشك ، واليقين ؛ لأنّها إما لعلم ، أو ظن ، وأطلقوا الشك هاهنا .

---

(١) انظر اللسان ١٢ / ٢٦٥ مادة (زعم) .

(٢) قال عنها سيبويه : « وقد يجوز أن تقول : ظننتُ زيداً ، إذ قال : من تظن ، أي تتهم ؟ فتقول : ظننتُ زيداً ، كأنه قال : اتَّهَمْتُ زيداً ، وعلى هذا قيل : ظنينٌ أي مُتَّهَمٌ » .

الكتاب لسيبويه ١ / ١٢٦ ، وانظر اللسان ٣ / ٢٧٣ - ٢٧٤ مادة (ظنن) .

(٣) في الأصل : (أن) .

(٤) انظر اللسان ١١ / ٢٢٦ - ٢٢٧ مادة (خول) .

(٥) ذكر أبو علي الفارسي هذا المعنى في المسائل الحلبيات حيث قال : « ... يدل على ذلك قولهم : رأيتُ الرجل ، إذا ضربتُ رئته » .

وهو ما قاله صاحب اللسان حيث قال : « ورَأَيْته : أصبت رئته » .

انظر المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ٦١ ، واللسان لابن منظور ١٤ / ٣٠٣ مادة (رأي) .

(٦) ذكر صاحب أقرب الموارد - سعيد الشرتوني - معنى آخر لجعل وهو أنها تأتي بمعنى سمى حيث قال : « وبمعنى سمى منه : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ﴾ أي سموهم » .

انظر أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد لسعيد الشرتوني باب الجيم ١٢٦ مادة (جعل) .

(٧) هكذا في الأصل ، ولو قال " لها " لكان أنسب ، لأن الجملة جواب " لو " .

(٨) انظر ص ١٢٤ .

(٩) في الأصل : (وانصحب) .

وكل ما تصرف من هذه الأفعال يجري في العمل مجراه ، فيعمل " يظن " عمل " ظن " ، وكذلك المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول منه ، فتقول في المصدر : « أعجبني ظنُّكَ زيداً منطلقاً » .

وفي اسم الفاعل: « أنا ظانٌّ زيداً منطلقاً »، وفي اسم المفعول: « زيدٌ مظنونٌ منطلقاً »[١]، ويدخل هذه الأفعال الإلغاء ، والتعليق[٢] ما عدا " هَبْ ، وتعلَّم " ، وأفعال التصيير ، فأما الإلغاء ، فلا يخلو أن يتقدم الفعل ، أو يتأخر ، أو يتوسط ، فإن تقدم الفعل ، فلا يجوز الإلغاء كقولك : « ظننتُ زيداً منطلقاً »[٣] ، ومهما جاء شيء يوهم ذلك قُدِّر ضمير الأمر والشأن ، (فيكون)[٤] مفعولاً أولاً ، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني ، أو تنوي لام الابتداء ، بين الفعل ، والجملة بعده ، فيكون معلقاً لا ملغاً ، ومن ذلك قول الشاعر :

[٣٥] كـذاك أدِّبْتُ حتَّى صَار من خُلُقي ... أنِّي وجـدتُ مِّـلاكُ الشِّيمـةِ الأدَبُ[٥]

---

(١) انظر التصريح ١ / ٢٥٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٥ - ٥٦ .

(٢) الإلغاء هو إبطال العمل لفظاً ، ومحلاً ، لضعف العامل بتوسطه ، أو تأخره .

وأما التعليق فهو ، إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، لاعتراض ماله صدر الكلام - أي لام الابتداء ، ولام جواب القسم ، والاستفهام ، وما النافية ، ولا النافية في جواب القسم ، وإن النافية في جواب القسم ، ولعل ، ولو ، وإنْ التي في خبرها اللام ، وكم الخبرية - بينها وبين مفعوليها .

انظر شرح ابن القواس ١ / ٥٠٥ ، وأوضح المسالك ٢ / ٥٤ - ٦٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٣ - ٣٢٦ .

(٣) هذا مذهب البصريين ، أما مذهب الكوفيين ، ومعهم الأخفش فالجواز ، واستدلوا بقول الشاعر :

كـذاك أدبتُ حتَّى صارَ من أدبي ... أنِّي وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

وقول الشاعر :

أرجُو وآملُ أنْ تدنُوا مودَّتُها ... ومَا إخالُ لدنيا منكَ تنويلُ

انظر ائتلاف النصرة ١٣٤ ، والتصريح ١ / ٢٥٨ .

(٤) في الأصل : (فيكو) .

(٥) من البسيط نسبه أبو تمام لبعض الفزاريين .

الشاهد في قوله : « وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ » استشهد الكوفيون بهذا البيت على جواز الإلغاء مع التقديم حيث رُفِعَ مفعولي " وجدت " فملاك رفع على أنه مبتدأ ، والأدب على أنه خبر .

وقد أجاز هذا أيضاً الأخفش ، وأجازه ابن الطراوة إلاّ أن الإعمال عنده أحسن .

وقد منع البصريون هذا ، وخرجوا هذا الشاهد على تقدير ضمير الشأن بعد الفعل ، فيكون ضمير الشأن هو المفعول الأول ، وجملة « ملاكُ الشيمةِ الأدبُ » في محل المفعول الثاني ، وقال بعضهم : هو من باب التعليق ، والتقدير : « أني وجدتُ لملاك الشيمة الأدب » وقد حذفت اللام المقدرة، للضرورة، وذلك ليس من قبيل الإلغاء بل التعليق .

وقد روي البيت بنصب " ملاكَ والأدبا " في شرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٦ ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

وروي منسوباً لبعض الفزاريين في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٦ ، والتصريح ١ / ٢٥٨ ، والدرر ٢ / ٢٥٧ .

ومن غير نسبة في المقرب ١ / ١١٧ ، والشرح الكبير ١ / ٣١٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٤٧ ، والهمع ٢ / ٢٢٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٩ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٥٦ ، وابن الطراوة النحوي ١٣٧ - ١٣٨ .

فمن سمع ملاك ، (والأدب مرفوعين توهم)[١] أنَّ " وجد " ألغي حال تقديمه ، ويندفع في هذا الوهم بأنَّه يقدر ضمير الأمر والشأن ، أو لام الابتداء // كما قدمنا ، وإن تأخر الفعل ١٣٣أ// كان الإلغاء أحسن ؛ لضعف الفعل بتأخره كقول الشاعر :

[٣٦] آتِ المـــوتُ تعلمـــونَ فـلا يُـرْ هِبْكُـمُ مِنْ لظى الحُروبِ اضطرامُ[٢]

فـ" آت " اسم فاعل من أتى بمعنى جاء ، وهو خبر عن الموت ، وقد رُفِع ؛ لأنَّ تعلمون ملغاً ؛ لتأخيره، والبيت من الخفيف، ووزنه مدمج[٣]، فنصفه في الراء من (يرهبكم)[٤].

وإن توسط الفعل استوى الإلغاء والإعمال ، وكلام ابن معط يدل على أنَّ الإعمال هو المشهور[٥] .

أما إذا أُكِّد الفعل بمصدره ، فالإلغاء حِينئذ قبيح[٦] ، والإعمال هو الحسن كقولك : « ظننتُ ظناً زيداً منطلقاً » ومثال الإلغاء مع التوسط قول الشاعر :

[٣٧] أبـا لأراجيـزِ يا ابنَ اللؤْمِ تُوعِدُنِي وفي الأراجيز خِلتُ اللؤمُ والخورُ[٧]

---

(١) في الأصل : (ملاك وبين مرفوعين) .

(٢) من الخفيف ، ولم أعثر على قائله .

الشاهد في قوله : « آتِ الموت تعلمون » حيث ألغى الفعل عن العمل ، لتأخره ، ورفع المفعولين على أنهما مبتدأ وخبر .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٧ ، وشواهد العيني ٢ / ٢٨ .

(٣) سبق تعريفه ص ٥٨ حاشية ٥ .

(٤) في الأصل : (يرهبون) .

(٥) قال في ألفيته :

وَإِنْ تَوسَّطَـــتْ أتـــى التَّخْيِيـــرُ لَكِنَّهـــا إعْمَالُهـــا الْمَشْهُـــورُ

شرح ابن القواس ١ / ٥٠٥ .

(٦) ومثال الإلغاء : « زيدٌ ظننتُ ظنّاً منطلقٌ » .

(٧) من البسيط للعين المنقري من قصيدة يهجو بها رؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد سيبويه ونسب إلى جرير في اللسان ١١ / ٢٢٦ مادة (خيل) ، ولم أجده في ديوانه .

ونسب إلى المكعبر الضبي في حماسة البحتري ص ١٣ وروايته :

ابـا لأرَاجِيْـزِ يَـا ابْنَ الْوقـتِ تُوعِدُنـي إنَّ الأَراجِيْـزَ رَاسُ النُّـوكِ والْفَشَـلِ

وعجزه في الحيوان ٤ / ٢٦٦ - ٢٦٧

جَلْبُ اللؤمِ والكَسَلِ

وعجزه في الهمع ٢ / ٢٢٩ ، وفي الدرر ٢ / ٢٥٦ : وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل .

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٢ / ٨٥ - ٨٦ الروايتين .

الشاهد في قوله : « خلت اللؤم والخور » حيث ألغى عمل " خلت " عند توسطها بين معموليها - اللؤم والأراجيز - فبقيا على ما هما عليه مبتدأ وخبره .

انظر الكتاب ١ / ١٢٠ ، وتحصيل عين الذهب ١٢٠ ، والتصريح ١ / ٢٥٣ .

وروي بلا نسبة في : المفصل ٣١٣ ، وشرح قطر الندى ١٦٩ - ١٧٠ ، وأوضح المسالك ٢ / ٥٧ - ٥٨ .

فرفع " اللؤم " مبتدأ ، و" بالأراجيز " خبره ، وألغي " خلْتُ " ؛ لتوسطه (بينهما)[1] ، والخور بالخاء المعجمة المفتوحة " الخوف "[2] .

وأما التعليق فهو أن يفصل بين الفعل ، والجملة بما له صدر الكلام[3] ، فلا يعمل ما قبله فيما بعده ، فيمنع الفعل من أن يعمل في الجملة لفظاً ، وإنْ كان في المعنى يطلب الجملة .

والمعلقات هي : إنْ ، ولا ، ومامن أدوات النفي ، (وأدوات)[4] الاستفهام ولام الابتداء ، والقسم[5] .

فمثال إن قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[6] ، ومثال لا : « حسبتُ لا يقومُ زيدٌ » ، وهو من أمثلة الأصول لابن السراج[7] ، ومثال " أدوات الاستفهام ": « ظننتُ

---

(١) في الأصل : (فيهما) .

(٢) ذكر ابن منظور معنى مخالفاً لخور ، فقال : الخور : الضعف .
وكذلك ذكره الزنجاني حيث قال : « والخور بالتحريك : الضعف ، يقال : رجل خوَّار » .
لسان العرب ٤ / ٢٦٢ مادة (خور) ، وتهذيب الصحاح للزنجاني القسم الأول ٢٧٧ مادة (خور) .

(٣) انظر ص ١٢٩ حاشية ٢ .

(٤) في الأصل : (أدواة) .

(٥) قال ابن عقيل : إنَّ " لام القسم " لم يعدها أحد النحويين من المعلقات .
ولقد عدها ابن مالك من المعلقات في التسهيل ٧٢ ، وعدها ابن هشام أيضاً من المعلقات في شرح قطر الندى ١٧٢ ، وأوضح المسالك ٢ / ٦٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٢٤ .
ولم يعدها الزمخشري من المعلقات حيث قال : « ومنها أنها تعلق ، ذلك عند حروف الابتداء ، والاستفهام ، والنفي كقولك : ظننتُ لزيدٌ منطلقٌ ، وعلمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو ، وأيهُم في الدار ، وعلمتُ ما زيدٌ بمنطلق ، ولا يكون التعليق في غيرها » .
وقد علل الشيخ ياسين في حاشيته السبب في عدم عدها من المعلقات ، فقال : « قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم : قد يشكل هذا ، لأن لام القسم متأخرة عن القسم ، لأن القسم مقدر قبلها ، فكيف تعلق عنه ، ولم تتصدر عليه إلاّ أن يجاب بأن القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالشيء الواحد ، وكان المتصدر عليه متصدراً على القسم » ، ثم قال : « وهذا الإشكال مبني على أنَّ المعلق لابد أن يتقدم على جميع الجملة المعلقة ، أو يكون هو أحد المعمولين كما في بعض صور الاستفهام » .
انظر المفصل للزمخشري ٣١٣ ، وحاشية الشيخ ياسين ١ / ٢٥٥ .

(٦) من الآية (٥٢) في سورة الإسراء .

(٧) هو محمد بن السري النحوي ، معروف بابن السراج ، كان من أئمة النحو المشهورين ، وهو من أكابر الصحابة - رضوان الله عليهم - توفي سنة (٣١٦ هـ) في خلافة المقتدر بالله .
انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٤٩ - ٢٥٠ ، وإشارة التعيين ٣١٣ .
والمثال في الأصول نصّه : « أحسبُ لا يقومُ زيدٌ » . وانظر المثال في الأصول ١ / ١٨٢ .

(أزيدٌ)(١) قائمٌ » ، و« علمتُ مَنْ أبوك » ، ومثال " لام الابتداء " : « ظننتُ لَزيدٌ منطلقٌ » ، ومثال " القسم " قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾(٢) .

ويجري مجرى هذه الأفعال في التعليق ما قارب معناها ، أو كان نقيضاً لها كقول الشاعر :

٥ [٣٨] ومَنْ أنتُمُ إنَّا نَسِينَا مَنِ أنتُمُ ... وريحُكُمُ مِنْ أيِّ ريحِ الأعاصِرِ(٣)

---

(١) في الأصل : (لزيدٌ) .

(٢) من الآية (١٠٢) في سورة البقرة .

واللام في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا ﴾ جواب قسم محذوف ، وعلم معلقة عن العمل فيما بعدها ، لأجل اللام . أما اللام في قوله تعالى : ﴿ لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ ففيها خلاف بين النحويين :

ذهب أبو جعفر النحاس إلى أنها لام القسم حيث قال : « " لمن اشتراه " لام يمين ، وهو للتوكيد أيضاً ، وموضع " من " رفع بالابتداء ، لأنه لا يعمل ما قبل اللام فيما بعدها ، و" من " بمعنى " الذي " » ، وهو ما ذهب إليه ابن جابر .

وفي هذه اللام غير هذا القول ، فهي عند جمهور النحاة لام الابتداء المعلقة لـ" علم " عن العمل ، و" مَنْ " موصولة في محل رفع مبتدأ ، وهذا ظاهر كلام سيبويه حيث قال : « ومن ذلك : قد علمتُ لَعبدُ الله خيرٌ منك ، فهذه اللام تمنع العمل ، كما تمنع ألف الاستفهام ، لأنها إنما هي لام الابتداء ، وإنما أدخلت عليه " علمت " ، لتُؤكِّدَ ، وتجعله يقيناً قد علمته ، ولا تُحيلَ على علم غيرك .

كما أنك إذا قلت : " قد علمتُ أزيدٌ ثَمَّ أم عمروٌ " ، أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثَمَّ ، وأردت أن تسوِّي عِلْمَ المخاطب فيهما كما استوى عِلْمُكَ في المسألة حين قلت : أزيدٌ ثَمَّ أم عمرو ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ » .

وذهب الفراء إلى أنها للجزاء حيث قال : « من في موضع رفع ، وهي جزاء ، لأن العرب إذا أحدثت على الجزاء هذه اللام صيروا فعله على جهة فعل » .

وقد ردَّ أبو إسحاق قول الفراء حيث قال : « ليس هذا موضع شرط ، ومن بمعنى الذي » .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٦٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٥٣ ، والدر المصون ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٣) من الطويل لزياد الأعجم .

الشاهد في قوله : « إنا نسينا من أنتم » .

استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل على تعليق " نسي " فقال في تسهيل الفوائد ٧٢ : « وقد يعلق نسي » ، ثم قال في شرحه : « وعلق نسي ، لأنه ضد علم ، والضد قد يحمل على الضد ، ومنه قول الشاعر :

ومن أنتم إنا نسينا من أنتم ... وريحكم من أي ريح الأعاصر » .

وقد نازعه أبو حيان بأن " من " في البيت يحتمل الموصولية ، وحذف العائد أي : من هم أنتم ؟ وقال صاحب الدرر : « إنه اعترض عليه بأن ضد العلم الجهل لا النسيان ، وضد النسيان الذكر ، ولم يذكر المغاربة تعليق " نسى " » .

روى منسوباً لزياد في شرح ديوان الحماسة ١٥٣٩ ، والدرر ٢ / ٢٦٥ .

ورُوي بلا نسبة في المحتسب ١ / ١٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٠ ، والمساعد ٢ / ٢٣٦ ، وحاشية الشيخ ياسين ١ / ٢٥٣ .

فألغى " نسينا " ؛ لوقوع // " مَنْ " الاستفهامية بعده ، وأجروها مجرى " علم " في //١٣٣ب
الإلغاء لأنَّها نقيضتها ، والنقيض يُحمل على نقيضه .

وأما حذف أحد المفعولين في هذا الباب ، فلا يخلو أن يكون [على] جهة الاقتصار ، أو على جهة الاختصار .

[فإن كان على جهة الاقتصار] ، وهو الحذف لفظاً ومعنىً ، فلا يجوز ، وإن كان على جهة الاختصار [وهو الحذف] لفظاً[١] ، فللنحويين فيه مذهبان :

الأول : الجواز ، وإليه ذهب ابن مالك[٢] ، وجماعة كثيرة[٣] .

والثاني : المنع ، وإليه ذهب أيضاً جماعة كثيرة[٤] ، واستدلوا عليه بأنَّ المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين :

(إحداهما)[٥] : أنَّ الفعل يطلبه [مفعولاً ، وثانيهما المبتدأ يطلبه] خبراً بخلاف خبر المبتدأ إذا لم تدخل عليه أحد هذه **الأفعال**، فإنَّه مطلوبٌ من جهة (واحدة)[٦] ، فجاز حذفه .

---

(١) سبق توضيح حذف الاقتصار ، وحذف الاختصار في باب المفعول ص ٩٩ حاشية ٢ وفي هذا الباب ص ١١٩ – ١٢٠ ، و ص ١٣٣ .

(٢) ومذهبه نجده واضحاً في كلامه حيث قال في التسهيل : « ولا يحذفان معاً ، أو أحدهما إلاّ بدليل » .

وقال في شرح التسهيل : « فإن دل دليل على المحذوف جاز الحذف كقولك : قائماً ، لمن قال : ما ظننتَ زيداً ؟ وزيداً ، لمن قال : من ظننتَ قائماً ؟ » .

انظر التسهيل ٧٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٢ .

(٣) منهم ابن عصفور ، والرضي ، وابن هشام .

انظر الشرح الكبير ١ / ٣١٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٥٥ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٣٣٤ .

(٤) نسب السيوطي هذا المذهب إلى ابن الحاجب حيث قال : « وأما حذف أحد المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف ، لأن أصلهما المبتدأ أو الخبر ، وذلك غير جائز فيهما .

وأما اختصاراً فيجوز نقله عن الجمهور ، ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب ، وصححه ابن عصفور ، وأبو إسحاق بن مُلْكون كالاقتصار ، وقياساً على باب كان » .

وما وجدته لابن الحاجب من نص يوافق ما نسبه له السيوطي حيث قال : « ومن خصائصها -- يعني أفعال القلوب – أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر بخلاف باب أعطيتُ » .

انظر شرح الكافية للرضي ٤ / ١٥٤ ، والهمع ٢ / ٢٢٦ .

(٥) في الأصل : (أحدهما) .

(٦) في الأصل : (واحد) .

والمذهب الأول هو الصحيح ؛ لأنَّا قد وجدنا خبر كان يحذف مع أنَّه مطلوب من الجهتين المذكورتين ، فلو كان الحذف يُمنع لذلك لامتنع في باب " كان " ، فعلى المذهب الأول يجوز أن نقول في جواب من قال : هل ظننتَ زيداً قائماً ؟ « ظننتُ زيداً » ، ويُحذَفُ " قائماً " ؛ (لدلالة)[1] الأول عليه .

وعلى المذهب الثاني يمتنع ذلك .

وأما حذف المفعولين معاً ، فيجوز إذا دل عليهما دليل ، ولم يكن (غرضٌ)[2] في ذكر المفعولين ؛ لدلالة الكلام عليهما[3] .

ومثال الثاني قوله تبارك وتعالى : ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾[4] ، فلم يذكر المفعولين ؛ إذا لا (غرض)[5] فيهما ، وإنما الغرض ، وصفهم بأنَّهم يتكلمون في الأشياء بالظن مكان العلم ، وهذا هو المذموم ، وكذلك لو قيد الظن بظرف لتقيد وقوع الظن في ذلك الظرف ، ولا غرض في ذكر المفعولين جاز كقولك : « ظننتُ يومَ الجمعة » ؛ لأنَّ المراد وقوع الظن منك في هذا اليوم // ؛ إذ لا غرض في ذكر المظنون . //١٣٤أ

ومن مسائل هذا الباب : « إجراء القول بمعنى الظن » ، وذلك في لغة (جمهور)[6] العرب لا يجوز إلاَّ بخمسة شروطٍ ، وهي : أن يكون القول فعلاً مضارعاً مخاطباً (بعد)[7]

---

(١) في الأصل : (لدالة) .

(٢) في الأصل : (عوضٌ) .

(٣) هذا هو حذف الاختصار ، وهو جائز عند النحاة ، أما حذف الاقتصار ، وهو الحذف لغير دليل ، ففيه مذاهب :

الأول : المنع وعليه الأخفش ، والجرمي ، وتبعه الفارسي حيث قال : « وهذا عندي كما قال » ، وقد نسبه ابن مالك لسيبويه ، وللمحققين كابن طاهر ، وابن خروف ، والشلوبين .

الثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه أكثر النحويين مثل : ابن السراج ، والسيرافي .

الثالث : الجواز في ظن ، وعليه الأعلم .

الرابع : المنع قياساً ، والجواز في بعضها سماعاً ، وعليه أبو العُلا إدريس القرطبي .

انظر المسائل البصريات ٢ / ٨٧٣ - ٨٧٤ مسألة رقم (١٤٩) ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٣ - ٧٤ ، والهمع ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٦ .

(٤) من الآية (٢٤) في سورة الجاثية .

(٥) في الأصل : (عوض) .

(٦) في الأصل : (جهور) .

(٧) في الأصل : (بعده) .

أداة استفهام غير مفصول بينه ، (وبينها)[١] بغير ظرفٍ ، أو مجرورٍ ، أو مفعـول القـول غـير (معدًّى)[٢] باللام[٣] كقول الشاعر :

[٣٩] متـــى تقـــولُ الْقُلُـــصَ الرَّواسِمَـــا   يَحْمِلْـــنَ أمَّ قاســـمٍ وقاسِمَـــا[٤]

فالشروط الخمسة هنا مجتمعة ، والقول فعـل مضـارع مخـاطبٌ بعـد أداة الاسـتفهام كمـا ترى غير (معدًّى)[٥] باللام ، فنصب المفعولين بنفسه ، وهما : " القلص "[٦] ، و" يحملـن " في موضع المفعول الثاني ، و(الرواسم)[٧] صفةٍ للقلص .

---

(١) في الأصل : (وبينهما) .

(٢) في الأصل : (معداً) .

(٣) سبق توضيح هذه المسألة ص ١٢٧ .

وجواز إلحاق القول بالظن مطلقاً لغة سليم حيث يعملونه من غير اعتداد بالشروط التي اشترطها الجمهور ، ولكنـهم اختلفوا هل يعملونه باقياً على معناه ، أو لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن على قولين :

اختار ثانيهما ابن جني ، واختار الأول الأعلم ، وابن خروف ، وابن أبي الربيع .

وأما جمهور العرب فلا يُجوِّزون هذا الإلحاق إلاَّ بالشروط التي ذكرها المؤلف .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٩٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٧٨ ، وشرح شذور الذهب ٣٣٥ ، والهمع ٢ / ٢٤٣ .

(٤) من الرجز لهدبة بن خشرم العذري .

ويروى برواية أخرى كما في الدرر ، واللسان ، وغيرهما :

متـــى تقـــولُ القلـــصَ الرواسـمَـــا   يُدْنِيْـــــنَ أمَّ قاســـــمٍ وقاسِمَـــــا

القَلُوص : الفتية من الإبل بمنزلة الجارية الفتاة من النساء ، والرسوم : قال ابن منظور : وناقة رسـوم تؤثـر في الأرض من شدة الوطء . انظر اللسان ٧ / ٨١ مادة (قلص) ، ١٢ / ٢٤١ مادة (رسم) .

الشاهد في قوله : « تقول القلص يحملن » حيث جاء الفعل " تقول " بمعنى الظن بعد الاسـتفهام ، فنصـب مفعولـين الأول " القلص " ، والجملة الفعلية " يحملن " في محل نصب المفعول الثاني .

انظر الشعر والشعراء ٢ / ٦٩١ ، والـدرر ٢ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ، وشـواهد العيـني ٢ / ٣٦ ، واللسـان ١١ / ٥٧٥ مادة (قول) .

وروي بلا نسبة في : شـرح التسـهيل لابـن مـالك ٢ / ٩٥ ، وشـرح شـذور الذهـب ٣٣٥ ، والهمـع ٢ / ٢٤٦ ، وحاشية الصبان ٢ / ٥١ .

(٥) في الأصل : (معداً) .

(٦) هو المفعول الأول .

(٧) في الأصل : (الراوسم) .

وأما مثال الفصل بالمجرور ، والظرف ، فكقولك : متى في الدار (تقول)[١] زيداً منطلقاً ، ومتى عندك تقول زيداً منطلقاً ، ومثال الفصل بمفعول القول : متى قائماً تقول زيداً[٢] ، فهذه الثلاثة لا يضر الفصل بها .

وإذا اجتمعت الشروط الخمسة ، فإن شئت أجريْتَ القول مجرى الظن ، وإن شئتَ تركتَهُ على أصله ، فترفعُ المبتدأ والخبرَ بعدهُ في موضع نصب مفعولاً للقول ، (وأجرت)[٣] سليم القول مجرى الظن مطلقاً من غير شروط[٤] .

وإذا اتصل بأفعال هذا الباب ضمير نصب ، فلا يخلو أن يعود إلى اسم متقدم يصلح للنصب على المفعول ، أو لا .

فإن عاد إلى ما ذُكر كقولك : (زيدٌ ظننتُهُ منطلقاً)[٥] فيكون الضمير مفعولاً أولاً ، (ومنطلقاً)[٦] مفعول ثان ، (وزيدٌ)[٧] مرفوع على الابتداء ، فإنْ لم يَعُدْ إلى ما ذكر ، فلا يخلو أن يكون ضمير الشأن[٨] ، أو لا ، فإنْ كان ضمير الشأن كان مفعولاً أوّلاً ، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني ، وإن كان ضمير زمانٍ ، أو مكانٍ ، أو مصدرٍ أعرب // بحسب //١٣٤ب
ما عاد إليه ، ونصب الفعل المبتدأ أو الخبر على قاعدته ، (فمثال)[٩] ضمير الأمر والشأن « [ظننتُه] زيدٌ منطلقٌ »[١٠] ، فالجملة مبتدأ وخبر لكنها في موضع نصب ، لأنَّها في موضع المفعول الثاني .

---

(١) في الأصل : (فتقول) .

(٢) والمقصود بالفصل هنا الفصل بين الاستفهام والقول .

(٣) في الأصل : (أو جارت) .

(٤) سبق توضيح هذا ص ١٢٧ ، و ص ١٣٥ .

(٥) في الأصل : (زيداً ظننت منطلقاً) .

(٦) في الأصل : (الخنطلعًا) .

(٧) في الأصل : (فزيد) .

(٨) ضمير " الشأن والقصة " تعبير بصري ، وعبر عنه الكوفيون بـ" ضمير المجهول " .
انظر المفصل للزمخشري ٦٣ ، والمغني ٢ / ٥٦٤ .

(٩) في الأصل : (فسال) .

(١٠) في الأصل : (زيدٌ منطلقٌ) ، والصواب ما أثبته ، لأنه على هذا يكون ضمير الشأن هو المفعول الأول والجملة الاسمية بعده في موضع المفعول الثاني ، والتقدير : « ظننته زيدٌ منطلقٌ » .
انظر اللباب ١ / ٢٤٨ ، والمساعد ١ / ٣٦٤ .

ولك (أن تحذف)(١) ضمير الشأن ، فيكون مقدراً ، ومثال ضمير الزمان : « يومَ الجمعةِ ظننتُهُ زيداً [قائماً » ، فزيداً] ، وقائماً (مفعولان)(٢) بـ" ظننتُ " والضمير ضمير (الزمان)(٣) ، فتعربه ظرفاً ، ومثال ضمير المكان : « أمامَك ظننتهُ زيداً قائماً » ، والضمير ظرف مكان ، ومثال ضمير المصدر : « ظناً ظننتُه زيداً قائماً » ، فالضمير ضمير المصدر ، والمفعولان (بعده باقيان)(٤) على حالهما .

وأما القسم السابع من الفعل المتعدي : وهو الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهذه نهاية تعدي الأفعال ، فلا يتعدى الفعل إلى أكثر من هذه الثلاثة .

وأفعال هذا القسم هي سبعة أفعال ثلاثة منها اتفق عليها سيبويه ، وغيره ، وهي : أعلم، وأرى ، ونبّأ بالتشديد(٥) ، وأربعة منها لم يثبتها سيبويه وهي : أنبأ ، وأخبر ، وخبَّر ، وحدَّث ، والشاهد على (نبَّأ)(٦) بالتشديد قول النابغة :

[٤٠] نُبِّئتُ زُرْعَةَ والسَّفاهةُ كاسِمْهَا يُهْدِي إليَّ ضرائرَ الأشعار(٧)

---

(١) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل : (مفعولين) .

(٣) في الأصل : (الشأن) .

(٤) مكررة في الأصل .

(٥) ذكر سيبويه في كتابه هذه الأفعال الثلاثة ، فقال : « باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون هذه الثلاثة ، لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى ، وذلك قولك : أرى الله بشراً زيداً أباك ، ونبَّأتُ زيداً عمراً أبا فلان ، وأَعْلَمَ الله زيداً عمراً خيراً منك » .
وكذلك لم يذكر غيرها ابن السراج في الأصول .
وقال ابن مالك : إنَّ أبا علي الفارسي لم يذكر إلاَّ أعلم ، وأرى ، ونبّأ ، وأنبأ ، وتابعه الجرجاني .
انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٤١ ، والأصول ١ / ١٨٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٠ ، والمساعد ١ / ٣٨٢ .

(٦) في الأصل : (حبا) .

(٧) من الكامل في ديوان النابغة الذبياني ص ١٠٥ وروايته في الديوان كالآتي :

يُهدى إليَّ غرائبَ الأشعار

الشاهد في قوله : « نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي » حيث نصب " نبّأ " ثلاثة مفاعيل ، الأول " التاء " نائب الفاعل مفعول أول ، و" زرعة " مفعول ثان ، وجملة " يهدي " مفعول ثالث .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠١ ، والمساعد ١ / ٣٨٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٦٨ ، وحاشية الصبان ٢ / ٥٧ .
وروى منسوباً إلى النابغة في : التصريح ١ / ٢٦٥ ، وشواهد العيني ٢ / ٤١ .

و" التاء " مفعول أول أقيم مقام الفاعل ، و" زرعة " مفعول ثانٍ ، و" يُـهْدِي إلىَّ ضرائر الأشعار " في موضع المفعول الثالث ، « والسفاهة كاسمها » جملةٌ معترضةٌ بين المفعول الثاني والثالث .

وزاد الفارسي " أنبأ " بالهمزة(١) ، واستشهد عليها بقول الشاعر :

[٤١] وأُنبِئْتُ قَيْساً ولَمْ أبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أهْلِ اليَمَنْ(٢)

فـ" التاء " مفعول أول ، لكنه [ناب] عن الفاعل ، و" قيساً " مفعول ثانٍ ، و" خير " مفعول ثالث ، و" لم أبله " جملة في موضع الحال إما من " قيس " وإما من " التاء " في " أنبئت " ، ومعنى " أَبْلُهُ " أختبره(٣) .

وزاد (الفراء)(٤) الثلاثة الباقية ، فاستدل على أخبر بقول الشاعر :

[٤٢] (وَمَا)(٥) عَلَيْكِ إذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً وغَابَ بعْلُكِ يَوْماً أنْ تَعُودِينِي(٦)

---

(١) الحجة للفارسي ٢ / ٤ - ١٠ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٦٢١ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٠ ، والمساعد ١ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ، والهمع ٢ / ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٢) من المتقارب للأعشى في ديوانه ص ٢١١ عن قصيدة يمدح بها قيس بن معد يكرب ، وروايته :

ونُبِّئْتُ قيساً ، ولَمْ أبْلُهُ كما زعموا خيرَ أهلِ اليمنْ

الشاهد في قوله : « انبئت قيساً .... خير » حيث نصب الفعل " أنبأ " ثلاثة مفاعيل ، فالتاء نائب الفاعل مفعول أول ، وقيساً مفعول ثانٍ ، وخير مفعول ثالث .

انظر : تخليص الشواهد ٤٦٧ ، والتصريح ١ / ٢٦٥ ، والدرر ٢ / ٢٧٨ ، وشواهد العيني ٢ / ٤١ .

وروي بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٧١ ، والهمع ٢ / ٢٥١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٨٥ .

(٣) اللسان ١٤ / ٨٣ - ٨٤ مادة (بلا) .

(٤) في الأصل: (الرا في) ، والصواب ما أثبته بحسب ما وجدته في المساعد ١/ ٣٨٢ ، والهمع ٢/ ٢٥١ - ٢٥٢ .

والفراء هو : أبو زكريا يحيى بن زياد ، مولى لبني أسد ، من أهل الكوفة كان إماماً ثقة ، وكان يقال عنه : الفراء أمير المؤمنين في النحو ، توفي سنة (٢٠٧ هـ) في خلافة المأمون .

انظر نزهة الألباء ٩٨ - ١٠٣ ، وغربال الزمان في وفيات الأعيان ١٩٦ - ١٩٧ .

(٥) في الأصل : (ماذا) .

(٦) من البسيط لرجل من بني كلاب كما قال صاحب الدرر ٢ / ٢٧٩ - ٢٨٠ ، والأزهري في التصريح ١ / ٢٦٥ .

الشاهد في قوله : « أخبرتني دنفاً » حيث نصب " أخبر " ثلاثة مفاعيل ، التاء مفعول أول وهي نائب الفاعل ، وياء المتكلم مفعول ثانٍ ، و" دنفاً " مفعول ثالث .

روي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٣٨٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٨٣ ، وحاشية الصبان ٢ / ٥٧ .

// فـ" التاء " [مفعول] أول نائب عن الفاعل ، و" الياء " مفعول ثـان ، ودنفـاً مفعـول ثالث ، و" أخبرتني " مبني للمفعول ، و" الدنف " المريض[1] . //١٣٥أ

واستدل على " خبَّر " – بالتشديد – بقول الشاعر :

[٤٣] وخُبِّـرْتُ سَـوْدَاءَ الغَمِيـمِ مريضـةً فَأَقْبَلْـتُ مِـنْ أَهْلِـي بِمِصْـرَ أَعُودُهَـا[2]

والتاء المفعول الأول نائب عن الفـاعل ، وهـو التـاء في (خبـرت)[3] ، وسـوداء مفعـول ثانٍ ، ومريضة مفعول ثالث ، والغميم بالغين المعجمة موضع بالقرب من مكة شرفها الله[4] .

واستشهد على حدث[5] بقول الشاعر :

[٤٤] إنْ مَنَعْتُـمْ مَـا تَسأَلُـوْنَ مَمَـنْ حُـدِّ ثْتُمُـوْهُ لَـهُ عَلَيْنَـا الْعَـلاَءُ[6]

فالضميران في حدثتموه (مفعولان)[7] ، والأول (نائبٌ)[8] عـن الفـاعل ، والجملـة في موضع المفعول الثالث .

---

(١) قال ابن منظور : « ورجل دَنَفٌ ، ودَنِفٌ ، ومُدْنِفٌ ، ومُدْنَفٌ : براه المرض حتى أشفى على الموت » . اللسان ٩ / ١٠٧ مادة (دنف) .

(٢) من الطويل للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، ويروى : " القلـوب " بـدل " الغميـم " ، كمـا في شـرح الحماسـة للمرزوقي ٣ / ١٤١٤ .

الشاهد في قوله : « خبرتُ سوداء الغميم مريضة » حيث نصب خبرت ثلاثة مفاعيل ، الأول " التاء " التي نابت عن الفاعل ، والثاني : " سوداء الغميم " ، والثالث : " مريضة " .

انظر : التصريح ١ / ٢٦٥ ، والدرر ٢ / ٢٧٨ – ٢٧٩ .

وروي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٣٨٢ – ٣٨٣ ، والهمع ٢ / ٢٥١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٨٦ .

(٣) في الأصل : (أخبرت) .

(٤) الغميم : موضع بين مكة والمدينة بين رابغ والجحفة ، ومنه كُرَاع الغميم ، وبُرَق الغميم .

انظر معجم البلدان ٤ / ٢١٤ ، واللسان ٢ / ٤٤٤ مادة (غمم) .

(٥) نسـب ابـن جـابر زيـادة " حـدث " إلى الفـراء ، ووجدتـه منسـوباً إلى الكوفيـين في المسـاعد ١ / ٣٨٣ ، والهمـع ٢ / ٢٥١ .

(٦) من الخفيف للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٣٦ ، وروايته في الديوان " أو " بدل " إن " .

الشاهد في قوله : « حدثتموه له علينا العلاءُ » حيث نصب الفعـل " حـدث " ثلاثـة مفـاعيل الأول " التـاء " نـائب الفاعل ، والثاني " الهاء " والثالث جملة " له علينا العلاء " .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠١ ، والتصريح ١ / ٢٦٥ ، وشـواهد العيني ٢ / ٤١ ، والدرر ٢ / ٢٨٠ .

وروي بلا نسبة في : المساعد ١ / ٣٨٢ ، والهمع ٢ / ٢٥٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٨٤ .

(٧) في الأصل : (مفعولاً) .

(٨) في الأصل : (نائباً) .

والبيت من الخفيف ، ووزنه مدمج ، فنصفه في الدال الأولى من « حُدِّثْتُموهُ » ؛ لأنَّ الدال المشددة تُعدُّ دالين في الوزن .

فأما أعلم ، وأرى من هذه الأفعال السبعة فهما الداخلتان على المبتدأ والخبر دخلت (عليهما)[1] الهمزة ، (فتعدتا)[2] إلى ثلاثة ، ولا يقاس عليهما ما سواهما من أخوات " ظن " .

وأما الأخفش ، فيجوز عنده أن تقول : « أَحْسَبْتُ زيداً عمراً منطلقاً » ، و" أظننتُ ، وأخلتُ ، وأزعمتُ " ، وما أشبه ذلك .

ورُدَّ عليه بأنَّ هذا ليس (موضع)[3] قياس ؛ لأنَّ التعدية بالهمزة إنما تنقاس في اللازم والمتعدي إلى واحدٍ ، وإذا دخلت الهمزة على اللازم تعدى إلى واحدٍ ، وإذا دخلت على المتعدي إلى واحد تعدى إلى اثنين .

والتضعيف جارٍ مجرى الهمزة في ذلك ، فتقول في (جلسَ زيدٌ)[4] : [أجلستُ زيداً] ، أو جَلَّسْتُه ، وفي « ضربَ زيدٌ عمراً » : (أَضْرَبْتُ زيداً عمراً)[5] ، أو (ضَرَّبتُ زيداً عمراً)[6] ، فإذا انتهينا إلى ما يتعدى إلى اثنين انقطع حكم التضعيف ، ولا تدخل الهمزة إلاَّ فيما سمع ، ويمتنع القياس[7] ، وقد نُقل // عنهم " أَعَلم ، وأرى " ، ولم (ينقل)[8] غيره ، //١٣٥ب

---

(١) في الأصل : (عليها) .

(٢) في الأصل : (فتعدى) .

(٣) في الأصل : (بوضع) .

(٤) في الأصل : (جلس زيداً) .

(٥) في الأصل : (أو ضربت زيداً عمراً) .

(٦) في الأصل : (أضربتُ زيداً عمراً) .

(٧) خالف الأخفش في هذا الرأي عدد من النحاة منهم المازني .

قال الفارسي : « قال أبو عثمان : لا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل ، ولم يجز : أظْننتُ زيداً عمراً منطلقاً » .

وذهب الرضي أيضاً إلى عدم الجواز .

وقال ابن عقيل : إنّ مقتضى مذهب سيبويه منعه .

واختار أبو بكر بن السراج مذهب الأخفش ، وهو رأي الجرجاني حيث قال : « اعلم أنَّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين في الاستعمال أربعةَ أَعْلَمْتُ وأَرَيْتُ وأَنْبَأْتُ ونَبَّأتُ ، ولم يُجوز أبو عثمان أن يقاس على أعلمت ، فيقال : أَظْنَنْتُ زيداً عمراً مُنْطَلِقاً كما يقال : أَعْلَمْتُ ، وجوزه أبو الحسن ، وتقول : أَحْسَبْتُ زيداً عمراً مُنْطَلِقاً ، أي جَعَلْتُهُ يَحْسِبُهُ منطلقاً ، وقوله قياس » .

انظر الأصول ٢ / ٢٨٤ – ٢٨٥ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٦٢٩ ، والمفصل ٣٠٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٠ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٢ ، والمساعد ١ / ٣٨٣ .

(٨) في الأصل : (ينوّل) .

فيوقف عندهما[١] .

وإذا دخلت الهمزة على علم ،و(رأى)[٢] صار فاعلهما مفعولاً مع المفعولين اللذين كانا يتعديان إليهما في الأصل ، فتصير المفاعيل ثلاثة ، وإذا قلت : « عَلِمَ زيدٌ عمراً منطلقاً » ، وأدخلت الهمزة قلت : « أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً » ، فيصير " زيد " الذي كان فاعلاً [مفعولاً] ، ويصير " أنت " فاعلاً ؛ لأنَّك أنت الذي أعلمته ، وكذلك الكلام في " أريت " .

وأما باقي الأفعال السبعة ، فإنما تتعدى لثلاثة ، لتضمنها معنى علم[٣] ، (ولا يقال)[٤] : إنَّ ما فيه الهمزة منها تعدى بالهمزة ؛ لأنَّه لم يُسمَع قبل (دخول)[٥] الهمزة (متعدياً)[٦] إلى اثنين ، ولا أنَّ المضعف منها تعدى بالتضعيف ، لأنَّه لم يُسمع متعدياً إلى اثنين دون تضعيف .

والمفعول الأول من [مفاعيل] هذه الأفعال السبعة بالنسبة إلى الثاني ، والثالث كالأول من باب " أعطيتُ " بالنسبة إلى الثاني منه[٧] ، والثاني والثالث هما المفعولان في الأصل ،

---

(١) وهو ظاهر قول ابن مالك حيث قال : « تدخل همزة النقل على " عَلِم " ذات المفعولين ، و" رأى " أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل » .

وقال الرضي في هذه المسألة : « ولا ينقل من الثلاثي المتعدي إلى اثنين ، إلى ثلاثة إلاّ عَلِمَ ، ورأى نحو أعلم ، وأرى » .

وقال في موضع آخر : « قوله : " وإلى ثلاثة كأعلم وأرى " تدخل الهمزة على فعلين من جملة الأفعال المتعدية إلى اثنين ، فيزيد بسبب الهمزة مفعول آخر موضعه الطبيعي قبل المفعولين » .

انظر التسهيل ٧٤ ، وشرح الكافية ٤ / ١٤٠ - ١٤١ .

(٢) في الأصل : (وأرى) .

(٣) وهذا ما قال به الزمخشري .

انظر المفصل ٣٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦٦ .

(٤) في الأصل : (ألاّ يقال) .

(٥) في الأصل : (دخولها) .

(٦) في الأصل : (متعدٍ) .

(٧) وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة ، لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى » .

وهو رأي ابن الحاجب أيضاً حيث قال : « والمتعدي يكون إلى واحد كضرب ، وإلى اثنين كأعطى ، وعلم ، وإلى ثلاثة كأعلم ، ورأى ، وأخبر ، وخبَّر ، وأنبأ ، ونبَّأ ، وحدث ، فهذه مفعولها الأول كمفعول أعطيت ، والثاني والثالث كمفعولي علمت » .

وهو رأي الرضي كذلك .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٤١ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٣٥ ، ١٤٥ .

فيجوز في الأول بالنسبة إلى الثاني والثالث ما لا يجوز في مفعولي " أعطيت " ؛ لأنَّهما غيره ؛ إذ هو في الأصل فاعل ، وهما مفعولان له ، والفاعل غير المفعول ، ويجري في الثاني ، والثالث ما يجري في مفعولي " علم " قبل دخول الهمزة في الألغاء ، والتعليق ، ومنع الحذف اقتصاراً ، وجوازه اختصاراً ، وحذفهما معاً إذا (قام)[1] عليهما دليل ، أو (لم يكن)[2] غرض في ذكرهما .

فهذه سبعة أقسامٍ قد استوفيناها ، وبسطنا فيها القول ، لأنَّ باب تعدي الأفعال بابٌ محتاج إليه ، كثير الجريان في الكلام .

ولم يتعرض في الأصل لما يتعدى لثلاثة[3] ، وإنما ذكر ما يتعدى إلى واحد وإلى اثنين ، واندرجت تحت قوله : الأقسام الستة .

// فقوله : « يُنْصَبُ بالفعلِ المعدى واحدٌ » يشمل نصب اللفظ ، ونصب الوضع فاندرج //١٣٦أ فيه (ما يتعدى)[4] إلى واحدٍ بحرف (جر)[5] لا يجوز إسقاطه ، أو بحرف جر يجوز إسقاطه ، أو بنفسه ، فاندرج تحت قوله : « ونَصْبُ مفعولين » [ما تعدى إلى مفعولين] بنفسه كلاهما في الأصل مبتدأ ، وخبر ، وما تعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر ، فهذه الأقسام الثلاثة اندرجت في كلامه ؛ لكنه أفرد بالذكر ما يتعدى إلى مفعولين بنفسه من باب " أعطيت " ، (وظننتُ ؛ لكثرة)[6] هذين القسمين ، فقال : « في باب أعطيت ، وأفعال القلوب » ، فقوله : « في باب أعطِيتُ » متعلق بقوله : « واردُ » في آخر البيت قبلُ ، ثم ذكر من أفعالِ القلوب ثمانية أفعال " ظننتُ " ، وإليها أشار بقوله : « وهي ظننتُ » ، والضمير

---

(١) في الأصل : (أقام) .

(٢) في الأصل : (أو كان) .

(٣) لم يذكر ابن جابر أبيات المنحة التي نظمها في باب الأفعال المتعدية ، وقد تعرض فيها لما يتعدى لواحد ، ولما يتعدى لاثنين ، ولم يتعرض لما يتعدى إلى ثلاثة حيث قال :

يُنْصَبُ بالفعلِ المُعَدَّى واحدُ ... ونَصْبُ مفعولينِ أيضاً واردُ
في بابِ أعطيتُ وأفعالِ القلوبِ ... وهي ظننتُ خلتُ زيداً ذا هروبِ
رَأَيْتُهُ حسبتُ مَعْ زعمتُ ... علمتُ مَعْ وجدتُ مَعْ جعلتُ

انظر المنحة اللوحة ٤٨ / ب .

(٤) في الأصل : (ما يتدى) .

(٥) في الأصل : (أجر) .

(٦) في الأصل : (وفلنت كسره) .

عائد إلى أفعال القلوب ، ثُم " خلتُ " ، ومثل معه مفعولين ، وإلى ذلك أشار بقوله : « خِلْتُ زيداً ذا هروبٍ » ، وأسقط حرف العطف ، والتقدير : " وخلتُ " ، ثُم ذكر في البيت الثالث " رأيتُ " ، و" حسبتُ " ، و" زعمتُ " وإلى ذلك أشار بقوله : « رَأَيْتُهُ حَسِبْتُ مع زَعَمْتَ » ، ثُم ذكر في عجز البيت " علمت ،ووجدت ، وجعلت " ، وإلى ذلك أشار بقوله : « علمتُ مع وجدتُ مع جعلتُ » .

والسبعة التي ذكرها غير " جعلت " هي أصول هذا الباب المتداولة بين النحويين ، وقد تقدم الكلام على تعديد هذه الأفعال ، وأحكامها ، وقد علمت أنَّ (مفعوليها)[١] مبتدأ وخبر ، فحكم مفعولها الثاني كحكم خبر المبتدأ ، فيجوز أن يكون مفرداً ، وجملة ، وظرفاً ، ومجروراً ، فتقول : « ظننتُ زيداً قائماً » ، و« ظننتُ زيداً أبوه قائمٌ » ، و« ظننتُ زيداً يقوم » و« ظننتُ زيداً عندَك » ، و« ظننتُ زيداً في الدار » .

ويتبقى أن (نذكر)[٢] لك في آخر هذا الباب مسألة تتم بها الفائدة :

(اعلم)[٣] أنَّ الأفعال // منها ما ورد متعدياً ، ولم يرد لازماً كـ" ضربَ " ، ومنها ١٣٦/ب//
[ما] ورد تارة متعدياً ، وتارة غير متعدٍ ، واللفظ والمعنى واحد ، (كـ« فغرَ)[٤] زيدٌ فاهُ » ، و« فغرَ فُوه » متعدياً ، وغير متعدٍ ، ومعنى " فغر " : [فتح][٥] .

ومنها ما ورد لازماً ، ثم عُدِّي بزيادةٍ فيه كـ« كَرُمَ زيدٌ » ، و« أكرمتُهُ » ، ثُم إنَّ (الأشياء)[٦] التي يُعدّى بها الفعل عشرة أشياء :

الأول : الهمزة كما مثلنا .

الثاني : التضعيف كقولك : « كرَّمتُ زيداً » .

الثالث : الباء كقولك : « ذهبتُ بزيدٍ » .

الرابع : سين استفعل تقول: « خرجَ زيدٌ »، فهو غير متعدٍ، وإذا بنيت منه " استفعل " تعدى ، تقول : « استخرجتُ زيداً » .

---

(١) في الأصل : (مفعولها) .

(٢) في الأصل : (نتذكر) .

(٣) بياض في الأصل لعله ما أثبته .

(٤) في الأصل : (ففغر) .

(٥) قال ابن منظور في اللسان ٥ / ٥٩ مادة (فغر) : « وفغر الفَمُ نفسُه وانفغر : انفتح يتعدى ولا يتعدى » .

(٦) في الأصل : (الاستثنا) .

الخامس : (ألف)(١) فاعل تقول : « جلسَ زيدٌ »، فإذا بنيت منه « فاعل » تعدى تقول : « جالستُ زيداً » .

السادس : الانتقال من " فَعِل " بالكسر إلى " فَعَلٍ " بالفتح كقولك : « (حَزِنَ)(٢) زيدٌ » غير متعدٍ ، فإذا قلت : " حَزَنْتُهُ " بفتح الزاي تعدى .

السابع : سقوط الهمزة عكس إلحاقها تقول : « (أودى)(٣) زيدٌ إذا هلك »(٤) ، [فإذا أسقطت الهمزة تعدى] .

[**الثامن**] : واو مع كقولك : « مررتُ وزيداً » .

[**التاسع**] : إلاَّ في الاستثناء(٥) كقولك : [« قامَ القومُ إلاَّ زيداً »] .

العاشر : تضمين غير المتعدي معنى فِعْل يتعدى كـ« رَحُبَتْكَ الدارُ » - أي : وسعتك - فإنَّ " رَحُبَ " لا يتعدى ، و" وسِعَ " يتعدى .

والسادس والسابع من هذه العشرة موقوفان على السماع ، وأما العاشر فهو كثير في كلامهم(٦) ، والله أعلم .

---

(١) في الأصل : (أنه) .

(٢) في الأصل : (حرت) .

(٣) في الأصل : (أودا) .

(٤) انظر كتاب العين ٨ / ٩٨ مادة (ودي) باب اللفيف المقرون ، واللسان ١ / ٣٨٥ مادة (ودي) ، والقاموس المحيط ٤ / ٤٠٢ مادة (الدية) .

(٥) انظر شرح ابن القواس ١ / ٥٢١ .

(٦) ومن الأشياء التي يُعدى بها الفعل أيضاً : إسقاط حرف الجر توسعاً كقوله تعالى : ﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾ من الآية (١٥٠) في سورة الأعراف .

وقد ذكر ابن جابر هذا الموضع في شرحه على ألفية ابن مالك اللوحة ١١٩ .

ومن الأشياء التي يُعدى بها الفعل أيضاً : تحويل اللازم إلى باب " فَعَلَ يَفْعُل " لقصد المبالغة نحو : قاعدته ، فقعدته فأنا أقعده .

انظر المغني ٦٠٠ - ٦٠٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٧٠ - ١٧٤ ، وشذا العرف ٣٥ .

باب اسم الفاعل

« باب اسم الفاعل »

هذا الباب وضعه للكلام على اسم الفاعل، فاعلم أنّ العوامل قد تكون أفعالاً ، وحروفاً ، وأسماء ، لكن العمل في الأفعال أصلٌ ، وفي بعض الحروف ، وهي حروف الجر ، والحروف الجوازم .

وأما عمل الأسماء ، فهو فرع ؛ لأنَّها لا تعمل إلاَّ (شبيهةً بالفعل)[1] كـ" اسم الفاعل " و" المفعول " ، أو (بتضمن)[2] معنى حرف كـ" أسماء الشرط " ، أو وضعها موضع الفعل كـ" أسماء الأفعال " .

والمقصود هنا من العوامل " اسم الفاعل " ، فيحتاج // إلى حدِّهِ ، وبيان صفته . //١٣٧أ

فأما حدُّهُ : « فهو اسم (دال)[3] على حدث ، وفاعله مفهماً للتجدد جارياً على المضارع »[4] .

---

(١) في الأصل : (سببَّه الفعل) .

(٢) في الأصل : (بتضمين) .

(٣) في الأصل : (ذاك) .

(٤) قال ابن السراج : « اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل ، وهو الذي يجري على فعله ، ويطرد القياس فيه » .

وقال الزمخشري : « هو ما يجري على يفعل من فعله كضارب ، ومُكرِم ، ومُنْطلِق ، ومُستخرِج ، ومُدحرِج » .

وابن يعيش : « الذي يجري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى » .

وابن الحاجب : « المشتق من فعلٍ لمن نُسِبَ إليه على نحو المضارع » .

أما ابن مالك فقال عنه : « هو الصفة الصريحة المؤدية معنى فعل الفاعل دون تفضيل ، ولا قبول إضافة إلى مرفوع المعنى » .

وابن أبي الربيع قال عنه : « الصفة الجارية على الفعل المبني للفاعل في حركاته وسكناته » .

وقال عنه المرادي : « هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير ، والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه ، أو معناه الماضي » .

وعبر عنه ابن هشام بقوله : « هو ما اشتق من فِعْلٍ لمن قام به على معنى الحدوث كـ" ضارب " ، و" مُكْرِمْ " » .

أما الأزهري فعبر عنه بقوله : « هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله » .

والسيوطي قال عنه : « هو ما دل على حدث وصاحبه » .

انظر الأصول ١ / ١٢٢ ، والمفصل ٢٧٠ ، وشرحه لابن يعيش ٦ / ٦٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٣٨ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٧١ ، والبسيط ٢ / ٩٩٧ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٤ ، وشرح شذور الذهب ٣٤١ ، والتصريح ٢ / ٦٥ ، والهمع ٥ / ٧٩ .

فقولنا : « اسم » جنس دخل تحته جميع الأسماء ، وقولنا : « دالٌ على حدثٍ » خرجت به الأسماء التي لا تدل على حدثٍ كـ" زيد " ، وقولنا : « مُفْهِماً للتجدد » ، خرج به الصفة (المشبَّهة ، وأفعل)[1] التفضيل ؛ لأنَّهما لا يدلان على تجدد ، وإنما هما للحال[2] ، وقولنا : « جارياً على المضارع » خرج به اسم المفعول ، وأسماء الأفعال ؛ لأنَّهما غير جاريين على الفعل المضارع .

ومعنى الجريان على الفعل المضارع : الموافقة في عدد حروفه ، وحركاته ، وسكناته[3] ، ولا (نعني عين)[4] الحركة ، بل جنسها .

وأما صيغة اسم الفاعل ، فهي الصيغة التي تشتق من الفعل ؛ ليوصف بها من فعله كما يشتق من ضرب ضارب وصفاً لمن وقع منه الضرب .

وهذه الصيغة تختلف باختلاف الفعل ، فإن كان ثلاثياً على " فَعَل " بفتح العين متعدياً كان ، أو غير متعدٍ ، أو على " فَعِل " بكسر العين متعدياً ، (فصيغة)[5] اسم الفاعل منه على وزن " فاعل " كـ« ضربَ فهو ضاربٌ » ، و« قَعدَ فهو قاعدٌ » ، و« عَلِمَ فهو عَالِمٌ »[6] .

فإنْ جاء على خلاف ذلك ، فهو نادر كـ« شابَ فهو أشيبٌ » ، و[مردٌّ] هذا إلى السماع .

وإنْ كان على " فَعِل " بكسر العين غير مُعدًّى ، فالأكثر فيه " فَعْلان " بفتح الفاء إنْ كان مما يدل على امتلاء ، أو على حرارة في الباطن كـ« شَبِعَ فهو شَبْعانٌ » ، و« صَدِي فهو صَدْيانٌ »[7] ، أو " فَعِل " بفتح الفاء ، وكسر العين إنْ كان من قبل (الأَعْرَاضِ)[8] كـ« فَرِحَ فهو فَرِحٌ » ، و« أشِرَ فهو أشِرٌ »[9] ، أو على " أفْعل " كـ« جَهِرَ فهو أجْهَرُ » ، وهو الذي لا يبصر في الشمس[10] .

---

(١) في الأصل : (المشبّه وأفعال) .

(٢) انظر شرح شذور الذهب ٣٤١ ، والتصريح ٢ / ٦٥ .

(٣) انظر شرح ملحة الإعراب للحريري ١٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦٨ .

(٤) في الأصل : (نعبر عن) .

(٥) في الأصل : (فصيه) .

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧١ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٨٦ ، والمساعد ٢ / ١٨٨ .

(٧) الصَّدَى : العطش .
انظر مختار الصحاح لمحمد الرازي ٣٦٠ مادة (صدى) .

(٨) في الأصل : (الاعتراض) .

(٩) قال ابن منظور : أشِرَ الرجل ، بالكسر ، يَأْشَرُ أشَراً ، فهو أشِرٌ ، وأشُرٌ ، وأشْرانُ : مَرِحَ .
انظر اللسان ٤ / ٢٠ مادة (أشر) .

(١٠) انظر اللسان ٤ / ١٥٢ مادة (جهر) .

ومجيئه على " فاعل " قليل كـ« صَدِيَ فهو صادٍ » ، و« ظَمِئ فهو ظامٍ » ، و« نَدِمَ فهو نادمٌ » .

وأما " فَعُل " // بضم العين ، فالأولى في اسم فاعله أن يجيء على "فعيل " (كشَرُفَ)[1] //١٣٧ب فهو شريف ، وجَمُلَ فهو جميل ، أو (على)[2] " فَعَلٌ " بفتح الفاء والعين كـ« بَطُل فهو بَطَلٌ » ، وقد يجيء على غير ما ذكرناه كـ« جَنُبَ فهو جُنُبٌ »[3] .

وما ليس بقياس (يتتبع)[4] من كتب اللغة .

فإن كان الفعل أكثر من ثلاثة ، فكيفية بناء اسم الفاعل منه أنْ تُزيل حرف المضارعة ، وتجعل مكانه ميماً مضمومة ، وتترك باقي الفعل المضارع على حاله ، فتقول من الرباعي : « أكْرَمَ فهو مُكْرِمٌ » بضم الميم ، وكسر الراء ، وتقول من الخماسي : « انْطَلَقَ فهو مُنْطَلِقٌ » ، ومن السداسي : « اسْتَخرَجَ فهو مُسْتَخرِجٌ » ، ولا فرق بينه ، وبين اسم المفعول ، فيما زاد على الثلاثة إلاَّ كسر ما قبل الآخر ، وفتحه ، فإنْ كسرته ، فهو اسم فاعل كما مثلنا ، وإن فتحته ، فهو اسم مفعول[5] ، فتقول : « مُكْرَمٌ » ، و« مُنْطَلَقٌ »[6] بفتح الراء ، و(اللام)[7] ، و« مُسْتَخْرَجٌ » بفتح الراء .

---

(١) في الأصل : (كشريف) .

(٢) في الأصل : (فعلى) .

(٣) نظم ابن مالك الأبنية التي يصاغ عليها اسم الفاعل متعدياً كان ، أو لازماً ، فقال :

كفاعِلٍ صُغ اسم فاعلٍ إذا ... من ذي ثلاثةٍ يكون كـ" غذا "
وَهْوَ قليلٌ في فَعُلْتُ وفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَدًّى ، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ
وَأفْعَلٌ ، فَعْلاَن نحو : أشِرِ ... ونحو : صديان ، ونحو : الأَجْهَرِ
وَفَعْلٌ أولى ، وفَعيلٌ بفَعُلْ ... كالضَّخْمِ ، والْجَمِيْلِ ، والفِعْلُ جَمُلْ
وأفْعَلٌ فيه قليلٌ ، وفَعَلْ ... وبِسِوَى الفاعِلِ قد يغني فَعَلْ

شرح ابن عقيل ٣ / ١٣٤ - ١٣٥ ، وانظر المساعد ٢ / ٥٩٠ ، والارتشاف ١ / ٢٣٣ - ٢٣٤ ، والتصريح ٢ / ٧٧ - ٧٨ ، وفتح الأقفال وحل الاشكال للشيخ جمال الدين محمد عمر المعروف ببحرق ١٦٦ - ١٧١ .

(٤) في الأصل (يتبع) .

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٤ ، والارتشاف ١ / ٢٣٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٢ .

(٦) كان يلزمه أن يقول : مُنْطَلَقٌ بِهِ ، لأنه فعل لازم ، فلابد أن يتعدى بحرف الجر ، وباب انفعل لا يكون إلاَّ لازماً . انظر شرح شافية ابن الحاجب ١ / ١٠٨ ، والمغني في تصريف الأفعال لمحمد عبد الخالق عضيمه ١٢٥ .

(٧) في الأصل : (الميم) .

وقد يستويان لفظاً ، ويكون الفرق بينهما تقديراً ، وذلك إذا كان ما قبل الآخر حرف علةٍ (كقولك)[1] : « هذا رجلٌ مُختَارٌ » يحتمل أن يكون اسم فاعلٍ ، فيكون التقدير : « مُختَيِرٌ » بكسر الياء ، أو اسم مفعولٍ ، فيكون التقدير : « مُختَيَرٌ » بفتح الياء ، لكن تحركت فيهما ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً .

وأما اسم المفعول من الثلاثي ، فهو على وزن مفعولٍ ، ولا إشكال فيه[2] .

والأشياء المتصلة بالفعل تسعة ، ثمانية منها تتصل به من جهة المشاركة في حروفه الأصول ، ومعناه ، وهي :

المصدر[3] ، واسم الفاعل[4] ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، والآلة ،[وواحدٌ لا يشترك مع الفعل في شيء ،وهو اسم الفعل][5] .

ولا عمل لاسم [زمانٍ] ، ولا مكانٍ ، ولا آلةٍ ، وأما قول النابغة :

[٤٥] كَأَنَّ مَجَرَّ (الرَّامِسَاتِ)[6] ذُيُولَهَا … عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ[7]

---

(١) في الأصل : (كقول) .

(٢) انظر الخصائص ١ / ٣٤٧ - ٣٤٨ ، وشرح عمدة الحافظ ٧٠٨ - ٧١٠ ، وفتح الأقفال وحل الإشكال لجمال الدين محمد بن عمر ١٧٢ - ١٧٣ ، وجامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني ١ / ١٨٢ - ١٨٣ .

(٣) ومما يحمل على المصدر " اسم المصدر " .

(٤) ومما يحمل على اسم الفاعل " أمثلة المبالغة " .

(٥) ذكر ابن جابر من الأسماء التي لها علاقة بالفعل ثمانية ، وسقط منه التاسع ، وما أثبته يتفق مع ما سيأتي في كلامه . وانظر شرح شذور الذهب ٣٥٧ ، الهمع ٥ / ١٣١ .

(٦) في الأصل : (الراسيات) .

(٧) من الطويل في ديوان النابغة ص ١٦٢ .

وروي البيت بـ" حصير " بدل " قضيم " .

الرامِسات : الرياح الزَّافِياتُ التي تنقل التراب من بلد إلى آخر ، وبينها الأيام ، وربما غشَّت وجه الأرض كله بتراب أرض أخرى . اللسان ٦ / ١٠٢ مادة (رمس) .

نمقته : كتبته .

الشاهد في قوله : « كأنَّ مجر » حيث ورد " مجر " اسم مصدر ، وليس اسم مكان ، لأنه عمل النصب في " ذيولها " واسم المكان لا يعمل .

انظر المفصل ٢٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١١٠ - ١١١ ، واللسان ١٠ / ٣٦١ مادة (نمق) ، ١٢ / ٤٨٨ مادة (قضم) .

وروي بلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٤ .

فليس " مجر " في البيت اسم مكانٍ ، وإنما هو اسم مصدر ؛ ولذلك نصب ذيولها على المفعول .

ولو كان اسم مكانٍ لم يعمل ؛ لأنَّ المكانَ جثةٌ ، والجثة لا تعمل ، ويدل على ذلك أنّ " مجرً " هو اسم كأنَّ ، وخبرها قضيمٍ ، والقضيم بالضاد المعجمةُ ، وهو : الرق الذي يكتب فيه[1] ، فلو كان " مجرً " مصدراً لم يصح الإخبار عنه بقضيم ؛ لأنَّ القضيم جثة ، والجثة لا تكون خبراً عن المعنى ، فلا (يستقيم)[2] إلاَّ (بتقدير)[3] محذوف أي : كأَنَّ مكان ، أي مكان (جر)[4] فتبين أنَّه مصدر .

وقد تكلمنا من هذه التسعة على اسم [الفاعل] ، واسم المفعول ، وسيأتي الكلام على المصدر // في بابه[5] ، ويندرج معه الكلام على اسم الزمان ، والمكان والآلة ويُسْتَتْبَعُ الكلام //١٣٨أ على الصفة المشبَّهة ، وأفعل التفضيل في باب التميز[6] ، ونتعرض في باب المبنيات لاسم الفعل[7] ، فيحصل التنبيه على الفائدة بما يقتضيه هذا المختصر إنْ شاء الله تعالى .

ثم نعود إلى اسم الفاعل الذي هو مقصود هذا الباب ، فنقول : اختلف النحويون في موجب عمل اسم الفاعل ، فقال البصريون : موجب عمله جريانه على الفعل المضارع في عدد حروفه ، وسكناته ، (وحركاته)[8] ، وموافقته فيما يدل عليه من الحال ، والاستقبال ؛ ولهذا لا يعمل عندهم إذا كان بمعنى المضي ؛ لأنَّه غير جارٍ عليه في عدد الحروف ، والحركات ، والسكنات ، وإنْ وافقه في المعنى[9] .

---

(١) قال أبو منصور الأزهري : القضيم هاهنا الرق الأبيض الذي يكتب فيه .
أما ابن منظور فقال : القضيم الجلد الأبيض الذي يكتب فيه .
انظر تهذيب اللغة ٨ / ٣٥٢ مادة (قضم) ، واللسان ١٢ / ٤٨٨ مادة (قضم) .

(٢) في الأصل : (ينقسم) .

(٣) في الأصل : (تقدير) .

(٤) في الأصل : (خبر) .

(٥) انظر ص ١٦٦ ، ١٧٠ ، ١٧٦ .

(٦) انظر ص ٢٨٢ ، ٦٩٨ ، ٣٠٥ .

(٧) انظر المخطوط اللوحة ٣١٢ أ .

(٨) في الأصل : (عدد حروفه) .

(٩) وممن ذهب إلى هذا سيبويه والمبرد ، وابن السراج ، وهو ظاهر كلام الزمخشري .
وهو مذهب كل من ابن يعيش ، وابن مالك ، وابن الحاجب ، والأزهري .
وخالف في هذا الكسائي فذهب إلى إعماله مطلقاً سواء كان بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، أو المضي كما سيأتي ذكره بعد ذلك .
انظر الكتاب ١ / ١٧١ ، والمقتضب ٢ / ١١٧ ، والأصول ١ / ١٢٣ ، والمفصل ٢٧٣ ، وشرحه بن يعيش ٦ / ٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٢ - ٧٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٥ ، والتصريح ٢ / ٦٦ .

وقال الكسائي : موجب عمله مشاركته للفعل في معناه مـن غـير (نظـر)(١) في جريانـه عليه في عدد الحروف ، والحركات ، وعلى هذا يعمل مطلقاً سواء كان بمعنى [الحـال] ، أو الاستقبال ، أو المضي ؛ لأنَّ مشاركته الفعل في معناه داخل في الثلاثة(٢) .

واستدل الكسائي بقوله تبارك وتعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾(٣) ، وبسـط الذراعـين إنمـا كـان في زمـان متقـدم غـير زمـان الإخبـار بذلـك ، فـ" باسـط " بمعنـى المضي ، وقد نصب ذراعيه .

وأجيب عنه بأنَّها حكاية حال ، فجرى مجرى الحال ؛ ولذلك عمل .

واسـتدل أيضـاً بـأنَّ النحويـين يتفقـون علـى جـواز : « أنـا مُعْطِي زيـدٍ درهمـاً أمـس » (بخفض)(٤) زيدٍ ، ونصـب درهمـاً ، فَمُعْطِي بمعنى المضي ، وقـد نصـب درهمـاً ، فكمـا أجازوا نصبه للمفعول الثاني ، وهو الدرهم ، (فكذلك يجوز نصبه للمفعول الأول ؛ إذ لا فرق (بينهما)(٥) .

وأجيب عنه بأنَّ درهماً منصوب بفعلٍ مقـدر ، أي : أعطيتُ درهمـاً(٦) ، فـإذا قلت : وحشيٌّ قاتلُ حمزةَ - رضي الله عنه - يـومَ أحـدٍ ، فـالبصريون يوجبـون الإضافـة ؛ لأنَّ اسـم

---

(١) في الأصل : (نظير) .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٧ - ٤١٨ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٨٠ .

(٣) من الآية (١٨) في سورة الكهف .

وأما قوله تعالى: ﴿ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ فقد استشهد به الكسائي، وتبعه في هذا هشام، وأبو جعفر بن مضاء على أنه اسم فاعل ماضي ، ورُدَّ عليهم بأنه حكاية للحال الماضية ، وقد قال بهذا الزمخشري في الكشاف حيث قال : « " باسط ذراعيه " حكاية حال ماضية ، لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان في معنى المضي ، وإضافته إذ أضيف حقيقية معرفة كغلام زيداً إلا إذا نويت حكاية الحال الماضية » .

وكذلك قال بهذا المنتجب حسين بن أبي العز الهمداني ، والسمين الحلبي ، وأبو حيان ، والقرطبي .

انظر الكشاف ٢ / ٣٨٣ ، وزاد المسير لابن الجوزي ٥ / ٨٢ - ٨٣ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد لحسين الهمداني ٣ / ٣٢٠ ، والدر المصون ٤ / ٤٤٢ ، والجامع للقرطبي ١٠ / ٣٧٣ ، والبحر المحيط ٦ / ١٠٩ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٢ ، والتصريح ٢ / ٦٦ ، والهمع ٥ / ٨١ .

(٤) في الأصل : (بخفظ) .

(٥) في الأصل : (بينه) .

(٦) درهماً عند الجمهور رمنصوب بفعل مضمر ، وهو عند السيرافي منصوب باسم الفاعل ، فهو يجيز نصبه باسم الفاعل ، وإن كان بمعنى المضي ، لأنه اكتسب بالإضافة شبهاً بمصحوب أل .

انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٥١٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٤٠ - ٦٤١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٧ ، والشرح الكبير ١ / ٥٥٢ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٢٧ .

الفاعل إذا لم يعمل وجبت الإضافة ، والكسائي يجيز الإضافة ، والنصب[١] ؛ لأنه يجيزُ عملَ اسم الفاعل بمعنى المضي .

واسم الفاعل إذا عَمِلَ جازت الإضافة ، والنصب إلاّ أنّه إذا أضيف مع عدم العمل كانت الإضافة محضة ، وإذا أضيف مع العمل كانت الإضافة غير محضة[٢] (إذ)[٣] الأصل النصب .

وعلى مذهب البصريين لو قال مُقِرٌّ : « أنَا قاتلٌ زيداً » انتصب زيد ، لأنّه إنما أقرَّ بأنَّه سَيَقْتُل // زيداً ، أو هو آخذٌ في قتله ؛ إذ لا يعملونه إلاّ بمعنى الحال ، أو الاستقبال[٤] . //١٣٨ب

---

(١) علل ابن يعيش السبب في عدم إجازة النصب بقاتل لأنه في معنى قتل ، وذلك لأنه لا مضارعة بين الماضي واسم الفاعل ، وبذلك لم يعمل عمله ، بل لابد أن يكون مضافاً إلى ما بعده ، فتقول : وحشي قاتل حمزة يوم أحد بالإضافة . وقد سبقه إلى هذا الزمخشري .

انظر المفصل للزمخشري ٢٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٦ - ٧٧ .

(٢) الإضافة المحضة ، هي الإضافة المعنوية ، وهي أن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية ، وذلك بأن يكون ثَمَّ حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده .

وهذه الإضافة تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر ، وهما اللام ، ومن .

وهي تفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إذا كان معرفة ، وتخصيص المضاف بالمضاف إليه إن كان نكرة .

وقال عنها ابن عقيل : هي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله .

والإضافة غير المحضة : هي الإضافة اللفظية ، وهي : التي لا تفيد الاسم لا تعريفا ولا تخصيصاً .

وقال عنها ابن هشام : أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال ، أو الاستقبال .

انظر المفصل ١٠٣ - ١٠٤ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ١١٨ - ١١٩ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٤٤ - ٤٥ ، وأوضح المسالك ٣ / ٨٦ - ٨٩ .

(٣) في الأصل : (إذا) .

(٤) علل الزجاجي السبب في عدم إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضياً فقال : « وإنما لم يجز ذلك ، لأن اسم الفاعل إنما يعمل عمل الفعل الذي ضارعه ، وهو المستقبل ، كما أنَّ المستقبل أُعرب لمضارعته اسم الفاعل ، وكل واحد منهما محمول على صاحبه ، وليس بين اسم الفاعل والفعل الماضي مضارعة ، فلذلك لم يعرب الماضي ، ولا عمل اسم الفاعل عمله » .

وكذلك ذكر ابن مالك العلة في عدم إعماله بعد أنْ ضعَّف مذهب الكسائي فقال : « وأجاز الكسائي أيضاً إعمال اسم الفاعل المقصود به المضي مع كونه عارياً من الألف واللام ، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف ، لأن اسم الفاعل الذي يراد به المضي لا يشبه الفعل الماضي إلاّ من قبل المعنى ، فلا يُعطى ما أعطى المشابه لفظاً ومعنى ، أعني الذي يراد به معنى المضارع كما لم يعط الاسم من منع الصرف بعلة واحدة ما أعطى ذو العلتين ، وأيضاً فإن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل من الإعراب ، فحُمِلَ اسم الفاعل عليه في العمل ، ولم يحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في إعراب ، فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل » .

انظر الجمل للزجاجي ٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٥ .

وعلى مذهب الكسائي يحتمل أن يكون أخبر بقتله في المستقبل ، أو في الحال ، أو في المضي ؛ لأنَّه يُعْمِل اسم الفاعل على [كل حال] .

وإذا دخلت على اسم الفاعل الألف واللام الموصولة عمل باتفاق من الفريقين ؛ لأنَّه حينئذ نائبٌ عن الفعل ، فإذا قلت : « أنَا الضاربُ زيداً » ، فالمعنى « أنا الذي ضربتُ زيداً » فضارب هنا وُضع موضع " ضرب " إن كان المراد المضي ، أو (يضرب)[1] إن كان المراد الحال ، أو الاستقبال ، فليس (عمله بجريانه)[2] على الفعل ، وإنما عمله بنيابته عن الفعل ، فيعمل (على)[3] كل حالٍ ؛ فيما يعمل[4] الفعل[5] ؛ لأنَّ الثابت له حكم المثبوت عنه .

و لم يختلفوا في إعمال اسم الفاعل ، ولكن اختلفوا في العامل منه حسب ما تقدم[6] ،

---

(١) في الأصل : (يصرف) .

(٢) في الأصل : (علة بجريانه) ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) في الأصل : (على بجا) .

(٤) ذهب الجمهور إلى أن اسم الفاعل المقرون بالألف واللام يعمل ماضياً ، ومستقبلاً ، وحالاً .
وذهب الأزهري إلى أنه يعمل مطلقاً ماضياً كان أو غيره ، معتمداً كان أو غير معتمد نحو : جاء الضاربُ زيداً أمسِ ، أو الآن أو غداً .
وخالف في هذا أبو علي الفارسي ، ومعه الرماني ، فقالا : إن اسم الفاعل المقرون بالألف واللام لا يعمل إلاَّ إذا كان ماضياً .
وذكر ابن عقيل في شرحه على الألفية أنَّ بعضهم زعم أنه لا يعمل مطلقاً ، وأن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٩ ، والبسيط ٢ / ١٠٠١ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١١٠ ، والتصريح ٢ / ٦٥ .

(٥) لعل الأصل : (فيما يعمل فيه الفعل) فحذف عائد الاسم الموصول ، وهو هنا جائز ، إذ لا يحدث الالتباس بحذفه .

(٦) انظر ما تقدم ص ١٥٠ .
تكلم ابن جابر فيما مضى عن مسألة مهمة ، وهي : النصب بعد اسم الفاعل المقرون بالألف واللام إذا كان بمعنى المضي ، ولكنه لم يوفِّ المسألة حقها ، ولم يذكر كل الآراء ، وهي كالآتي :
فذهب سيبويه إلى أنه منصوب على أنه مفعول به حيث قال : « هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى ، وما يعمل فيه ، وذلك قولك : هذا الضارب زيداً ، فصار في معنى : هذا الذي ضربَ زيداً ، وعمل عمله لأن الألف واللام منعتا الإضافة ، وصارتا بمنزلة التنوين ، وكذلك : هذا الضاربُ الرجلَ ، وهو وجه الكلام » .
وذهب الأخفش إلى أنه منصوب بالتشبيه على المفعول به .
وقال أصحاب الأخفش : ينصب على التشبيه بالمفعول به إذا كانت " ال " للعهد لا إن كانت موصولة ، فإن كانت موصولة ، فالنصب باسم الفاعل .
ونقل عن المازني أن النصب يكون بفعل مضمر – مقدر –، وقال عنه ابن مالك: وكل ذلك تكلف لا حاجة إليه.
وذهب الرماني إلى أنه يعمل بمعنى المضي خاصة .
انظر الكتاب لسيبويه ١ / ١٨١ – ١٨٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٧ – ٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٢٠ ، والمساعد ٢ / ١٩٩ – ٢٠٠ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٨ .

واشترطوا في عمله أن يكون خبراً لذي خبر كـ« زيدٌ ضاربٌ عمراً » ، وكان زيدٌ ضارباً عمراً ، وإنَّ زيداً ضاربٌ عمراً ، وظننتُ زيداً ضارباً عمراً » ؛ أو صفة لموصوف كـ« مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً » ، (أو)[1] حالاً لذي حال كـ« جاءني زيدٌ ضارباً عمراً » ، أو معتمداً على حرف استفهامٍ ، أو نفي كقولك : « أضاربٌ [زيدٌ] عمراً » ، و (ما ضاربٌ زيدٌ عمراً)[2] .

(وأجاز)[3] الأخفش إعماله دون اعتماد (كقولك)[4] : « ضاربٌ زيدٌ عمراً » إما أنَّه لا يحتاج إلى الاعتماد ؛ لقوة شبهه بالفعل ، وإما لتقدير حرف الاستفهام ، فيكون : « ضاربٌ زيدٌ عمراً » عنده على تقدير همزة الاستفهام[5] .

---

(١) في الأصل : (و) .

(٢) في الأصل : (ما زيدٌ ضاربٌ عمراً) وقد نظم السيوطي هذه الشروط جميعها في منظومته الفريدة ، فقال :

كفعلـه اسـمُ فاعـلٍ إن يعـزل عـن المعنـى مكبـراً وقـدْ ولـى

نفيـاً أو استفهامـاً أو موصوفـاً أو ذا حـال أو ذا خبـر كمـا رأوا

الفرائد الجديدة للسيوطي ٢ / ٦٧١ ، وانظر التوطئة ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والشرح الكبير ١ / ٥٥٣ ، والبسيط ٢ / ٩٩٩ ، والهمع ٥ / ٧٩ - ٨٠ .

(٣) في الأصل : (وأزاد) .

(٤) في الأصل : (كقول) .

(٥) أجاز الأخفش والكوفيون إعمال اسم الفاعل دون اعتماد ، واستدل الأخفش بقوله تعالى في الآية (١٤) من سورة الإنسان : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾ في قراءة من رفع " دانية " - ومن قرأ بها أبو حيوة - .

وقال ابن أبي الربيع : إن هذا ما ذهب إليه الزجاجي أيضاً .

هذا ما وجدته منسوباً للأخفش ، ولكني لم أجده عند الرجوع إلى هذه الآية في كتابه معاني القرآن .

ووجدت ابن الحاجب في الإيضاح ينسبه إلى الفراء ، ونصه : « قال الشيخ : على ما ذكر صفته إلا عند الفراء ، فإنه يجيز إعماله غير معتمد » .

ومن ثم ردَّ عليه ، فقال : « لم يثبت عن العرب مثل : قائم الزيدون ، وقد ثبت : أقائم الزيدون ؟ بالإجماع ... » .

وعند رجوعي إلى معاني القرآن للفراء ، لم أجد له قولاً في هذه الآية .

وردَّ ابن عصفور ، وكذلك ابن عقيل على أصحاب هذا المذهب استشهادهم بهذه الآية ، فقال ابن عصفور : « وهذا الذي استدل به لا حجة له فيه عندنا ، لاحتمال أن تكون " دانية " خبراً مقدماً ، و" ظلالها " مبتدأ تقديره : " ظلالها دانية عليهم " » .

وكذلك رد أبو حيان عليهم حيث قال : « وقرأ أبو حيوة ودانية بالرفع واستدل به الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد نحو قولك : قائم الزيدون ولا حجة فيه ، لأن الأظهر أن يكون ظلالها مبتدأ ودانية خبر له » .

انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٢١٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٦٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٤١ - ٦٤٢ ، والدر المصون ٦ / ٤٤٣ ، والشرح الكبير ١ / ٥٥٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٧ ، والبسيط ٢ / ٩٩٩ ، ١٠٢٥ ، والمساعد ٢ / ١٩٤ ، والبحر المحيط ٨ / ٣٩٦ ، والهمع ٢ / ١٩٤ .

وأما إذا جاء ما بعده مخالفاً له كـ« ضاربٌ الزيدانِ » فالأكثر على جوازه ؛ لأنه قد (يتعين)[١] أنَّه ليس بخبر مقدم ؛ إذ الخبر لا يخالف المبتدأ ، فلابد من تقدير مُسَوِّغٌ للابتداء ، فأداة الاستفهام قد قام عليها دليل .

وأما شرط كونه بمعنى الحال ، أو (الاستقبال)[٢] ، فهو مخصوصٌ بالبصريين ، ومن وافقهم كما تقدم .

وإذا ثُنيَ اسم الفاعل ، أو جُمع جمع مذكر (سالماً)[٣] ، ودخلته الألف واللام الموصولة كقولك : « الضاربانِ زيداً أخواكَ » ، أو « الضاربونَ زيداً إخوتُك » ، فإن جررت " زيداً " حذفت النون بغير نزاع ؛ لأنَّها تسقط للإضافة ، وإنْ نصبت " زيداً " ، (فلك)[٤] أنْ تحذف النون تخفيفاً للفظ ؛ لأنَّه قد طال بالموصول - أعني الألف واللام - والصِّلة//، وهي //١٣٩أ
اسم الفاعل ، وعلامةُ الجمع النونُ ، فحذفوا النون تخفيفاً ، وعليه قول الشاعر :

[٤٦] الحافِظُوا عَوْرَةَ العشيرةِ لا تَأْتِيهِمُ من ورائنا وكَفُ[٥]

---

(١) في الأصل : (يعتبر) .

(٢) في الأصل : (الاستفهام) .

(٣) في الأصل : (سالم) .

(٤) في الأصل : (ولك) .
في حالة النصب الأصل إثبات النون ، لتعذر الإضافة نحو : « الضاربانِ العبدَ ، والضاربونَ زيداً » .
ويجوز أن تحذف النون تخفيفاً للفظ كما قال ابن جابر ، وجعل البطليوسي ضابطه أن يكون اسم الفاعل مقروناً بالألف واللام .
أما في حالة الجر ، فالنون تحذف للتخفيف أيضاً ، ويكون الجر بالإضافة ، وجعل البطليوسي أيضاً ضابطه أن يكون اسم الفاعل خالياً من الألف واللام .
وقد ذكر سيبويه هذه الأوجه في الكتاب ١ / ١٨٣ - ١٨٧ .
وانظر إصلاح الخلل ٢١٧ ، وانظر البسيط ٢ / ١٠٠٥ ، والشرح الكبير ١ / ٥٥٢ - ٥٥٣ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٨٤ - ٩٨٥ .

(٥) من المنسرح لقيس بن الخطيم في ديوانه في الشعر المنسوب لقيس ص ١٧٢ ، وروايته في الديوان كما هي في المخطوط .
وهو من شواهد سيبويه حيث نسبه لرجل من الأنصار ١ / ١٨٥ ، وكذلك السيرافي ١ / ٢٥٣ ، ونسبه صاحب الدرر لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي ١ / ١٤٧ ، ونسبه إليه أيضاً صاحب اللسان ، ثم قال : « ويقال لقيس بن الخطيم » ٩ / ٣٦٣ مادة (وكف) .
الشاهد في قوله : « الحافظو عورة العشيرة » حيث حذف نون " الحافظون " تخفيفاً ، ونصب " عورة العشيرة " ، وقد حذف النون ، لأن الصلة قد طالت بها ، والتقدير : « الذين حفظوا عورة العشيرة » .
وهناك رواية بالخفض أي خفض " عورة " فالنون تكون قد حذفت للإضافة .
انظر الجمل للزجاجي ٨٩ ، وتحصيل عين الذهب ١٥٥ .
وروي بلا نسبة في : المنصف ١ / ٦٧ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٨٥ ، والهمع ١ / ١٦٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٥٨ ، والخزانة ٤ / ٢٧٢ ، ٥ / ١٢٢ ، ٦ / ٦ ، ٨ / ٢٩ ، ٢١٠ .

والوكف : النقصان(١) .

وإذا كان اسم الفاعل مما يعمل النصب ؛ لاستيفاء شروطه ، ونصب مفعوله اتبعت بالنصب فقط ، فتقول : « هذا ضاربٌ زيداً وعمراً » بنصب " عمرو " ، (و« هذا ضاربٌ زيداً العاقلَ »)(٢) ، و« هذا ضاربٌ زيداً أخاه » ، و« هذا ضاربٌ زيداً نفسَهُ » بالنصب في ذلك كله(٣) .

فإن جُر بالإضافة ، فلا (يخلو)(٤) أن يكون التابع نعتاً ، أو تأكيداً ، أو عطف بيان ، أو (غيرها)(٥) من التوابع .

فإن كان نعتاً ، أو (تأكيداً)(٦) ، أو عطف بيان جاز الإتباع على اللفظ بالجر ، أو على الموضع بالنصب(٧) .

وإن كان عطفاً بالحرف ، أو بدلاً ، فلا يخلو أن يكون اسم [الفاعل مقروناً بالألف واللام ، أو لا ، فإن كان مقروناً بالألف واللام ، فلا يخلو أن يكون اسم الفاعل](٨) مثنىً ، أو مجموعاً [أو مفرداً ، فإن كان مثنىً ، أو مجموعاً جمع سلامة] جاز الإتباع على اللفظ ، أو على الموضع كما تقدم .

وإن كان مفرداً ، فلا يخلو أن يكون في [التابع] من (العطف)(٩) ، أو البدل الألف واللام ، أو لا ، فإن (كانت فيهما)(١٠) جاز لك الوجهان : الجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ، فإن لم يكن فيهما لم يجز إلاَّ النصب على الموضع .

---

(١) قال ابن منظور : الوكف : العيب والنقص ، وقيل : الإثم .
اللسان ٩ / ٣٦٣ مادة " وكف " .

(٢) مكررة في الأصل .

(٣) أجاز الكوفيون والبغداديون الجر ، واستدلوا بقول امرئ القيس :

فظلَّ طُهاةُ اللحمَ ما بين مُنضجٍ ... صفيفَ شواءٍ ، أو قديرٍ معجَّلِ

بجر " قدير " عطفاً على موضع " صفيف " ورُدَّ عليه بأن الأصل « أو طابخ قدير » فَحُذِفَ المضاف إليه .
انظر المساعد ٢ / ٢٠٧ ، وحاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢ / ٧٠ .

(٤) في الأصل : (يخلوا) .

(٥) في الأصل : (غيرهما) .

(٦) في الأصل : (تأكيد) .

(٧) قال ابن عصفور في هذا : « منهم من قال نتبعه على اللفظ لا غير ، ومنهم من قال : نتبعه على اللفظ والموضع » .
انظر الشرح الكبير ١ / ٥٥٥ ، والمساعد ٢ / ٢٠٧ .

(٨) انظر الشرح الكبير ١ / ٥٥٥ – ٥٥٧ ، والمقرب ١ / ١٢٥ – ١٢٧ .

(٩) في الأصل : (عطف) .

(١٠) في الأصل : (كانت فيها) .

فإن كان اسم الفاعل (مجرداً)[١] لا يعمل النصب[٢] وجب (جر ما بعده)[٣] ، وجر التابع له ؛ إذ لا وجه لنصبه[٤] .

واسم الفاعل المشتق من الثلاثي ، أو الرباعي ، أو الخماسي ، أو السداسي سواءٌ في العمل إذا حصلت شروطه ، فتقول : « زيدٌ ضاربٌ عمراً » ، و« مُكرِمٌ خالداً » و« مُكْتَسِبٌ مالاً » ، و« مُسْتَعْطِفٌ إخوتَهُ » .

وأجرى البصريون مجرى اسم الفاعل أمثلة المبالغة ، وهي خمسة (أمثلة)[٥] :

فَعّالٌ كـ" ضَرَّابٌ " ، وفَعُولٌ كـ" ضَرُوبٌ " ، ومِفْعَالٌ كـ" مِضْرَابٌ " ، وفَعِيلٌ كـ" ضَرِيْبٌ " ، وفَعِلٌ كـ" ضَرِبٌ " بغير ياء .

لكنَّ البصريين اختلفوا فيها ، واتفقوا على إلحاق الثلاثة الأول باسم الفاعل ، واختلفوا في الرابع والخامس[٦] ، واستشهدوا على " فَعَّال " بقول الحماسي[٧] :

[٤٧] (فَيَالِ زَامٍ)[٨] رَشَّحُوا بِي مُقدِّماً إلى المَوْتِ خوَّاضاً إليه الكتائبا[٩]

---

(١) في الأصل : (محركاً) .

(٢) وذلك في حالة المضي ، وذكر ابن عصفور فيه رأياً آخر حيث قال : « وقد يجوز النصب بإضمار فعل » .
انظر الشرح الكبير ١ / ٥٥٧ .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) لا وجه للنصب هنا ، فاللفظ مجرور ، لأن اسم الفاعل لا يعمل ، وبذلك يجر التابع له .
أما اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فوجه النصب فيه أنه يتبع على المحل إذ النصب على المحل والخفض على اللفظ ، وبذلك يكون التابع منصوباً تبعاً له .

(٥) مكررة في الأصل .

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٤٢١ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٧) والمقصود به سعد بن ناشب بن مازن بن عمرو بن تميم .
شاعر إسلامي في الدولة المروانية ، وكان من شياطين العرب .
انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٦٧ ، والخزانة ٨ / ١٤٥ .

(٨) في الأصل : (فيال لزام) .

(٩) من الطويل .
وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٧٢ ، وروايته فيه :
فَيَا لِرِزَامٍ رشحُوا بي مقدماً إلى المَوْتِ خَوَّاضاً إليه الكتائبا
الشاهد في قوله : « خواضاً إليه الكتائبا » حيث أعمل صيغة المبالغة " خواضاً " عمل اسم الفاعل ، فنصب " الكتائبا " على أنه مفعول به .
انظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ / ٣٧ ، والخزانة ٨ / ١٤١ ، وقد روي فيها : « خواضاً إليها الكرائبا » .
وانظر اللباب ١ / ٤٤١ ، والإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين محمد القرشي ١٩٨ .

بنصب " الكتائبا " بخواضٍ ، وهو على وزن " فَعَّال " .

والشاهد على " فعول " قول أبي طالب[١] عم رسول الله ﷺ :

[٤٨] ضَرُوبٌ بحد السيف سُوقَ سمانها إذا عدِموا زاداً فإنك عاقرُ[٢]

فنصب " سوق " بضروب ، والبيت من قصيدة له يرثي بها // أمية (بن)[٣] المغيرة ، //١٣٩ب وكان صديقه .

واستشهدوا على (مِفْعَال)[٤] بقول العرب : « إنَّك لَمِنْحَارٌ بَوائكَها »[٥] فنصب " بوائكها " بـ" منحار " والبوائك : جمع بائكة ، وهي الناقة الفتية الحسنة[٦] ، يريدون : « إنَّك لتنحر خيار النوق للأضياف » .

فهذه الثلاثة (المتفق)[٧] عليها عند البصريين ، وأما " فَعِيلٌ ، وفَعِلٌ " [فإن سيبويه]

---

(١) هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم ، والد علي رضي الله عنه ، وعم النبي ﷺ ، تولى أمر رسول الله ﷺ بعد وفاة عبد المطلب بعد الفيل بثمان سنوات ، كان من أبطال بني هاشم ، ورؤسائهم ، دعاه النبي إلى الإسلام قبل موته ، لكنه امتنع .

انظر الكامل في التاريخ ٢ / ٢٣ - ٤٤ ، والسيرة النبوية لابن هشام ١ / ١٠٨ ، ١٧٩ ، والتعريف في الأنساب ٤٢ - ٤٤ ، والأعلام ٤ / ١٦٦ .

(٢) من الطويل لأبي طالب في ديوانه ص ٤٦ وروايته في الديوان : " بنصل " بدل " بحد " . وهو من شواهد سيبويه .

الشاهد في قوله : « ضروب سوق سمانها » حيث أعمل صيغة المبالغة " ضروب " عمل اسم الفاعل " ضارب " الذي يعمل عمل الفعل ، فرفعت الفاعل ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب المفعول به ، وهو " سوق " .

انظر الكتاب ١ / ١١١ ، وتحصيل عين الذهب ١١٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٦ .

وروي بلا نسبة في : اللباب ١ / ٤٤١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٠ ، وشرح قطر الندى ٢٨٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٧٠ .

(٣) في الأصل (ابن) ، وهو أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي ، عاش إلى ما بعد مولد النبي ﷺ ، وهو جد الأمويين في الشام والأندلس ، وصفه دغفلاً حيث قال : « رأيتُ شيخاً قصيراً نحيف الجسم ، ضريراً ، يقوده عبده ذكوان » .

انظر سمط اللآلي ٢ / ٦٧٣ - ٦٧٤ ، والإعلام ٢ / ٢٣ .

(٤) في الأصل : (مفاعل) .

(٥) انظر الكتاب لسيبويه ١ / ١١٢ ، والمقتضب ٢ / ١١٣ ، والأصول ١ / ١٢٤ .

(٦) قال ابن منظور في اللسان ١٠ / ٤٠٣ مادة (بوك) : « بوك : ناقة بائِكةٌ : سمينة خيار حسنة ، والجمع البوائك ، ومن كلامهم : إنه لمِنْحَارٌ بَوَائِكها » .

(٧) في الأصل : (المتفقه) .

يلحقهما)(١) باسم الفاعل(٢) ، ويشهد لسيبويه على " فعيل " قول الشاعر يخاطب إمرأته :

[٤٩] إذا ما صَنَعْتِ الزَّادَ فَالْتَمِسِي لَهُ أَكِيلا فإنِّي لستُ آكِلَهُ وَحْدِي(٣)

تقدير الكلام : « فالتمسي أكيلاً للزاد » ، لكنْ قدمه ، وأضمره ، وأدخل عليه لام الجر ؛ لأنَّ اسم الفاعل ، وما جرى مجراه إذا تقدم معموله قُوى بلام الجر(٤) ، وإذا كان ذلك يجوز

---

(١) في الأصل : (يلحقها) .

(٢) وهذا ما نص عليه سيبويه في الكتاب إلاّ أنه أشار إلى أنَّ إعمالها قليل حيث قال : « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أرادوا بفاعل من إيقاع الفعل ، إلاّ أنه يريد أن يتحدث عن المبالغة ، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى : فَعُولٌ ، وفَعَّالٌ ، ومِفعَالٌ ، وفَعِلٌ ، وقد جاء فعيلٌ كـ" رحيمٌ ، وقديرٌ ، وسميعٌ ، وبصيرٌ " يجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير ، والإضمار ، والإظهار » .

وقد وافق سيبويه في هذا ، ابن معطي ، وابن يعيش ، والشلوبين ، وابن مالك ، وابن عقيل ، وعبد العزيز الموصلي ، وابن هشام .

ووافقه الجرمي أيضاً في إعمال " فَعِل " ، لأنه على وزن الفعل ، كـ" فَهِم " ، و" فَطِنَ " ، ولم يجز إعمال " فعيل " .

أما ابن السراج ، فقد خالفه في " فعيل " حيث قال : « وقد أجرى سيبويه : " فعيلاً " كرحيم ، وعليم ، هذا المجرى ، وقال : معنى ذلك المبالغة ، وأباها النحويون ، من أجل أنَّ " فعيلاً " بابه أن يكون صفة لازمة للذات ، وأن يجري على " فَعُلَ " نحو : ظَرُف فهو ظريف ، وكرُم فهو كريم ، وشرُف فهو شريف ، والقول عندي كما قالوا » .

وقد منع بعض النحاة إعمال " فعيل " ، و" فَعِل " مثل : المازني ، والزيادي ، ومعهم المبرد كما سيأتي .

وقد رجح النحاة مذهب سيبويه .

الكتاب لسيبويه ١ / ١١٠ ، وانظر الأصول ١ / ١٢٤ – ١٢٥ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٠ – ٧٣ ، والتوطئة ٢٦٤ ، والمقرب ١ / ١٢٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٩ – ٨٢ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١١١ ، والمساعد ٢ / ١٩٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٥ ، والتصريح ٢ / ٦٨ ، وأبو عمر الجرمي ١٨٨ .

(٣) من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه ص ٣١٢ في القسم الثالث من الديوان ، وهو ما نسب لحاتم وليس له .

الشاهد في قوله : « أكيلاً » حيث أعمل صيغة المبالغة وهي على وزن " فعيل " عمل اسم الفاعل .

انظر : شرح شواهد المغني للسيوطي ٢ / ٥٨٥ – ٥٨٦ .

وروى بلا نسبة في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢ / ١٨٥٣ ، وشرح ابن القواس ٢ / ٩٩٠ .

(٤) لم يتحدث ابن جابر عن هذه المسألة ، وهي : تقديم معمول اسم الفاعل عليه .

وقد قال النحاة : إنه يجوز تقديم معموله عليه نحو : هذا زيداً ضاربٌ ، ما لم يمنع مانع من ذلك ، والموانع هي :

١ – إذا وقع صلة لموصول نحو : هذا الضاربُ زيداً ، فهذا لا يجوز فيه أنْ تُقدم المعمول على اسم الفاعل حتى لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول .

٢ – إذا وقع صفة لموصوف نحو : هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً ، وهذا لا يجوز أن يتقدم فيه المعمول على اسم الفاعل ، حتى لا يؤدي إلى تقديم الصفة على الموصوف .

٣ – إذا جر بمضاف نحو : هذا غلامُ قاتلِ زيداً .

٤ – إذا جر بحرف جر غير زائد نحو : مررتُ بضاربٍ زيداً .

انظر المقرب ١ / ١٢٥ ، والشرح الكبير ١ / ٥٥٤ ، وحاشية الصبان ٢ / ٤٥٣ .

في الفعل ، ففي اسم الفاعل ، وما أشبهه أولى، يجوز أن تقول في : « ضربتُ زيداً » ، لزيدٍ ضربتُ ، ولا يجوز ذلك مع التأخير .

(ويشهد)[١] لسيبويه على " فَعِلٌ " قول الشاعر :

[٥٠] حَذِرٌ أُمُوراً لا تضيرُ وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيَهُ من الأقدارِ[٢]

فنصب " أموراً " بحذر ، وهو على وزن " فَعِلٌ " .

والمبرد لا يُلحق " فعيلاً " ، و" فَعِلاً " باسم الفاعل في العمل ، واستدل على ذلك بأنَّ (فَعِيلاً)[٣] إنما يأتي اسم فاعل لـ" فعُل " بضم العين كـ« شَرُفَ فهو شريفٌ » ، وهو لا يتعدى ، فكيف يتعدى اسم فاعله ، وأنَّ " فَعِلاً " إنما يأتي اسم فاعل من " فَعِلَ " بكسر العين غير المتعدي إذا كان من الغرائز كـ« فَرِحَ فهو فَرِحٌ » ، وأفعال الغرائز لا تتعدى ، فكيف يتعدى اسم فاعلها[٤] .

---

(١) في الأصل : (وليستشهد) .

(٢) من الكامل لأبي يحيى اللاحقي ، وروى لابن المقفع .

الشاهد في قوله : « حذر أموراً » حيث أعمل " حذر " عمل اسم الفاعل ، فنصب مفعولاً به ، وهو " أموراً " .

روى بلا نسبة في : الكتاب لسيبويه ١ / ١١٣ ، والجمل للزجاجي ٩٣ ، وتحصيل عين الذهب ١١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧١ .

(٣) في الأصل : (فعلاً) .

(٤) هذا ما نص عليه المبرد في المقتضب حيث قال : « فأما ما كان على " فَعِيل " نحو : رحيم ، وعليم ، فقد أجاز سيبويه النصب فيه ، ولا أراه جائزاً .

وذلك أن " فعيلاً " إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى ، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به ، والفعل الذي هو لـ" فعيل " في الأصل إنما هو كان على " فَعُل " نحو : كَرُم فهو كريم ، وشَرُف فهو شريف، وظَرُف فهو ظريف ، فما خرج إليه من باب " عَلِمَ ، وشَهِدَ ، ورَحِمَ " فهو ملحق به ، فإن قلت : راحم ، وعالم ، وشاهد ، فهذا اسم الفاعل الذي يراد به الفعل » .

ثم قال في " فَعِل " : « وكذلك ما ذكر في " فَعِل " أكثر النحويين على رده ، و" فعيل " في قول النحويين بمنزلته ، فما كان على " فَعِل " فنحو : فَرِق ، وبَطِرَ ، وحَذِرَ ، والحجة في أن هذا لا يعمل أنه لما تنتقل إليه الهيئة تقول : فلانٌ حَذِرٌ ، أي ذو حذر ، ولقد حَذُر ، فإنما هو كقولك : ما كان ذا شَرَفٌ ، ولقد شَرُف ، وما كان ذا كَرَمٌ ، ولقد كَرُمَ .

فـ" فَعِلٌ " مضارعةَ لـ" فعيل " وكذلك يقع " فَعِل " ، " فَعِيل " في معنى كقولك : رجلٌ طبٌّ ، وطَبيبٌ ، ومَذِل ، ومَذِيلٌ ، وهذا كثير جداً » .

انظر المقتضب ٢ / ١١٣ - ١١٥ .

وأجيب بأنَّه ليس المراد بـ" فَعِيل ، وفَعِل " اسم الفاعل ، وإنما المراد صيغة تعطي المبالغة[١] ، فذلك غير موجود في اسم الفاعل مع ثبوت السماع كما تقدم من الشاهدين عليهما .

وبالغ المبرد حتى ادّعى أنَّ البيت الذي استشهد به سيبويه من قوله : « حذر » مصنوع[٢] .

وحُكِيَ أنَّ المازني ذكر أنَّ أبا يحيى اللاحقي[٣] زعم أنَّ سيبويه قال[٤] : التمس لي بيتاً شاهداً على إعمال " فَعِل " قال : فصنعت له هذا البيت ، وهذه الحكاية مسندة إلى رجل قد اعترف بكذبه على العرب ، فلا يُقبل ما قال .

وادَّعى غير المبرد أنَّ ابن (المقفع)[٥] صنع هذا البيت[٦] .

وألحق البصريون هذه الخمسة باسم الفاعل ، وإنْ [لم] تكن جارية على الفعل المضارع كاسم الفاعل ؛ لأنَّ ما فيها من قوة // المبالغة في الفعل قام مقام الشبه اللفظي بالفعل المضارع . //١٤٠أ

والكوفيون لا يلحقون باسم الفاعل شيئاً من هذه (الخمسة الأمثلة)[٧] .

---

(١) وقد رد ابن عصفور مذهب المبرد هذا ، وعدَّه مذهباً فاسداً حيث قال : « وهذا الذي ذهب إليه من الاحتجاج فاسد ، إذ الكلام لم يقع إلاَّ في فَعِل ، وفعيل الواقعين موقع مُفعل » .
انظر الشرح الكبير ١ / ٥٦١ .

(٢) قال المبرد : « واحتج سيبويه بهذا البيت :

حَذِرٌ أُمُوراً لا تضِيْرُ ، وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيَهُ مِنَ الأقْدَارِ

وهذا بيت موضوع مُحْدَثٌ ، وإنما القياس الحكم على ما يجيء من هذا الضرب وغيره » .
المقتضب ٢ / ١١٥ - ١١٦ .

(٣) هو أبان بن عبد الحميد اللاحقي من شعراء هارون الرشيد ، توفي سنة (٢٠٠ هـ) .
انظر الخزانة ٨ / ١٧٣ ، والأعلام ١ / ٢٧ .

(٤) لعله يقصد : « قال له » .

(٥) في الأصل : (المقنع) .
وهو عبد الله بن المقفع ، كان قبل إسلامه يُسمى بـ" رَوْزبة " ويكنى بأبي عمر ، ولما أسلم سمي بعبد الله ، وكني بأبي محمد .
لقب بالمقفع ، لأن الحجاج بن يوسف ضربه ضرباً ، فتقفعت يده ، كان فصيح العبارة له حكم ، وأمثال ، توفي سنة ١٤٢ هـ .
انظر الخزانة ٨ / ١٧٧ - ١٧٨ ، والأعلام ٤ / ١٤٠ .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٢ ، والشرح الكبير ٣ / ٥٦٢ - ٥٦٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨١ ، والبسيط ٢ / ١٠٥٨ - ١٠٥٩ .

(٧) لعله : « الأمثلة الخمسة » .
وقد ذكر الأزهري السبب في عدم إلحاق الكوفيين شيئاً من هذه الأمثلة باسم الفاعل ، وذلك لمخالفتها لأوزان المضارع ، ولمعناه .
التصريح ٢ / ٦٨ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٤٢٢ .

وإذا ثُنِّيت هذه الأمثلة ، أوجُمعت عملت عند البصريين كما يعمل اسم الفاعل إذا ثُني ، أو جُمِع[(١)] .

فإنْ صُغِّرتْ ، أو (نُعِتت)[(٢)] لم تعمل كما لا يعمل اسم الفاعل إذا صُغِّرَ ، أو نُعِتَ ؛ لأنَّ التصغير ، والنعت من خواص الأسماء[(٣)] ، فهو مبعد عن الفعل[(٤)] .

وذهب الكسائي إلى إعمال المنعوت ، والمصغر ، وهو قول ضعيف[(٥)] .

(قوله)[(٦)] :

وَأجْرِ كالمُضَارع اسمَ الفاعِلِ مُنَوْناً مِنْ قَاصرٍ أو عَامِلِ
نَصْباً فَعَدٌ ضَاربًاً كَيَضْرِبُ ولا تُعَدٌ ذَاهِباً كَيَذْهَبُ

أمرك في صدر البيت الأول أن تجري اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع في نصبه للمفعول إذا كان اسم الفاعل منوناً ؛ لأنَّه إذا سقط التنوين للإضافة انْجرَ المعمول ، فمراده [بـ] منوناً ألاَّ يكون مضافاً ، وجرى في ذلك على المشهور من أنَّ اسم الفاعل لا يعمل إلاَّ إذا جرى على الفعل المضارع لفظاً ، ومعنىً ، وقد تقدم شرح الكلام في ذلك[(٧)] .

قوله : « منوناً » نصباً على الحال من قوله : « اسم » ، وقوله : « من قاصرٍ أو عامل نصباً » تنبيه على أنَّ حال اسم الفاعل كحال المضارع الذي اُشْتُقَ منه ، فإن كان المضارع قاصراً كان اسم الفاعل قاصراً لا يرفعُ إلاَّ الفاعل .

---

(١) انظر شرح عمدة الحافظ ٦٨٢ .

(٢) في الأصل : (نعتّ) .

(٣) انظر التسهيل لابن مالك ١٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٢٣ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٢٥ .

(٤) الأنسب لو قال : « فهما مبعدان عن الفعل » .

(٥) أجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل المصغر ، وقد قال بهذا الكوفيون إلاَّ الفراء ، ووافقهم أبو جعفر النحاس .
وقال بعض المتأخرين : إنْ لم يحفظ له مُكبرٌ جاز إعماله .
أما إعماله إذا كان موصوفاً ، فقد أجازه الكسائي مطلقاً .
وقال المرادي : ونقل غيره : أنَّ مذهب البصريين ، والفراء هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائي ، وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً .
انظر التسهيل لابن مالك ١٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ ، والمساعد ٢ / ١٩١ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٧ ، والهمع ٥ / ٨١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٦٧ .

(٦) بياض في الأصل لعله ما أثبته .

(٧) انظر ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

وإن كان المضارع عاملاً للنصب كان اسم الفاعل عاملاً له ، ويأتي مثال ذلك في البيت الثاني ، وقوله : « نصباً » في أول البيت الثاني مفعول بعامل في آخر البيت الأول ، ثم شرع في البيت الثاني ينبّه كيف يجري اسم [الفاعل] على المضارع في قصوره ، وعمله ، فقال : « فَعَدِّ ضارباً كَيَضْرِبُ » يعني فانصب المفعول بضارب كما تنصبه بيضرب ، ثم قال : « ولا تُعَدِّ ذاهباً كيذهب » أي ، ولا تنصب المفعول بذاهب كما لا تنصبه بيذهب ، فتقول : « هذا ضاربٌ زيداً » كما تقول : « هذا يضربُ زيداً » ، وتقول : « هذا ذاهبٌ أبوه » كما تقول : « هذا يذهبُ أبوه » ، فترفع به الفاعل[1] ، ولا تنصب به المفعول إلاَّ أنَّ اسم الفاعل فرعٌ عن الفعل المضارع ، فهو منحطٌ عنه في الدرجة ؛ ولهذا يعمل الفعل // المضارع من غير اعتماد //١٤٠ب (على)[2] شيء ، واسم الفاعل لا يعمل إلاَّ معتمداً كما تقدم[3] .

وإذا قلت : « زيدٌ يضربُ عمراً » لا يجوز أن تقول : « يضربُ لعمرٍو» باللام ، ويجوز ذلك في اسم الفاعل ، فتقول : « زيدٌ ضاربٌ لعمرٍو» ، وإنْ لم يجز في فعله ، وجواز تعديته باللام دليل انحطاطه في الدرجة[4] هذا حكم اسم الفاعل .

و لم يتعرض في الأصل لذكر اسم المفعول ، وهو كاسم الفاعل في العمل إلاَّ أنَّه لا يكون مفعوله إلاَّ مرفوعاً نائباً عن الفاعل ، فإن كان له مفعولان كـ« زيدٌ (مُعْطى)[5] درهماً » ناب الأول عن الفاعل ، وانتصب الآخر .

[وإن كان له مفعولٌ واحد رفعه نائباً عن الفاعل] ، ويجوز إضافته (إليه)[6] ، تقول : « زيدٌ مضروبٌ غلامُهُ » وإن شئتَ أضفت ، وقلت : « زيدٌ مضروبُ الغلامِ » ، فأضفته إلى مفعوله[7] ، وإن كان نائباً عن الفاعل .

---

(١) اختلف النحاة حول رفع اسم الفاعل للفاعل ، فذهب ابن جني والشلوبين إلى أنه لا يرفع الظاهر .
وقيل : يرفعه ، ونسبه الأشموني إلى سيبويه ، وقال : إن ابن عصفور اختاره .
أما المضمر فذهب قوم إلى أنه يرفع .
وذهب قوم مثل : ابن طاهر ، وابن خروف إلى أنه يمتنع رفعه .
انظر الهمع ٥ / ٨٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٦٤ .

(٢) في الأصل : (إلى) .

(٣) انظر ص ١٥٤ .

(٤) انظر شرح ابن القواس ٢ / ٩٨٠ .

(٥) في الأصل : (يعطي) .

(٦) في الأصل : (إلى مفعوله) ولعل الصواب ما أثبته .

(٧) وإن شئت نصبت على التشبيه بالمفعول به .
انظر توضيح المقاصد ٣ / ٢٨ ، والفرائد الجديدة ٢ / ٦٧٦ .

واسم الفاعل لا يجوز إضافته إلى فاعله[1] ؛ لأنَّه الفاعل بنفسه بخلاف اسم المفعول ، فإنّ فاعلَهُ محذوف ، ومفعوله نائب عنه ، فإذا أضفت إلى النائب (عن)[2] فاعله كأنّك[3] أضفته إلى المفعول في الحقيقة .

وإذا رفع اسم المفعول لفظاً ظاهراً ، فلك رفعه وجره على الإضافة كما تقدم ، ولك نصبه على التمييز تقول : « زيدٌ مضروبٌ غلاماً » ، وتجعل النائب عن الفاعل ضميراً مستتراً فيه .

ويشترط في عمله ما يُشترط في اسم الفاعل من الاعتماد على ذي (خبر)[4] ، أو ذي صفةٍ ، أو ذي حالٍ ، أو على أداة نفيٍ ، أو استفهامٍ ، وأن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال عند البصريين .

وإذا دخلته الألف واللام عمل مطلقاً كاسم الفاعل[5] ؛ لأنَّه حينئذٍ نائب عن الفعل كما تقدم في اسم الفاعل إلاَّ أنَّه لا يجرى على لفظ المضارع إذا كان ثلاثياً ألا ترى أنَّ " يَضْرِبَ " أربعة أحرف ، (ثلاثة متحركات)[6] ، وساكن ، واسم المفعول منه " مَضْرُوْبٌ " ، فهو (ثلاثة)[7] متحركات ، وساكنان ، فلم يتساويا ، وقد قدَّمنا كيفية اشتقاق اسم المفعول من الثلاثي ، والرباعي ، والخماسي ، والسداسي .

وقد جمعنا في هذا الباب ما فيه (إن شاء الله)[8] الكفاية ، والله الموفق .

---

(١) لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ، ولكن يجوز إضافته إذا كان عاملاً بغير معنى المضي إلى مفعوله ، فإذا كان المفعول اسماً ظاهراً جازت إضافة اسم الفاعل إليه ، ويجوز نصبه وهو الأولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وهما عند الكسائي سواء ، لكن إذا فُصِلَ المفعول عن اسم الفاعل تعين نصبه .
أما إذا كان المفعول ضميراً متصلاً ، فيضاف إليه اسم الفاعل وجوباً ، وهو عند الأخفش وهشام في محل نصب .
هذا بالنسبة للمفعول الأول لاسم الفاعل ، أما إذا اقتضى اسم الفاعل مفعولاً ثانياً تعين نصبه .
انظر توضيح المقاصد ٣ / ٢٦ ، والفرائد الجديدة ٢ / ٦٧٣ .

(٢) في الأصل : (عمن) .

(٣) في الأصل : (كأنّك لما) .

(٤) في الأصل : (خبراً) .

(٥) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٥٠٨ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ٢٧ ، والفرائد الجديدة ٢ / ٦٧٥ .

(٦) في الأصل : (ثلاثٌ متحركا) .

(٧) في الأصل : (ثلاث) .

(٨) في الأصل : (إنشاءالله) .

باب المصدر

« باب المصدر »

هذا الباب يستدعي الكلام على (أربع)[١] مسائل :

الأولى : في أبنية المصادر .

الثانية : // في إعراب المصدر ، وما ينوب منابه . //١٤١أ

الثالثة : في تقسيم المصدر إلى أنواعه .

الرابعة : في عمل المصدر .

فأما المسألة (الأولى)[٢] ، فاعلم أنَّ المصادر إنما هي بحسب أفعالها ، (فالفعل)[٣] إما ثلاثي ، أو رباعي ، أو خماسي ، أو سداسي .

فأما الثلاثي منها ، فمصادره كثيرة التشعب موقوفة على السماع ، فمحلُّهُ كتب اللغة ، والمقيس منها قليل .

فنقول : الثلاثي المفتوح العين إن كان متعدياً ، فقياس مصدره " فَعْل " بفتح الفاء وسكون العين كـ« ضَرَبَ ضَرْباً ، ورَدَّ ردّاً ، ووَعَد وَعْداً ، وباع بَيْعاً ، وقال قَوْلاً ، ورمى رَمْياً ، وغزى غَزْواً » ، وإن كان غير متعدٍ ، فقياس مصدره " الْفُعُول " بضم الفاء كـ« قعدَ قُعوداً ، وغَدا غُدُوّاً ، ودوا دُويّاً » ما لم يدل على امتناع ، فقياس مصدره " الفِعَال " بكسر الفاء كـ« أبى إباءً » ، أو على اضطراب ، أو (تنقل)[٤] ، فقياس مصدره " فَعَلان " بفتح الفاء والعين كـ« خَفَقَ البرقُ خَفَقاناً » ، و« جالَ الفرسُ جَوَلاناً » ، أو على داءٍ ، أو صوت ، فمصدره " الفُعال " بضم الفاء كـ« سَعُلَ سُعالاً ، وزَكَمَ زُكاماً ، وصَرَخَ صُراخاً ، وعوى عُواءً » ، وهو كثير .

ومن التنقل والصوت ما جاء [على] " فعيل " كـ« رحلَ رحيلاً ، وصهلَ الفرسُ صهيلاً » .

وأما الثلاثي المكسور العين ، فإن كان متعدياً ، فقياسه " فَعْلٌ " بفتح الفاء وسكون العين كـ« حَمِدَ حَمْداً » ، و« شَمِمْتُ الرائحةَ شمَّا »[٥] .

---

(١) في الأصل : (أربعة) .

(٢) في الأصل : (الأول) .

(٣) كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها ما أثبته .

(٤) هكذا في الأصل ، ولكن الموجود في كتب الصرف : « تقلب » .

(٥) ذكر ابن مالك المقيس في المتعدي من " فَعَل " ، و" فَعِل " ، فقال : « والمقيس في المتعدي من " فَعَل " مطلقاً ، ومن " فَعِل " المفهم عملاً بالضم " فَعْل " » .

انظر التسهيل لابن مالك ٢٠٥ ، وشرحه له أيضاً ٣ / ٤٧٠ - ٤٧١ ، وانظر أوضح المسالك ٣ / ٢٣٣ .

وإن كان غير متعدٍ ، فقياسُ مصدره " فَعَلٌ "(١) بفتح الفاء والعين كـ« فَرِح فَرحاً » ، و« شَلَّت يده شللاً » ، « جَوِيَ (جَوىً)(٢) » وهو داء في الجوف .

وأما الثلاثي المضموم العين ، فقد تقدم في باب تعدي الأفعال أنّه لا يتعدى ، فقياس مصدره " فُعُولة " بضم الفاء كـ« سَهُلَ الأمرُ سُهُولةً » ، أو " فَعَالة " بفتح الفاء كـ« جَزُلَ القولُ جَزالةً »(٣) ، وما خالف ما ذكرناه في جميع الثلاثي ، فإنما هو موقوف على السماع(٤) ، فينظر في كتب اللغة .

وأما الرباعي ، والخماسي ، والسداسي من الأفعال ، فمصادرها مقيسة .

---

(١) هذا إذا كان من " فَعِلَ " اللازم ، وأما إذا كان من " فَعَل " اللازم فقياس مصدره الفعول ، وقد ذكر هذا ابن مالك ، فقال : « وفي اللازم من فَعِلَ " فَعَل " ، ومن فَعَل " فعول " ما لم يغلب فيه " فِعالة " ، أو " فِعال " أو " فُعال " ، أو " فَعِيل " ، أو " فَعَلان " فيندر فيه فُعُول » .

وهذا ما قاله ابن هشام .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٧٠ - ٤٧١ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٣٦ .

(٢) في الأصل : (يجوي) .

انظر اللسان ١٤ / ١٥٨ مادة (جوا) .

(٣) ذكره سيبويه في الكتاب حيث قال : « أما ما كان حُسْناً ، أو قُبْحاً ، فإنه مما يبنى فعله على " فَعُلَ يَفْعُلُ " ، ويكون المصدر " فعالاً " ، و" فعالة " ، و" فُعلاً " ، وذلك قولك : " قَبُحَ يَقْبُحُ قباحةً " ، وبعضهم يقول : قبوحةً فبناه على " فُعولةٍ " كما بناه على " فعالةٍ " » .

الكتاب لسيبويه ٤ / ٢٨ - ٣٢ ، وانظر شرح الأشموني ٢ / ٥٨٦ .

(٤) نظم ابن مالك في ألفيته أبنية مصادر الثلاثي ، فقال :

فَعْلٌ قِياسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى ... مِن ذِي ثَلاثَةٍ كـ" رَدَّ رَدّاً "

وفَعِلَ اللازمُ بابُهُ فَعَلْ ... كـ" فَرَح " ، وكـ" جَوىً " ، وكـ" شَلَلْ "

وفَعَلَ اللازمُ مِثْلَ قَعَدا ... لَهُ فُعُولٌ باطِّرَادٍ كـ" غَدَا "

ما لَمْ يكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاً ... أو فَعَلاناً - فَادْرِ - أو فُعَالاَ

فَأوّلٌ لِذِي امتناعٍ كأبَى ... والثَانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا

لِلدَّا فُعَالٌ أو لِصَوتٍ ، وَشَمِلْ ... سَيراً وصَوتاً الفعِيلُ كـ" صَهَلْ "

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلا ... كـ" سَهُلَ الأمرُ ، وزيدٌ جَزُلاَ "

وما أتى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى ... فَبَابُهُ النَّقْلُ كـ" سُخْطٍ ، ورضَى "

شرح ابن عقيل ٣ / ١٢٣ - ١٢٦ .

فأما الرباعي فإن كان على " فَعْلَل " كـ" دَحْرَجَ " فمصدره " فَعْلَلَةٌ " بفتح الفاء كـ" دَحْرَجَةٌ " ، أو " فِعْلال " بكسر الفاء كـ" دِحْرَاجٌ "[1] .

وإن كان على " فَعَّل " كـ" عَلَّمَ " مضاعفاً ، فمصدره " التفعيل " كـ" التعليم " إلاَّ أنْ يكون معتلَ اللام كـ" زكَّى " فمصدره " تَفْعِلة " كـ" تزكية "[2] . وإن كان على " فـاعلَ " كـ" ضارب " ، و" خاصم " ، فمصدره " المفاعلة " ، // كـ" المضاربة " ، و" المخاصمـة " ، //١٤١ب أو " الفِعال " بكسر الفاء كـ" الضراب " ، والخصام[3] .

---

(١) وقد يفتح مصدر " فعلـل " المضعـف مثـل : « زلـزل ، وقلـقل ، ووسـوس » ، فـإن وزنـه يكـون علـى " فعلـل " ، ومصدره يكون أيضاً " فِعْلال " أي " زِلْزَال ، وقِلْقال ، ووِسْوَاس " ، ويجوز فيـه أيضـاً أن يكـون علـى " فَعْـلال " بفتح الفاء ، فنقول : " زَلْزال ، وقَلْقال ، ووَسْواس " ، ولا يجوز هذا في غير المضعف .

وقد علل سيبويه سبب وجود الهاء في " فَعْلَلة " نحو : " دحرجة ، وزلزلة ، وحوقلة " ، فقال : « وإنما ألحقـوا الهاء عوضاً من الألف التي تكون قبـل آخـر حـرف ، وذلـك ألـف زلـزال ، وقـالوا : زَلْزَلْتُـه زِلْـزَالاً ، وقَلْقَلْتُـه قِلْقَـالاً ، وسَرْهَفْتُهُ سِرْهافاً ، كأنهم أرادوا مثل الإعطاء ، والكِذَّاب ، لأن مثال : دَحْرَجْتُ وزنتها على أفْعَلْتُ ، وفَعَّلتُ » .

ثم ذكر بعد ذلك أنَّ " فَعْلَلَة " هو الوزن ، فقال : « بـاب نظـير مـا ذكرنـا مـن بنـات الأربعـة ، ومـا ألحـق ببنائـها من بنات الأربعة ، فتقول : دَحْرَجْتُه دحرجةً واحدة ، وزَلْزَلْتُه زَلْزلةً واحدة تجـيء بـالواحدة على المصدر الأغلـب الأكثر » .

انظر الكتاب ٤ / ٨٥ - ٨٧ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) جعل سيبويه " تفعلة " لازماً في المهموز اللام والناقص ، وهذا ما نسبه له الرضي حيث قال : « وظاهر كلام سيبويه أن " تفعلة " لازم في المهموز اللام كما في الناقص » .

وجعله ابن مالك غالباً في المهموز اللام واجباً في الناقص حيث قال : « ومن " فَعَّل " علـى " تَفْعيـل " وقـد يشـركه " تَفْعِلةٌ " ويغني عنه غالباً فيما لامه همزة ، ووجوباً في المعتل » .

ومن هنا نفهم أن تزكية أصله " تزكيي " اجتمعت ياءان ياء الفعل وياء المصـدر ، تحـذف يـاء الفعـل - أي حـرف المد - وتعوض عنها بالتاء ، فأصبحت " تزكية " .

وعلل الأزهري سبب التعويض عن الياء المحذوفة بالتاء الدالة على التأنيث ، فقال : « ولكن تحذف ياء التفضيل الـتي بعد العين وجوباً ، وتعوض منها التاء الدالة على التأنيث ، لكونها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة » .

انظر نزهة الطرف للميداني ٤٢٥ ، والتسهيل لابن مالك ٢٠٦ ، وشـرح الرضـي للشـافية ١ / ١٦٤ ، والتصريـح ٢ / ٧٥ .

(٣) جعل سيبويه المصدر اللازم من " فاعل " المفاعلة ، وأما " فِعالٌ " ، فذكر أنه يجيء على " فاعلت " كثيراً .

وممن ذهب إلى هذا المبرد وابن السراج .

ومن النحاة من جعل " المفاعلة " ، و" الفعال " مصدرين لـ" فاعل " دون الإشارة إلى اللازم منهما لـ" فاعل " مثل : الزجاجي ، والميداني ، وابن مالك ، وابن عقيل ، والأزهري .

وأصل " فِعال " " فيعال " كما قال المبرد ، وابن السراج .

انظر الكتاب ٤ / ٨٠ - ٨١ ، ٨٦ ، والمقتضب ٢ / ٩٧ - ٩٨ ، والأصول ٣ / ١١٥ - ١١٦ ، والجمل ٣٨٦ ، ونزهة الطرف ٤٣٢ ، والتسهيل ٢٠٦ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٣١ ، والتصريح ٢ / ٧٦ .

وإن كان على " أَفْعَل " فمصدره " الإِفْعَال " كـ" الإِكْرَام "[1] صحيح العين ، أو معتلها إلاَّ أنَّ المعتل العين يدخله التصريف كـ" أقَامَ " ، " إقامةً " كان الأصل " إقواماً " فنقلت حركة الواو إلى القاف ، فانفتحت وانقلبت الواو ألفاً ، وحذف الألف الزائدة قبل الآخر ، وعوض من الألف التاء ، فقالوا : إقامة[2] ، وقد لا يعوض كقوله تعالى : ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾[3] هذا حكم الرباعي .

وأما الخماسي ، والسداسي ، فما كان في أوله ألف الوصل ، فقياس مصدره أن تنظر إلى ماضيه ، فتزيد قبل آخره ألفاً ، وتكسر الحرف الثالث (من الخماسي والسداسي)[4] ، فتقول في انطلق : انطلاقاً ، وفي استخرج : استخراجاً إلاَّ أنّه إن كان معتل العين ، فتقول :

---

(١) قال عنه سيبويه في الكتاب ٤ / ٧٨ : « المصدر على " أفعلتُ إفعالاً " أبداً ، وذلك قولك : أعطيتُ إعطاءً ، وأخرجتُ إخراجاً » .
وانظر المقرب ٢ / ١٣٤ .

(٢) ذهب إلى هذا سيبويه والخليل ، فألف " إفعال " هي الأولى بالحذف لديهما .
أما الأخفش والفراء فذهبا إلى أن الألف المحذوفة هي الألف الأولى أي المنقلبة عن العين .
واختار ابن السراج ، وابن الناظم ، وابن هشام ، والسلسيلي ، وخالد الأزهري مذهب سيبويه .
واختار مذهب الأخفش والفراء ابن قتيبة ، والجرجاني ، والزمخشري ، وابن الحاجب ، والجاربردي ، وابن عقيل .
انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٥٤ ، والمفصل ٢٦٦ ، وشرحه لابن يعيش ٦ / ٥٨ ، وشرح الرضي للشافية ١ / ١٦٥ ، وشرح الجاربردي على الشافية ١ / ٦٤ - ٦٥ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٢٩ ، ونزهة الطرف للميداني ٤٤٣ ، والتصريح ٢ / ٧٥ - ٧٦ .

(٣) من الآية (٣٧) في سورة النور .
لم يعوض عن الألف المحذوفة التاء في قوله : « وإقام » من الآية ، وقد أجاز سيبويه سقوطها ، فقال : « وإن شئت لم تعوض ، وتركت الحروف على الأصل » .
ثم استشهد بقوله تعالى : ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾ وممن ذهب إلى هذا ابن السراج .
أما الفراء ، فلا يجيز سقوط الهاء في مثل : إقامة ، وإجازة إلاَّ للإضافة ، فقال : « إقامة وإجازة وإجابة لا يسقط منه الهاء ، فإنما أدخلت ، لأن الحرف قد سقطت منه العين » .
ثم قال : « وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله : " وإقام الصلاة " ، لإضافتهم إياه ، وقالوا : الخافض ، وما خفض بمنزلة الحرف الواحد ، فلذلك أسقطوها في الإضافة » .
انظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٨٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٥٤ ، والأصول ٣ / ١٣٢ .

(٤) في الأصل : (والرابع من السداسي) .

« استعاذ استعاذة »[١] ، فدخل في هذه القاعدة السداسي كله ؛ لأنَّ أول أوزانه لا يخلو عن ألف الوصل ، ودخل من الخماسي ما في أوله ألف وصل .

وبقي علينا ما في أوله تاء ، وقياسه أن يضم الرابع منه ، فيكون مصدره " تفعُّلاً " بضم العين ، فتقول في تكرَّم : تكرُّماً بضم الراء ، وفي تخاصم تخاصُماً بضم الصاد[٢] .

وقد يجيء مصدر الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه قال تعالى : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾[٣] أي كِذْبٌ[٤] .

وعلى وزن المفعول قال تعالى : ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾[٥] أي " بأيكم الفتنة " .

وقد تكلمنا على المصدر ، وينبغي أن نتكلم على [اسم] المصدر ، وما يشاركه من اسم الزمان والمكان ؛ لتكمل الفائدة .

---

(١) " استعاذ استعاذة " أصله : " استِعْواذاً " نقلت حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها ، وقلبت العين ألفاً ، وحذفت لالتقاء الساكنين ، وعوض عنها بتاء التأنيث ، فصارت " استعاذة " هذا على مذهب الأخفش ، أما سيبويه فالألف المحذوفة لديه هي ألف الاستفعال .

(٢) انظر الجمل ٣٨٦ ، والمساعد ٢ / ٦٢٥ ، وشفاء العليل ٢ / ٨٦١ - ٨٦٢ .

(٣) الآية (٢) من سورة الواقعة .

(٤) وتقديره عند الزمخشري : « نفس كاذبة » .

انظر الكشاف ٤ / ٥٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٥٢ .

(٥) الآية (٦) من سورة القلم .

اختلف النحويون في قوله : " المفتون " ، وبناءً عليه اختلفوا في الباء في " بأيكم " :

فذهب جمهور إلى أن قوله : " بأيكم المفتون " استفهاماً يراد به الترداد بين أمرين ، ومعلوم نفي الحكم عن أحدهما ، ويعينه الوجود ، وهو المؤمن ليس بمفتون ، ولا به فتون .

وقال قتادة وأبو عبيدة : « الباء زائدة ، والمعنى أيكم المفتون ، وزيدت الباء في المبتدأ كما زيدت فيه في قوله : " بحسبك درهم " أي حسبك » .

وقال الزمخشري : « والباء مزيدة أو المفتون مصدر كالمعقول والمجلود أي بأيكم الجنون ، أو بأي الفريقين منكم الجنون ، أبفريق المؤمنين أو بفريق الكافرين ؟ » .

وقال الحسن والضحاك والأخفش : « الباء ليست بزائدة ، والمفتون بمعنى الفتنة ، أي بأيكم هي الفتنة » .

وقال مجاهد والفراء : « الباء بمعنى " في " أي " في أي فريقين منكم النوع المفتون " » .

انظر الكشاف ٤ / ١٢٦ ، والبحر المحيط ٨ / ٣٠٩ .

واعلم أنَّ اسم المصدر على قسمين[١] :

أحدهما : ما جاء لغير الثلاثي على وزن مصدر الثلاثي كقولهم : « اغتسل غُسلاً » ، و« توضأ وضوءاً » فَغُسْلاً ، مصدر ثلاثي جاء مع الخماسي ، فسموه اسم مصدر ، ولم يسموه مصدراً، وكذلك وضوءاً مع توضأ سموه اسم مصدر؛ لأنَّه جاء مع غير الثلاثي، وإنما هو من مصادر الثلاثي، وكذلك أعطي عطاءً، فعطاء هنا اسم مصدر لا مصدر على ما بيناه.

والقسم الثاني : ما كان في أوله ميم زائدة لغير المفاعلة كـ" المَضْرب " من الثلاثي ، و" المُعْطَى " بضم الميم // وفتح الطاء من الرباعي ، فهذا عندهم اسم مصدر لا مصدر . //١٤٢أ

واعلم أنَّ هذا القسم يشترك فيه اسم المصدر ، والزمان ، والمكان ، وقد يُفرَّق بعضها عن بعضٍ ، كما سنفصله .

وأما ما كان زائداً على الثلاثي ، فصيغة اسم المفعول منه مشتركة بين اسم المفعول ، واسم المصدر ، والزمان ، والمكان ، فمثال ذلك في الرباعي قولك : « هذا مُعْطَانا » يحتمل أن تريد الرجل الذي أعطيناه ، فيكون اسم مفعول ، وهذا (عطاؤنا)[٢] ، فيكون اسم مصدر ، وهذا زمان عطائِنا ، فيكون اسم زمان ، أو هذا مكانِ عطائِنا ، فيكون اسم مكان ، وذلك جارٍ في الخماسي ، والسداسي ، تقول في الخماسي : « هذا مُكْتَسبُنَا » ، أي هذا الذي كَسِبْنَاهُ ، فيكون اسم مفعول ، « وهذا كَسْبُنا » ، فيكون (اسم مصدر)[٣] ، أو « هذا زمان اكْتِسابِنا » فيكون اسم زمان ، أو « هذا مكان اكْتِسَابِنا » ، فيكون اسم مكان .

---

(١) لم يتعرض ابن جابر لتعريف اسم المصدر حتى يتضح الفرق بينه وبين المصدر الذي عرفه بقوله : « ما دل على حدث غير دالٍ على زمان ذلك الحدث » وسيأتي هذا ص ١٩٧ .

وقد وضَّح لنا الفرق بينهما ابن الناظم حيث قال : « اعلم أن اسم المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب ، أو القائم بذاته كالعلم ينقسم إلى : مصدر ، واسم مصدر .

فإن كان أوله ميم زائدة لغير مفاعلة كالمضرب ، والمحمدة ، أو كان لغير ثلاثي بوزن الثلاثي كالوضوء والغسل فهو اسم مصدر ، وإلاَّ فهو مصدر » .

وبالإضافة إلى هذا لم يتعرض ابن جابر لذكر الخلاف حول إعمال اسم المصدر : فذهب البصريون إلى أنه لا يعمل عمل المصدر ، ولا يجري مجراه ، وذهب الكوفيون والبغداديون إلى إعماله . وانظر المسألة بالتفصيل في : شذور الذهب ٣٥٨ - ٣٦١ .

انظر شرح الألفية لابن الناظم ٤١٦ ، والارتشاف ٣ / ١٧٨ - ١٧٩ .

(٢) في الأصل : (عطانا) .

(٣) في الأصل : (اسم فاعل) .

وتقول منه في السداسي : « هذا مُسْتخرجنا » ، فإن أردت الشيء الذي استخرجته ، فيكون اسم مفعولٍ ، وإن أردت (خَرَاجُنَا)[١] [فهو اسم مصدر ، وإن أردت زمان استخراجنا ، فهو اسم زمان ، وإن أردت مكان استخراجنا] ، فهو اسم مكان .

(فكل ذلك)[٢] مما زاد على الثلاثي جارٍ على قاعدةٍ واحدةٍ ، فالميم مضمومة ، وما قبل الآخر مفتوح[٣] .

وأما من الثلاثي فالميم مفتوحة ، وما قبل الآخر مكسور ، أو مفتوح بحسب ما نبينه كـ" المَطْلِع ، والمَطْلَع " فنقول :

الفعل الثلاثي إن كان على وزن " فَعِلَ " بفتح العين أو بكسرها ، والمضارع على " يَفْعِلُ " بكسر العين فيهما ، وفاؤه معتلة بالواو ، وعينه ولامه صحيحتان ، فاسم المصدر منه ، والزمان والمكان " مَفْعِل " بكسر العين[٤] تقول في الأول : « وَعَدَ يَعِدُ مَوْعِداً » ، وتقول في الثاني : « وثَقَ يَثِقُ مَوْثِقاً » ، وإن اعتلت لامه سواء اعتلت الفاء بالواو ، أو لا ، فاسم المصدر منه ، والزمان ، والمكان " مَفْعَل " بفتح العين تقول (فيه)[٥] : « رَمَى يَرْمِي مَرْمَى ، ووَقَى يَقِي مَوْقاً » ، وتقول (في)[٦] المكسور العين : « وَلِيَ يلي مَوْلى » ، « ووَرِيَ الجرحُ يرى مَوْراً بالراء إذا تصدَّد »[٧] .

فإن كان كله صحيحاً ، أو اعتلت فاؤه بالواو ، واعتلت عينه ، فاسم المصدر منه " مَفْعَل " بفتح العين ، واسم الزمان والمكان بكسرها ، تقول (في)[٨] المفتوح // العين الصحيح //١٤٢ب

---

(١) في الأصل : (استخراجنا) .

(٢) في الأصل : (فدل ذلك) .

(٣) انظر المقتضب ٢ / ١١٨ - ١١٩ ، والكامل ١ / ٢٦١ ، والمقرب ٢ / ١٣٧ .

(٤) التزم العرب الكسر مطلقاً فيما صحت لامه ، وفاؤه واو سواء كان في اسم المصدر ، أو اسم الزمان ، أو اسم المكان ، أما قبيلة طيء فإنها لم تلتزم الكسر ، إذ لا فرق عندها في صحيح اللام سواء كان واوي الفاء ، أو لا ، فاسم المصدر يكون على " مَفْعَل " بفتح العين وكسرها في اسم الزمان والمكان .
انظر المساعد ٢ / ٦٣٣ ، وحاشية الخضري ٢ / ٣٣ .

(٥) في الأصل : (منه) .

(٦) في الأصل : (من) .

(٧) ما وجدته في اللسان وكذلك في الوسيط هو : « صَدَّد » ، وليس : « تصدَّد » .
انظر اللسان ٣ / ٢٤٦ مادة (صدد) ، والمعجم الوسيط ١ / ٥٢٨ مادة (صدَّ) .

(٨) في الأصل : (من) .

« ضربَ يضربُ » ، و(في)[١] المكسور العين « حَسِبَ يَحْسِبُ » على لغة من يكسر السين[٢] « مَضْرَباً ، ومَحْسَباً » بالفتح في اسم المصدر ، وبالكسر في اسم الزمان والمكان .

وتقول في المفتوح العين المعتل الفاء بالياء : « يَسَر يَيْسَرُ » ، و(في)[٣] المكسور العين : « يَئِسَ يَيْئِسُ » : « ميسراً ، وميئساً » بالفتح في اسم المصدر وبالكسر في اسم الزمان والمكان .

وتقول (في)[٤] المفتوح العين المعتلة : « باعَ يبيعُ مَبَاعاً » في اسم المصدر ، و" مبيعاً " في اسم الزمان والمكان ، ووافق هنا (اسم)[٥] المفعول لفظاً لا تقديراً ؛ لما حصل فيه من الاعتلال في [عينه] ؛ إذ التقدير في اسم الزمان والمكان " مَبْيِعاً " بسكون الباء وكسر الياء ، فنُقلت كسرة الياء إلى الباء قبلها ، فسكنت الياء ، فصار " مَبِيعاً " ، والتقدير في اسم المفعول " مَبْيُوعاً " استثقلت الضمة على الياء ، فحذفت ، فسكنت الياء ، فكسرت لأجلها الباء ، وحذفت الواو ؛ لأجل التقاء الساكنين ، فصار " مَبِيعاً " ، ولم نجد مثالاً للمعتل العين المكسور في الماضي والمضارع .

هذا كله حكم " فَعَل " [يَفْعِل] بفتح العين [في الماضي] ، وكسرها في المضارع ، أو بكسرها فيهما على ما قدمناه في أنواعه بحسب اعتلال (فائه)[٦] وعينه ولامه ، وصحتها .

فإن كان الثلاثي على " فَعَل يَفْعُل " بفتح العين [في الماضي] مضموم المضارع ، أو مفتوحهُ ، أو على " فَعُل " بضم العين ، أو على " فَعِل " بكسر العين ، وفتحها في المضارع ، فاسم المصدر والزمان والمكان منه " مَفْعَل " بفتح العين ، تقول من الأول : « قعد يَقْعُدُ (مَقْعَداً)[٧] » ، ومن الثاني : « نصح يَنْصَحُ مَنْصَحاً » ، وتقول من الثالث : « جَبُنَ يَجْبُنُ مَجْبناً » ، ومن الرابع : « عَلِمَ يَعْلَمُ مَعْلَماً » بفتح ما قبل الآخر في ذلك كله سواء أردت اسم المصدر ، أو اسم الزمان ، أو اسم المكان ، إلاّ أن يكون المكسور العين في الماضي المفتوحه في

---

(١) في الأصل : (من) .

(٢) وهي أجود اللغتين كما قال ابن منظور .

انظر الحجة ٢ / ٣٠٠ ، والمقرب ١ / ٢٠٠ ، وشرح قواعد الإعراب ٣٨٤ ، واللسان ١ / ٣١٥ مادة (حسب) .

(٣) في الأصل : (من) .

(٤) في الأصل : (من) .

(٥) في الأصل : (لاسم) .

(٦) في الأصل : (فاؤه) .

(٧) في الأصل : (مقعد) .

المضارع معتل الفاء (بالواو)[١] كـ« وَجِلَ يَوْجَل » ، فلك فيه الوجهان في اسم المصدر ، واسم الزمان ، واسم المكان[٢] .

هذا الذي ذكرناه هو القياس ، وقد شذت أشياء ، فمنها : " فَعَل " " يَفْعِل " بفتح العين في الماضي (وكسرها في المضارع)[٣] // إذا كان صحيحاً (كـالمرجع)[٤] في اسم المصدر //١٤٣أ جاء مكسوراً ، وكان حقه أن يكون مفتوحاً كما تقدم[٥] .

والمعجزة بكسر الجيم شذت في المصدر من وجهين : الكسر ، ولحاق التاء ، وشذت في اسم الزمان والمكان من جهة : لحاق التاء فقط .

وفي غيره من جهة الفتح ، ولحاق التاء .

والمعيشة شذت في المصدر من جهة لحاق التاء ، والكسر[٦] .

وشذ من " فَعِل يَفْعَل " بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع إذا كان صحيحاً : كـ" المكبرة ، والمحمدة " بفتح الباء والميم شذت في الثلاثة ؛ لإلحاق التاء[٧] .

---

(١) في الأصل : (بالواوو) .

(٢) هذا ظاهر كلام سيبويه في كتابه حيث قال : « وقال أكثر العرب في وَجِل يَوجَلُ ، ووحِلَ يَوحَلُ : مَوجِلٌ ، ومَوحِلٌ ، وذلك أن يوجَلُ ويوحَلُ ، وأشباههما في هذا الباب من " فَعِلَ يَفعَلُ " قد يعتل ، فتقلب الواو ياء مرة ، وألفاً مرة ، وتعتل لها الياء التي قبلها حتى تكسر ، فلما كانت كذلك شبهوها بالأول ، لأنها في حال اعتلال ، ولأن الواو منها في موضع الواو من الأول ، وهما مما يشبهون الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع حالاته . وحدثنا يونس وغيره أنّ ناساً من العرب يقولون في : وَجِلَ يَوجَلُ ونحوه : موجَلٌ ، وموحَلٌ ، وكأنهم الذين قالوا : يوجَلُ ، فسلموه ، فلما سُلّم ، وكان يَفْعَلُ كـ" يركبُ " ونحوه شبهوه به ، وقالوا : مودَةٌ ، لأن الواو تسلم ولا تقلب » .

وهو ما قاله الشلوبيني حيث قال : « وفي : " فَعِلَ يَفْعَلُ " منه الوجهان : كالمَوْجِل والمَوْجَل » .

وقال ابن يعيش بعد أن ذكر القولين : « وهذا القول أقيس ، والأول أفصح » .

يقصد بالأقيس ما كان على " مَفْعَل " بفتح العين ، ويقصد بالأول ما كان على " مَفْعِل " بكسر العين .

انظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٩٣ ، والتوطئة ٣٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٠٨ .

(٣) مكررة في الأصل .

(٤) في الأصل : (المرجع) .

(٥) انظر ص ١٧٢ .

(٦) وهو ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٤ / ٨٨ .

(٧) انظر شرح الرضي للشافية ١ / ١٧١ - ١٧٤ .

وشذ من " فَعَلَ يَفْعُل " بفتح العين في الماضي ، وضمها في المضارع (فيها)[١] عشرة ألفاظٍ[٢] : المَسْقِط ، والمَشْرِق ، والمَغْرِب ، والمَنْبِت ، والمَجْزِر ، والمفْرِق ، والمَحْشِر ، والمَنْسِك ، والمطلِع ، [والمسجِد] .

فالسبعة الأول شذت في المكان ؛ لأنّها جاءت بالكسر ، والأصل فتحها ، ووجه تخصيص شذوذها بالمكان (أنّها)[٣] لم تُسمع مكسورة إلاّ فيه .

وأما اسم الزمان والمصدر ، فجاءت فيهما على الأصل .

وأما الثلاثة الباقية فجاءت بالفتح ، وبالكسر في المكان ، فمن فتح فلا شذوذ ، ومن كسر شذ .

وقد شذ " المَطْلِع " اسم مصدرٍ جاء فيه كسرة[٤] ، فيشذ فيه كما يشذ في المكان[٥] .

وأما " المسجِد " فعند سيبويه لا شذوذ فيه ؛ لأنَّ المراد به عنده الموضع المخصوص على الهيئة المخصوصة لا موضع السجود .

---

(١) في الأصل : (فهما) .

(٢) ذكر تسعة ألفاظ فقط ، ولعل الكلمة الساقطة [المسجد] كما أثبتها ، لأنها ستأتي في كلامه ، وفاته أن يذكر : " المرفق ، والمسكن " .

(٣) في الأصل : (أنما) .

(٤) لعله يقصد : « إن جاء فيه كسرة فيشذ فيه كما يشذ في المكان » .

(٥) ذكر سيبويه في كتابه أنَّ كسر المصدر في مثل : " المطلع " لغة بني تميم ، وفتحه لغة أهل الحجاز حيث قال : « وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في " يَفْعَلُ " ، قالوا : أتيتُك عند مطلع الشمسِ ، أي عند طلوع الشمس ، وهذه لغة بني تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون .

وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً ، كأنهم أدخلوا الكسر أيضاً كما أدخلوا الفتح ، وذلك : المنبت والمطلع لمكان الطلوع ، وقالوا : البصرةُ مَسْقِطُ رأسي ، للموضع ، والسقوط المَسْقَطُ » .

وقرأ الكسائي " المطلِع " بالكسر في قوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلِعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ آية (٥) من سورة القدر .

ونسب الفراء هذه القراءة ليحيى بن وثاب وحده .

ونسبها أبو حيان إلى أبي رجاء والأعمش ، وابن وثاب ، وطلحة ، وابن محيصن ، والكسائي .

أما قراءة الفتح فقرأ بها ابن كثير ، ونافع ، وعاصم ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحمزة . ونسب الفراء هذه القراءة للعوام حيث قال : « وقرأه العوام بفتح اللام " مطلَع " وقول العوام أقوى في قياس العربية » .

انظر الكتاب لسيبويه ٤ / ٩٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، والكشف للقيسي ٢ / ٣٨٥ ، وزاد المسير لابن الجوزي ٨ / ٢٨٧ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٩٧ .

ومعنى هذا أنَّ سيبويه يقول : المسجدُ عندي ما اتُّخِذَ على هيئةٍ مخصوصة للصلاة[١] ، وأما كل موضع سُجِدَ (فيه)[٢] من دارٍ ، أو غير ذلك من الأمكنة ، فليس يسمى "مَسْجِداً" بالكسر .

وأما غيره فيراه شاذًّا ؛ لأنَّه يرى أنَّ كل مسجدٍ يُسْجَدُ فيه ، فحقه أنْ يكون مفتوحاً ؛ لأنَّه من " فَعَل يَفْعُل " بفتح العين في الماضي ، وضمها في المضارع .

وأما اسم الآلة فإنَّهم يشتقون (له)[٣] من الفعل الثلاثي اسماً بميم في أوله مكسورة ، ويفتحون ما قبل الآخر ، وقد يجعلون قبل الآخر ألفاً ، قالوا : " مِخْيَط ، ومِخْيَاط " لما يخاط به ، و" مِفْتَح ، ومِفْتاح " لما يُفتح به ، وقالوا: " مِكْيال " لما يكال به ، و" مِيزان " لما يوزن به.

وقد تلحقه التاء قالوا : " مِطْرق ، // وَمِطْرقة " فهذه ثلاثة معروفة . //١٤٣ب

وقد جاءت الآلة بكسر الفاء من غير ميمٍ قالوا : " إراثٌ " بكسر الهمزة فراء وثاء مثلثة لقطعة خشب تُورثُ بها النار أولاً كي توقد[٤] .

وقالوا : " سِراد " بسين مهملة ، ثم راء ، ودالٍ مهملةٍ للغربال الذي تسرد به الحنطة[٥] . وهذه هي القاعدة في كل (ما يستعملونه)[٦] استعمال الآلات ، وينقل ، فلا يكون أوله إلاَّ مكسوراً .

وشذت حروف بضم الأول قالوا : " مُدْهُنٌ " لوعاء الدُّهن[٧] ، و" مُسْعُطٌ " لوعاء السعوط ، وهو دواء يجعل في الأنف[٨] ، و" مُكْحُلٌ " لوعاء الكُحْلِ ، و" مُنْخُل " للغربال الذي ينخل به ، و" مُدُقٌ " للشيء الذي يدق (به)[٩] ، وقد جاء بالكسر على الأصل .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب : « وأما المَسْجِد فإنه اسم للبيت ، ولست تريد به موضع السجود ، وموضع جبهتك ، لو أردت ذلك لقلت : مَسْجَدٌ » . الكتاب ٤ / ٩٠ .

(٢) مكررة في الأصل .

(٣) في الأصل : (لها) .

(٤) قال ابن منظور : « الإراث : ما أُعِدَّ للنار من حراقةٍ ، ونحوها ، وقيل : هي النار نفسها » . انظر اللسان ٢ / ١١١ مادة (أرث) .

(٥) لم أجد استعمال السراد بالمعنى الذي ذكره ابن جابر ، وما وجدته في لسان العرب لابن منظور ، هو : « والسَّراد والمِسْرد : المخصف وما يُخرز به » . اللسان ٣ / ٢١١ مادة (سرد) .

(٦) في الأصل : (يستعملوه) .

(٧) قال ابن منظور : « المُدْهُن بالضم لا غير آلة الدُّهْن ، وهو أحد ما شذَّ من هذا الضرب على مُفعُل مما يُستعمل من الأدوات ، والجمع مداهن » . اللسان ١٣ / ١٦١ مادة (دهن) .

(٨) قال ابن منظور أيضاً : « والسَّعِيط والمِسْعَطُ والمُسْعُطُ : الإناء يجعل فيه السَّعُوط ، ويصب منه في الأنف » . اللسان ٧ / ٣١٤ – ٣١٥ مادة (سعط) .

(٩) في الأصل : (فيه) .

وشذ فتح الأول في " مِنقل " للوعاء الذي توضع فيه النار ، وتنقل ، وهو معروفٌ ، وموضع ما شَذَّ من ذلك كتب اللغة .

وأما المسألة الثانية (المتضمنة)[1] لإعراب المصدر ، وما ينوب منابه فاعلم أنَّ المصدر يُنصب بفعله الموافق له لفظاً ومعنى كـ" ضربَ ضرباً " ، فإن جاء مع فعل يوافقه معنىً لا لفظاً[2] ، فهو منصوبٌ عند المازني [به] ؛ إذ هو بمعناه[3] ، وبفعل مقدر عند سيبويه[4] . ٥

واختلفوا في ستة أشياء[5] ، وهي قولهم : « جاءوا جميعاً ، ومعاً ، وكلاً ، وطامةً ، وعامةً » .

فالأخفش ينصب الجميع على المصدر[6] ، وسيبويه ينصب الثلاثة الأول على الحال[7] ، والثلاثة الأخيرة على المصدر .

---

(١) في الأصل : (المضمنة) .

(٢) نحو : « قعدتُ جلوساً » .

(٣) ذهب المازني إلى أن الناصب للمصدر الفعل المذكور ، وحجته كما وضحها ابن عقيل هي : « أنه لما كان في معناه وصل إليه كما يصل إلى ما هو من لفظه » .

وممن ذهب إلى هذا المبرد والسيرافي ، ورجحه الرضي حيث قال : « ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنه منصوب بالفعل الظاهر ، وهو أولى ، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه » .

وقال ابن عقيل في المساعد : إنه ظاهر كلام المصنف – أي ابن مالك – .

ونسب كلٌّ من أبي حيان والدماميني هذا المذهب إلى المازني في حال كون المصدر من لفظ الفعل ، ولكنه غير جار عليه نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ .

فالمازني منصوب لديه بالفعل الظاهر ، وسيبويه منصوب لديه بإضمار فعل تقديره : " نبتم " .

والأخفش جوز الأمرين .

انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣٠٣ ، والمساعد ١ / ٤٦٧ ، والارتشاف ٢ / ٢٠٣ ، وتعليق الفرائد ٥ / ٧٩ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب : « واعلم أن نصب هذا الباب المؤكد به العام منه ، وما وُكِّد به نفسه ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول ، لأنه ليس في معنى كيف ، ولا لم » .

وذكر السيوطي في الهمع أن ابن جني ذهب إلى أن المصدر إذا أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه ، وأما الذي لغير التأكيد ، فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر ، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر .

الكتاب ١ / ٣٨٣ ، وانظر الهمع ٣ / ١٠٠ .

(٥) ذكر في الأصل خمسة ، ولعل السادس : " قاطبة " ، أو " طرّاً " ، أو " كافة " .

انظر الكتاب ١ / ٣٧٦ ، والأصول ١ / ١٦٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٥ .

(٦) انظر الأصول ١ / ١٦٣ .

(٧) هذا ظاهر قول سيبويه حيث قال : « هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم ، وذلك قولك : مررتُ بهم جميعاً ، وعامةً ، وجماعةً ، كأنك قلت : مررتُ بهم قياماً » . انظر الكتاب ١ / ٣٧٦ .

وكذلك أيضاً وقع الخلاف بين النحويين ، فيما بَيَّنَ فيه نوع[١] المصدر نوع من أنواعه كـ« رجعَ (القهقَري)[٢] » ، وهو رجوع من غير استدبار ، و" اشتملَ الصماءَ " ، وهو أن يجيء بالرداء من عاتقه الأيمن إلى الأيسر ، ثم يمر به من خلف (ظهره)[٣] إلى عاتقه الأيمن فيغطيهما جميعاً[٤] .

و« يمشِي الخطرَ » ، وهي مشية فيها ميلان[٥] .

وذهب سيبويه إلى أنَّ هذا ، وما أشبهه منصوب بالفعل المذكور[٦] .

وذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوبٌ بفعل مقدر .

وذهب المبرد إلى أنَّه صفةٌ لمصدر ، فهو منصوبٌ لوقوعه صفةٌ لمنصوب ، والتقدير عنده (رجع الرجوع القهقري)[٧] ، واشتمل الاشتمال الصماء ، ويمشي المشي الخطر[٨] .

---

(١) في الأصل : (نوع اسم المصدر) .

(٢) في الأصل : (القهقر) .

قال ابن منظور في اللسان : « والقهقري : الرجوع إلى الخلف » .

اللسان ٥ / ١٢١ مادة (قهر) .

(٣) في الأصل : (ظهر) .

(٤) انظر اللسان ١٢ / ٣٤٦ مادة (صمم) .

(٥) قال ابن منظور في اللسان : « يخطر في مشيه : أي يتمايل ... » .

انظر اللسان ٤ / ٢٥٠ مادة (خطر) .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣٥ : « وقعد قِعْدة سوء ، وقعد قَعدتين ، لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين ، وما يكون ضرباً منه ، فمن ذلك : قعد القرفصاء ، واشتمل الصماء ، ورجعَ القهقري ، لأنه ضربٌ من فعله الذي أخذ منه » . وانظر أسرار العربية لابن الأنباري ١٧٦ .

(٧) في الأصل : (رجع المرجع القهقري) ، ولعل الصواب ما أثبته حسبما وجدته في اللسان ٥ / ١٢١ مادة (قهر) : « فإذا قلت : رجعتُ القهقري ، فكأنك قلت : رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم ، لأن القهقري ضربٌ من الرجوع » .

(٨) ذكر الرضي في شرح الكافية مذهب كل من المبرد ، والكوفيين ، وضعَّفهما حيث قال : « ونحو : القرفصاء في : قعد القرفصاء ، والقهقري في : رجع القهقري مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه ، وقال المبرد : هو في الأصل صفة المصدر ، أي القعدة القرفصاء ، والرجوع القهقري ، وعند بعض الكوفيين : هو منصوب بفعل مشتق من لفظه ، وإن لم يستعمل فكأنه قيل : تقهقر القهقري ، وتقرفص القرفصاء ، ونحوه ، وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفاً لشيء وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين ، إذ هو إثبات حكم بلا دليل » .

ونسب ابن الأنباري انتصاب المصدر هاهنا على أنه صفة لمصدر إلى ابن السراج حيث قال : « وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنه صفة لمصدر محذوف ، والتقدير فيه : " قعد القعدة القرفصاء " إلاَّ أنه حذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه ، والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه ، لأنه لا يفتقر إلى تقدير موصوف ، وما ذهب إليه ابن السراج يفتقر إلى تقدير موصوف ، وما لا يفتقر إلى تقدير موصوف أولى مما يفتقر إلى تقدير موصوف » .

ولكن عندما رجعت إلى كتاب الأصول لابن السراج وجدته ينسبه إلى المبرد حيث قال : « قال أبو العباس قولهم : القرفصاء ، واشتمل الصماء ، ورجع القهقري هذه حلى وتقليبات لها ، وتقديرها : اشتمل الشمل التي تعرف بهذا الاسم ، وكذلك أخواتها » .

انظر الأصول ١ / ١٦٠ ، وأسرار العربية ١٧٦ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٩ - ٣٠٠ .

(والنـاصب)[(١)] للمصـدر إمـا ظـاهر كمـا تقـدم ، وإمـا (مقـدر)[(٢)] والتقديـر علـى قسمين : محذوف // جوازاً ، ومحذوف وجوباً . //١٤٤أ

فالمحذوف جوازاً كقولك لمن قدم من سفر : « خيرَ مقدمٍ » ، وكقولك لمن غَضِـبَ ، ولا يُبالي بغضبه : « غَضَبَ الخَيلِ عَلَى اللجمِ »[(٣)] .

ولو شئت ذكرت الفعل ، فتقول : « قدمتَ خيرَ مقدمٍ » ، و« غضِبَ غضبَ الخيلِ علـى اللجمِ »[(٤)] .

وأما المحذوف وجوباً (فمعروفٌ)[(٥)] من جهة السماع كقولهم في الدعاء لـه : « سقياً ، ورعياً ، ونَعمة عين » بضم النون وفتحها ، وما أشبهها كثيرٌ .

وفي الدعاء عليه : « خيبة ، وجدعاً ، وعقراً » ، وما أشبهه .

ووجهه أنَّه كثير في كلامهم فالتزموا حذف الفعل تخفيفاً[(٦)] ، ولم يدخل لهم تحت ضـابط

---

(١) في الأصل : (أو الناصب) .

(٢) في الأصل : (تقدير) .

(٣) مثل به سيبويه في كتابه وقال عنه الميداني : « يضـرب لـمن يغضـب غضباً لا ينتفع بـه ، ولا موضـع لـه ، ونصـب "غضبَ" على المصدر أي : غضبَ غَضَبَ الخيل » .

وذكره الزمخشري في المستقصى وروايته : « غَضَبُ الخيلِ على اللُّجُمِ الدّلاص » وذكـر كذلـك توجيـه روايـة الرفـع فقال : « وارتفاع غضب على الابتداء ، ونصبه بإضمار الفعل يضرب لمن غضب على من لا ذنب له ، ولمن غضب غضباً لا يضر » .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٧٣ ، ومجمع الأمثال ٢ / ٥٦ ، والمستقصى ٢ / ١٧٧ .

(٤) من العرب من يرفع ، فيقول : « خيرُ مقدمٍ » ، « وغضـبُ الخيـلِ علـى اللجـم » ، علـى أنـه خـبر لمبتـدأ محـذوف ، والتقدير : « قدومك خيرُ مقدمٍ » ، و« غضبك غضبُ الخيل على اللجم » .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٢٧٣ ، والمفصل ٤٥ - ٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٣ .

(٥) في الأصل : (معروف) .

(٦) هذا ما ذكره سيبويه في الكتاب ١ / ٣١١ - ٣١٢ حيث قال : « هذا ما ينصب من المصـادر على إضمـار الفعـل غير المستعمل إظهاره ، وذلك قولك : سَقْياً ، ورَعْياً ، ونحو قولك : خيبـة ، ودَفْـراً ، وجَدْعـاً ، وعَقْـراً ، وبُؤْسـاً ، وبُعْداً ، وسُحْقاً ، ومن ذلك قولك : تُعْساً ، وتبّاً ، وجُوعاً ، وجُوساً » .

ثم قال في موضع آخر مبيناً سبب نصب هذه المصادر : « وإنما ينتصب هذا ، وما أشبهه إذا ذُكـر مذكـور فدعـوتَ له ، أو عليه على إضمار الفعل كأنك قلت : سقاك اللهُ سقياً ، ورعـاك اللهُ رعيـاً ، وخيبـك اللهُ خيبـةً ، فكـل هـذا وأشباهه على هذا ينتصب ، وإنما اختزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كمـا جُعـل الحـذر بـدلاً من احذر ، وكذلك هذا كأنّه بدل من سقاك اللهُ ، ورعاك اللهُ ، ومن خيبك اللهُ ، وما جاء منه لا يظهـر لـه فعـل ، فهو على هذا المثال نصب ، كأنك جعلت بهراً بدلاً من بهرك الله ، فهذا تمثيل ، ولا يتكلم به » .

فوقوفه على السماع[١] .

وأما أهلاً وسهلاً ومرحباً ، فسيبويه - ومن تبعه - ينصبها نصب المفعول[٢] ، وغيره ينصبها [نصبَ] المصدر بفعل واجب (الحذف)[٣] ، فيقدر سيبويه : « أصبت أهْلاً لا أجانب ، وسَهْلاً لا حَزْناً ، ومَرْحباً لا ضيقاً » .

القسم الثاني : ما يعرف بالقياس ، وهو مواضع :

الأول : ما جاء على لفظ التثنية كـ" لبيك ، وسعديك ، وحنانيك ، (ودواليك)[٤] ، وهذاذيك " ، فهذا قد التزموا حذف فعله قياساً كأنّهم قالوا : (كلُّ ما)[٥] سُمِعَ بلفظ التثنية من المصادر حُذِفَ فِعْلُهُ وجوباً[٦] كـ" لبيك " من لبى بالمكان إذا [أقام به] ، وإذا قلت : " لبيك " فمعناه إجابة على طاعتك ، وإجابة لك ، و" سعديك " من أسعدك ، و" حنانيك " من التحنن ، و" دواليك " بالدال المهملة من المداولة على الشيء ، وهي المداومة ، و" هذاذيك " بذالين معجمتين من هذَّ إذا أسرع .

---

(١) هذا ما ذهب إليه سيبويه .

وذهب كلٌّ من الأخفش والفراء والمبرد إلى أن هذه الألفاظ يُقاس عليها .

وقيل : ما كان له فعل من لفظه لا يبعد فيه القياس ، وما لا فلا ينقاس ذكر هذا أبو حيان في الارتشاف .

انظر الارتشاف ٢ / ٢٠٧ ، والهمع ٣ / ١٠٦ .

(٢) قال سيبويه في باب : « ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي : ومن ذلك قولهم : مرحباً ، وأهلاً ، وإن تأتني فأهْلَ الليل والنهار » . ثم قال : « فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان ، أو طالباً أمراً ، فقلت : مرحباً وأهلاً ، أي أدركت ذلك ، وأصبت فحذفوا الفعل ، لكثرة استعمالهم إياه ، وكأنه صار بدلاً من رَحُبَتْ بلادك ، وأهِلَتْ ، كما كان الحذر بدلاً من " احذر " ، ويقول الراد : وبك وأهلاً وسهلاً ، وبك أهلاً ، فإذا قال : وبك وأهلاً ، فكأنه قد لفظ بمرحبا بك وأهلاً ، وإذا قال : وبك أهلاً ، فهو يقول : ولك الأهل إذا كان عندك الرحب والسعة » .

ثم قال : « وأما الموضع الذي لا يستعمل فيه الفعل المتروك إظهاره فمن الباب الذي ذكر فيه إياك إلى الباب الذي آخره مرحباً وأهلاً » . وممن ذهب إلى هذا الزجاجي .

الكتاب لسيبويه ١ / ٢٩٠ - ٢٩٧ ، وانظر الجمل ٣٠٥ .

(٣) في الأصل : (للحذف) .

(٤) في الأصل : (ودواليك) .

(٥) في الأصل : (كلما) .

(٦) هذا ظاهر قول سيبويه حيث قال: « هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك حنانيك ...... ، ومثل ذلك : لبيك ، وسعديك ... » . الكتاب ١ / ٣٤٨ - ٣٥٠ .

وهي وإن كان لفظها مثنىً ، فليس المراد بمعناها التثنية ، بل المراد الكثرة[1] كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[2] اللفظ مثنىً ، والمعنى (كرة)[3] بعد كرة إلى ما لا نهاية له[4] .

وذهب الأخفش إلى أنَّ هذه الألفاظ مفردة ، لكنها لـمَّا دخلت على الضمير قُلبت ألفها ياء كما تُقلب ألف " لدى " إذا دخلت على الضمير ، ولا تضاف إلاَّ لضمير خطاب[5] .

الثاني : أن يجيء المصدر مثبتاً بعد اسم منفي لا يصلح المصدر أن يكون خبراً عنه كقولك : « ما زيدٌ إلاَّ ضرباً » ، وتجري " إنما " في ذلك مجرى حرف النفي كقولك : // « إنَّما زيدٌ ضرباً » ، فهو بتقدير : « ما زيدٌ إلاَّ ضرباً » ، فـ" ضرباً " هنا مصدر مثبت ، //١٤٤ب وفعله محذوف وجوباً ؛ لأنَّه داخلٌ تحت الضابط الذي ذكرنا ألا ترى أنَّه مثبتٌ ؛ لدخول " إلاَّ " عليه ، فأخرجته من النفي ، وقد وقع بعد اسمٍ منفي ، وهو " زيدٌ " [و] لا يصح " ضرباً " أن يكون خبراً عن " زيد " ؛ إذ المعاني لا يخبر بها عن الجثث .

---

(١) كما قال ابن جابر ليس المقصود بالتثنية هنا الاثنين إنما المراد بها التكثير ، وأنه شيء يعود مرة بعد أخرى ، إلاَّ أنَّ هذه الألفاظ المثناة غير متصرفة أي لا تكون إلاَّ مصدراً ، وهي لا تكون مثناة إلاَّ في حال الإضافة كما قال سيبويه حيث قال : « ولا يكون هذا إلاَّ في حال إضافة كما لم يكن سبحان الله ، ومعاذ الله إلاَّ مضافاً » .

انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٣٤٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٨ .

(٢) من الآية (٤) في سورة الملك .

(٣) في الأصل : (مرة) .

(٤) انظر البحر المحيط ٨ / ٢٩٨ .

(٥) نسب ابن جابر هذا إلى الأخفش ، ووجدته منسوباً إلى يونس في كتاب سيبويه حيث قال : « وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك : عليك » ونسبه إلى يونس كذلك ابن يعيش . ولكن سيبويه اعترض على كلام يونس ، فهي لديه مثناة ، ولا تأتي مفردة حيث قال : « ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تُفْرِدَ ، لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك ، وإليك ، لأنك لا تقول : لبى زيدٍ ، وسَعْدَى زيدٍ » .

وأما المبرد ، فهو يرى أن " حنانيك " يجوز إفراده حيث قال بعد أن استشهد بقول الشاعر :

أبا مُنْذِرٍ أفنيت فاسْتَبْقِ بَعْضَنا ... حَنَانيكَ بَعْضُ الشرِّ أهْوَنُ من بعضِ

« فهذا مما يجوز إفراده ، فإذا أفردت ، فأنت مخير إن شئت نصبت بالفعل ، وإن شئت ابتدأت ، فإذا ثنيت لم يكن إلاَّ منصوباً ، لأنه وضع موضع ما لا يتمكن ، نحو : لبيك ، وسعديك » .

وهذا ما قاله ابن يعيش أيضاً .

انظر الكتاب ١ / ٣٥١ ، والمقتضب ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٨ - ١١٩ .

الثالث : أن يتكرر المصدر بعد اسم لا يصح أن يكون خبراً عنه[١] ، وإن لم يكن ثَمَّ نفيٌ كقولك : « زيدٌ ضرباً ضرباً » ، فلو لم يقع المصدر المكرر بعد اسم لا يصلح أن يكون المصدر خبراً عنه جاز إظهار فعله كقوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾[٢] .

الرابع : أن يقع المصدر موقع التشبيه بعد جملةٍ تشتمل على اسم بمعنى ذلك المصدر[٣] كقولك : « مررتُ بزيدٍ فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ » ، و« إذا له صراخٌ صراخَ ثكلى » ، فالمصدر هنا على معنى التشبيه ، وهو واقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه ، وهو " صوت " الأول في المثال الأول ، و" صراخ " الأول في المثال الثاني[٤] .

---

(١) يشترط لوجوب الحذف في هذين الموضعين – أي الثاني والثالث – أربعة شروط ، وهي :
الأول : أن يكون عاملُ المصدر خبراً ، ولو منسوخاً .
الثاني : أن يكون المبتدأ اسم عين .
الثالث : أن يكون المصدر مكرراً ، أو محصوراً ، ويقوم مقامهما : دخول الهمزة على المبتدأ نحو : « أأنت سيراً » ، أو العطف عليه نحو : « أنت أكلاً وشرباً » .
الرابع : أن يكون المصدر مستمراً للحال لا منقطعاً ، ولا مستقبلاً .
انظر التصريح ١ / ٣٣٢ ، وحاشية الخضري ١ / ١٩٢ .

(٢) الآية (٢١) في سورة الفجر .

(٣) لا يجوز حذف عامل المصدر الذي قصد به التشبيه إلاّ إذا توافرت فيه بعض الشروط ، وهي :
الأول : أن يكون مصدراً .
الثاني : أن يكون المراد به التشبيه .
الثالث : أن يدل المصدر على الحدوث .
الرابع : أن تسبقه جملة مشتملة على معنى المصدر ، أو على ما هو فاعل في المعنى .
فإذا اختل شرط من هذه الشروط لم يجز النصب ، وإذا سبق المصدر بجملة تضمنت الحدث دون معنى الفاعل جاز النصب ، ولكن على ضعف كما أشار ابن مالك .
أما إذا لم يسبق المصدر بجملة مشتملة على معنى المصدر وجب الرفع وهذا ما قال به سيبويه في الكتاب ١ / ٣٦٦ – ٣٦٧ .
وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٩ – ١٩١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٨٣ – ١٨٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٠٧ .

(٤) ذهب أكثر النحاة إلى أن المصدر هنا منصوب بفعل مضمر وجوباً ، وممن قال بهذا : الزمخشري ، وابن مالك ، وابن عقيل .
وهذا مخالف لقول سيبويه كما نقله الرضي حيث قال : « وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله : له صوت ، لا بفعل مقدر » .
وعند الرجوع إلى كتاب سيبويه وجدته يقول : « فإنما انتصب هذا ، لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ، ولا بدلاً منه ، ولكنك لما قلت : " له صوت " علم أنه قد كان ثَمَّ عملٌ ، فصار قولك : له صوت بمنزلة قولك : فإذا هو يصوت ، فحملت الثاني على المعنى » .
أما الخليل فذهب إلى جواز الرفع على الصفة هنا .
انظر الكتاب ١ / ٣٥٦ – ٣٦١ ، والمفصل ٤٥ – ٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣١٩ – ٣٢٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٨٣ – ١٨٤ .

الخامس : أنْ يجيء المصدر تفصيلاً لأثر الجملة التي قبله[١] كقوله تبارك وتعالى[٢] : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾[٣] .

فـ" منًّا " ، و" فداء " تفصيل لأثر الجملة المتقدمة ، فإنَّهم إذا أثخنوا وشدوا وثاقهم كان أثر ذلك أن يمنوا عليهم ، أو يفدوهم[٤] .

السادس : أنْ يجيء المصدر بعد جملة لا تحتمل غيره كقوله تعالى : ﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِ ﴾[٥] ، و﴿ صُنۡعَ ٱللَّهِ ﴾[٦] ، و﴿ وَعۡدَ ٱللَّهِ ﴾[٧] .

---

(١) لا يصح حذف عامل المصدر هنا وجوباً إلاَّ عند توفر ثلاثة شروط لم يذكرها المؤلف ، وهي :

الأول : أن يكون المصدر المقصود به تفصيل عاقبة أي توضيح ، أو بيان الفائدة المرتبة عليه والحاصلة بعده .

الثاني : أن تكون العاقبة جملة سواء كانت طلبية أو خبرية .

الثالث : أن تكون هذه الجملة متقدمة على المصدر .

انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٣١٨ ، وحاشية الخضري ١ / ١٩١ ، وحاشية الشيخ محمد محي عبد الحميد على شرح ابن عقيل ٢ / ١٨٠ .

(٢) في الأصل : (كقوله تبارك وتعالى في) " في " زائدة فحذفتها .

(٣) من الآية (٤) في سورة محمد .

(٤) هو ظاهر كلام الفراء وكلام أبي حيان أيضاً .

أما أبو البقاء فقد ذكر أبو حيان رأيه في انتصاب " منا وفداء " ثم رده حيث قال : « وقال أبو البقاء ، ويجوز أن يكونا مفعولين أي أدوهم منا ، واقبلوا ، وليس إعراب نحوي » .

انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٥٧ ، واملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٣٦ ، والبحر المحيط ٨ / ٧٤ - ٧٥ .

(٥) من الآية (١٣٨) في سورة البقرة .

قرأ الجمهور " صبغة الله " بالنصب .

وقرأ الأعرج ، وابن أبي عبلة " صبغةُ الله " بالرفع .

وأما النصب فقد وجه على أوجه أظهرها أنه منصوب انتصاب المصدر المؤكد عن قوله : قولوا آمنا بالله ، وقيل عن قوله : ونحن له مسلمون ، وقيل عن قوله : فقد اهتدوا .

أما الرفع فقد وجه على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير : ذلك الإيمان صبغة الله .

انظر البحر المحيط ١ / ٤٤١ - ٤١٢ ، والجامع ٢ / ١٤٤ .

(٦) من الآية (٨٨) في سورة النمل .

ذكر القرطبي مذاهب النحويين في إعراب " صنع " في قوله تعالى : ﴿ صُنۡعَ ٱللَّهِ ﴾ :

فعند الخليل وسيبويه منصوب على أنه مصدر .

ويجوز نصبه على الاغراء ، ويجوز رفعه على تقدير : « ذلك صنع الله » .

انظر الجامع ١٣ / ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٧) من الآية (٦) في سورة الروم . وانظر البحر المحيط ٧ / ١٦٢ .

(فصبغة)[١] الله وقع بعد ذكر الإيمان بالله ورسوله ، وعدم التفريق بينهم ، وذلك لا يحتمل أن يكون إلاَّ صبغة من الله ؛ لأنَّ الله هو الذي يصبغ القلوب بالإيمان ، وكذلك صنع الله جاء بعد ما ذكر من أحوال يوم القيامة ، ولا يحتمل ذلك أن يكون إلاَّ من صنع الله ، وكذلك وعد الله جاء بعد الوعد بالنصر ، ولا يحتمل أن يكون ذلك الوعد إلاَّ (وعداً)[٢] [من الله] ؛ لأنَّ النصر إنما هو من عند الله .

ويسمى هذا المصدر مؤكداً لنفسه ؛ لأنَّ معناه معنى الجملة التي قبله ، فتأكيده لها تأكيده لنفسه[٣] .

// **السابع** : أن يجيء المصدر بعد جملة (تحتمل غيره)[٤] كقولك : « زيدٌ قائمٌ حقاً » ، //١٤٥أ فـ" حقاً " مصدرٌ مؤكِّدٌ للجملة التي قبله ، وهي تحتمل غيره إذ يمكن أن يكون (قيامُ زيدٍ حقاً)[٥] ، وغيرَ حقٍ .

ويسمى هذا النوع مصدراً مؤكداً لغيره ؛ إذ الجملة تحتمل غيره[٦] .

ومن المصادر المحذوفة الأفعال ما لم يشتق له العرب فعلاً من لفظه ، وهو : " وَيْلَه ، وويْبَه ، ووَيْحَه ، ووَيْسَهُ ، وكيلاً ، وعولاً ، وجندلاً ، وبهراً ، وسبحان الله " ، فليست لهذه أفعال ، ومنهم من يقدر لها (أفعالاً)[٧] من المعنى لا من اللفظ ، فالأربعة الأول معناها " الهلاك "[٨] ، وإذا أضيفت نصبت على المصدر ، وإذا لم تُضَفْ رُفِعَتْ على

---

(١) في الأصل : (فصنع) .

(٢) في الأصل : (وعدٌ) .

(٣) انظر المفصل للزمخشري ٤٦ - ٤٧ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٢٠ .

(٤) في الأصل : (تحتمل غيرها) .

(٥) في الأصل : (قيامُ زيدٍ حق) .

(٦) ذكر سيبويه هذا النوع من المصادر في كتابه تحت عنوان : « باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله ، وذلك قولك : هذا عبدُ الله حقّاً ، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطل ، وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول » .
انظر الكتاب ١ / ٣٧٨ ، وشفاء العليل ١ / ٤٥٧ .

(٧) في الأصل : (أفعالٌ) .

(٨) اختلف النحويون حول أصل هذه الألفاظ ، فذهب سيبويه ، وجمهور البصريين إلى أن أصلها : « ويح ، وويل ، وويس ، وويب » دخلت عليها كاف الخطاب .
وذهب الفراء إلى أن أصلها كلها " وي " ثُم جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو : وي لك ، ووي له ، ثُم خلط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة ، ثُم جاز أن يدخل عليها لام أخرى نحو : ويلاً لك ، وقد وضح الرضي مذهب الفراء بالتفصيل في شرح الكافية .
ورجح ابن يعيش قول سيبويه والجمهور ، وردَّ قول الفراء حيث قال : « والقول ما قاله سيبويه ، ولو كان الأمر على ما قال الفراء لما قيل : " ويلٌ لزيد " بضم اللام والتنوين » .
انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢١ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣١٠ .

الابتداء[١] كقوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾[٢]، وأما «كيلاً»، فإنَّها تجيء بمعنى الكثرة تقول: له الويل ويلاً كيلاً، فإن شئت نصبتها على الحال، وإن شئت رفعتها على البدل من المبتدأ[٣].

---

(١) هو ظاهر كلام سيبويه حيث قال: « هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعوِّ بها ، وإنما أضيف ؛ ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام إذا قلت : سقياً لك ، لتبين من تعني ، وذلك : ويلك ، وويحك ، وويسك ، وويبك ، ولا يجوز سقيك إنما تجري ذا كما أجرت العرب » .

وقال في موضع آخر : « هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء ، وذلك قولك : سلامٌ عليك ، ولبيك ، وخيرٌ بين يديك ، وويلٌ لك ، وويحٌ لك ، وويسٌ لك ، وويلةٌ لك ، وعولةٌ لك ، وخيرٌ لك ، وشرٌ لك ، و﴿ لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن : أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك » .

ثم قال في موضع ثالث : « هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها ، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات ، وذلك قولك : الحمدُ لله ، والعجبُ لك ، والويلُ لك ، والترابُ لك ، والخيبةُ لك ، وإنما استحبوا الرفع فيه ، لأنه صار معرفة ، وهو خبرٌ ، فقوي في الابتداء بمنزلة عبد الله ، والرجل والذي تعلم ، لأن الابتداء إنما هو خبر ، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف ، وهو أصل الكلام » .

وممن ذهب إلى هذا المبرد ، فيجب نصبها عنده إن أضيفت ، وإن لم تضف - أي أفردت - فأنت مخير بين النصب والرفع .

الكتاب ١ / ٣١٨ - ٣٢٨ - ٣٣٠ ، وانظر المقتضب ٣ / ٢٢٠ .

(٢) الآية (١) في سورة المطففين .

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ ﴾ قال فيه الأخفش : « يرفع الويل ، لأنه اسم مبتدأ جعل ما بعده خبره ، وكذلك الويح ، والويل ، والويس إذا كانت بعدهن هذه اللام ترفعهن ، وأما " التعس والبعد " وما أشبههما ، فهو نصب أبداً ، وذلك أن كل ما كان من هذا النحو تحسن إضافته بغير لام ، فهو رفع باللام ، ونصب بغير اللام نحو : ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ، و" ويلٌ لزيد " ولو ألقيت اللام ، قلت : وَيْلَ زيدٍ ، ووَيْحَ زيدٍ ، ووَيْسَ زيدٍ ، فقد حسنت إضافته بغير لام، فلذلك رفعته باللام مثل: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ».

وقال المبرد في " ويل " : « فإنه لا يكون فيه إلاَّ الرفع ، إذ كان لا يقال دعاءً عليهم ، ولكنه إخبار بأنَّ هذا قد ثبت لهم » .

وقال ابن يعيش : « قال الله تعالى : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي ﴾ و﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ومن ذلك : أمت في حجر لافيك ، فهذه الأسماء كلها إنما جاز الابتداء بها ؛ لأنها ليست أخباراً في المعنى إنما هي دعاء أو مسألة ، فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة ، والتقدير : ليسلم الله عليك ، وليلزمه الويل » .

انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ١١٨ ، والمقتضب ٣ / ٢٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٧ .

(٣) قاله سيبويه في الكتاب : « وتقول : ويلٌ له وَيْلٌ طويلٌ ، فإن شئت جعلته بدلاً من المبتدأ الأول ، وإن شئت جعلته صفة له ، وإن شئت قلت : ويلٌ لك ويلاً طويلاً تجعل الويل الآخرَ غير مبدول ، ولا موصوفٍ به ، ولكنك تجعله دائماً ، أي ثبت لك الويلُ دائماً » .

ويظهر من كلام سيبويه أنك إن شئت نصبته على أنه حال ، وإن شئت رفعته على أنه بدل من المبتدأ الأول ، أو صفة له . الكتاب ١ / ٣٣٢ .

وأما «عولاً»، فمعناه الزيادة تقول : له الويل ويلاً عولاً ، فتجري فيه على ما تقدم في « ويلاً كيلاً» فإذا أضفت الأول ، فلا يستعمل[1] إلاّ معطوفاً على «ويلاً» قاله سيبويه ، تقول : « ويلهُ وعولهُ»[2] ، والعول هنا بمعنى البكاء ، فهو من العويل .

وأما «جندلاً» فأكثر ما يستعمل مع «تُرْب»[3] تقول : ترباً له وجندلاً ، وهما مفعولان ، أي أطعمَهُ اللهُ تُرْباً ، ولقّاهُ اللهُ جندلاً ، ولكن العرب استعملتهما استعمال المصادر المحذوف فعلها وجوباً المدعو (بها)[4] .

وأما «بهراً» فيستعمل مع جندل ، فيقال : جندلاً له وبهراً ، والمراد به الدعاء عليه ؛ لأنَّ بهراً بمعنى الغلبة[5] (لا)[6] بمعنى الظهور ، ولا بمعنى التعجب كما في قول عمر بن أبي ربيعة[7] :

---

(١) يقصد : (عولاً) .

(٢) قال سيبويه : « ولا تقول : عولةٌ لك إلاّ أن يكون قبلها ويلةٌ لك ، ولا تقول : عولٌ لك حتى تقول : ويلٌ لك ، لأن ذا يتبع ذا ، كما أنَّ يَنُوءُك يتبع يسوءُك ، ولا يكون يَنُوءُك مبتدأ .
واعلم أن بعض العرب يقول : ويلاً له ، وويلةً له ، وعولةً لك ، ويجريها مجرى خيبةً » .
الكتاب ١ / ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(٣) قال ابن منظور في اللسان ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ مادة (ترب) : « وفي الدعاء : تُرباً له وجندلاً ، وهو من الجواهر التي أجريت مجرى المصادر المنصوبة على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره في الدعاء ، كأنه بدل من قولهم تَرِبَتْ يداه ، وجُنْدِلَتْ ، ومن العرب من يرفعه ، وفيه مع ذلك معنى النصب » .
وقد علل سيبويه هنا سبب إضمار الفعل ، فقال : « واختزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلاً من قولك : تَرِبَتْ يداك ، وجُنْدِلَتْ » .
الكتاب ١ / ٣١٤ - ٣١٥ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٢ .

(٤) في الأصل : (لها) ، وقد ذكر سيبويه هذه الكلمة في باب : « ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها » .
وذكر كذلك أن بعض العرب رفع هذه الألفاظ وما أشبهها فقال : « وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنياً عليه ما بعده » . انظر الكتاب ١ / ٣١٤ - ٣١٥ .

(٥) قال ابن منظور : البهر : الغلبة .
انظر اللسان ٤ / ٨١ مادة (بهر) .

(٦) في الأصل : (ولا) .

(٧) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي ، يكنى أبا الخطاب خدشه غصن شجرة ، فمات من ذلك سنة ٩٣ هـ .
انظر الشعر والشعراء ٢ / ٥٥٣ - ٥٥٨ ، والخزانة ٢ / ٣٢ - ٣٣ .

[٥١] ثُـمَّ قالُـوا : تُحِبُّهـا ؟ قلـت : بَهْـراً عَـدَدَ الرَّمْـلِ والحصـا والتُّـرابِ[1]

وأما «سبحان الله» فهو من المصادر التي لا أفعال لها ، ومعنى «سبَّح» قال : سبحان الله ، ومعناه براءة الله ، وإذا أُفرد عن الإضافة لم ينون ؛ لأنَّه غير منصرف ؛ للعلمية وزيادة الألف والنون .

ومعنى كونه علماً [أنَّه] وضع لهذا المعنى المعين ، فهو علم على التبرئة لله تعالى ، وأما قول الشاعر :

[٥٢] // سُبْحانَـهُ ثُـمَّ سُبْحانـاً نَعُـوذُ بِـهِ وقَبْلَنـا سَبَّـحَ الجُـودِيُّ والجَمَـدُ[2] //١٤٥ب

فنون سبحان ، وهو شذوذ .

والجودي جبل معروفٌ بالجزيرة ، وهو الذي استوت عليه سفينة نوح[3] ، والجَمَدُ[4] بفتح الجيم ، والميم جمع جامدٍ (كخادمٍ)[5] ، وخدمٍ .

---

(١) من الخفيف في ديوانه ص ٦٠ .

وروايته :

ثـم قالـوا : تُحِبُّهـا ؟ قلـت : بهـراً عـددَ النجـمِ والحصـى والتـراب !

الشاهد في قوله : « قلت بهراً » حيث جاءت " بهراً " بمعنى عجباً .

وقال ابن هشام في المغني : « ومعنى " قلت بهراً " قلت أحبها حباً بهرني بهراً ، أي غلبني غلبةً ، وقيل معناه : عجباً » .

انظر الكامل ٢ / ٧٨٨ ، والخصائص ٢ / ٢٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢١ ، والمغني ١ / ٢١ ، والدرر ٣ / ٦٣ .

وروي بغير نسبة في : الكتاب ١ / ٣١١ ، والهمع ٣ / ١٠٦ .

(٢) من البسيط لأمية بن أبي الصلت ، في ديوانه ص ٣٧٦ ، وروايته : « يعود له » بدل « نعوذ به » .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٢٦ .

الشاهد في قوله : " سبحاناً " حيث ورد نكرة منوناً ، لضرورة الشعر .

انظر تحصيل عين الذهب للأعلم ٢١٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٧ ، ٥٧٨ ، واللسان ٣ / ١٣٨ مادة (جود) ، و ٣ / ١٣١ - ١٣٢ مادة (جمد) .

وروي منسوباً إلى ورقة بن نوفل في الدرر ٣ / ٦٩ - ٧٠ .

وروي بلا نسبة في المقتضب ٣ / ٢١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٢٠ ، والهمع ٣ / ١١٥ .

(٣) انظر اللسان لابن منظور ٣ / ١٣٨ مادة (جود) .

(٤) قال ابن منظور : « والجمد بضم الجيم والميم وفتحها : جبل معروف » .

اللسان ٣ / ١٣١ - ١٣٢ مادة (جمد) .

(٥) في الأصل : (كخامدٍ) .

وأما ما ينوب عن المصدر[١] ، فعشرة أشياء :

الأول : صفته كقولك : « ضَرَبْتَهُ شديداً » ، فـ" شديداً " نائب عن المصدر ؛ لأنَّه صفته ؛ (إذ)[٢] التقدير : « ضَرَبْتَهُ ضرباً شديداً »[٣] .

الثاني : موصوفة تقول : « ضَرَبْتَهُ أنواعاً من الضربِ » ، فـ" أنوعاً " مصدر[٤] ؛ لأنَّه موصوف بالمصدر .

الثالث : عدده تقول : « ضربتَهُ ثلاثَ ضرباتٍ » ، أو « ضربتَهُ ثلاثاً » ، فثلاثاً يعرب مصدر ؛ لأنه عدد المصدر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾[٥] ، ﴿ فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾[٦] ، فثمانين ، ومائة في الاثنين مصدر .

الرابع : آلته تقول : « ضَرَبْتَهُ سوطاً » [فسوطاً] مصدر ؛ لأنَّه آلة المصدر ، والتقدير : ضربته ضرباً بسوط[٧] ، [أو] (ذا)[٨] سوط .

الخامس : كل تقول : « ضَرَبْتُهُ كلَّ الضربِ » .

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٧٢ - ١٧٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢١٣ ، والهمع ٣ / ١٠١ - ١٠٢ .

(٢) في الأصل : (إذا) .

(٣) اختلف النحاة حول نيابة الصفة عن المصدر :

فذهب الكوفيون ، والمعربون إلى جواز ذلك ، وبذلك ينتصب انتصابه .

وذهب سيبويه إلى أنه ينتصب على أنه حال .

وقد سبق توضيح هذه المسألة في باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ص ٧٢ - ٧٤ .

(٤) لعله يقصد « نائب عن المصدر » .

(٥) من الآية (٤) في سورة النور .

ولو عطف المؤلف هنا بالواو بين الآيتين ، لكان أفضل أي ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ ، و﴿ فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ .

(٦) من الآية (٢) في سورة النور .

(٧) قال فيه ابن يعيش : « وأما " ضربته سوطاً " فهو منصوب على المصدر ، وليس مصدراً في الحقيقة ، وإنما هو آلة للضرب ، فكأن التقدير : ضربته ضربةً بالسوطِ ، فموضع قولك : " بالسوط " نصب صفة لضربة ، ثم حذفت الموصوف ، وأقمت الصفة مقامه ، ثم حذف حرف الجر ، فتعدى الفعل ، فنصب ، وأفاد العد والدلالة على الآلة » .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٣ .

(٨) في الأصل : (إذا) .

قال ابن القواس في شرحه على ألفية ابن معطي ١ / ٥٣٠ : « أو يكون أصله ضربته ضرباً ذا سوطين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه » .

السادس : بعض تقول : « ضَرَبْتُهُ بعضَ الضربِ »[١] .

السابع : الاسم الذي يشار به إليه تقول : « ضَرَبْتُهُ هذا الضربَ » ، فتعرب " هذا " مصدراً ، والضرب صفة له[٢] .

الثامن : ضميره ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنِّيٓ (أُعَذِّبُهُۥ)[٣] عَذَابًا لَّآ (أُعَذِّبُهُۥٓ)[٤] أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٥] ، فتعرب " الهاء " في أعذبه مصدراً ؛ لأنّها ضمير مصدر ، وهو عذاباً .

التاسع : اسم الاستفهام تقول : (أيَّ ضربٍ ضربتَ)[٦]؟ مستفهماً له ، فيعرب " أيًّا " مصدراً ، وهو واجب التقديم ؛ لأنَّ اسمَ الاستفهام له صدر الكلام .

العاشر : مرادفه تقول : « قعدتُ جلوساً » ، فتعرب جلوساً (مصدراً)[٧] ؛ لأنّه مرادف لمصدر الفعل المذكور الذي هو قعود .

ومذهب المازني في هذا الأخير أنّه منصوب بفعل مقدر[٨] .

المسألة الثالثة المشتملة على تقسيم المصدر بحسب مفهومه ، والمصدر بهذا الاعتبار على ثلاثة أقسام[٩] :

مبهم ، ومختص ، ومعدود .

---

(١) أطلق المؤلف هنا " كل ، وبعض " ، ولم يقيدهما بالقيد الذي ذكره النحاة ، وهو أن يكونا مضافين إلى المصدر .
انظر التوطئة ٢٠٩ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٧٢ - ١٧٣ ، وشرح قطر الندى ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢) ذهب ابن مالك إلى أنه لابد من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة المقصود به المصدرية .
وذهب سيبويه والجمهور إلى أن ذلك لا يشترط ، قال الأزهري : « وذهب سيبويه والجمهور إلى أن ذلك لا يشترط ، ومن كلام العرب : " ظننتُ ذلك " يشيرون به إلى الظن » .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٧٤ ، والتصريح ١ / ٣٢٧ .

(٣) في الأصل : (لأعذبه) .

(٤) في الأصل : (لأعذبنه) .

(٥) من الآية (١١٥) في سورة المائدة .

(٦) في الأصل : (أي ضربت ضربت) .

(٧) في الأصل : (مصدرٌ) .

(٨) نسب ابن جابر هذا المذهب للمازني مع أنه قد تعرض لذكر مذهب المازني في هذه القضية ص ١٧٧ ، وهو أنَّ نصب المصدر يكون بالفعل الظاهر ، وأن نصبه بفعل مقدر هو مذهب سيبويه ، فلعل في العبارة سقطاً ، فتكون العبارة : « ومذهب المازني في هذا الأخير أنه منصوب [بالفعل الظاهر ، ومذهب سيبويه أنه منصوب] » .

(٩) انظر التوطئة ٢٠٨ ، والشرح الكبير ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢٩٨ - ٢٩٩ .

ويقال فيه : محدودٌ بالحاء المهملة ، فالمعدود والمحدود واحد .

فأما المبهم ، فهو الأصل //، وهو الذي لا يفهم منه إلاَّ ما يفهم من فعله بمجرد الحركة ، //١٤٦أ فإذا قلت : « ضربتُ ضرباً » ، فكأنك قلت : « ضربتُ ضربتُ » ، ولهذا جعلوه مؤكداً للفعل ؛ ليرفع عنه تطرق المجاز إليه ، فإذا قلت : « ضربتُ زيداً » احتمل أن يكون حقيقةً ، فتكون الضارب بنفسك ، ويحتمل المجاز ، فتكون قد (أشرت)[١] بالضرب ، و لم تضرب ، فإذا قلت : « ضربتُ ضرباً » بينت الحقيقة ، وزال احتمال المجاز ؛ ولأجل هذا فهمت العلماء المحققون قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾[٢] أنَّ الكلام حقيقة من الله لموسى لا أنَّ الله خلق الكلام في الشجرة ، فسمع موسى عليه السلام منها كما زعمت المعتزلة[٣] ؛ لأنَّه لو كان كذلك لكان مجازاً ، والمجاز مع التأكيد بالمصدر ممتنع ، وإنما سمي هذا القسم من المصدر مبهماً ؛ لأنَّه إنما يفهم منه مجرد الحركة من غير بيان نوعه ، أو عدده .

وأما القسم الثاني ، وهو المختص من المصادر :

فهو الذي يفهم منه نوع من أنواعه ، والتخصيص يكون بأحد أربعة أشياء :

إما بوضع اسم النوع موضع المصدر كقولك : « جلسَ القرفصاءَ » ، فالقرفصاء نوع من الجلوس ، وهي جلسة المحتبي إلاَّ أنَّه يجعل يديه مكان الشيء يحتبا به[٤] .

وإما بوصف المصدر ؛ لأنَّ الصفة متبوع الموصوف كقوله تعالى : ﴿ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحٗا جَمِيلٗا ﴾[٥] ، وسواءٌ ذكر المصدر مع الصفة كما في الآية الكريمة ، أو لم يذكر كقولك : « ضَرَبْتُهُ شديداً » .

---

(١) في الأصل : (أثرت) .

(٢) من الآية (١٦٤) في سورة النساء .

(٣) ذهب العلماء إلى أن " الكلام " في قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ ليس من باب المجاز بل هو من باب الحقيقة ، وممن قال بهذا منهم : ابن جني ، والقرطبي ، وأبو حيان .
أما المعتزلة فذهبوا إلى أن الله خلق لموسى كلاماً في الشجرة فكلم به موسى ، وممن ذهب إلى هذا أبو الحسن ، ذكر ابن جني هذا حيث قال : « قال أبو الحسن : خلق الله لموسى كلاماً في الشجرة ، فكلم به موسى ، وإذا أحدثه كان متكلماً به ، فأما أن يحدثه في شجرة ، أو فم ، أو غيرها ، فهو شيء آخر لكن الكلام واقع ... » .
وقد قال الزمخشري عن هذا التفسير أنه من بدع التفاسير ، وأيده الإمام أحمد صاحب كتاب الإنتصاف .
انظر الخصائص ٢ / ٤٥٦ ، والكشاف ١ / ٣١٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٦ / ١٨ ، والبحر المحيط ٣ / ٣٩٨ .

(٤) انظر اللسان ٧ / ٧١ مادة (قرفص) .

(٥) من الآية (٤٩) في سورة الأحزاب .

وإما بإضافته كقولك : « ضَرَبْتُهُ ضربَ الأمير » .

وإما بتعريفه بالألف واللام التي للعهد كقولك : « ضَرَبْتُهُ الضربَ » تريد الضرب المعهود الذي بينك وبين المخاطب .

القسم الثالث من المصادر ، وهو المعدود :

فهو ما يُفْهِمُ عددُ المصدر ، وذلك بأن تلحقه التاء الفارقة بين الواحد والجنس كقولك : « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً » ، فيفهم أنَّها واحدةٌ ؛ لدلالة التاء على ذلك ، [و] بتثنيته كقولك : « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتينِ » ، أو بجمعه كقولك : « ضَرَبْتُهُ ثلاثَ ضرباتٍ » .

والقسم الأول لا يجمع ، ولا يثنى إلاَّ أن تقصد به الأنواع كقوله تبارك وتعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾(١) أي أنواعاً // من الظنون ، وإنما لم (يثنَّ)(٢) هذا القسم ، ولم ١٤٦/ب
يجمع ؛ لأنَّه (دالٌّ)(٣) على الحقيقة بمجموعها ، فليس ثَمَّ حقيقة أخرى تضم إليها فيثنى .

وأما القسم الثاني ، والثالث فيثنيان ويجمعان ؛ لإمكان ضم نوع إلى نوع ، أو واحدٍ إلى مثله ، أو أمثاله في العدد(٤) .

وأما المسألة الرابعة المتضمنة عمل المصدر ، فاعلم أنَّ المصدر في العمل على ثلاثة أقسام :

قسمٌ يعمل باتفاق :

وهو الذي يصح تقديره بأن والفعل ، وهو إما نكرة منوناً ، أو مضافاً ، أو معرفاً بالألف واللام .

فإن كان منكراً منوناً كـ« أعجَبني ضربٌ زيدٌ عمراً » ، فهو الأقوى في العمل ؛ لوجود أحوال الفعل فيه من التنكير ، وعدم الألف واللام والإضافة مع موافقته للفعل في حروفه ،

---

(١) من الآية (١٠) في سورة الأحزاب .

(٢) في الأصل : (يثنى) .

(٣) في الأصل : (آلّ) .

(٤) قال ابن مالك في ألفيته :

ومَا لِتوكيدٍ فوحِّدْ أبدَا ... وثَنِّ واجْمَعْ غيرَهُ وأفردا

وظاهر كلام ابن مالك أن المصدر المؤكد لفعله يجب إفراده حيث لا تجوز تثنيته ولا جمعه ، أما المبين للنوع والعدد ، فيجوز تثنيته وجمعه .

وقال ابن عقيل : المبين للنوع المشهور فيه جواز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه ، وأن ظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً ، بل يقتصر فيه على السماع ، وهذا هو اختيار الشلوبين .

انظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٧٥ ، والمساعد ١ / ٤٦٦ - ٤٦٧ ، وشفاء العليل ١ / ٤٥٤ .

وقد يكون معه الفاعل والمفعول ، وقد يحذف المفعول ، ويذكر الفاعل فقط كقولك : « أعجَبَنِي ضربٌ زيدٌ » برفع " زيد " .

وقد يذكر المفعول ، ويحذف الفاعل كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ [يَتِيمًا] ﴾[١] .

فإن كان مضافاً كقولك : « أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً » بخفض " زيد " على الإضافة ، فهو دون الأول في العمل[٢] ، وله أربعة أحوال :

أحدها : [أن يضاف] إلى فاعله ، وينصب به مفعوله كما مثلنا .

الثانية : أن يضاف إلى مفعوله ، ويرفع فاعله كقولك : « أعجبني ضربُ عمروٍ زيدٌ » بخفض " عمرو " ، ورفع " زيد " ، وهي دون الحال الأولى[٣] .

الثالثة : أن يضاف إلى فاعله ، ويحذف مفعوله كقولك « أعجبني ضربُ زيدٍ » على أنَّ زيداً فاعلٌ ، وقد حُذِفَ المفعول .

---

(١) من الآية (١٤) و(١٥) في سورة البلد .

(٢) ذهب البصريون إلى جواز إعمال المنون ، وذهب الكوفيون إلى منع إعماله .

وأما المضاف فلا خلاف في إعماله بين البصريين والكوفيين ، ولكن الخلاف فيما بينهم وقع حول أيهما أكثر عملاً المصدر المضاف ، أم المنون ؟

فذهب الزجاج والفارسي والشلوبين إلى أن إعمال المنون أقوى .

وذهب ابن يعيش إلى أن إعماله منوناً أقيس الضروب الثلاثة ، وذهب أبو حيان إلى أن إعماله مضافاً أحسن من إعماله منوناً ومعرفاً بأل وأن إعمال المنون أحسن من إعمال ذي أل ، وذهب ابن مالك إلى أن إعماله مضافاً أكثر من إعماله منوناً ، نُسب إلى الفراء ، وهو ما ذهب إليه الرضي ، وردَّ ابن عقيل هذا إلى الاستقراء .

وذهب بعض النحاة إلى أن إعماله منوناً أقيس ، وإعماله مضافاً أكثر مثل : ابن هشام والأزهري .

انظر شرح ابن يعيش ٦ / ٦٠ ، وشرح التسهيل ٣ / ١١٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٠٨ ، والمساعد ٢ / ٢٣٤ ، والارتشاف ٣ / ١٧٧ ، وشرح قطر الندى ٢٧٤ - ٢٧٧ ، والتصريح ٢ /٦٣ ، والهمع ٥ / ٧١ - ٧٣ .

(٣) ذكر ابن هشام السبب ، فقال : « لأن الذي يظهر حينئذ إنما هو عمله في العمدة » .

وقد خص بعضهم هذا القسم بالشعر ، وقد رُدَّ على القائل بذلك بقوله ﷺ : « وحجُّ البيتِ من استطاعَ إليه سبيلاً » فحج مصدر يحل محله " أن والفعل " وهو مضاف إلى مفعوله ، ومَن الموصولة فاعله ، والتقدير : « أن يحج البيت المستطيع » .

انظر شرح شذور الذهب ٣٣٩ - ٣٤٠ ، والتصريح ٢ / ٦٤ .

الرابعة : أن يضاف إلى المفعول ، ويحذف الفاعل كقولك : « أعجبني أكـلُ الخبزِ »[١] ، وهذه المسألة خاصة بالمصدرِ دون سائر العوامل ، فلا يجوز أن يحذف الفاعل من غير نائب عنه إلاَّ في المصدر[٢] .

وإذا عطفت على ما أضيف إليه المصدر ، أو أبدلت منه ، أو نعته ، أو أكدته ، فلك الاتباع على اللفظ ، أو على الموضع بحسب ما هو من فاعلٍ ، أو مفعولٍ،فَيُجَرُّ ، ويُنْصَبُ إن كان مفعولاً ، ويُجَرُّ ويُرْفَعُ إن كان فاعلاً[٣] .

// وإن كان معرفاً بالألف واللام ، فهو أضعفها في العمل[٤] كقول الشاعر : ١٤٧/أ//

(١) وهناك حالٌ خامسة لم يتعرض لها المؤلف ، وهي إضافة المصدر إلى الظرف ، فيعمل بعده عمل المنون نحو : « أعجبني انتظارُ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمراً » .
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١١٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٥٦ .

(٢) انظر شرح الأشموني ٢ / ٥٤١ ، وحاشية الخضري ٢ / ٢١ .

(٣) هذا ما ذهب إليه الكوفيون وجماعة من البصريين إلاَّ أن الكوفيين يلتزمون ذكر الفاعل في الإتباع على محل المفعول المجرور .
أما سيبويه والجمهور فذهبوا إلى منع الإتباع على المحل ، وما جاء من ذلك يؤول .
قال المرادي : « والظاهر الجواز ، لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر » .
وذهب الجرمي إلى التفصيل ، فأجاز الإتباع على المحل في العطف والبدل ، ومنع في النعت والتوكيد .
انظر الارتشاف ٣ / ١٧٧ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٣ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٥٢ ، والتصريح ٢ / ٦٤ - ٦٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٥٦ - ٥٥٩ .

(٤) اختلف النحويون حول إعمال المصدر المقرون بالألف واللام :
فذهب سيبويه إلى جواز إعماله حيث قال : « وتقول : عجبتُ من الضربِ زيداً ، كما قلت : عجبتُ من الضارب زيداً ، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين ... » .
وذهب الفارسي وجماعة من البصريين إلى جواز إعماله ، ولكن باستقباح وعلل ذلك بقوله : « لأنه معرف من جهة لا ينوي بها الإنفصال ، ولم يتصل باسم يقوم مقام الفاعل كاتصال المضاف فهو مباين الفعل بخلاف المضاف الذي له نظير يشبه به مما ينوي بإضافته الإنفصال نحو : ضاربُ زيدٍ » .
وذهب ابن السراج إلى منع إعماله حيث قال : « وقال قوم : إذا قلت : أردت الضرب زيداً ، إنما نصبته بإضمار فعل ، لأن الضرب لا ينصب ، وهو عندي قول حسن » .
وذهب ابن عصفور إلى جواز إعماله ، ولكن الأحسن عنده ألاَّ يعمل .
وأما الكوفيون فلا يعمل لديهم مطلقاً ، ويجعلون ما بعده من عملٍ فعلٍ مقدر .
وذهب ابن الطراوة وأبو بكر بن طلحة إلى جواز إعماله إن كانت أل فيه معاقبة للضمير ، واختاره أبو حيان .
ورُدَّ عليهما بقول الشاعر :

عجبتُ من الرزقِ المسيءِ إلهه ولِلترك بعض الصالحينَ فقيرا

انظر الكتاب ١ / ١٩٢ ، والأصول ١ / ١٣٧ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٣٦ ، والمقرب ١ / ١٣٠ - ١٣١ ، والارتشاف ٣ / ١٧٧ ، والتصريح ٢ / ٦٣ ، وابن الطراوة النحوي ٨١ ، ١٢٢ - ١٢٣ .

[٥٣] ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَظُنُّ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[1]

فـ" أعداءه " مفعول صريح بالنكاية ، وهو مصدر بالألف واللام ، وهو مما حُذِفَ فيه الفاعل ، وأبقي المفعول .

قالوا : ولا يعمل[2] في المفعول الصريح إذا كان معرفاً بالألف واللام إلاَّ في الشعر ، وإنما يعمل في (السعة)[3] في ظرف ، أو مجرور كقوله تعالى : ﴿ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ﴾[4] ، ﴿ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ ﴾[5] ، وقوله تعالى : ﴿ ۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾[6] .

وقد منع قوم من البصريين المتأخرين إعماله في المفعول الصريح قالوا : إنَّ " أعداءه " مفعول بفعل مقدر لا بالمصدر الذي هو النكاية[7] .

القسم الثاني : المتفق على عدم إعماله ، وهو إذا كان ضميراً ، ولا يصح تقديره بـ" أن والفعل " ، وليس بمؤكدٍ ، ولا موضوع موضع الفعل كقولك : « مرورُكَ بزيدٍ حسنٌ وهو

---

(١) من المتقارب ، ولم أعثر على قائله .

وهو من شواهد سيبويه ، ويروى في كتب النحاة : " يخال " بدل " يظن " .

الشاهد في قوله : « ضعيف النكاية أعدائه » حيث أعمل المصدر المقترن بأل ، وهو " النكاية " فنصب " أعداء " على أنه مفعول به .

انظر الكتاب ١ / ١٩٢ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٣٥ – ١٣٦ ، والمقرب ١ / ١٣١ ، والمساعد ٢ / ٢٣٥ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٠ ، والتصريح ٢ / ٦٣ ، وحاشية الصبان ٢ / ٤٢٩ .

(٢) يقصد المصدر .

(٣) في الأصل : (السيغة) .

(٤) من الآية (١٦) في سورة غافر .

(٥) من الآية (٢٣) في سورة سبأ .

(٦) من الآية (١٤٨) في سورة النساء .

قال أبو حيان : « وبالسوء متعلق بالجهر ، وهو مصدر معرف بالألف واللام والفاعل محذوف ، وبالجهر في موضع نصب ، ومن أجاز أن ينوي في المصدر بناؤه للمفعول الذي لم يسم فاعله قدر أن بالسوء في موضع رفع التقدير : « أن يُجْهَرَ » مبنياً للمفعول الذي لم يسم فاعله .

وجوز بعضهم أن يكون من ظلم بدلاً من ذلك الفاعل المحذوف التقدير : أن أحد إلاَّ المظلوم ، وهذا مذهب الفراء ، أجاز الفراء في : ما قامَ إلاَّ زيدٌ أن يكون " زيد " بدلاً من أحد ، وأما على مذهب الجمهور ، فإنه يكون من المستثنى الذي فُرِّغ له العامل ، فيكون مرفوعاً على الفاعلية بالمصدر ، وحسَّن ذلك كون الجهر في حيز النفي ، وكأنه قيل : لا يجهر بالسوء من القول إلاَّ المظلوم » . البحر المحيط ٣ / ٣٨٢ .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١١٦ – ١١٧ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٤٩ .

بعمرو قبيحٌ بك »(١) فلا يجوز أن تجعل بعمرو متعلقاً بهو الذي هو ضمير المصدر ؛ لأنَّ هو عائدٌ على المرور(٢) ، وإنما تجعله متعلقاً بما دل عليه الضمير إذ التقدير : « ومُرورُكَ بعمرو قبيحٌ » ، والمصدر الذي لبيان النوع ، أو المعدود ، فإنَّه لا يصح تقديره بـ" أن والفعل " .

[**القسم الثالث**] : المختلف في عمله، وهو ما كان للتأكيد كـ« ضربَ زيدٌ ضرباً »(٣)، أو بدلاً من اللفظ بالفعل كـ« ضرباً زيداً » ، أي : اضرب .

والقائلون بإعماله إنما يعملونه إذا كان للأمر(٤) كقول الشاعر :

[٥٤] **على حينَ أَلْهى الناسَ جُلُّ أمورهم ... فَنَدْلاً زُرَيقُ المالَ ندلَ الثعالبِ**(٥)

---

(١) هكذا في الأصل ، وكلمة (بك) غير واردة في كتب النحو الأخرى مثل : شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠٦ .

(٢) ذهب إلى هذا جمهور البصريين ، بينما أجاز الكوفيون إعمال المصدر مضمراً ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

وما الحربُ إلاَّ ما علمتُم وذُقتُم ... وما هو عنها بالحديثِ المرجَّمِ

وقد تأول البصريون الشاهد على أن " عنها " متعلق بفعل مضمر تقديره " أعني " .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦٠ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٧ - ٢٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠٦ .

(٣) وكذلك المصدر المبين للعدد .

انظر التصريح ٢ / ٦٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ٤٣٠ ، وحاشية الخضري ٢ / ٢٢ .

(٤) اختلف النحويون حول هذه المسألة :

فذهب فريق منهم إلى أنه لا يجوز أن يعمل المصدر إذا كان بدلاً من الفعل نحو : « ضرباً زيداً » ، ومنهم ابن هشام . وقد نقل أكثر المتأخرين منعه عن سيبويه ، وأنه قصره على السماع ، وهذا ما ذكره ابن مالك .

وذهب الفريق الآخر إلى أنه مقيس في الأمر ، والدعاء ، والاستفهام بتوبيخ وغيره ، وفي الخبري المقصود به إنشاء ، أو وعد مثل : الأخفش ، والفراء ، وإلى مذهبهم ذهب ابن مالك .

وقيل : يقاس في الأمر والاستفهام فقط ، ونسب إلى الأخفش والفراء ، وهو ما ذهب إليه ابن السراج ، واختاره بعض متأخري المغاربة .

انظر الأصول ١ / ١٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٥ - ١٢٧ ، والمساعد ٢ / ٢٤١ - ٢٤٣ ، وشرح قطر الندى ٢٦٨ .

(٥) من الطويل للأعشى بن همدان في ديوانه ٢٨٩ .

ونسب للأحوص في شواهد العيني ٢ / ١١٦ .

الشاهد في قوله : « فندلاً زريق المال » حيث جاء المصدر " ندلاً " بدلاً من فعله " اندل " والتقدير : « اندل يا زريق المال ندلاً » ، وقد عمل عمل فعله ، فنصب مفعولاً به ، وهو " المال " .

روي بلا نسبة في : الكتاب ١ / ١١٥ - ١١٦ ، والخصائص ١ / ١٢١ ، والإنصاف ١ / ٢٩٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٥ - ١٢٨ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٧٨ ، وأوضح المسالك ٢ / ٢١٨ ، والتصريح ١ / ٣٣١ ، وشرح الأشموني ١ / ٥١ ، ٢ / ٥٤٥ ، والصحاح ٥ / ١٨٢٧ مادة (ندل) ، واللسان ١ / ٦٥٣ مادة (ندل).

فـ" المال " مفعول بـ" ندلاً " ، وهو طلب - أي اندل - ، ومعناه : " اختطف " ، و" زريق " علم منادى قد حذف منه حرف النداء .

أو الدعاء كقول الشاعر :

[٥٥] يَا قابلَ التَّوبِ غُفْراناً مآثمَ قَدْ أسْلفتُها أنَا مِنْهَا خَائفٌ وجِلُ[1]

فـ" مآثم " مفعولٌ بـ" غفراناً " ، وهو للدعاء .

وأما إعماله إذا كان خبراً ، فنادر عند البصريين إلاَّ الأخفش ، فإنَّه يعمله مطلقاً خبراً كان ، أو غير خبر ، ومثَّلَ فيه بقولهم // « سَمْعاً أُذُنَايَ أخاكَ يقولُ ذاكَ »[2] ، فـ" سمعاً " مصدر وضع موضع " سمع " الذي هو فعله ، و" أذناي " فاعلٌ بالمصدر ، و" أخاك " مفعولٌ به ، والمصدر هنا خبر . //١٤٧ب

واختلفوا في العامل إذا كان المصدر بدلاً من الفعل[3] ، فمنهم من يجعل العامل المصدر ، ومنهم من يجعل العامل الفعل الذي ناب المصدر منابه[4] إلاَّ في مثل " سقياً ، ورعياً " ، فإنَّ العامل المصدر .

وإذا أعملت المصدر لم يتقدم معموله عليه ؛ لأنَّه صلة له ، والصلة لا تتقدم على الموصول ، والمصدر العامل موصولٌ ؛ لأنَّه مقدرٌ بـ" أنْ والفعل " و" أنْ " موصولة[5] .

---

(١) من البسيط ، ولم أعثر على قائله ، ويروى : « أنا منها مُشْفِقٌ وَجِلُ » .
الشاهد في قوله : « غفراناً مآثم » حيث عمل المصدر عمل فعله المحذوف ، ونصب مفعولاً به ، وهو " مآثم " ، ولم ينصبه بالفعل المحذوف .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢٦ ، والمساعد ٢ / ٢٤٢ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٥٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٤٥ ، وحاشية الصبان ٢ / ٤٣٠ .

(٢) مثل به سيبويه في الكتاب ١ / ١٩١ : « سَمْعُ أُذُني زيداً يقول ذاك » ، وفي ١ / ٣٧٣ : « سَمْعَ أُذني قال ذاك » .
ومثل به ابن مالك في شرحه للتسهيل ٣ / ١١١ ، وابن عقيل في المساعد ٢ / ٢٣٠ ، والأشموني في شرحه ٢ / ٥٤٧ .

(٣) مثاله : « ضرباً زيداً » .

(٤) وذهب سيبويه إلى أنَّ العامل هو المصدر ، لكونه القائم مقام الفعل .
وذهب السيرافي إلى أن العامل هو الفعل المقدر ، وإليه ذهبا ابن الحاجب ، والرضي .
انظر شرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٠ - ٤١١ .

(٥) هذا ما ذهب إليه الجمهور ، وأجاز ابن عصفور تقديم معموله عليه إذا كان المصدر موضوعاً موضع الفعل نحو : زيداً ضرباً ، والتقدير : « زيداً اضرب ضرباً » .
وأجاز الرضي أيضاً تقديم معموله عليه إذا كان ظرفاً ، أو شبهه حيث قال : « وأنا لا أرى منعاً من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفاً ، أو شبهه » .
انظر المقرب ١ / ١٣١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٠٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٥٩ .

وقد اختلفوا في المصدر العامل المقدر بـ" أن والفعل " هل هو فرعٌ عن الفعل في العمل أم أصل بنفسه ؟

فالجمهور على أنَّه فرعٌ ، فإن اعترض علينا بأن يقال : يلزمكم أن يكون فرعاً غير فرع ؛ لأنَّكم تقولون : إنَّه أصلٌ للفعل ، ثم تقولون : إنَّه فرعٌ عنه في العمل .

فالجواب : أنَّ الجهتين (مختلفتان)[١] ، ولا تناقض في ذلك ؛ لأنَّا جعلناه فرعاً من جهة عمله أصلاً من جهة اشتقاق الفعل منه ، وإنما يمتنع أن يكون الشيء فرعاً وأصلاً إذا كان ذلك من جهةٍ واحدة لما فيه من اجتماع النقيضين .

وقد انقضى ما قررناه من المسائل الأربع ، ولم يتعرض في الأصل للمسألة الأولى[٢] ، ولا للمسألة الرابعة[٣] ، وإنما تعرض (للثانية)[٤] ، والثالثة[٥] فليرجع إلى الكلام .

قوله :

وَتَنْصِبُ الْمَصْدَرَ وَهْوَ الأصلُ إذْ ... عَنْهُ صُدُورُ الْفِعْلِ (أي)[٦] مِنهُ أُخِذْ

وقَدْ تَنُوبُ آلَةٌ مَنَابَهُ ... كـ" اضرِبْ عصاً " ، وَعَدَدٌ قد نابَهُ

كـ" اضْرِبْهُ ألفاً " ، وتَنوبُهُ[٧] الصفَة ... كـ" احْفَظْهُ مِثْلَ حِفْظِ أهْلِ المَعْرِفهْ "

ومِنْ بيانِ النَّوعِ جَاءَ جَرْيَا ... وَأضْمِرَ الْفِعْلَ لَهُ كـ" رَعْيَا "

اعلم أنَّه بدأ أولاً بإعراب المصدر[٨] ، وذكر أنَّه منصوب ، وقد تقدم الكلام على إعرابه مستوفىً ، وشرحنا القول في العامل فيه ظاهراً ، أو محذوفاً ، والمراد // بالمصدر هنا : « ما دل //١٤٨أ
على حدثٍ غير دالٍ على زمانِ ذلك الحدث » .

---

(١) في الأصل : (مختلفتين) .

(٢) وهي أبنية المصادر .

(٣) وهي عمل المصدر .

(٤) في الأصل : (الثانية) .
وهي إعراب المصدر ، وما ينوب منابه .

(٥) وهي تقسيم المصدر إلى أنواعه .

(٦) في الأصل : (إذ) وما أثبته يتفق مع ما سيأتي ص ١٩٨ .

(٧) عدى الفعل " نابه " بنفسه ، والصحيح أنه لا يتعدى بنفسه بل يتعدى بحرف الجر ، جاء في لسان العرب لابن منظور ١ / ٧٧٤ مادة (ناب) : « وناب عني فلانٌ ينوبُ نَوباً ومناباً أي قام مقامي ، ونابَ عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك » .

(٨) وهي المسألة الثانية .

فقولنا : « غير دالٍ على زمان ذلك الحدث » ؛ ليخرج الفعل ؛ لأنَّه دالٌ على حدثٍ ، لكنه يدل مع ذلك على [زمانٍ] ، وإنما سمي مصدراً ؛ لأنَّه الموضع الذي يصدر عنه الفعل من جهة اشتقاقه(١) .

وسماه سيبويه مصدراً ، وحدثاناً وفعلاً(٢) .

أما تسميته حدثاً وحدثاناً ، فلأنَّه دالٌ عليهما ، والحدث والحدثان بمعنى واحد .

وأما تسميته فعلاً ، فلأنَّه الفعل اللغوي حقيقة ، والفعل الصناعي مشتق ، ثم نبَّه على أنَّ المصدر هو الأصل ؛ إذ الفعل مشتق منه ، والمشتق فرعٌ عن المشتق منه ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « وَهْوَ الأصلُ إذْ عنهُ صدور الفعلِ » ، وقوله : « أي مِنْهُ أخِذْ » بيان لمعنى صدور الفعل عن المصدر .

فنبَّه على أنَّ معنى صدوره عن المصدر أخذه منه ، وقوله : « وهو » عائدٌ إلى المصدر ، والضمير في " عنه " عائد أيضاً إلى المصدر ، وكذلك الضمير في " منه " ، والضمير في " أخِذْ " عائد إلى الفعل ، فتقدير كلامه : « والمصدر هو الأصل ؛ إذ صدور الفعل عن المصدر يعني أخذه منه » ، فالأخذ والصدور هنا واحد .

وهذه المسألة قد اختلف فيها البصريون ، والكوفيون ، فمذهب البصريين وهو الصحيح أنَّ الفعل مشتق من المصدر ؛ لأربعة أشياء :

الأول : زيادة فائدة الفعل ، والأزيد فائدة هو الفرع ؛ لأنَّه لا يُفَرَّعُ شيء عن أصلٍ إلاَّ لفائدة ، وإلاَّ كان عبثاً ، فلابد أن يكون في الفرع زيادةٌ على ما في الأصل ، والفعل زائدٌ على المصدر بالدلالة على الزمان ، فتعين أن يكون فرعاً عن المصدر .

---

(١) انظر المفصل للزمخشري ٤٥ ، وأسرار العربية لابن الأنباري ١٧١ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ١٢ ، ٣٤ ، والمفصل ٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١١٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢١٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٠٠ .

الثاني : أنَّ اختلاف أبنية (المصدر)(١) تدل على أصالته ؛ لأنَّه لو كان مأخوذاً من الفعل ؛ لجاء على طريقة واحدة تابعة لفعله كاسم الفاعل والمفعول .

الثالث : أنَّ المصدر اسم ومن الأسماء الفاعل ، والفعل صادر عن الفاعل والشيء فرع فاعله .

الرابع : أنَّ المصدر عام ، والفعل خاص ، والخاص فرع العام .

ومذهب الكوفيين أنَّ المصدر مشتق من الفعل ، واستدلوا // بأربعة أشياء كما استدل //١٤٨ب
البصريون :

الأول : أنَّ المصدر تابع للفعل في الاعتلال كـ" قامَ قياماً " ، فلولا أنَّه فرع عنه ما تبعه .

الثاني : أنَّ المصدر مؤكِّدٌ ، والمؤكِّدُ فرعٌ عن المؤكَّد به .

الثالث : أنَّ الفعل عامل في المصدر ، والمعمول متأخرٌ عن عامله .

الرابع : أنَّه قد وجدت أفعال لا مصادر لها ، فلو كان الفعل مشتقاً من المصدر لم يوجد فعلٌ إلاَّ بعد وجود مصدره .

وهذا الرابعُ يقابل بأنَّه قد وجدت مصادرُ لا أفعال لها كـ" وَيْحَه ، وويبه " ، وما (أشبههما)(٢) ، (ودلل)(٣) بذلك الدليل مع ما (انضاف)(٤) إليه من باقي الأدلة(٥) .

ثم ذكر أن المصدر قد تنوب عنه أشياء ، فذكر نيابة الآلة عنه ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وقَدْ تَنوبُ آلةٌ منابَهُ » ، ومثلَّه بقوله : كـ« اضرِبْ عصاً » .

---

(١) في الأصل : (المصادر) .

(٢) في الأصل : (أشبهه) .

(٣) في الأصل : (ودليل) .

(٤) في الأصل : (انضافت) .

(٥) ذكر ابن جابر الخلاف الذي دار بين البصريين والكوفيين حول هذه المسألة ، ولكنه لم يتعرض لذكر جميع الأدلة التي استدل ، أو احتج بها كل فريق ، وقد ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف وأسرار العربية فانظرها هناك .
كما أنه اقتصر على رأي البصريين والكوفيين بخلاف غيرهم من النحاة ، وقد ذكر " ابن عقيل " ، و" الأزهري " مذهبين آخرين هما :
الأول : مذهب ابن طلحة ، وهو أنَّ كلاً من الفعل والمصدر أصلٌ قائمٌ برأسه ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر .
والثاني : مذهب قوم رأوا أن المصدر أصل ، والفعل مشتق منه ، وأن الوصف مشتق من الفعل .
انظر الإنصاف ١ / ٢٣٥ - ٢٤٥ المسألة رقم ٣٨ ، وأسرار العربية ١٧١ - ١٧٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٧١ ، والتصريح ١ / ٣٢٥ .

ثم ذكر أنَّ العدد ينوب عنه أيضاً وإلى ذلك أشار بقوله : « وعددٌ قَدْ نابَهُ » ، ومثَّله بقوله : كـ« اضربْهُ ألفاً » .

ثم ذكر أن الصفة أيضاً تنوب عنه ، وإليه أشار بقوله : « وتنوبُهُ الصفَة » ، ومثَّله بقوله : كـ« احفظْهُ مثلَ حفظِ أهلِ المعرفةْ » فـ" مثل " صفة (نائبة)[1] عن المصدر المحذوف [و] التقدير : « احفظه حفظاً مثل حفظ أهل المعرفة » ، ثم نبَّه على أنَّ من المصدر ما يكون لبيان النوع ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : « ومن بيانِ النوعِ » ومثَّله بقوله : « جاءَ جريا » فـ" جريا " نوع من أنواع المجيء وضع موضع المصدر الذي هو مجيئاً ، وهو أيضاً من النائب عن المصدر ، ولذلك جاء به عقيب ما ينوب عن المصدر [وقد ذكر] أربعة أشياء ،وقد قدمنا أنَّها عشرة .

وقد قدمنا أقسام المصدر بحسب الإبهام ، والتخصيص والعدد[2] ، وفي ضمن كلامه من أقسام المختص ، وهو ما ناب عنه نوعه ، أو صفته ، أو المعدود ، وهو ما ناب عنه العدد ، أو الآلة ، فإنَّها تدل على العدد .

و لم يذكر للمبهم مثالاً ، ولكن ذكره في ضمن قوله : « وتَنصِبُ المصدرَ » ، فإنَّ مراده المصدر كيف كان مبهماً ، أو مختصاً ، أو معدوداً ، ثم ذكر أنَّ فعل المصدر قد يُحذف ، وإلى ذلك أشار بقوله : « واضْمِرَ الفعلَ لهُ » أي للمصدر ، ومثَّله بـ" رعيا " // وقد تقدم أنَّه //١٤٩أ
مما حذف فعله وجوباً[3] .

وقد استوفينا الكلام على أقسام حذف الفعل من جائز ، وواجب سماعاً ، وقياساً ، والله أعلم .

---

(١) في الأصل : (ثانية) .

(٢) وهي المسألة الثالثة . انظر ص ١٨٩ .

(٣) انظر ص ١٧٩ .

باب المفعول له

« باب المفعول له »

ينبغي أن نقدم قبل الكلام على الأبيات حدّ المفعول له ، وأشياء لم يتعرض لها في الأصل .
فحدُّهُ : « [هو] (المنصوب)[١] على تقدير حرف التعليل »[٢] .

فقوله : (المنصوب)[٣] خرج به كل مرفوع ، ومجرور ، وبقيت المنصوبات كلها .

(فقوله)[٤] : « على تقدير حرف التعليل » خرج به كل منصوب غير المفعول له ، فإنَّه إن كان مما ينصبه الفعل بنفسه كالمفعول به ، فقد خرج ؛ إذ ليس على تقدير حرفٍ ، وإن كان ما ينصبه الفعل بتقدير حرف ليس للتعليل كالظرف ، فقد خرج بقولنا : « حرف التعليل » ، فيتعين المفعول له ، والمفعول من أجله هكذا سماه سيبويه[٥] .

ويسمى العذر[٦] ؛ لأنَّه عذر الفاعل في إيقاع الفعل ؛ إذ لو لم يذكره لظن أنَّه وقع الفعل عبثاً كما وقع في نفس موسى عليه السلام حين رأى أفعال الخضر من خرق السفينة[٧] ، وغيره حين لم يعرف السبب .

---

(١) في الأصل : (فالمنصوب) .

(٢) اختلفت تعريفات النحاة له ، فقال الزمخشري : « المفعول له هو علة الإقدام على الفعل ، وهو جواب لِمَه » . وهذا ما قاله الشلوبين .
وقال ابن عصفور : « هو كل فضلة انتصبت بالفعل ، أو ما جرى مجراه على تقدير لام العلة » .
وقال ابن عقيل : « هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل » .
وقال عنه ابن هشام : « هو كل مصدر معلل لحد مشاركٍ له في الزمان والفاعل » .
انظر المفصل ٧٧ ، والتوطئة ٣٤٥ ، والمقرب ١ / ١٦٠ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٨٦ ، وشرح قطر الندى ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٣) في الأصل : (فالمنصوب) .

(٤) هكذا في الأصل ، والصواب أن يقول : « وقوله » .

(٥) لم يطلق عليه سيبويه المفعول لأجله كما ذكر ابن جابر ، بل أطلق عليه في كتابه ١ / ٣٦٧ : « باب ما ينتصب من المصادر ، لأنه عذرٌ لوقوع الأمر » .

(٦) كما أطلق عليه سيبويه في الكتاب ، وأطلق عليه بعض النحاة مفعولاً له مثل : ابن السراج ، وابن الأنباري وابن مالك ، وابن الحاجب ، والرضي ، وابن معطي ، وابن عقيل ، والأشموني .
وقال الزجاج والكوفيون : إنه مفعول مطلق ، وقد رده ابن الحاجب كما ذكر الرضي حيث قال : « قال المصنف ردًّا على الزجاج : معنى ضربته تأديباً : ضربته للتأديب اتفاقاً ، وقولك : للتأديب ، ليس بمفعول مطلق ، فكذا " تأديباً " الذي بمعناه ، وفي الرد نظر ، وذلك أن " ضربَ تأديب " أيضاً ، يفيد معنى التأديب مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقاً دون الثاني ، وأي منع في أن يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الإعراب ، ألا ترى أن معنى : جئت راكباً : جئتُ وقت ركوبي ، والأول حال ، والثاني مفعول فيه » .
انظر الكتاب ١ / ٣٦٧ ، والأصول ١ / ٢٠٦ ، والجمل ٣١٦ - ٣١٩ ، وأسرار العربية ١٨٦ ، والمقرب ١ / ٥٠٧ - ٥٠٨ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥٠٨ - ٥٠٩ ، وشرح ابن القواس ١ / ٥٨٢ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٨٥ ، والمساعد ١ / ٤٨٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢١١ .

(٧) قال تعالى : ﴿ فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِي ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا ... ﴾ الخ .
الآية (٧١) في سورة الكهف ، وكذلك انظر الآيات (٧٤ - ٧٧) .

ويسمى العلة[١] – وهو بَيِّنٌ – والغرض[٢] ، وفيه نظر ؛ لأنْ ليس كل مفعول له يكون من أغراض الفاعل كـ« قعدتُ عن (الهيجاءِ)[٣] جبناً » فـ" الجبن " ليس بغرضٍ لأحد ، وإنما غرض الإنسان أن يكون شجاعاً ، وإنما الجبن أمرٌ جبلت عليه النفس مع (كراهتها)[٤] له .

ويليق أن يسمى سببًا ، والمصدر المعلل به[٥] .

وإذا نظرت في المفعول له ، فهو سبب من جهة كونه باعثًا على الفعل سببًا[٦] من جهة كونه فائدة الفعل ؛ إذ الأدب هو فائدة الضرب[٧] .

وإذا انتصب المفعول له ، فالجمهور من النحويين على أنَّه مفعول من أجله ، فإنَّ العامل فيه الفعل المعلل به على إسقاط حرف التعليل ، والدليل على أنَّها ساقطة[٨] دخولها عليه إذا أضمر ؛ لأنَّ اللام أصلٌ فيه ، وأيضًا فإنَّه جوابٌ لمن سأل بلام الجر ، فقال : [لِمَ] فعلت[٩] ؟

والجواب ينبغي أن يكون مطابقًا للسؤال ، ولكن حذفت لام الجر من الجواب ؛ لقوة الدليل عليها[١٠] // فكأنَّها مذكورة . //١٤٩ب

ومنهم من أعربه مصدرًا من معنى الفعل كـ« قعدتُ جلوسًا » ، فإذا قلت : « ضربْتُهُ أدبًا » ، فهو مصدر من ضربتُ ؛ لأنَّ الضرب هنا هو (عين)[١١] التأديب في المعنى[١٢] .

---

(١) هذا ما ذكره الزمخشري ، وكذلك الشلوبين في ثنايا تعريفهما للمفعول له حيث قالا : « المفعول له هو علة الإقدام على الفعل » .
انظر المفصل ٧٧ ، والتوطئة ٣٤٥ .

(٢) أي ويسمى الغرض ، وهو أيضًا ما ذكره الجرجاني في المقتصد ١ / ٦٦٧ .

(٣) في الأصل : (الفيجاء) .

(٤) في الأصل : (كراهتا) .

(٥) أي ويسمى المصدر المعلل به .

(٦) هكذا في الأصل ، ولعله يقصد « سببًا له » .

(٧) يقصد هنا « ضربته أدبًا » علمًا بأنه لم يسبق ذكر هذا المثال .

(٨) يقصد " اللام " كما سيأتي في كلامه .

(٩) وهو ظاهر كلام أبي علي الفارسي .
انظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١ / ٦٦٥ .

(١٠) وهو المذهب المشهور ، وعليه سيبويه والفارسي .
انظر أسرار العربية ١٨٦ – ١٨٨ ، والهمع للسيوطي ٣ / ١٣٣ .

(١١) في الأصل : (تعيين) .

(١٢) ذهب إلى هذا الكوفيون .
انظر التصريح ١ / ٣٣٧ ، وحاشية الخضري ١ / ١٩٤ .

ومنهم من أعربه مصدرًا لفعل مقدر ، أي « ضربْتُهُ فتأدَّبَ أدبًا »[١] .

ومن أعربه مصدرًا لبيان النوع جعل التأديب نوعًا من الضرب ؛ لأنَّ الضرب منه ما هو تأديب ، ومنه ما هو غيره ، فهو عنده كـ« رجع القهقري » ، ويُرد عليه أنَّ كلَّ مصدرٍ لبيان النوع يصح أن يدخل عليه « كل » ، فيُرفع على الابتداء ، ويُخبر عنه بمصدر الفعل الذي هو نوعه ، فيقال : كلُّ (قهقري)[٢] رجوعٌ ، ولا يصح أن يقال : كلُّ تأديبٍ ضربٌ ، فدل على أنَّه ليس بمصدرٍ لبيان النوع .

وإذا تعددت الأسباب كقولك : « ضربْتُهُ أدباً ونصحاً »[٣] ، فالأول مفعول من أجله ، والثاني معطوف عليه .

وقيل : الأول مفعول من أجله ، والعامل فيه الفعل ، والثاني العامل فيه الأول ، فكأنَّه قال : « ضربته لأجل التأديب » ، وإنما كان ذلك التأديب ؛ لأجل النصح ، والتأديب علة للفعل ، والنصح علة للتأديب .

وقيل : الثاني بدل من الأول .

وأما قوله تبارك وتعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[٤]، فقيل : « من الصواعق » مفعول من أجله ، والعامل فيه يجعلون صرح فيه بحرف التعليل ، (وهي من)[٥]، و"حذر" معطوف عليه باعتبار الموضع، وأسقط حرف الجر، أو (منصوب)[٦] بفعل

---

(١) ذهب إلى هذا الزجاج ، وقد رد النحاة مذهبه كما ذكر الدماميني في تعليق الفرائد : « ورد هذا المذهب بأنه لو كان مصدراً نوعياً لامتنع دخول اللام عليه كما امتنع دخولها في " رجع القهقري " ، و" قعد القرفصاء " ، لكن دخول اللام جائز بإجماع ، فثبت بطلان هذا المذهب » .

وذكر الرضي في شرح الكافية مذهباً آخر ذهب إليه الجرمي حيث قال : « والجرمي يقول : إنَّ ما يسمى مفعولاً له منتصب نصب المصادر التي تكون حالاً فيلزم تنكيره ، ويقدر نحو قوله تعالى: ﴿ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ محاذرين الموت، لتكون الإضافة لفظية » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٨ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥٠٨ - ٥٠٩ ، وتعليق الفرائد للدماميني ٥ / ١٢٢ .

(٢) في الأصل : (قهري) .

(٣) في الأصل : (ضربته أدباً وشفقةً عليه) ، وما أثبته يتفق مع قوله بعد ذلك .

(٤) من الآية (١٩) في سورة البقرة .

(٥) هكذا في الأصل ، وكان الأنسب أن يقول : « وهو من » .

(٦) في الأصل : (مصدر) .

محذوف أي « حَذِروا حذرَ الموتِ »[١] .

وقيل : مفعول من أجله للخوف المقدر ؛ إذ التقدير : « يجعلون أصابعهم في آذانهم من خوف الصواعق » ، فعلل ذلك الخوف المقدر بـ" حذر الموت "، والأولى في ذلك العطف[٢] .

والصحيح جواز تقديم المفعول له على عامله كقولك : « أدباً ضربتُ زيداً » ، ومن منع ذلك[٣] ، فالسماع يرد عليه ، ومنه قول الكميت[٤] :

[٥٦] **طَرِبْتُ ومَا شَوقاً إلى البيضِ أطْرَبُ**[٥]

فـ" شوقاً " مفعول من أجله مقدم ، والعامل فيه أطربُ .

---

(١) قال سيبويه : « هو منصوب ، لأنه موقوع له أي مفعول من أجله ، وحقيقته أنه مصدر » - هذا ما نقله النحاس - .
وهو ظاهر قول أبي حيان حيث قال: «وحذر الموت مفعول من أجله، وشروط المفعول من أجله موجودة فيه، إذ هو مصدر متحد بالعامل فاعلاً وزماناً هكذا أعربوه ، وفيه نظر ، لأن قوله من الصواعق هو في المعنى مفعول من أجله، ولو كان معطوفاً لجاز كقول الله تعالى: ﴿ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثۡبِيتٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ ﴾، وقول الراجز :

يركبُ كلَّ عاقرٍ جمهور * مخافةً وزعلَ المحبور * والهولِ من تهولِ الهبور

وقالوا : أيضاً يجوز أن يكون مصدراً أي : يحذرون حذر الموت ، وهو مضاف للمفعول ، وقرأ قتادة والضحاك بن مزاحم بن أبي ليلى حذر الموت ، وهو مصدر حاذر ، قالوا : وانتصابه على أنه مفعول له » .
انظر إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٩٤ ، والبحر المحيط ١ / ٨٧ .

(٢) قال بهذا الفراء في معانيه ، ونصه كالآتي : « فنصب " حذر " على غير وقوع من الفعل عليه ، لم ترد تجعلونها حذرا إنما هو كقولك : أعطيتك خوفاً ، وفرقاً ، فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل كقوله جل وعز : ﴿ وَيَدۡعُونَنَا رَغَبٗا وَرَهَبٗاۖ ﴾ ، وكقوله : ﴿ ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ ﴾ والمعرفة والنكرة تفسيران في هذا الموضوع ، وليس نصبه على طرح " من "، وهو مما قد يستدل به المبتدئ للتعليم » .
انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٧ .

(٣) ممن منعه ثعلب ، ذكر هذا أبو حيان والسيوطي .
انظر الارتشاف ٢ / ٢٢٤ ، وتعليق الفرائد ٥ / ١٢٠ ، والهمع ٣ / ١٣٥ ، والفرائد الجديدة للسيوطي ١ / ٣٧٨ .

(٤) الكميت بن زيد بن الأخنس بن مجالد ، يكنى أبا المُسْتَهل ، كان شديد التكلف في الشعر كثير السرقة ، مدح أهل البيت في أيام بني أمية ، وتوفي سنة ١٢٦ هـ .
انظر الشعر والشعراء ٢ / ٥٨١ - ٥٨٤ ، والمؤتلف والمختلف ٢٢٣ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ٢١٣ ، والخزانة ١ / ١٤٠ - ١٤٦ .

(٥) من الطويل وهو صدر بيت في مطلع قصيدة مشهورة للكميت وعجزه :

ولا لَعِباً منّي وذو الشَّيب يَلْعبُ .

الشاهد في قوله : « طربتُ وما شوقاً » حيث قدم المفعول له " شوقاً " على العامل فيه " أطرب " .
انظر الخصائص لابن جني ٢ / ٢٨٣ ، والمحتسب لابن جني أيضاً ١ / ٥٠ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٤٠٧ ، والمغني ١ / ٢١ ، والدرر ٣ / ٨١ .
وروي بلا نسبة في الهمع ٣ / ١٣٥ ، والفرائد الجديدة للسيوطي ١ / ٣٧٨ .

ويجوز حذف العامل في المفعول من أجله // إذا دلت عليه قرينةٌ ، جاء في الحديث : « مَا جَاءَ بِكَ يَا عمرو أَحَدَبًا عَلَى قَومِكَ أو رَغْبةً فِـي الإِسْلَامِ »(١) ، التقديـر : « أجئـت حَدَبـاً » حذف ؛ لدلالة ما تقدم عليه ، والحدب بالحاء والدال المهملتين المفتوحتين : العطف والحنو(٢) . //١٥٠أ

قوله :

وَيَنْصِـبُ الْفِعْـلُ عَلـى المفْعُـولِ لَـهْ سَبَبَـهُ الواقِـعَ مِمَّـن فَعَلَـهْ
وَهْـوَ جَـوابُ لِـمَ ومصـدرٌ جـرى مَـعْ غَيْـرِ فِعْلِـهِ كـ" جئتُ حَـذرًا "

نبَّه في هذا البيت الأول على أنَّ المفعـول لـه يكـون منصوبـاً ، وإلى ذلـك أشـار بقولـه : « ويَنْصِبُ الفعلُ » فالفعل هنا فاعل بينصب ، ثم نبَّه على أنَّ هذا المنصوب الذي ينصب على المفعول له هو سبب الفعل الذي ينصبه وإلى ذلـك أشـار بقولـه : « عَلى المفعولِ لَـه سَببهُ » فـ" سببه " مفعول بينصب ، والهاء في سببه عائدة على الفعـل ، والهـاء في " لـه " عـائدة على الألف واللام في المفعول ؛ لأنَّها موصولة بمعنى " الذي " ، فتقدير الكـلام : سببه الـذي هـو الباعث للفاعل على إيقاع ذلك الفعل ، وإلى ذلـك أشـار بقولـه : « الواقـعَ ممـن فَعلَـه » يعـني السبب الواقع ممن فعل الفعل ، ومن هنا شرع يذكر شروط نصب المفعـول لـه ، وهـي سـبعة شروط ذكر منها ثلاثة :

أحدها : في آخـر البيـت الأول ، وهـو أن يكـون السـبب المنصـوب علـى المفعـول لـه ، والفعل المعلل بذلك السبب (واقعين)(٣) من فـاعلٍ واحـدٍ كقولـك : « جـاء زيـدٌ طمعـاً » ، فالذي وقع منه الطمع ، والمجيء فاعل واحـد ، وهـو " زيـد " ، وقـد فُـهِم ذلـك مـن قولـه : « سَببهُ الواقعَ ممن فعلَـهْ » ، وهـذا الشـرط مختلـف فيـه ، فـالأعلم(٤) ، والمتـأخرون يشـترطونه [وسيبويه والمتقدمون لا يشترطونه] ، والصحيح الأول ، وكل ما استدلوا به لمن لم يشترطه ،

(١) هكذا في الأصل ، وما وجدته في مسند الإمام أحمد بن حنبل يروى بـ" أحرباً " بدل " أحدباً " .
انظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل ٥ / ٤٢٨ - ٤٢٩ ، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٢ / ٢٧٦ .

(٢) قال ابن منظور في اللسان : ١ / ٣٠١ مادة (حدب) : « وحَدِبَ فلانٌ علـى فـلان يَحْـدَبُ حدبـاً فـهو حَـدِبٌ ، وتحدَّبَ : تعطف ، وحنا عليه » .

(٣) في الأصل : (واقع) .

(٤) الأعلم هو : يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي ، يكنى أبا الحجاج من أهل شَنْتَمْرِيّة .
من مصنفاته : شرح حماسة أبي تمام ، وشرح الجمل للزجاجي ، وشرح أبيات الجمل . تـوفي سنة (٤٤٦ هـ) ، وقيل : (٤٧٦ هـ) .
انظر إشارة التعيين ٣٩٣ ، والبغية ٢ / ٣٥٦ ، وشذرات الذهب لابن العماد ٣ / ٤٠٣ .

فهو (مؤول)(١) .

ثم ذكر الثاني في أول البيت الثاني ، فقال : « وهو جوابُ لِمَ » ويفهم منه أنَّ المفعول له لابد أن يكون جواباً لمن سأل بـ" لِمَ " إما سؤالاً صريحاً ، أو مقدراً .

ثم ذكر الشرط الثالث ، وهو أن يكون مصدراً وارداً مع غير فعله لفظاً ، أو معنىً كقولك : « جئتُ إكراماً لك » فـ" الإكرام " مصدرٌ ، ولكنه // واردٌ مع غير فعله لفظاً ومعنىً ؛ لأنَّ المجيء غير الإكرام في لفظه ، ومعناه ، وإلى ذلك أشار بقوله : « ومصدرٌ جرى مَع [غيرِ] فعلِهِ »(٢) ، وإنما اشترطوا هذا الشرط ؛ لأنَّ الشيء لا يعلل بنفسه(٣) ، ثم مثل اجتماع الشروط الثلاثة بقوله : « جئتُ حَذَراً » ولا شك أنَّ هذا الكلام إنما يقوله من سُئِل ، أو توهم أنَّه سُئل ، فقيل له : لِمَ جئت ، فقال : « جئتَ حَذَراً » فحصل فيه الشرط الثاني ، وهو جوابٌ لمن سأل بـ" لِمَ " ، والمجيء والخوف واقعان من فاعل واحد ، وهو المتكلم المعبر //١٥٠ب

(١) في الأصل : (مأول) .

قال بهذا الشرط الأعلم والشلوبين ، ورجحه الرضي حيث قال : « وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل ، وهو الذي يقوى في ظني ، وإن كان الأغلب هو الأول » .

وخالفهم ابن خروف ، فأجاز النصب على اختلاف الفاعل محتجاً بقوله تعالى في الآية (١٢) سورة الرعد : ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾، ففاعل الإراءة هو الله تعالى، وفاعل الخوف والطمع المخاطبون .

وقد رد ابن مالك عليه حيث عدَّ الفاعل في الآية غير واحد في اللفظ ، ولكنه واحد في التقدير ، وبذلك يكون حكمه كحكمه لو كان واحداً ، فقال : « معنى يُريكم يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير ، ولا يلزم جعل خوفاً وطمعاً حالين كما زعم الزمخشري ، ولا يكون التقدير : يريكم البرق إراءة خوف وطمع » .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٦ - ١٩٧ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥١١ ، والتصريح ١ / ٣٣٥ ، والهمع ٣ / ١٣٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢١٢ .

(٢) فإن لم يكن المصدر صريحاً أو مؤولاً مع أنْ وأنَّ ، فلابد من اتصال الفعل بلام الجر، أو ما في معناها نحو: " من "، و" الباء " ، و" في " نحو قوله تعالى : ﴿ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ وكقوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا ﴾ ، وكقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ .

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٦ - ١٩٩ .

(٣) ذهب إلى هذا الجمهور ، وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون : أما العبيدَ فذو عبيدٍ ، بالنصب ، وتأويله على المفعول له ، وقد رد سيبويه قول يونس ، وقال عنه : « وهو قليل خبيث » .

انظر الكتاب ١ / ٣٨٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢١١ - ٢١٢ .

عنه بتاء المتكلم في " جئْتُ " فحصل فيه (الشرط)(١) الأول ، والحذر مصدرٌ من حَذِر يَحذَر ، وقد جرى مع غير فعله ، وهي المجيء ، فاجتمعت فيه الشروط الثلاثة ، وإذا تتبعت الشروط السبعة وجدتها في هذا المثال ، واكتفى منها بهذه الثلاثة ؛ لشهرتها ، وإنما أتمم لك بقية الشروط :

الشرط الرابع : أن يكون السبب المنصوب على المفعول له ، والفعل المعلل به في زمان واحدٍ كما في المثال المتقدم(٢) ، فإنَّ الحذر والمجيء كانا في زمنٍ واحدٍ ، فلو قلت : « جئتُك أمسِ إكراماً لكَ اليومَ » لم ينصب على المفعول له ؛ لأنَّ السبب في زمانٍ ، والفعل المعلل به في زمانٍ .

وفي هذا الشرط خلافٌ : شرطه الأعلم والمتأخرون(٣) ، ولم يشترطه المتقدمون(٤) .

والصحيح اشتراطه ؛ لأنَّه علة ومعلول ، والمعلول لا يتأخر عن عامله في الزمان ولا يتقدم(٥) .

الشرط الخامس : أن يكون من أفعال النفس ؛ لأنَّه سبب باعث ، والبواعث إنما تتعلق بالنفس ، فلو كان فعل جارحه لم يصح نصبه على المفعول له كقولك : « جئتُ قتلاً لعمرو » ، فلا يصح أن يكون " قتلاً " (منصوباً)(٦) على المفعول من أجله ؛ لأنَّه فعل جارحة .

الشرط السادس : أن لا يكون نوعاً من أنواع الفعل كقولك : « جئْتُ ركضاً » ؛ لأنَّ الركض نوع من المجيء ، فلا يصح نصبه على المفعول له ؛ إذ يلتبس بالمصدر ، فإن أردت أن تجعله علته أدخلت عليه اللام ، فتقول : « جئت للركض » .

---

(١) في الأصل : (الشروط) .

(٢) هو : (جئت حَذَراً) .

(٣) انظر الهمع ٣ / ١٣٢ ، والفرائد الجديدة للسيوطي ١ / ٣٧٦ .

(٤) واشترطه ابن عصفور حيث قال : « ويشترط فيه أن يكون مصدراً ، وأن يكون مقارناً للفعل الذي ينصبه في الزمان ، وأن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل إلاَّ أن يكون المراد به التشبيه ، فإن نقص من هذه الشروط شيء في المصدر غير التشبيهي لم يصل الفعل إليه إلاَّ بلام العلة » . انظر المقرب ١ / ١٦١ .

(٥) أجاز أبو علي الفارسي عدم المقارنة في الزمان ، قال الرضي : « وكذا أجاز أبو علي عدم المقارنة في الزمان ، وذلك أنه قال في التذكرة على القراءة الشاذة : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ بنصب " صدقهم " إن معناه : لصدقهم في الدنيا » . انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٥١٢ .

(٦) في الأصل : (منصوبٌ) .

الشرط السابع : (أن لا يكون)[١] العامل معنىً كقولك // « زيدٌ عندَك خوفاً أو في الدار » ، فلا يصح أن يكون " عندك " ، أو " في الدار " عاملين في " خوفاً " على أنّه مفعول من أجله ؛ لأنَّ الظرف والمجرور عاملان معنويان (فهما)[٢] ضعيفان ، فإذا اجتمعت هذه الشروط السبعة نصبت المفعول له على إسقاط اللام ، وإن شئت أظهرتها إلاَّ أنَّ إظهارها إن كان معرفاً باللام أحسن من إسقاطها[٣] كقول الشاعر : //١٥١أ

[٥٧] **لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيجَاءِ وإنْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأعْدَاءِ**[٤]

فإن كان نكرة ، فإسقاطها أحسن من إظهارها ، وإن كان معرفاً بالإضافة ، فإسقاطها ، وإظهارها على السواء ، وإن شئت أظهرتها .

فإن انخرم شرط من هذه الشروط ، وجب إظهار اللام على الأصل .

والصحيح الذي عليه سيبويه والجمهور أن المفعول له يجيء نكرة ومعرفة باللام ، وبالإضافة[٥] .

---

(١) في الأصل : (أن يكون) .

(٢) في الأصل : (فيهما) .

(٣) اختلف النحاة حول نصب المفعول له إذا كان معرفاً ، فذهب الجمهور ، وسيبويه إلى جواز ذلك ، وتبعه الزمخشري ، وابن عصفور .

انظر الكتاب ١ / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، والمفصل ٧٧ ، والمقرب ١/ ١٦١ .

(٤) من الرجز ، ولم أعثر على قائله .

قال العيني : « هذا رجز لم أدر راجزه » .

الشاهد في قوله : « الجبنَ » حيث نصب الجبن على أنه مفعول له ، وهو مُحلّى بأل ، والأكثر جره .

انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٩٨ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٨٧ ، والمساعد ١ / ٤٨٧ ، والتصريح ١ / ٣٣٦ ، والهمع ٣ / ١٣٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢١٥ ، وشواهد العيني ٢ / ١٢٥ .

(٥) قال سيبويه : « وفعلت ذاك أجل كذا وكذا ، فهذا كله ينتصب ، لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا ، فقال : لكذا ، وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبل كما عمل في " دأبَ بِكَارٍ " ما قبله حين مثل ، وكان حالاً ، وحسُن فيه الألف واللام ، لأنه ليس بحال ، فيكون في موضع فاعل حالاً » .

انظر الكتاب ١ / ٣٦٩ - ٣٧٠ .

وانفرد الجزولي[١] بأنّه لا يكون نكرة[٢]، وزعم الرياشي[٣] والجرمي[٤]، والمبرد أنّه لا يكون إلاّ نكرة، و(ما)[٥] جاء بالألف واللام، فهي فيه زائدة، وإن جاء مضافاً، فالإضافة فيه غير محضة[٦]، والسماع يرد على أهل القولين الأخيرين، وقد جاء على الأحوال الثلاثة في قول الراجز :

[٥٨] يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ

مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبورِ

والْهَوَلَ مِنْ تَهوُّلِ الهُبُورِ[٧]

فـ" مخافة " مفعول من أجله نكرة، و" زعل " معطوف عليه، فهو مثله، وهو معرفٌ بالإضافة، و" الهول " معطوف على ما قبله، فهو مثله، وهو معرف بالألف واللام[٨]، فعلل

---

(١) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْتْ الجزولي النحوي من أهل مراكش .
من مصنفاته : المقدمة في النحو المسماة بالقانون وهي في غاية الإيجاز كما قال صاحب كشف الظنون . توفي سنة (٦٠٥ هـ) ، وقيل : (٦٠٧ هـ) .
انظر إنباه الرواة ٢ / ٣٧٨ ، وإشارة التعيين ٢٤٧ ، وكشف الظنون ٢ / ١٨٠٠ - ١٨٠١ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ١ / ٥١٣ ، وتعليق الفرائد ٤ / ١٢٥ .

(٣) هو عباس بن الفرج الرياشي أبو الفضل إمام في النحو واللغة كثير الرواية للشعر .
من مصنفاته : كتاب الخيل ، وكتاب الإبل ، وما اختلف أسماؤه . توفي سنة (٢٥٧ هـ) في خلافة المعتمد .
انظر أخبار النحويين ٩٨ - ١٠٢ ، ونزهة الألباء ١٩٩ - ٢٠١ ، وإشارة التعيين ١٥٨ ، والأعلام ٣ / ٢٦٤ .

(٤) هو صالح بن إسحاق الجرمي النحوي يكنى أبا عمر ، أخذ النحو عن أبي الحسن الأخفش .
من مصنفاته : الكتاب المختصر في النحو ، وكتاب العروض ، وكتاب الأبنية ، وكتاب الفرخ . توفي سنة (٢٢٥ هـ) في خلافة المعتصم .
انظر أخبار النحويين البصريين ٨٤ - ٨٥ ، ونزهة الألباء ١٤٣ - ١٤٥ ، وإشارة التعيين ١٤٥ ، ومعجم المؤلفين ٥ / ٣ .

(٥) في الأصل : (مهما) .

(٦) انظر الارتشاف ٢ / ٢٢٤ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٨٣ ، والهمع ٣ / ١٣٣ ، وأبو عمر الجرمي ١٤١ .

(٧) من الرجز للعجاج بن رؤبة في ديوانه ص ٢٣٠ .
الشاهد في قوله : « مخافةً ، وزعل المحبور ، والهول » حيث نصبها على أنها مفعول له ، والأول فيها نكرة ، والثاني والثالث معرفتان .
انظر الكتاب ١ / ٣٦٩ ، والمفصل ٧٧ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ٥٤ .
وروي بلا نسبة في : المقتصد ١ / ٦٦٥ ، والتوطئة ٣٤٥ .

(٨) ذهب سيبويه إلى أن اللام وحدها حرف تعريف ، وعليه أكثر البصريين والكوفيين .
وذهب الخليل إلى أن الألف واللام للتعريف .
وقد ذكر ابن جابر لنا اختلاف النحاة في هذه المسألة ، فانظره في شرح المنحة في اختصار المُلحة - القسم الأول - ٦٣ - ٦٥ .
وانظر الكتاب ٤ / ٣٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٧ .

ركوب كل عاقر بثلاث عللٍ :

الأولى قوله : " مخافة " ، [و] الثانية قوله : " زعل " ، (والثالثة)[1] قوله : " الهول "، و" العاقر " : الرمل الذي لا ينبت شجراً كالمرأة العاقر التي لا تلد[2] .

و" الجمهور " الرمل الكثير المجتمع المشرف على ما حوله من الأرض[3] .

و" الزعل " بالزاي والعين المهملة مفتوحين شدة النشاط[4] .

و" المحبور " : المسرور[5] .

و" الهول " : الخوف[6] .

و" التهول " : تعظُّم الشيء في النفس .

و" الهبور " : جمع " هَبْرٍ " كـ" فلسٍ " ، و" فلوس " ، وهو المطمئن من الأرض[7] .

وهو يصف في هذا الرجز ناقته ، واستمر في وصفها إلى أن شبهها // بحمار وحش نفر //١٥١ب من الصائد ، فركِبَ الرمل الذي لا ينبت ، المشرفَ على ما حوله من الأرض (لئلا)[8] يغتاله الصائد من بين الشجر ، وطلب ركوبه الرمل لخوفه ، وشدة نشاطه ، وفزعه من عظم سلوكه للمطمئن من الأرض ، لأنَّ الصائد يكمن فيه .

---

(١) في الأصل : (والثانية) .

(٢) انظر اللسان ٤ / ٥٩٢ مادة « عقر » .

(٣) انظر اللسان ٤ / ١٤٩ مادة (جهر) .

(٤) انظر اللسان ١١ / ٣٠٣ مادة (زعل) .

(٥) انظر اللسان ٤ / ١٥٨ مادة (حبر) .

(٦) انظر اللسان ١١ / ٧١١ مادة (هول) .

(٧) انظر اللسان ٥ / ٢٤٨ مادة (هبر) .

(٨) في الأصل : (لأن لا) .